



المصطلحات العلباء



شعبة : اللغة

قسم : اللغة العربية وآدابها

انفرادات المدنيين نافع وأبي جعفر عن القراء العشرة من طريقي الحرز والدره (دراسة لغوية)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير)

بكلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب :

منير يوسف عبد الحفيظ صالح

إشراف الأستاذ الدكتور :

شعبان عوض محمد العبيدي

أستاذ النحو والصرف



الدراسات العليا



شعبة : اللغة

قسم: اللغة العربية وآدابها

انفرادات المدنيين نافع وأبي جعفر عن القراء العشرة من طريقي الحرز والدرة (دراسة لغوية)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"
بكلية الآداب قسم: [اللغة العربية وآدابها] بتاريخ : / /

إعداد الطالب :

منير يوسف عبد الحفيظ صالح

لجنة المناقشة :

الاسم /	الصفة /	التوقيع /
أ.د. شعبان عوض محمد	/ مشرفاً
د. محمد أحمد الوئيد	/ ممتحناً داخلياً
أ.د. صالح سليم عبد القادر	/ ممتحناً خارجياً

يعتمد / عميد كلية الآداب

تاريخ المناقشة / / م

قال الله تعالى:

﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾

[الفرقان:32]

عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلی الله علیه وسلم قال:

(خيركم من تعلم القرآن وعلمه)

[رواه البخاري]

قال ابن الجزري:

لذا كان حاملو القرآن

أشرف الأمة أولي الإحسان

[طبعة النشر]

شكر وتقدير

إنني أرى من النّصفَة والعرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى من أسدى إليّ معونةً علميةً، وإلى من وقف بجاني في هذا العمل فأدثتُ منه بتذليل صعبٍ أو إعارَة كتابٍ أو إجابة مطلب، فالله أسأل أن يُمكنني ردّ جميلهم، وجزاهم الله عني خير ما يُجازي به الكريم الجواد الرحيم الرحمن.

وأهدي هذا الجُهد إلى: والديّ الكريمين فدعاؤهما سرُّ كلِّ توفيق، وإلى أختيّ الكبريتيّين، فأحدهما كانت معي في صباي حتى أسلمتني إلى حفظ القرآن كاملاً وأنا ابن أحد عشر ربيعاً، والأخرى احتضنتني بزهوٍ طيلة سنيّ كتابة هذا البحث فكانت الأخت الحنون والأمّ الرّؤوم، وإلى شيوخِي الذين قرأت عليهم القرآن وقراءته، وأذكر منهم الشيخ: سالم فرج بو رحيل الذي أكملتُ عليه أول ختمة للقرآن الكريم عام 1992م، وإلى كلِّ من علّمني حرفاً فإنني أجزل لهم جميعاً ذكراً وفضلاً ودعاءً.

وإن من شيوخِي الذين كان لهم فضلٌ بعد الله تبارك وتعالى في أن يرى هذا البحث النور، الأستاذ الدكتور: شعبان عوض محمد العبيدي، فقد مدّ لي يده مُتفضلاً بقبول رعاية البحث والإشراف عليه مذ كان فكرةً تُراودني، فسقاها باهتمامه ورعايته حتى استوت على سوقها مقترحاً ثم رسالةً، وقد استمع مّيّ لكل حرفٍ كتبتُه فكان معلّقاً مُرشداً مُصححاً معلماً، فالله أسأل أن يجزيه الجزاء الأوفى وأن يرزقنا وإياه مرافقة المصطفى ﷺ في مقعد صدقٍ عند مليكٍ مقتدرٍ.

والشكر موصول للأستاذين المناقشين على إثرائهما للبحث والباحث، وأشكر الأخ الشيخ: أحمد بودبوس لتفضّله مشكوراً بمساعدتي في تنسيق الرسالة مُتفضلاً عليّ وطالباً الدعاء.

وأختتم بشكر الأستاذ: سليمان رابح شرتيل الرئيس السابق لقسم أعضاء هيئة التدريس والمعيدِين بكلية الآداب والعلوم اجدايبيا، فقد كان لدعمه ونُصحه الأثر البالغ في مواصلة دراستي رغم تلك العراقيل، والحمد لله رب العلمين وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الرحيم الرحمن، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيد ولد عدنان، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد؛ فإن أشرف ما يتعلّمه المرء وأنفس ما يفني فيه عمره ما كان متعلّقاً بكلام الله ﷻ وقد كان تعلّم القرآن وحفظه ديدن رسول الله ﷺ حتى أنه كان يُسرع في القراءة؛ مخافة أن يتفلّت منه القرآن فنزل عليه قوله تعالى: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَعَجَّلَ بِهِ﴾ ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 17، 18، 19]، ويكفي أهل القرآن شرفاً وفخراً ما أخبر عنه المصطفى ﷺ بقوله: "إنّ لله أهلين من الناس. قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته"⁽¹⁾، ودأب الصحابة ﷺ على التأسّي بقدوة الناس أجمعين، فتلقّوا القرآن من فيّ النبيّ ﷺ وبلّغوه من بعدهم في غاية الدقة والأمانة.

وجاءت الرخصة بوحى من الله ﷻ أن تقرأ كل قبيلة بلهجتها ".. ولو أن كل فريقٍ من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى اعتياده-طفلاً وناشئاً وكهلاً-لاشدد ذلك عليهم، وعظّمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم مُتّسَعاً في اللغات، ومُتصرِّفاً في الحركات.." ⁽²⁾، وبلّغ الصحابة القرآن للتابعين، وهم بلّغوه لتابعيهم، فظهر أئمة نذروا أنفسهم لخدمة كتاب الله ﷻ فبلّغوا كلام ربهم للناس، فاشتهرت قراءاتهم دون غيرهم من الناس؛ لأنهم التزموا فنُسبوا لها نسبة اختيارٍ مما سمعوه وضبطوه، لا نسبة ابتداعٍ وابتكارٍ مما راقوه وألفوه.

وقد اعتنى العلماء قديماً وحديثاً بالقراءات القرآنية جمعاً ودراسةً وشرحاً وتوجيهاً، فألّفوا كتباً تتناول القراءات، "فكان أوّل إمام معتبرٍ جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن

(1) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 127/3، والحاكم في مستدرکه 556/1.

(2) تأويل مشكل القرآن: ص 39-40.

سَلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين⁽¹⁾، بيد أن ابن الجزري ينقل عن أبي حاتم السجستاني أن "أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور وكان من القراء، مات هارون فيما أحسب قبل المائتين"⁽²⁾.

ولمّا سمع ابن مجاهد سبعة انكبّ الناس عليها دراسة وتوجيهاً فكثرت التأليف التي تناولتها ككتب الاحتجاج لها في جوانبها اللغوية، ومن قبل كانت هذه القراءات ماثورة في كتب اللغة والمعاني والتفسير وغيرها، وصنّف من بعده الحافظ أبو عمرو الداني كتاب (التيسير في القراءات السبع)، وهو من أصحّ الكتب في بابه وأضبطها، قال عنه السخاوي: "والتيسير كتابٌ معدوم النظير، للتحقيق الذي اختصّ به والتحرير، فحقائقه لائحةٌ كفلق الصباح، وجواده متّضحةٌ غايةً الاتضاح"⁽³⁾، وجاء من بعده الشاطبيّ فنظم هذا الكتاب في قصيدة اشتهرت بالشاطبية نسبةً إليه وسمّاها (حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع)، فأجاد سبكها وأخلص لله قصدها، فأقبل الناس ينهلون من ضيائها حفظاً وشرحاً، فبلغ عدد شراحها حتى وقتنا الحاضر اثنان وستون شرحاً⁽⁴⁾، ثمّ جاء ابن الجزريّ فخطّ كتابه (تجبير التيسير في القراءات العشر)، فلمّا ألفه الناس نظمه على غرار الشاطبية وسمّاها (الدرّة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشرة)، ذكر فيه قراءات التيسير السبع وضمّ لها قراءات الثلاثة البدور أبي جعفر المدنيّ ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر، و"ابن الجزريّ رجع إلى عنيزة فنظم بها الدرّة في قراءات الثلاث حسبما تضمّنه تجبير التيسير"⁽⁵⁾، وقد نصّ الزبيدي على أن الدرّة هي منظومة تجبير التيسير، وقد سمعه كله من شيخه ابن الجزري⁽⁶⁾، وهذا خلاف ما يرى محقق التجبير من أنه ألف المنظومة ثمّ التجبير⁽⁷⁾، وقد أشكل عليه نصّ ابن الجزريّ في التجبير أنه ألف منظومة في الثلاث المتممة للعشرة ثمّ ألف التجبير، فظنّ أنها الدرّة، وهذه

(1) النشر في القراءات العشر 1/33-34.

(2) غاية النهاية 2/303.

(3) فتح الوصيد في شرح القصيد 1/5.

(4) ينظر: مقدمة دراسة العقد النضيد في شرح القصيد: ص 49 وما بعدها.

(5) غاية النهاية 2/250.

(6) ينظر: الإيضاح شرح الدرّة: ص 100.

(7) ينظر: التجبير: ص 78 و105.

المنظومة هي (الهداية في تتمّة العشرة)، وهي أيضاً على وزن الشاطبية⁽¹⁾.

وقد صرّح ابن الجزريّ بذلك في مقدمة درّته فقال:

4. كَمَا هُوَ فِي تَحْيِيرِ تَيْسِيرِ سَبْعِهَا فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَتَكْمُلًا⁽²⁾

وكان من هؤلاء البدور الزاهرة في الشاطبية والدرّة وأصلهما، المدينان أعني الإمام نافعاً وشيخه أبا جعفر، فاشتهرت قراءتهما بالمدينة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحية، والباحث يحاول وصف وتحليل انفراداتهما ودراستهما دراسة لغوية، وعنوان الرسالة: انفرادات المدينيّين نافع وأبي جعفر عن القراء العشرة من طريقي الحرز والدرّة (دراسة لغوية)، وهو يدلّ لناظر على دراسة انفراداتهما عن العشرة مع ترجمة لهما وبيان لسندهما في القراءة.

أسباب اختيار الموضوع:

يظهر لكل متأمل في إرثنا العلمي أن هناك مصنّفات كثيرةً اعتنت بالقراءات القرآنية، وقد أكثر من الاستشهاد بها ابن مالك وابن هشام، فرغب الباحث أن يهتم بما اهتم به أسلافه رغبة منه في خدمة القرآن الكريم، ومن الأسباب أيضاً:

- اعتناء الأوائل بالتصنيف في المفردات، وكان كتاب التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة للداني، باكورة ما دفعني لاختيار توجيه الانفرادات.
- إثراء المكتبة ببحثٍ يجمع انفرادات المدينيّين عن القراء العشرة من طريقي الحرز والدرّة، وتوجيههما لغوياً، ليسهل جمعها وحفظها لمريدهما.
- أوصاني بعض مشايخي الذين قرأت عليهم القراءات بالاشتغال بانفرادات القراء، لقلة المهتمين به في عصرنا، فوقع الاختيار على رواية أهل البلد قالون، ثم نمت الفكرة بضمّ ورش لتكون الدراسة لنافع، ثم اقترح عليّ الشيخ د. محمد الزروق أن أضمّ له شيخه أبا جعفر المديني؛ ليكبر المحتوى فتوكّلتُ مستعيناً بالله على نوال شرف دراسة قارئ مدينة رسول الله ﷺ.

(1) ينظر: غاية النهاية 1/534 و2/324، وهذه المعلومة أؤدّها من الباحث محمد ايت عمران في موقع أهل

التفسير، وينظر نفس المصدر: 2/252 وفيه ذكر لمنظومته الهداية.

(2) متن الدرّة: ص 13.

- بيان أوجه الشبه والاختلاف بين التلميذ وشيخه، وتوجيه ذلك.
- وفرة المصادر والمراجع التي تساعد على خوض غمار هذا الموضوع.
- الاطلاع على مواقف علماء اللغة والقراءات ومدى استشهادهم بها في تقرير مسائل العربية.

أهمية الدراسة:

الأسباب السابقة تكسب الموضوع أهميته ثم إن دراسة جانب من جوانب القرآن الكريم المعجز شرفٌ لدارسه وقارئه، والقراءات القرآنية تحتاج لمزيدٍ بحثٍ من كلِّ طالبٍ علمٍ لينهل من خبايا هذا الإرث العظيم والصرح الشامخ من صروح لغتنا الخالدة التي ورثناها جيلاً بعد جيلٍ.

وقد اهتمَّ أسلافنا بدراسة القراءات القرآنية بحسب اختصاصاتهم، وما يزال الخلق يُقبلون على دراستها تقرباً إلى الله ﷻ بخدمة كتابه العزيز، وإحياءٍ لسنةٍ كادت تندثر وهي اهتمام دارسي اللغة العربية بالقرآن الكريم وقراءاته، فهما أهمّ من بيتٍ مجهول القائل أو مضطربٍ في نسبه.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث إلى جمع انفرادات المديّنين في قراءتهما عن القراء العشرة من طريقي الحرز والدرّة ثم توجيهها بالرجوع إلى كتب القراءات واللغة والتفسير والإعراب، لعلّه يشرف بعد ذلك بإضافة جديدٍ أو تأكيدٍ قديمٍ في حقل الدراسات القرآنية اللُّغوية.

الدراسات السابقة:

كانت الانفرادات مبثوثةً في كتب القراءات والاحتجاج، وجمعها بعض العلماء كابن غلبون والدايني والرُّعيّ، ولم يقف الباحث- في حدود ما اطّلع عليه- على مؤلّفٍ تناول انفراداتهما عن العشرة، وقد أفاد الباحث من الكتب القديمة والحديثة في القراءات واللغة والنحو والصرف والتفسير ومعاني القرآن وإعرابه، ووقف على بعض الدراسات الجزئية التي تبدو قريبة الصلة بالموضوع وهي:

- كتب من المحدثين الدكتور عبد القادر الهيتي كتاباً أسماه (ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي)، فعلاقته بموضوع البحث بالدراسة النحوية في الفصل الثالث

من البحث، لم يذكر الدكتور من أين وثق الانفرادات وكثيراً ما وثّقها من كتب الاحتجاج، اقتصد كثيراً في توجيه بعضها كحديثه عن حذف نون الوقاية، وقد ذكر فيها انفراداً واحدة لنافع وأهمل ذكر ثلاث انفرادات له في حذفها، وذكر انفراد نافع بجمع خطيئة جمعاً سالماً في آية الأعراف ولم يُشر إلى انفراده في سورة البقرة، مع العلم أنه قد يقول: وفعل مثل ذلك في كذا وكذا⁽¹⁾، فأثر الباحث الرجوع إلى المصادر التي رجع إليها والاعتماد عليها.

● وكتب (كوليالي سيكو) رسالة ماجستير أسماها (طبيعة الاختلاف بين القراء العشرة وبيان ما انفرد بقراءته كل منهم من خلال إعراب القرآن وتفسيره)، ولم تُطبع لكنها موجودة على الإنترنت، ولا يوجد على الرسالة تاريخ الطبع، وقد اقترح لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية مجموعة توصيات فلعلها نوقشت بها، ويبدو أنها في قسم التفسير قُدمت، وقد ذكر في مقدمتها أنه استعان بكتاب الدكتور الهيتي ولم يستفد من كتاب الداني في المفردات السبعة، ثم ذكر أنه سيعمل إحصاءاً للمفردات لا يدّعي أنه كامل بل هو شامل على حد وصفه وحذف منه ما لم ير فيه فائدة⁽²⁾، ولم يتطرق لكثير من الانفرادات الصوتية والصرفية ولم يتتبعها كلها فغرضه دراسة بعضها فقط، وبذل جهداً في عمل ملاحق بالانفرادات.

● وكتبت الباحثة زينب بوقار رسالة ماجستير بعنوان (التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر المدني المستوى الصرفي والنحويّ أنموذجاً)، قُدمت لجامعة منتوري سنة 2010م، وهي متعلّقة بالفصلين الثاني والثالث، ولم تُخصر الانفرادات كلها، وأخطأت في نسبة بعضها لأبي جعفر، وقد كان للباحث معها وقفات في ثنايا الدراسة.

● وقد أفاد الباحث في الدراسة الصوتية من رسالة الماجستير (اختلاف الرّواة عن نافع دراسة لغوية) للدكتور إباد سالم السامرائي، قُدمت لجامعة تكريت بالعراق سنة 2003م، وتواصلت معه وأخبرني أنها ستُدفع للطبع.

(1) ينظر: ص 19 وما بعدها.

(2) ينظر: ص 3 و336 و257.

تساؤلات الدراسة:

- 1) هل تُمثل انفرادات المدنّين استعمالاً لغويةً تجاهلها النحاة؟
- 2) هل في دراستهما ما يفيد التنوع النطقي الصوتي؟
- 3) هل يُسوّغ لنحويّ أن يصف قراءة صحيحةً باللحن؟ ولا بن جتّي مقالاً حسنٌ خلق هذا السؤال هنا بقوله: "وليس ينبغي أن يُطلق على شيءٍ له وجهٌ من العربية قائم، وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط" (1).
- 4) هل تؤكد دراسة هذه الانفرادات وغيرها أنّ قواعد النحو تحتاج إلى إعادة نظر وإلى بحثٍ يؤكد ثراء اللغة ونمائها؟.
- 5) هل كان للقراء تأثرٌ بالبيئة التي يسكنونها ونزل القرآن فيها؟.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

- نهج الباحث منهجاً وصفيّاً تحليلياً، فاستخرج الانفرادات كلّها في الأصول والفرش، من التيسير والتحبير ثم استشهد لهما بالحرز والدرّة، ثمّ قام بذكر توجيه العلماء لها، مُحاولاً الربط والتوفيق بين أقوالهم، وقد اعتمدتُ طبعة التيسير بتحقيق أ.د. حاتم الضامن لأنها أدقُّ وأضبط، واستفدتُ من شروح الشاطبية واعتمدتُ الشرح الأول لها المطبوع وهو شرح السخاوي، واعتمدتُ التحبير والإيضاح شرح الدرّة للزيدي الناشري، وله كتاب الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة ومنه أهدتُ أيضاً، وضبطتُ متن الشاطبية والدرّة عن نسخة مصححة للشيخ المقرئ محمد تميم الرّعي المتصل إسناده إلى ناظميهما، واعتمدتُ اختصار أسماء الكتب المعتمدة كالتيسير والتهديب والتحبير والإيضاح مثلاً، وكذلك الحجة لأبي علي والموضح للشيرازي وشرح الشافية للرضي وشرح الطيبة للنويري وذكرت معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن الكريم للنحاس وإعراب القرآن له، ومعاني الأخصف للتمييز بينها، وطلباً للاختصار فيما قبلها، واستغناءً بذلك عن شهرتها ووجودها في فهرس المصادر والمراجع.
- التزم الباحث عدم الترجيح والمفاضلة بين قراءة المدنّين والجمهور، متّبعاً القول بعدم المفاضلة، فلا يُقال: إحداهما أجود أو أرجح أو أحبُّ إليّ أو أشتهي "فيأثم من قال

(1) المحتسب 1/236.

ذلك، وقد كان رؤساء الصحابة رحمهم الله يُنكرون مثل هذا⁽¹⁾.

- اعتمد الباحث كتابة الآيات القرآنية برواية حفص عن عاصم لشهرتها في العالم الإسلامي، ولتوفر الطباعة بها دون قراءة المدتيين، وقد كان توثيقها في المتن وربطها في فهرس الآيات حسب ترتيب سور القرآن من الفاتحة إلى آخره، ولم أذكر معلومات الكتاب عند ظهوره أول مرة وأرجأتُ تفصيل ذلك لفهرس المصادر والمراجع، وأخرتُ ترجمة الأعلام الواردة أسماءهم في الرسالة إلى ملحق في آخرها، وذلك كله لكثرتها ولغلا تُثقل الهوامش الرسالة.

خطة الدراسة:

وقد جاءت الخطة وفق الآتي:

- المقدمة.
- التمهيد بعنوان: المدتيان، ترجمتهما وسند قراءتهما.
- الفصل الأول: الدراسة الصوتية في انفرادات المدتيين، وتناولتُ فيه المباحث الآتية:
 - المبحث الأول: الهمز في انفرادات المدتيين.
 - المبحث الثاني: المد والقصر في انفراداتهما.
 - المبحث الثالث: الإدغام والإخفاء في انفراداتهما.
 - المبحث الرابع: التفخيم والترقيق في انفراداتهما.
 - المبحث الخامس: الفتح والإمالة في انفراداتهما.
 - المبحث السادس: وفيه قضايا صوتية هي: هاء الضمير، والسكت، والتقاء الساكنين على غير حدّه.
- الفصل الثاني: الدراسة الصرفية في انفرادات المدتيين، وتناولتُ فيه المباحث الآتية:
 - المبحث الأول: دراسة في بنية الفعل.
 - المبحث الثاني: دراسة في بنية الاسم.
 - المبحث الثالث: دراسة بين الفعل والاسم.

(1) إعراب القرآن 65/1.

- الفصل الثالث: الدراسة النحوية في انفرادات المدينين، وتناولت فيه المباحث الآتية:
 - المبحث الأول: دراسة في الأسماء.
 - المبحث الثاني: دراسة في الأفعال.
 - المبحث الثالث: دراسة في الحروف.
- الخاتمة: وفيها أهم ما توصل إليه البحث وما يقترحه الباحث.
- الفهارس العامة: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأشعار، وملحق لتراجم الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.



النهج جب

المہذب

ترجمہ، ولسنہ قراءتہما

المدنيان

ترجمتهما، وسند قراءتهما

لقد أسهم القراء في خدمة كتاب الله عزّ وجل المحفوظ في صدورهم، فهم الأوعية التي استودعها الله كتابه، وهم أهل العلم الذين امتدحهم الله تعالى بقوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: 49].

وإنّ نافعاً وأبا جعفر من أشهر قراء المدينة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحية، وعلاقتهما ببعض وثيقة، فالثاني شيخ للأول وأستاذ له، وبين قراءتهما توافق كبير واختلاف تنوّع لا تضادّ، سيبين في ثنايا البحث - إن شاء الله تعالى -.

• أولاً- ترجمة نافع:

هو عالم مبرّز في القراءات وهو من البدور السبعة الزاهرة في خمسة من أمصار الأمة، اشتهر لدى العامة والخاصة فضلهم، وذاع بين الأنام علمهم، فجعلوهم محل الأسوة، وأهل القدوة، وشاء الله أن تقتصر الأمة على قراءاتهم فاقنصروا، فاشتغل أهل العلم بعدهم بتحصيل قراءاتهم، وتحليل آثارهم، فكتبوا فيهم وفي قراءاتهم الكتب والدراسات، وحرّروا من علومهم ومعارفهم المعاجم والمؤلفات.

وقد أحسن أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - في وصفهم ومدحهم والثناء عليهم بقوله:

20. جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَمَّا أَيْمَةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا

21. فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدَلِ زُهْرًا وَكُمَلًا⁽¹⁾

ويذكر ابن مجاهد سبب البدء به وتقديمه فيقول: "وإنما بدأنا بقارئ المدينة؛ لأنها مهاجر رسول الله ﷺ ومعادن الأكابر من أصحابه، وبها حُفظ عنه الآخر من أمره"⁽²⁾.

(1) أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار لابن وهاب المزني ص: 6، وينظر: متن الشاطبية ص: 2.

(2) السبعة لابن مجاهد ص: 53، وينظر: فتح الوصيد 311/1.

اسمه ، ونسبه ، ووصفه :

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم، ويكنى أبا رُويم، وقيل: أبا الحسن، وقيل: أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا عبد الله، وقيل: أبا محمد، وأشهرها أبو رُويم، مولى جَعونة⁽¹⁾ بن شَعُوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب ﷺ وأصله من أصبهان، ونسبه الليثي نسبة لبني عامر بن ليث⁽²⁾.

كان أسود اللون حالكاً، صبيح الوجه، صاحب دعاية وطيب أخلاق، من رؤساء القراء بالمدينة، يقول تلميذه وأحد رواة المشهورين قالون عيسى بن مينا: "كان نافع من أظهر الناس خلقاً، ومن أحسن الناس قراءة، وكان زاهداً جواداً"⁽³⁾.

مولده:

يذكر الذهبي أنه "ولد في خلافة عبد الملك بن مروان سنة بضع وسبعين"⁽⁴⁾، ويقول ابن الجزري: "كانت ولادته في حدود سنة سبعين"⁽⁵⁾.

نشأته:

نشأ الإمام نافع بمدينة رسول الله ﷺ وقرأ على جماعة من تابعي المدينة، وقد تتبع القراءات يجمعها بعد أن كان يسأل شيخه أبا جعفر المدني، كما يروي عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: "كنا نقرأ على أبي جعفر القارئ، وكان نافع يأتيه فيقول: يا أبا جعفر ممن أخذت حرف كذا وكذا؟ فيقول: من رجل قارئ، من مروان بن الحكم، ثم يقول له: ممن أخذت حرف كذا وكذا؟ فيقول: من رجل قارئ من الحجاج بن يوسف. فلما رأى ذلك

(1) الجَعونة: بفتح الجيم وسكون العين وفتح الواو والتون وبعدها هاء ساكنة وهو في الأصل: اسم الرجل القصير، ثم سمي به الرجل وإن لم يكن قصيراً وجعل علماً عليه. والجَعونة فعولة إن كان مأخوذاً من الجعن وهو استرخاء في الجسم، أو فعونة إن أخذ من الجعو وهو جمع الشيء. ولذلك تسمى الكُتْبة من البعر جَعوة. ينظر: وفيات الأعيان 369/5، واللسان 303/2، وفتح الوصيد 129/1.

(2) ينظر: التيسير ص: 86، وأحسن الأخبار ص: 215 وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار 64/1، وغاية النهاية 330/2، وسير أعلام النبلاء 336/7.

(3) معرفة القراء الكبار 65/1، وفيات الأعيان 368/5.

(4) سير أعلام النبلاء 336/7.

(5) النشر 112/1.

نافع تتبّع القراءة يطلبها⁽¹⁾.

وكان متعبداً قال نافع: "كنت أقرأ جالساً فمرّ بي عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، فقال لي: يا أخي، متى تقرأ قائماً؟ إذا كبرت، إذا سقمت، قال نافع: فما قرأت بعد ذلك قاعداً إلا خُيّل لي أنه يمثّل بين عيني⁽²⁾".

وقد أخذ أهل القرآن في المغرب الإسلامي ذلك كإبراً عن كابر، وفي ليبيا ما زال شيوخ الكتاتيب يحنّون الطلبة على التلاوة وهم قيام وفي أوقات المراجعة خاصة أسوة بشيخ قراءتهم نافع.

وبعد طلبه للقراءات وجمعها يقول إسحاق المسيبي عن نافع: "قرأت على هؤلاء فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحداً تركته، حتى ألّفت⁽³⁾ هذه القراءة"⁽⁴⁾.

ثناء العلماء عليه⁽⁵⁾؛

قال سعيد بن منصور: سمعت مالكا يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له قراءة نافع؟ قال: نعم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم تكن فقراءة عاصم.

وقال مالك بن أنس لمن سأله عن البسملة: سلوا عن كل علم أهله، قال: ونافع إمام الناس في القراءة.

وروى تلميذ نافع أبو خليل عن تلميذ نافع الليث بن سعد أنه قدم المدينة سنة عشر، فوجد نافعاً إمام الناس في القراءة لا يُنارَع، قال الذهبي: "المحفوظ عن الليث أنه قال: في سنة ثلاث عشرة"⁽⁶⁾.

(1) معرفة القراء الكبار 65/1، وقد جاء مصحفاً حرف إلى صرف.

(2) طبقات القراء السبعة ص: 70 وما بعدها.

(3) تأليف جمع واختيار، لا تأليف صنع وابتكار.

(4) معرفة القراء الكبار 65/1.

(5) السبعة ص 62 وما بعدها، وينظر: معرفة القراء الكبار 64/1-65، وغاية النهاية 330/2 وما بعدها.

(6) معرفة القراء الكبار 65/1.

وقال المسيبي: "يعني وشيبة يومئذ حي"⁽¹⁾.

قال ابن مجاهد: "وكان عالماً بالقراءات متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده، وكان الإمام الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله ﷺ بعد التابعين"⁽²⁾.

ويقول ابن الجزري عنه في غايته: "وقد أقرأ الناس دهرًا طويلًا نيفًا عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، . . . وصارت قراءة أهل المدينة، وبها تمسكوا إلى اليوم"⁽³⁾.

شيوخه:

قرأ الإمام نافع على جماعة من تابعي المدينة وفي روايته على سبعين منهم، قال تلميذه طارق اليماني: "سمعتة-يعني نافعاً- يقول: قرأت على سبعين من التابعين"⁽⁴⁾.

وتذكر المصادر له خمسة شيوخ تلقى عنهم القرآن الكريم وهم:

أبو جعفر يزيد بن القعقاع: شيخه المدني أحد القراء العشرة، وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي، وأبو روح يزيد بن رومان⁽⁵⁾.

تلاميذه:

ذكرنا أن ابن الجزري نقل أنه أقرأ الناس دهرًا طويلًا، نيفًا عن سبعين سنة، وكان من مذهبه تسهيل القراءة على من قرأ عليه، وكان لا يردّ قراءة صحيحة فتتلمذ على يديه خلق كثير، فقرأ عليه من القدماء: مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، وعيسى بن وردان الحذاء، وسليمان بن مسلم بن جماز، وهم من أقرانه.

(1) السبعة ص 63.

(2) السبعة 54، وينظر: غاية النهاية 331/2.

(3) السبعة ص 64، وغاية النهاية 331/2، وهو ناقل عن ابن مجاهد، يقصدان في زمانهما، أما اليوم فقد انتشرت رواية حفص عندهم وفي أغلب العالم الإسلامي وبقيت قراءة نافع محفوظة في شمال إفريقيا، وبين صدور أهل القراءات في العالم الإسلامي.

(4) معرفة القراء الكبار 64/1، وينظر: غاية النهاية 330/2.

(5) السبعة ص 61، والتيسير ص 92، وينظر: سير أعلام النبلاء 336/7.

وعيسى بن مينا الملقب بقالون، وعثمان بن سعيد الملقب بورش، والليث بن سعد، وإسماعيل بن أبي أويس وهو آخر من قرأ عليه موتاً⁽¹⁾.

وفاته:

توفي سنة تسع وستين ومائة، وقيل سبعين، وقيل: سبع وستين، وقيل: خمسين، وقيل: سبع وخمسين وقيل: تسع وخمسين، والأول أصح⁽²⁾.

وقد اعتمد الداني في تيسيره راويين من أشهر رواة نافع الذين رووا عنه بدون واسطة هما: قالون، وورش، وسار على منواله الشاطبي في حزره فقال:

26. وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا⁽³⁾

وسنعرض لترجمة موجزة لراويي نافع:

❖ ترجمة قالون:

هو عيسى بن مينا المدنيّ الزَّرَقِيُّ، مولى بني زهرة، معلم العربية، ويكنى: أبا موسى، ربيب نافع، ويلقب بقالون، ويروى أن نافعاً لقبه به لجودة قراءته؛ لأن قالون، بلسان الروم جيد، ولد سنة عشرين ومائة، وقرأ على نافع سنة خمسين، وكان قارئ المدينة ونحوها، وكان أصمّ لا يسمع البوق، فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه.

قال قالون: قال لي نافع: لم تقرأ عليّ؟ اجلس إلى اسطوانة حتى أرسل إليك من يقرأ عليك⁽⁴⁾.

(1) السبعة ص 64، ومعرفة القراء الكبار 64/1، وينظر: غاية النهاية 330/2-331.

(2) غاية النهاية 334/2، وسير أعلام النبلاء 338/7، وينظر: وفيات الأعيان 369/5.

(3) متن الشاطبية ص 3.

(4) التيسير ص 86، ومعرفة القراء الكبار 93/1، وينظر: غاية النهاية 615/1، وفتح الوصيد 131/1.

توفي بالمدينة سنة عشرين ومئتين على الصحيح عن ثمانين سنة، ونقل ابن الجزري في غايته اختلافهم في سنة وفاته فقال: "قال الدايني: توفي قبل سنة عشرين ومئتين، وقال الأهوازي وغيره: سنة خمس ومئتين، وقال الذهبي: هذا غلط وأثبت وفاته سنة عشرين."⁽¹⁾.

❖ ترجمة ورش:

هو عثمان بن سعيد المصري، شيخ القراء المحققين، ولد سنة عشر ومئة بمصر ورحل إلى المدينة ليأخذ القراءة على نافع، الذي لقبه بورش؛ لشدة بياضه، قال الذهبي: "لقبه بالورشان وهو طائر معروف، وكان يقول: اقرأ يا ورشان، وهات يا ورشان، ثم خفف وقيل: ورش، وكان لا يكرهه ويعجبه، ويقول: أستاذي نافع سماني به"⁽²⁾.

انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر لما رجع إليها، فلم ينازعه فيها منازع، قال إسماعيل النحاس: قال لي يعقوب الأزرق تلميذ ورش: إنَّ ورشاً لما تعمق في النحو وأحكمه، اتَّخذ لنفسه مقراً يسمّى مقراً ورش، يعني مما قرأه على نافع، توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومئة عن سبع وثمانين سنة⁽³⁾.

(1) التيسير ص86، وينظر: غاية النهاية 616/1، وسير أعلام النبلاء 327/10.

(2) معرفة القراء الكبار 91/1.

(3) التيسير ص86، وينظر: معرفة القراء الكبار 92/1-93، وغاية النهاية 502/1-503، وفتح الوصيد 131/1.

ثانياً - ترجمة أبي جعفر:

تقدّم أن أبا جعفر شيخ لنافع، وقد تكفل الشاطبيّ بالبدور السبعة الأزاهر وأوّلهم نافع، وضمّ لهم ابن الجزريّ الثلاثة البدور في درّته التي وصفها أول شارح لها في حياة ناظمها بأنّها تأليفٌ حسنٌ⁽¹⁾.

قال ابن الجزريّ في درّته:

3. وَبَعْدُ فَخُذْ نَظْمِي حُرُوفَ ثَلَاثَةٍ تَتِمُّ بِهَا الْعَشْرُ الْقِرَاءَاتُ وَأَنْثُلًا
4. كَمَا هُوَ فِي تَحْيِيرِ تَيْسِيرِ سَبْعِهَا فَاسْأَلْ رَبِّي أَنْ يُكْمِلَ⁽²⁾

اسمه ونسبه:

هو يزيد بن القعقاع المخزوميّ المدنيّ، وقيل: جندب بن فيروز، وقيل: فيروز، والأوّل أشهر، مولى عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزومي⁽³⁾.

شيوخه:

مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة، وأبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، وعبد الله بن عباس⁽⁴⁾.

تلاميذه:

نافع بن أبي نُعيم، وسليمان بن جمّاز، وعيسى بن وردان الخذاء، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وإسماعيل ويعقوب أولاده، وبنته ميمونة، وغيرهم⁽⁵⁾.

(1) الإيضاح شرح الزبيدي على متن الدرّة ص100.

(2) متن الدرّة ص13.

(3) وفيّات الأعيان 274/6، وغاية النهاية 382/2-383.

(4) السبعة ص56 وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار 40/1.

(5) وفيّات الأعيان 274/6، وينظر: معرفة القراء الكبار 40/1، وسير أعلام النبلاء 287/5، والشمعة في انفراد

انفراد الثلاثة عن السبعة ص347.

ثناء العلماء عليه⁽¹⁾؛

من جلة التابعين، كبير القدر، أحد القراء العشرة المشهورين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وكان زاهداً سخيّاً صوّماً قوّماً، كما يروي تلميذه ابن جَمَّاز يروّض بذلك نفسه لعبادة الله.

قال سليمان بن جَمَّاز: أخبرني أبو جعفر أنه أتى به إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة.

وقال تلميذه نافع: كنت أقرأ على أبي جعفر وأنا ابن تسع ولي ظفيران.

وصلى بآبِنِ عَمْرٍو بالكعبة، قال أبو جعفر: كنت أصلي وعبد الله بن عمر ورائي وأبو الأشعث فالتفت فوضع يده على قفائي وغمزني، أي: اثبت مكانك.

وذكر ابن مجاهد أنه كان يقدم على عبد الرحمن بن هرمز ولم يكن بالمدينة أقرأ للسنة من أبي جعفر.

وقال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة أبو جعفر في القراءة، فسمي القارئ بذلك وكان ثقة.

وقال الإمام مالك بن أنس: كان أبو جعفر القارئ رجلاً صالحاً يفتي الناس بالمدينة.

وروى محمد بن إسحاق المسيبي قال: لما غُسل أبو جعفر القارئ نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف فما شك من حضره أنه نور القرآن.

وفاته:

توفي سنة ثلاثين ومئة على الأصح وقيل: غير ذلك، قال الذهبي: "اختلفوا في تاريخ وفاته، قيل سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة ثمان وعشرين، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين عن نيف وتسعين سنة، وأبعد الهذلي في كامله حيث قال: سنة عشر"⁽²⁾.

(1) ينظر: السبعة 57-58، ووفيات الأعيان 6/275-276، وسير أعلام النبلاء 5/287-288، والنشر 1/178، والإيضاح شرح الزبيدي على الدرّة ص 29 و101.

(2) معرفة القراء الكبار 1/42، وينظر: سير أعلام النبلاء 5/288، والنشر 1/178.

وأشهر رواته الذين اختارهم ابن الجزري في درّته: عيسى بن وردان وسليمان بن جَمّاز
قال:

5. أَبُو جَعْفَرٍ عَنْهُ ابْنُ وَرْدَانَ نَاقِلٌ كَذَاكَ ابْنُ جَمَّازٍ سُلَيْمَانُ دُو الْعَلَاءِ⁽¹⁾

وسنعرض لترجمة موجزة لراوي أبي جعفر:

❖ ترجمة ابن وردان:

هو عيسى بن وردان المدني، ويكنى: أبا الحارث، ويلقب بالحدّاء.

من جلة أصحاب نافع ومن قدمائهم، وصحبه في القراءة على أبي جعفر، وهو إمام
مقرئ حاذق، وراوٍ محقق ضابط، تلقى القرآن على أبي جعفر المدني، وشيبة بن نصاح، ثم
عرض على نافع بن أبي نُعيم، وعرض عليه القرآن إسماعيل بن جعفر وقالون عيسى بن مينا
ومحمد بن عمر الواقدي.

قال ابن الجزري: "ومات في حدود الستين ومئة فيما أحسب"⁽²⁾.

❖ ترجمة ابن جَمّاز:

هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جَمّاز (بالجيم والزاي مع تشديد الميم) مولى الزهرّيّين
المدنيّين، ويكنى: أبا الربيع.

وهو مقرئ جليل، وضابط نبيل، مقصود في قراءة المدنيّين فقد عرض القراءة على أبي
جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع، وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، وعرض عليه القرآن إسماعيل
بن جعفر وقتيبة بن مهران.

قال ابن الجزري في الغاية: "ومات بعد السبعين ومئة فيما أحسب"، وقال في النشر:
"وتوفي بُعيد سنة سبعين ومئة"⁽³⁾.

(1) متن الدرّة ص13.

(2) معرفة القراء الكبار 1/66، وينظر: النشر 1/179، وغاية النهاية 1/616، والشمعة ص315، والإيضاح
ص30 و101.

(3) النشر 1/179، وينظر: غاية النهاية 1/315، والإيضاح ص30 و101.

سند قراءة المدنيين:

❖ سند قراءة نافع:

يذكر ابن مجاهد والداني وابن الجزري أن شيوخ نافع الخمسة أبو جعفر والأعرج وشيبة ومسلم بن جندب ويزيد بن رومان، أخذوا القراءة مسندة إلى رسول الله ﷺ من أبي هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة، وهؤلاء أخذوا عن أبي بن كعب رضي الله عنه وهو عن النبي ﷺ⁽¹⁾.

❖ سند قراءة أبي جعفر:

وأما رجال أبي جعفر الذين روى عنهم القراءة مسندة إلى رسول الله ﷺ فهم شيوخه الثلاثة: مولاة عبد الله بن عيَّاش وأبو هريرة وابن عباس، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي بن كعب كما تقدّم في رجال نافع، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه⁽²⁾، قال الذهبي: ولم يصح⁽³⁾.

وقال ابن الجزري: وذلك محتمل واستدلّ بلقائه أم سلمة رضي الله عنها ومسحها على رأسه ودعائها له⁽⁴⁾.

(1) السبعة ص54 وما بعدها، والتيسير ص92، والتجوير ص115.

(2) السبعة 56-57، والتجوير ص121، وغاية النهاية 2/382.

(3) معرفة القراء الكبار 1/40.

(4) النشر 1/178.

الفصل الأول

المراجعة الصوتية

في أنفردات

المعربين

مباحث ألفصل الأول

- المبحث الأول: الهمز في انفرادات المدنيّن.
- المبحث الثاني: المدّ والقصر.
- المبحث الثالث: التفخيم والترقيق.
- المبحث الرابع: الإخفاء والإدغام.
- المبحث الخامس: الفتح والإمالة.
- المبحث السادس: قضايا صوتية.

المبحث الأول

الهمز في انفرادات المدنين

حظيت الهمزة بعناية من علماء اللغة القدامى، وبنصيب وافر من دراسات علماء اللغة المحدثين، وكان بينهما قرب وتباعد في دراستها مخرجاً وصفةً.

"فالهمز علم على مشكلة من أعقد مشكلات الأصوات العربية، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في ماهيته وفي علاقاته، أعني تصوّر القدماء لطريقة إنتاجه وعلاقته بغيره من حروف المد واللين، ونظرة الدراسات الصوتية الحديثة إلى هذين الأمرين"⁽¹⁾.

"والهمزة في اللغة: من الهمز، وهو مثل الغمز والضغط والشدّة، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط، وقد همزت الحرف فأنهمز، والنبر بالكلام الهمز، والنبر مصدر، نبر الحرف ينبره نبراً: همزه، والنبر همز الحرف، ولم تكن قریشٌ تهمز في كلامها. . ." ⁽²⁾، والنبر مرادف عند الجمهور للهمز⁽³⁾، ولذا يعرف بأنه: "كيفية أدائية للكلام، وبعبارة أدق: كيفية في نطق الحروف أو الأصوات اللغوية، حيث يخصها الناطق بمزيد من التحقيق أو الضغط أو النبر لا يستأثر بذلك حرف دون آخر، وقد اعتنى به أشياخ القرآن، واصطلح عند المحدثين بالنبر، فإذا ضغط القارئ على حرف القاف في قوله تعالى: ﴿فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: 16] كانت القاف هنا مهموزة"⁽⁴⁾.

والهمزة في الاصطلاح: "هي أول الحروف الأبجدية والهائية، وسميت بذلك لأن الصوت يندفع عند النطق بها لكلفتها على اللسان"⁽⁵⁾.

وسنعرض لمخرجها وصفتها ليبين لنا بعد ذلك لم تعرضت الهمزة للتخفيف (بمختلف

(1) عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 17.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (همز)، الزبيدي، تاج العروس، مادة (نبر).

(3) المارغني، النجوم الطوالع ص 51-52.

(4) القراءات القرآنية، بتصرف ص 21-23.

(5) مكّي القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص 133.

صوره من تسهيل وإبدال وحذف⁽¹⁾.

الهمزة عند القدامى حرف حلقّي يخرج من أقصى الحلق وأسفله⁽²⁾، وعند المحدثين صوت حنجريّ يخرج من المزمار نفسه⁽³⁾، وقد جمع بينهما بعض الدارسين فقال: "أما مخرج الهمزة عند المحدثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق موافقا ما عليه العلماء العرب، وعبر عنه بعضهم بأنه من المزمار نفسه، وبعضهم بأنه من الحنجرة، والمزمار كما هو معلوم في أعلى الحنجرة، ويمكن شمول لفظ الحلق عند القدامى الحنجرة أيضاً، وعلى هذا فلا خلاف في وصف مخرج الهمزة"⁽⁴⁾.

وقد وصفها القدامى بأنها حرف مهتوت مضغوط مجهور شديد، يخرج باجتهاد⁽⁵⁾، والجر هو الاعتماد على مخرج الحرف ومنع النفس من أن يجري معه إلا بعد كمال الاعتماد فيجري الصوت⁽⁶⁾ "والجر الصوت الشديد القوي فلما كانت في خروجها كذلك لقبته به"⁽⁷⁾.

واتفق المحدثون على أنها ليست بمجهورة وافتروا فريقين: فمنهم من وصفها بأنها صوت انفجاري مهموس⁽⁸⁾؛ "لأنها تخرج نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً ثم انفتاحهما في صورة صورة انفجار مهموس"⁽⁹⁾، ومنهم من وصفها بأنها صوت انفجاري ليس مهموساً ولا مجهوراً⁽¹⁰⁾ معللين ذلك بأن "الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين تُسدّ بانطباقهما انطباقاً تاماً فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة، ثم ينفجر الوتران فيخرجان الهواء فجأة محدثاً صوتاً

(1) سيبويه، الكتاب 3/541، ابن عزيمة الإشبيلي، منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية: 300.

(2) الكتاب 4/102 و431، ابن جني، سر صناعة الإعراب 1/46.

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 89، كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات) ص 112.

(4) النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ص 304.

(5) الكتاب 4/434، لسان العرب، مادة (هنت).

(6) سر صناعة الإعراب 1/60.

(7) الرعاية: ص 117.

(8) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: ص 97.

(9) عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 172.

(10) الأصوات اللغوية: ص 89، محمود السعران، علم اللغة: ص 195.

انفجاريًا، وهذا الوضع لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس⁽¹⁾.

وأياً كانت صفتها من الجهر وعدمه، فقد اتفق القدامى على أنها أبعد الحروف مخرجاً، وهي "تخرج باجتهاد فتقل ذلك عليهم؛ لأنه كالتهوع"⁽²⁾، ووصفها المحدثون بأنها أشقّ الأصوات⁽³⁾، ولذا فهي تحتاج مزيد عناية وحسن بيان.

ولقد نبّه العلماء قديماً إلى العناية بها وضرورة المشافهة بالنطق بها من غير تكلف ولا إسراف، قال أبو عمرو الداني: "وهي حرف مجهور، بعيد المخرج شديد، لا صورة له، وإنما تُعلم بالشكل والمشافهة، ولبعد مخرج الهمزة لا يكون قارئاً من لا يستشعر بيانها في قراءته، ولثقلها صار فيها التحقيق والتخفيف بين وبين والبدل والحذف، وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها، فينبغي للقارئ إذا همز الحرف أن يأتي بالهمزة سلسلة في النطق سهلة في الذوق، من غير لكز ولا ابتهار⁽⁴⁾ لها، ولا خروج عن حدّها ساكنة كانت أو متحركة"⁽⁵⁾.

وقد جرت عادة العرب في الهمز بين التحقيق والتخفيف، وتحقيق الهمز لغة بني تميم ومن جاورهم وتسهيلها بالتخفيف (بالتليين) أو الحذف أو الإبدال أو النقل لغة أهل الحجاز ومن جاورهم من القبائل العربية، وقد ذكر سيبويه أن "أهل الحجاز يخففون الهمزتين لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت"⁽⁶⁾، وفصّل أبو زيد فقال: "إن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، ووقف عليها عيسى بن عمر فقال: لا آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب نبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا..."⁽⁷⁾.

(1) كمال بشر، علم اللغة العام: ص112، تنظر المسألة مفصلة في بحث الهمزة بين القدامى والمحدثين: ص138 وما بعدها.

(2) الكتاب3/548.

(3) الأصوات اللغوية: ص90.

(4) اللكز: الدفع في الصدر بالكف، والابتهار لعله تكلف الجهر في نطق الهمزة، ينظر: غانم قدرى، ظواهر لغوية لغوية في القراءات القرآنية: ص11.

(5) الداني: التحديد في الإتقان والتجويد: ص118.

(6) الكتاب3/550، ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص15.

(7) لسان العرب، باب الهمزة، وينظر: المباركي، أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: ص62.

وقد خفف أهل التحقيق وحقق أهل التخفيف وفي هذا يقول سييويه: "وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز..."⁽²⁾، وهذا يدلنا على أن كلتا الظاهرتين وردت منهما أمثلة على غير لسان أصحابها⁽³⁾.

يقول أبو منصور الأزهري: "وللعرب مذاهب في تخفيف الهمز، فمنهم من يحقق الهمز ويسمونه النبر، ومنهم من يخفف الهمز ويلينه، ومنهم من يحدف الهمز، وهي لغات معروفة، والقرآن نزل بلغة العرب، فمن همز ما قرئ به فهو الأتم المختار، ومن لم يهمز ما ترك همزه كثير من القراء فهو مصيب"⁽⁴⁾، ولا يفضل مذهب على آخر في قراءة القرآن الكريم، فكلها فكلها من عند الله تعالى نزلت وليست من البيئة خرجت.

وقد قسّمت انفرادات المدنيين في باب الهمز إلى ثلاثة أقسام كما جرت عليه عادة القراء:

القسم الأول: الهمزتان من كلمة.

القسم الثاني: الهمزتان من كلمتين.

القسم الثالث: الهمز المفرد.



(1) الكتاب 3/555.

(2) الكتاب 3/553.

(3) شرح الشافية للرضي 1/320.

(4) معاني القراءات 1/129.

أولاً- الهمزتان من كلمة:

وهما همزتا القطع المتلاصقتان المعدودتان في كلمة في اصطلاح القراء، وهو تعبير مجازي لأن الهمزة الأولى حرف من حروف المعاني التحتت في حكم الخط واللفظ والمعنى فصارتا كأنهما كلمة واحدة، وقد اجتمع الهمزتان في كلمة اجتماع حقيقة لا مجاز في لفظ (أئمة) ولا ثاني لها في التنزيل⁽¹⁾.

وتكون في القرآن الكريم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن تكون الهمزتان مفتوحتان نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6].

الضرب الثاني: أن تكون الأولى مفتوحة وبعدها همزة مكسورة نحو: ﴿أَيُّنَّكُمْ﴾ [الأنعام: 19].

الضرب الثالث: أن تكون الأولى مفتوحة وبعدها همزة مضمومة، وذلك في ثلاثة مواضع في قراءة الجماعة، هي:

﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: 15]، ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص: 8]، ﴿أَعْلَقِي الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: 25]، وموضع انفرد به قارئاً المدينة هو: ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الرُّحُف: 19] فقرأه بهمزتين مفتوحة فمضمومة (أشهدوا)⁽²⁾.

وقد جمع هذه الأضرب الشاطبي بقوله:

195. وَأَضْرِبُ جَمْعِ الْهَمْزَيْنِ ثَلَاثَةٌ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَنْتَبَأْ أَنْزِلًا⁽³⁾

والهمزة الأولى لا تكون إلا مفتوحة محققة إلا أن يكون قبلها ساكن صحيح فورش ينفرد عن العشرة بنقل حركتها إليه فتسقط⁽⁴⁾، وأما الهمزة الثانية فللعرب مذاهب فيها بين تحقيق وتخفيف بأنواعه، وقبل التعرف عليها نعرّف بإيجاز التحقيق والتخفيف وأنواعه.

(1) ينظر: شرح المنتوري على الدرر اللوامع 1/253، ومنح الفريدة الحمصية: ص 299.

(2) التيسير: ص 133-134.

(3) متن الشاطبية: 16، وينظر: ابن القاصح، سراج القارئ المبتدي: ص 74.

(4) شرح المنتوري 1/256-257.

فالتحقيق هو الإتيان بالهمزة خارجة من مخرجها مندفعة عنه بكامل صفاتها⁽¹⁾،
والتخفيف يشمل الإبدال والحذف وبين بين⁽²⁾ فيكون النقل داخلاً مع الحذف، والإبدال أن
تبدل الهمزة حرفاً محضاً خالصاً⁽³⁾، والتسهيل أو بين بين كما يقول السيرافي: " أن تجعلها من
مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة"⁽⁴⁾ ويقول مكّي: " همزة بين بين هي
مستعملة في كلام العرب وفي القرآن يجعلون الهمزة مخففة بين الهمزة والألف وبين الهمزة والواو
وبين الهمزة والياء..."⁽⁵⁾.

وفيها يقول الشاطبي:

213. وَالْإِبْدَالُ مُحْضٌ وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الهمزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالٌ⁽⁶⁾

(1) التمهيد: ص71، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص30.

(2) شرح الشافية للرضي 30/1.

(3) فتح الوصيد للسخاوي 313/2.

(4) الكتاب 541/3.

(5) الرعاية 111-110.

(6) متن الشاطبية: ص18.

أولاً - الانفرادات في الهمزتين المفتوحتين من كلمة :

انفرد المدنيان في هذا الضرب بانفرادين عن العشرة الأول لنافع من رواية ورش عنه، والثاني لأبي جعفر.

الانفراد الأول:

انفرد ورش عن نافع في رواية المصريين عنه بإبدال الهمزة الثانية من المفتوحتين من كلمة ألفاً ومدّها طويلاً إن تبعها حرف ساكن، وتركها دون زيادة إن تبعها حرف متحرك، وقد جاء هذا الأخير في موضعين هما⁽¹⁾: ﴿عَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: 72]، ﴿عَامِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: 16]، وقد نص على ذلك الداني في تيسيره فقال: "... وورش يبدلها ألفاً والقياس أن تكون بين بين..."⁽²⁾، وقال السخاوي: "والبغداديون أجمعون يسهلون لورش بين بين الهمزة والألف على القياس المطرد والوجه الشائع في العربية"⁽³⁾.

قال الشاطبي:

183. وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا وَبَدَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيَتَجَمَّلَا

184. وَقُلُّ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِرُوشٍ وَفِي بَعْدَادَ يُرَوَى مُسَهَّلًا⁽⁴⁾

ووجه الإبدال أنه رأى أن النطق بالألف اللينة أخف من النطق بما هو في زنة المحققة⁽⁵⁾ المحققة⁽⁵⁾ فكان الاستئصال باقٍ، وقد جاء في قول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجَالًا أَعَشَى أَضْرَبَهُ رَبُّ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مَفْنَدٌ حَبْلُ⁽⁶⁾

وفيه يقول سيبويه: "فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت"⁽⁷⁾.

(1) سراج القارئ: ص 69.

(2) التيسير: ص 133.

(3) فتح الوصيد/2: 292.

(4) متن الشاطبية: ص 15.

(5) المارغني، النجوم الطوالع: 54.

(6) ديوان الأعشى: ص 42، وفيه مفسدٌ.

(7) الكتاب/3: 549-550، وينظر: فتح الوصيد/2: 293.

وقد قرئ بإبدال الهمزة المتحركة ألفاً في المتواتر من قراءة نافع وابن عامر في قوله تعالى: ﴿سَأَلْ سَائِلٌ﴾ [المعارج:1] "فقرأه (سأل) بألف ساكنة بدلا من الهمزة، والبديل مسموع من العرب"⁽¹⁾، وعند سيبويه البديل في سأل سماعي ولا ينقاس ويكون في الشعر ضرورة، فقد أنشد قول حسان بن ثابت:

سالت هذيلُ رسول الله فاحشَةً ضلّت هذيلٌ بما جاءت ولم تُصبِ⁽²⁾

وقال: "وليس ذا بقياس متكثب"⁽³⁾، والألف بدل من الهمزة على غير قياس، ولهذا طعن فيها بعضهم، ولا وجه لظعنهم لثبوتها قراءة ولغة⁽⁴⁾ وقد تقدم، قال الفراء: "ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن، ولعلمهم أرادوا لغة قريش فإنهم يتركون الهمزة..."⁽⁵⁾.

والذي يلزم قراءة البديل من الجمع بين الساكنين مغتفر لكون الأول حرف مدّ ولين، وقد أجاز يونس ذلك وإن لم يكن الثاني مدغماً، نحو: اضربان، إذا أدخلت النون الخفيفة في الأمر للاثنين، وكذلك لجماعة المؤنث إذا فصلت بألف بين النونات فقلت: اضربان، يقول النحاس: "وإنما جوّزه يونس لأن قبله ألفاً والألف لمدة التي فيها تقوم مقام الحركة"⁽⁶⁾ ويرى البصريون أن المدة عوض من الحركة إذا وليها حرف مدغم⁽⁷⁾، ولعل المدغم في نطقه كالساكن المخفف فابتدأه به.

وزعم الزمخشري أن هذه القراءة بإبدال الهمزة ألفاً لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب من وجهين: "أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة:7]، وخويصة، والثاني: إخطاء طريقة التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب

(1) التيسير: ص441.

(2) ديوانه: ص373، وهو من شواهد الكتاب 468/3، والمختسب 90/1.

(3) الكتاب 554/3.

(4) الصفاقسي، غيث النفع: ص482، وينظر: شرح الدرر للمتتوري 264/1.

(5) معاني القرآن 2/356-357.

(6) إعراب القرآن 2/111.

(7) ينظر: شرح المفصل 9/122 .

فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس"⁽¹⁾، وقد تقدم شاهد الإبدال من القرآن، ومن كلام شاعر من نزل عليه القرآن، وأجاز يونس والكوفيون الجمع بين الساكنين على غير حدّه البصري⁽²⁾ يقول أبو حيان: "إن قراءة ورش صحيحة لا تدفع باختيار المذاهب"⁽³⁾،

وأكتفى السمين بقول شيخه وزاد: "وهذا منه ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواتراً..."⁽⁴⁾.

وردّ الصفاقسي على الزمخشري بأن "هذه القراءة صحيحة متواترة فهي أقوى شاهد ولا تحتاج إلى شاهد، وإلا لتسلسل، ولو سلمنا ذلك فقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازته البصريون، واستدلوا عليه ويكفي مذهبهم في ذلك..."⁽⁵⁾.

وسياقي مزيد بيان ومناقشة لمذهبهم في نهاية الفصل في المبحث السادس عند قضية التقاء الساكنين.

ويحسن أن ننقل قول الفخر الرازي: "وأنا شديد العجب من هؤلاء النحويين، إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى"⁽⁶⁾.

ويقويه تفسير البيهقي لما رواه في سننه وفي شعب الإيمان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "القراءة سنة"⁽⁷⁾، قال البيهقي: "وإنما أرادوا والله أعلم أن اتباع من قبلنا في الحروف وفي القراءات سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي

(1) الكشف 163/1-164.

(2) ينظر: شرح المفصل 116/1 وما بعدها، وأثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: ص 502-503.

(3) البحر المحيط 175/1.

(4) الدر المصون 110/1.

(5) غيث النفع: ص 53.

(6) التفسير الكبير 162/9، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 27/1.

(7) البيهقي، السنن الكبرى 539/2 ورقمه: 3995، وشعب الإيمان 220/4، ورقمه: 2425، ورواه ابن

مجاهد بسنده في كتاب السبعة: ص 49-50.

مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن العلماء-غالباً- حين ينتقدون قراءة فإنهم لا ينتقدون سندها وإنما ينتقدونها بناء على القاعدة، ولهذا فإن لهم فضل المجتهد المخطئ الذي له أجره اجتهاده.

الانفراد الثاني:

انفرد أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية (أَنْ ذَكَرْتُمْ) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَبَّرَكُمُ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: 19]، وهو على أصله التسهيل والفصل، والباقون بكسرها وهم على أصولهم في التسهيل⁽²⁾.

قال ابن الجزري في درته:

189. أَئِنَّ فَافْتَحْنَ خَفَّفَ ذُكْرْتُمْ وَصَيَّحَةً وَوَاحِدَةً كَانَتْ مَعًا فَارْفَعِ الْعُلَا⁽³⁾

وذكر في المحتسب أن لأبي جعفر قراءة (أَيْنَ ذَكَرْتُمْ) بصيغة الظرف وهي أَيْنَ الشرطية⁽⁴⁾، والمحفوظ عن أبي جعفر ما ذكرناه، فلعلها قراءة لم يتصل إسنادها.

ووجه قراءة أبي جعفر أن همزة الاستفهام دخلت على أن الناصبة على تقدير حذف حرف العلة، يعني: أَتَطَّيَّرُونَ لِأَنَّ ذَكَرْتُمْ، بالله أو بالعذاب، أو أَلَّئِنَّ ذَكَرْتُمْ تَطَّيَّرْتُمْ، والمعنى فشؤمكم معكم حيث جرى ذكركم بتخفيف الكاف وهو أبلغ عند صاحب الإتحاف⁽⁵⁾.

ووجه قراءة الجمهور (أَيْنَ ذَكَرْتُمْ) أن همزة الاستفهام دخلت على إن الشرطية وجوابها محذوف، بمعنى: أَتَطَّيَّرُونَ إِنْ ذَكَرْتُمْ؟ أو أَلَّئِنَّ ذَكَرْتُمْ تَطَّيَّرْتُمْ؟⁽⁶⁾، أو "أَلَّئِنَّ ذَكَرْتُمْ لَقَيْتُمُوهُمْ بِالْكَفْرِ وَالْإِنْكَارِ"⁽⁷⁾ فيجتمع على قراءتهم استفهام وشرط، واختلف في اجتماعهما أيهما

(1) شعب الإيمان 220/4، وينظر: مباحث في علم القراءات: ص 244.

(2) ابن الجزري، تبيير التيسير: ص 522-523.

(3) متن الدرّة: ص 35.

(4) ينظر: المحتسب 205/2.

(5) الإتحاف 2/398-399، وينظر: البحر المحيط 7/314.

(6) ينظر: معاني القراءات 2/306-307، والفارسي، الحجة 6/39.

(7) جامع العلوم أبو الحسن الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح العضلات: 2/1114.

يجاب؟ فعلى إجابة الاستفهام يكون التقدير: (أئن ذكرتم تطيرون) وعلى إجابة الشرط يكون التقدير: (أئن ذكرتم تطيروا)، والجواب في كليهما محذوف⁽¹⁾.

الانفرادات في الهمزة المفتوحة التي تليها همزة مكسورة من كلمة:

للمدنيين انفرادين اثنين:

أحدهما: ما اصطلح القراء على تسميته بالاستفهام المكرر، وعبر عنه الداني بالاستفهامين إذا اجتمعا ولم يذكره في باب الهمزتين من كلمة، وأرجأه إلى فرش حروف سورة الرعد، عند قوله تعالى: ﴿ . أَعِدَّا كُنَّا تُرَابًا أَعِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد: 5]، وتبعه الشاطبي في ذلك، وذكره ابن الجزري في درته في باب الهمزتين من كلمة⁽²⁾ وقد يكون هو الأنسب، وسيأتي تفصيل ذلك.

ثانيهما: انفرد أبو جعفر بالإدخال مع التسهيل في لفظ (أئمة).

الانفراد الأول:

جملة الاستفهام المكرر في القرآن الكريم أحد عشر موضعاً في تسع سور هي⁽³⁾:

1. ﴿وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَعِدَّا كُنَّا تُرَابًا أَعِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: 5]
2. ﴿وَقَالُوا أَعِدَّا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا أَعِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: 49، 98]
3. ﴿قَالُوا أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا أَعِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: 82]
4. ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَعِدَّا كُنَّا تُرَابًا وَعَابًاؤْنَا أَنِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 67]
5. ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ أَنِنَكُمْ لَأْتُونَ الرِّجَالَ . . ﴾ [العنكبوت: 28، 29]
6. ﴿وَقَالُوا أَعِدَّا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَعِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: 10]
7. ﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا أَعِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصفافات: 16، 53]
8. ﴿وَكَأَنُوقُ يَقُولُونَ أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا أَعِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: 47]

(1) ينظر الدر المصون 253/9.

(2) ينظر، التيسير: ص 289، وسراج الفارئ: ص 259، والإيضاح: ص 128.

(3) ينظر، التيسير: ص 289-290، التحبير: ص 420-421.

9. ﴿يَقُولُونَ أَعِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ أَعْدَا كُنَّا عِظْمًا نَحْرَةً﴾ [النازعات: 10، 11]

وكلّ هذه المواضع يجتمع الاستفهامان في آية واحدة سوى موضعي العنكبوت والنازعات فإنهما من آيتين⁽¹⁾.

وقد ذكر محققا الشمعة في انفراد الثلاثة عن العشرة أن جملة الاستفهام المكرر أحد عشر موضعاً وعدداً عشرة مواضع فسقط منهم موضع سورة الصافات الثاني⁽²⁾.

ويمكن تقسيم القراءات في الاستفهام المكرر إلى ستّ قراءات⁽³⁾:

1. في سورة الرعد وموضعي الإسراء والمؤمنون والسجدة وفي الموضع الثاني من الصافات: قرأ نافع والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وابن عامر وأبو جعفر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.
2. في سورة النمل: قرأ ابن عامر والكسائي بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني مع زيادة نون فيه فقرأ (إننا)، ونافع وأبو جعفر بالعكس فيخبران في الأول ويستفهامان في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.
3. في سورة العنكبوت: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.
4. في الموضع الأول من سورة الصافات: قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأ ابن عامر بالعكس فأخبر في الأول واستفهم في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.
5. في سورة الواقعة: قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.
6. في سورة النازعات: قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وأبو جعفر بالعكس فأخبر في الأول واستفهم في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.

(1) ينظر: منح الفريدة الحمصية: ص 306-307.

(2) ينظر: الشمعة في انفراد الثلاثة عن العشرة للناشري: ص 353.

(3) ينظر: التيسير: ص 291، والتهذيب: ص 32 والتحبير: ص 420-422 و494 و604.

فيهما. وكلُّ في ما تقدّم على أصله في التحقيق والتسهيل والإدخال⁽¹⁾.

وقد جمع الشاطبي القراءات السبع فيه فقال:

789. وَمَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوُ آئِذَا أَئِنَّا فَذُو اسْتِفْهَامِ الْكُلِّ أَوْلَا
790. سِوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّمْلِ مُخْبِرٌ سِوَى النَّازِعَاتِ مَعَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَا
791. وَدُونَ عِنَادِ عَمَفِي الْعَنْكَبُوتِ مُخْ سِوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهُوَ فِي النَّمْلِ
792. سِوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهُوَ فِي النَّمْلِ وَزَادَاهُ نُونًا إِنِنَّا عَنْهُمَا اعْتَلَا
793. وَعَمَّ رِضًا فِي النَّازِعَاتِ وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمْ وَامْتَدُّ لِيَا حَافِظٍ بَلَا⁽²⁾

وذكر ابن الجزري في درته قراءة الثلاثة المتتمين للعشرة فقال:

25. وَأَخْبِرُ فِي الْأُولَى إِنْ تَكَرَّرَ إِذَا سِوَى

إِذَا وَقَعَتْ مَعَ أَوَّلِ الدَّبْحِ فَاسْأَلَا

26. وَفِي الثَّانِي أَخْبِرُ حُطُّ سِوَى الْعَنْكَبُوتِ اعكسا

وَفِي النَّمْلِ الْإِسْتِفْهَامُ حُمٌ فِيهِمَا كِلَا⁽³⁾

قرأ نافع كالكسائي ويعقوب يجعل الأول استفهما والثاني خبراً، وانفرد عنهما بجعل الاستفهام بهمزة وياء بعدها، وقالون يمدّ في الاستفهام تقدّم أو تأخر وورش لا يمدّ، وخالف أصله هذا في النمل والعنكبوت فقرأهما بالعكس كما تقدم⁽⁴⁾، فيكون المدنيان قد انفردا كلاهما عن العشرة في موضع النمل فأخبرا في الأول واستفهما في الثاني⁽⁵⁾.

ووجه الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مِتَّ فَهُمْ

(1) ينظر: الإيضاح: ص130.

(2) متن الشاطبية: ص62-63.

(3) متن الدرّة: ص16.

(4) ينظر: التيسير: ص291، والتهذيب: ص32.

(5) ينظر: التحبير: 494.

الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: 34]، وقوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 144]، فلم يقل: أفهم الخالدون، وهو مسموع عن العرب، ومنه قول ذو الرُّمَّة:

أَنَّ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً ماء الصبابة من عينيك مسحوم⁽¹⁾
ولم يقل: (أماء الصبابة)⁽²⁾.

وحجة من قرأ بالاستفهام في واحدة منهما أنه استغنى بلفظ الاستفهام في أحدهما؛ لأن دلالة أحدهما كدلالة الآخر واحدة⁽³⁾، وله صدر الكلام فابتدأ به واستغنى عن إعادته لتعلقهما⁽⁴⁾، فإذا دخل الاستفهام في أول الكلام أحاط بآخره⁽⁵⁾، ولأن "الاستفهامين إذا اجتمعا كانا بمنزلة الاستفهام مع جوابه، والعرب تحذف الاستفهام الأول اجتزاءً بالجواب منه فيقولون: قام زيد أم عمرو، يريدون: أقام زيد أم عمرو"⁽⁶⁾.

وأما انفراد المدينين في سورة النمل بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، فقد وافقا بذلك رسم المصحف الإمام، فقد رسم الثاني منهما بالياء دلالة على الاستفهام فيه⁽⁷⁾.

وأما حجة من حقق الهمزتين وجمع بينهما فعلى الأصل⁽⁸⁾ وحجة تليين الثانية التخفيف التخفيف استثنائاً للجمع بينهما⁽⁹⁾، وحجة الإدخال أن من العرب من يدخل بين الهمزتين المفتوحتين ألفاً⁽¹⁰⁾، وقد أنشد سيوييه لذي الرُّمَّة:

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجِلِ وبين النقا أنت أم أمُّ سالم⁽¹¹⁾

(1) ديوانه: 371/1، وينظر: البغدادي، خزنة الأدب 292/10.

(2) ينظر: الروضة في القراءات الإحدى عشرة 198/1-199.

(3) ينظر: مكِّي، الكشف 2/21، وفتح الصيد 3/1033.

(4) ينظر: شرح الهداية للمهدوي 2/369، والنجوم الطوالع: ص 63.

(5) أبو زرعة، حجة القراءات: ص 371.

(6) الروضة 1/199، وينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع 1/200.

(7) ينظر: المقنع: ص 54، والوسيلة إلى كشف العقيلة: ص 197، والنجوم الطوالع: ص 63.

(8) ينظر: معاني القراءات: 1/130.

(9) ينظر: إعراب القراءات السبع 1/323.

(10) ينظر: الكتاب 3/551، وينظر الروضة في القراءات الإحدى عشرة 1/191 و 201، وينظر الحجة 5/12.

(11) ديوانه: 767/2، وينظر: المصادر السابقة.

وقرأ أبو جعفر وابن عامر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، وانفرد عنه أبو جعفر بجعله همزة وياء⁽¹⁾ بعدها ويمد الاستفهام، وابن عامر يحقق بالمدّ وعدمه، وخالف أبو جعفر أصله في الأول من سورة الصافات وفي سورة الواقعة فقرأهما بالعكس⁽²⁾، وانفرد أبو جعفر عن ابن عامر -الذي شاركه- وبقية العشرة في موضع النزاعات بإخباره في الأول واستفهامه في الثاني، وقرأه ابن عامر خلافاً لأصله ووفقاً لبقية العشرة، يقول ابن الجزري: " قد ذكرت الاستفهامين في سورة الرعد أنّ نافعاً وابن عامر والكسائي ويعقوب يقرؤون الأول منهما بالاستفهام والثاني بالخبر، وأبا جعفر الأول بالخبر والثاني بالاستفهام، والباقون بالاستفهام فيهما، وهم على مذاهبهم في التحقيق والتلين"⁽³⁾، وهذا يوهم أن ما ذكر في الرعد كهذا، وليس ذلك كذلك، فهذه الآية فيها خلاف لما في سورة الرعد، فابن عامر هناك مع أبي جعفر يخبران في الأول ويستفهمان في الثاني كما تقدّم، ولو كسرت همزة (أنّ) لأصبح الكلام مستأنفاً لا يحتمل هذا الشكّ.

وحجة من قرأ الأول بالإخبار واستفهم في الثاني قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَاذِبُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق:2] فأخبر ثم استفهم فقال: ﴿أَأَيْدَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق:3]، وقد جاء في الشعر على لسان امرئ القيس قوله:

تروح من الحيّ أم تبتكر وماذا يضرك لو تنتظر⁽⁴⁾

أراد: أتروح من الحيّ، فحذف الاستفهام. ومنه قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غلَسَ الظلام من الرّباب خيالاً⁽⁵⁾

أراد: أكذبتك عينك، فحذف الاستفهام مخبراً واستفهم بعده⁽⁶⁾.

(1) وليس المراد ياء محضة، ففي العبارة تجوّز، وإنما هي همزة بين بين تكون بين الهمزة والياء، ينظر: الحجة 12/5.

الحجة 12/5.

(2) ينظر: التحبير: ص 422.

(3) ينظر: التحبير: ص 604.

(4) الديوان: ص 154، وفيه (وماذا عليك بأن تنتظر)، وينظر: الروضة 1/199.

(5) ديوانه: ص 254، وينظر: الكتاب 3/174، وخزانة الأدب 11/131.

(6) ينظر: المصدران السابقان، والروضة 1/199-200.

وحجة من خالف أصله اتباع الأثر "فالقراءة سنة"⁽¹⁾، والجمع بين المعنيين جميعاً⁽²⁾، وقد ذكر محقق الروضة أن مكياً "نصّ على أن ما خالف فيه القراء أصولهم في القراءة فلعلّة مخصوصة في كل حرف، لها وجه في العربية"⁽³⁾، لكنني وجدت مكياً يقول في موضع إحالته: "فأما ما خالف القراء فيه أصولهم من هذه الفصول فعلته تذكر مع كل حرف في موضعه"⁽⁴⁾، واحتج في الموضع الآخر الذي أحال عليه المحقق لمن قرأ بالاستفهامين ولمن قرأ بالاستفهام في أحدهما ولم يذكر ما خالف فيه القراء أصولهم⁽⁵⁾.

وحجة من قرأ بالاستفهام فيهما أنه أعاد الاستفهام لتوكيد المعنى⁽⁶⁾.

الانفراد الثاني:

انفرد أبو جعفر عن القراء العشرة بالإدخال مع التسهيل في لفظ ﴿أَيِّمَةً﴾ وهو الموضع الوحيد الذي التقت فيه همزتان مفتوحة فمكسورة والأولى ليست للاستفهام، وقد جاءت هذه الكلمة في خمسة مواضع من القرآن الكريم: في سور البقرة والأنبياء وموضعين في القصص والسجدة.

وقد قرأ الكوفيون وابن عامر وروح (أئمة) بهمزتين في المواضع الخمسة، وأدخل هشام بينهما ألفاً، وقرأ الباقرن بهمزة مختلصة المكسرة من غير مدّ، أي: بين بين، وأبو جعفر بالمدّ على أصله⁽⁷⁾، فيكون منفرداً عن هشام بتسهيله للهمزة الثانية.

قال في النشر: "واختلف عنهم في كيفية تسهيلها، فذهب جمهور من أهل الأداء إلى أنّها تجعل بين بين كما هي في سائر باب الهمزتين من كلمة... . وذهب آخرون إلى أنّها تجعل ياءً خالصة"⁽⁸⁾، ولا يقرأ بوجه الإبدال على أنه من طريق الدرّة والتجبير، وإن كان

(1) ينظر: الفاسي اللّائي الفريدة في شرح القصيدة 918/3.

(2) ينظر: الروضة 200/1.

(3) المصدر السابق، هامش رقم 5.

(4) الكشف 86/1.

(5) ينظر: الكشف 20/2.

(6) ينظر: فتح الوصيد: 1032/1.

(7) ينظر: التيسير: ص 267، والتجبير: ص 388.

(8) النشر 378/1-379.

صحيحاً متواتراً⁽¹⁾.

ونقل المنتوري عن الدايني في التلخيص قوله: "إن النحويين يبدلوها ياءً محضةً وهو القياس، وإن القراء يجعلونها بين بين"⁽²⁾، واختار الحصري الإبدال ولحن التسهيل فقال:

ولا بدّ من إبدالها في أئمةٍ فصحوك إن الجاهلين لفي سُكر⁽³⁾
والعمدة ما روى الأثبات من التسهيل "وهو الذي جاء به الأثر في مذهب من لم يحقق، وقد أطبق عليه أهل الضبط والإتقان ممن يُرجع إليه ويُعول عليه"⁽⁴⁾.

قال في الدرّة:

23. لِثَانِيهِمَا حَقَّقْ يَمِينٌ وَسَهَّلَنْ بِمَدِّ آتَى وَالْقَصْرُ فِي الْبَابِ حُلًّا⁽⁵⁾
وذكرها الشاطبي في باب الهمزتين من كلمة مخالفاً صاحب التيسير الذي ذكرها في فرش حروف سورة التوبة قال الشاطبي:

199. وَأَيْمَةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَّهُ وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفَاءً وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلًا⁽⁶⁾
وأصل هذه الكلمة "في اللغة (أئمة) لأنه جمع إمام مثل: مثال وأمثلة، ولكن الميمين لما اجتمعتا أدغمت الأولى في الثانية وألقيت حركتها على الهمزة فصار أئمة"⁽⁷⁾.
وحجة قراءة التسهيل "استثقال اللفظ بمهما مجتمعتين، فأجراها مجرى (أئذا وأئفكا)، وإن كانت هذه الهمزة أصلها السكون إلا أنها الآن متحركة، ولا فرق في الاستثقال بين الحركة العارضة والأصلية"⁽⁸⁾، ولذا أدخل من أدخل بينهما لبقاء الاستثقال في الهمزة (ولو كانت

(1) ينظر: الإيضاح: ص125.

(2) شرح المنتوري للدر اللوامع 287/1.

(3) ينظر: منح الفريدة الحمصية: ص304.

(4) فتح الوصيد 301/2.

(5) متن الدرّة: ص15.

(6) متن الشاطبية: ص16.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: 434/2-435، وفيه تصحفت (ألقيت) إلى (ألغيت).

(8) ينظر: فتح الوصيد 301/2.

مخففة فهي بزنتها محققة⁽¹⁾، "واجتماع المثلين في أول الكلام مكروه"⁽²⁾ (والإدخال لا يكون يكون إلا بين المتحركتين، فمن نظر إلى أصلها وهو السكون لم يدخل بين الهمزتين ومن نظر إلى حركتها العارضة الكسرة داخل بينهما)⁽³⁾، فسَهّل أبو جعفر وأدخل بينهما على الاعتداد الاعتداد بالحركة العارضة، مراعيًا الاستثقال و"كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة"⁽⁴⁾.

وقد خالف الزمخشريّ النحاة واختار التسهيل قال: "فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين أي بين مخرج الهمزة والياء"⁽⁵⁾، ومذهبه أن التسهيل للمتحركة للمتحركة لا الساكنة كما تقدم في لفظ (ءأذرتهم)، فلعلّه اعتدّ بحركتها العارضة ولم ينظر لأصل سكونها كما فعل النحويون.

وأما حجة قراءة التحقيق⁽⁶⁾ فهي "أن هذه الحركة التي على الهمزة هي حركة الميم نقلت إليها فاقتضى ذلك تبعية الهمزة لتدلّ بحركتها على ذلك، فمن حقق شبّهه بلفظ أئذا وأئفكا من حيث إن الهمزة التي للاستفهام زائدة وهنا أيضا الهمزة المفتوحة زائدة، فلما اشتبهتا في الزيادة جريا على حكم واحد"⁽⁷⁾، قال الأخفش: "ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز"⁽⁸⁾.

وقد تعقب هذه القراءة الزجاج بقوله: "فأما النحويون فلا يميزون اجتماع الهمزتين ههنا؛ لأنهما لا يجتمعان في كلمة، ومن قرأ بهمزتين فينبغي أن يقرأ يا بني آدم والاجتماع أن آدم فيه همزة واحدة فالاختلاف راجع إلى الإجماع" ثم يضيف "فأما أئمة باجتماع الهمزتين فليس من مذهب أصحابنا إلا ما يُحكى عن ابن إسحاق فإنه كان يجب اجتماعهما وليس

(1) ينظر: شرح الهداية 43/1، والكتاب 551/3.

(2) شرح الشافية للرضي 58/3.

(3) ينظر: النجوم الطوالع: ص 55.

(4) الكتاب: 551/3.

(5) الكشف 18/3.

(6) ينظر: غانم قدوري: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص 33 وما بعدها، وفيه مناقشة لحجج المميزين والمانعين وخلص لجواز التحقيق، وغرابة وصفه بالشذوذ ونحوه.

(7) فتح الوصيد 303/2، وينظر: الكشف 499/1.

(8) معاني القرآن: الأخفش: 35/1.

ذلك عندي جائزاً⁽¹⁾، وقال النحاس: "فأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز؛ لأنه يجمع بين همزتين في كلمة واحدة، وزعم أبو إسحاق أنه جائز على بعد، قال: لأنه قد وقع في الكلمة علتان الإدغام والتضعيف، فلما أُلقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدلّ بحركتها على ذلك"⁽²⁾، وأنصفها الزمخشريّ-على غير عادته- فقال: "وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين"⁽³⁾.

وأما حجة قراءة البدل فذلك "لأنها في موضع كسر وما قبلها مفتوح ولم يهمز لاجتماع الهمزتين"⁽⁴⁾، وقد خففت بالنظر إلى أصلها الساكن فأبدلت ياء مكسورة، ورفقوا بينها وبين (أثذا وأثفكا) فالحركة هنا أصلية وثمّ عارضة⁽⁵⁾، والجمع بينهما أن من نظر للأصل اختار البدل؛ لأنها ساكنة، ومن نظر للحركة العارضة اختار التسهيل فحقّ الهمزة المتحركة التسهيل لا البدل، فإن قيل: كان القياس أن تبدل ألفاً لسكونها بعد فتح، فالجواب: لم يفعلوا ذلك خوف التباسها بآم بمعنى قاصد⁽⁶⁾.

ونفى الزمخشري أن تكون قراءة فقال: "أما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحقٌ محرّفٌ"⁽⁷⁾، ردّ عليه أبو حيان بقوله: "وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو البصري، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة رسول الله ﷺ نافع"⁽⁸⁾، وذكر السمين أن ما ذهب إليه الزمخشريّ هو الصواب⁽⁹⁾، وقد ردّ ابن الجزري على الزمخشري في وصفه القراءة باللحن والتحرّيف فقال: "وهذا مبالغة منه، والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني التحقيق وبين بين والياء المحض عن

(1) معاني القرآن وإعرابه الزجاج: 434/2-435.

(2) إعراب القرآن 2/205، وينظر: المصدر السابق.

(3) الكشف 3/18.

(4) ينظر: معاني القرآن: الأخصف: 355/1.

(5) ينظر: الحجة 1/286، والكشف: 499/1.

(6) ينظر: النجوم الطوالع: ص 55-56.

(7) الكشف 3/18.

(8) البحر المحيط: 17/5.

(9) ينظر: العقد النضيد في شرح القصيد 1/780.

العرب، وصحته في الرواية كما تقدّم، ولكلّ وجه في العربية سائغ قبوله⁽¹⁾، وقد جوّز ابن الحاجب التحقيق والتسهيل والإبدال في أئمة⁽²⁾.

وها هو ذا إمام النحو يخصّ المصحف بمذهب في القراءة فيقول: " في قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من درى كيف هي في المصحف"⁽³⁾، ويقول الداني في جامعه: " وأئمة القراءة لا تعمل في شيء شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية، ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"⁽⁴⁾.

الانفرادات في الهمزة المفتوحة التي تليها همزة مضمومة من كلمة:

انفرد المدنيان بقراءة (أشهدوا) من قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ [الزُحُف: 19]، بهمزتين، الثانية مضمومة مسهلة بين الهمزة والواو، وقالون: من رواية أبي نسيط بخلاف عنه، دخل بعد الاستفهام ألفاً، والباقون: (أشهدوا)، بهمزة مفتوحة وفتح الشين⁽⁵⁾.

ولم يذكره الداني في باب الهمزتين من كلمة وذكره في فرش حروف سورة الزحرف، وتبعه الشاطبي في ذلك فقال:

1022. وَسَكَّنْ وَزِدْ هَمْزًا كَوَاوٍ أَوْ شَهْدَا أَمِينًا وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْحُلْفِ بَلَلًا⁽⁶⁾

أما قراءة المدنيين بالتسهيل فقد تقدم توجيهها بأنه طلب للتخفيف، والإدخال زيادة في التخفيف وهرباً من الهمزة المسهلة فهي بزنة محققها⁽⁷⁾.

وقراءة المدنيين بهمزة توبيخ على (أشهدوا)، مفعولون من أشهد يشهد، تعدّى بعد

(1) النشر/1/380.

(2) ينظر: شرح الشافية/3/52-53.

(3) الكتاب/1/54، وينظر: أ.د. ياسين جاسم المحميد، تلحين النحويين للقراء: ص16.

(4) جامع البيان في القراءات السبع: ص396، وينظر: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص28.

(5) ينظر: التيسير: ص401، والتهذيب: ص35-36، والتحبير: ص548.

(6) متن الشاطبية: ص82.

(7) ينظر: ص.

النقل لمفعول، وهو استفهام تهكمي إنكارِي لإظهار فساد عقولهم وهو كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: 51]، فقراءتهم (أشهدوا)، أي: أحضروا ذلك، وإذا لم يشهدوا فمن أين علموا أن الملائكة بنات الله وهو نهاية في الحجة عليهم⁽¹⁾.

وقراءة الباقي (أشهدوا) من (شهد) (يشهد)، فالفعل مبني للفاعل، والمعنى: أحضروا خلقهم⁽²⁾ "كأنهم وبخوا على أن قالوا ما لم يحضروا مما حكمه أن يعلم بالمشاهدة"⁽³⁾.

ثانياً: الانفرادات في القسم الثاني من الهمزتين من كلمتين

والمراد بما "همزتا القطع المتلاصقتان وصلاً فخرج نحو: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: 128]؛ لكون الثانية همزة وصل، وخرج نحو: ﴿السُّوَأَى أَنْ﴾ [الروم: 10]؛ لعدم التلاصق، وخرج بقيد الوصل ما إذا وقفت على ما فيه الهمزة الأولى فليس إلا التحقيق"⁽⁴⁾.

وتنقسمان إلى: متفتقتي الحركة، وهي ثلاثة أنواع: مفتوحتان ومكسورتان ومضمومتان، ومختلفتي الحركة، وهي خمسة أنواع: الأولى مفتوحة وبعدها مكسورة أو مضمومة، أو الثانية مفتوحة وقبلها مكسورة أو مضمومة، أو الأولى مضمومة والثانية مكسورة⁽⁵⁾.

1. الهمزتان من كلمتين المتفتقتان في الحركة:

فالمفتوحتان نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [الأنعام: 61].

والمكسورتان نحو قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 31].

والمضمومتان نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأحقاف: 32]، ولا ثاني لها في التنزيل⁽⁶⁾.

(1) ينظر: إعراب القراءات السبع 2/295-296، والحجة 6/146.

(2) ينظر: البحر المحيط 8/11.

(3) الحجة 6/146.

(4) النجوم الطوالع: ص 65، وينظر: الإتحاف 1/193.

(5) الدر الثبير: المالقي: ص 356-357 بتصرف بسيط.

(6) ينظر: الإقناع لابن البادش: 1/377 وما بعدها.

وقد قرئت بقراءات نجلها ونذكر انفرادات المديين فيهما:

قرأ أبو عمرو البصري بحذف الهمزة الأولى في الأنواع الثلاثة⁽¹⁾، أشار لذلك الشاطبي الشاطبي بقوله:

202. وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتَّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلِمَتَيْنِ فَتَى الْعُلَا

203. كَجَا أَمْرُنَا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ أَوْلِيَا أَوْلِيكَ أَنْوَاعِ اتَّفَاقٍ بَحْمَلٍ⁽²⁾

والجمهور من أهل الأداء أن الهمزة الأولى المحذوفة وصلاً، الثابتة وقفاً نصّ عليه مكّي ووهم السمين في عزوه له خلاف ذلك كما أفاد المحقق، وذهب جماعة إلى أن المحذوفة الثانية، فعلى الأول يكون المد من قبيل المنفصل وعلى الثاني يكون من قبيل المتصل⁽³⁾.

وقد أشار لذلك سيبويه ونصّ على مذهب أبي عمرو فقال: "... ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: ﴿فَقَدَّ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: 18]، و﴿يَزْكُرِيَا إِنَّا﴾ [مریم: 7]"⁽⁴⁾.

ثم ذكر سيبويه مذهباً آخر للعرب فقال: "ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء اشراطها، ويا زكرياء انا. وقال:

كل غراء إذا ما برزت تُرهب العين عليها والحسد⁽⁵⁾

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا⁽⁶⁾.

قال أبو علي: "قوله: ينشده هكذا، أي يحقق الأولى ويخفف الثانية كما يختار الخليل،

(1) ينظر: التيسير: ص 135-136.

(2) متن الشاطبية: ص 17.

(3) ينظر: العقد النضيد 1/788-789، والتبصرة لمكي: ص 288-289.

(4) الكتاب 3/549، وينظر: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص 16.

(5) مجهول القائل، ينظر: شرح المفصل 9/118.

(6) الكتاب: 3/549.

ويخفف الأولى ويحقق الثانية كقول أبي عمرو، فالإنشاد على القول الأول غراءً يذا، وعلى القول الثاني غرا إذا⁽¹⁾.

ويذكر سيبويه اختيار الخليل تخفيف الآخرة فيقول: "وكان الخليل يستحب هذا القول، فقلت له: لمه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين التقتا في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك جائئ وآدم، ورأيت أبا عمرو أخذ بمن في قوله عز وجل: "يا ويلتا ألد وأنا عجوز" [هود: 72]، وحقق الأولى. وكلُّ عريئ. وقياس من خفف الأولى أن يقول: يا ويلتا ألد⁽²⁾.

ونقل أبو شامة عن العبدى في شرحه قوله: "مذهب أبي عمرو تخفيف الأولى ومذهب الخليل تخفيف الثانية، والقراء على خلاف ما حكاه النحويون عنه، وذلك أنهم يقولون: الهمزتان إذا التقتا بحركة واحدة حذفت إحداها من غير أن يجعلها بين بين، وإذا اختلفت الحركة عادوا إلى ما قلناه" قال: "وقياس قول أبي عمرو المحذوفة هي الأولى؛ لأنه حكى مذهبه أن تكون الأولى بين بين⁽³⁾، وقد يراد بالتخفيف الحذف لا التسهيل بين بين، وحينها يكون أبو عمرو قد وافق اختياره اللغوي اختياره القرائي، ولو كان له اختيار في اللغة، فإنه لا يختار في القراءة من اجتهاده، ولهذا فرق -متبعاً ما تلقاه عن شيوخه- بين الهمزتين من كلمة ومن كلمتين، وهو القائل: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا"⁽⁴⁾، ورحم الله الداني القائل في أرجوزته:

387. فلا طريق لقياس ونظر في ما أتى فيه أداء أو أثر⁽⁵⁾

يقول ابن الباذش: "وتسهيل الثانية في هذا عند الخليل وسيبويه أولى من تسهيل الأولى ويحتجان بأن التخفيف وقع على الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة نحو: آدم وآخر فكذلك إذا

(1) التعليقة على كتاب سيبويه 49/4-50.

(2) نفس المصدر هامش 4، الكتاب 3/549.

(3) إبراز المعاني لأبي شامة: ص 140، ونقله السمين عنه في العقد 1/791.

(4) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: ص 41.

(5) الأرجوزة المنبهاة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات: ص 152.

ص 152.

كانتا من كلمتين⁽¹⁾، ولا يفهم من كلام سيبويه اختياره لمذهب الخليل فقد قال: "وكلُّ عربي " كما تقدّم.

وأبعد ابن غلبون فقال: "وجعلوا الثانية بين بين فصارت كالمختلصة، وهو الجيد، وهو مذهب الخليل وسيبويه الذي لا يجوز عندهما غيره"⁽²⁾، والصحيح كما تقدم جواز ذلك عند سيبويه فهو عربيٌّ ولم ينكره الخليل وإن اختار غيره، وفي وصفه لوجه بأنه جيد مفاضلة بين القراءات فقد يُفهم أن ما عداه ليس بجيد، وهو مقروء به ومسموع.

ووجه الحذف في قراءته أن الثانية تنوب عن الأولى فحركتهما واحدة، واحتجَّ بأن الهمزة مخرجها الصدر ولها تكلفة تخرج باجتهاد⁽³⁾.

قرأ قالون والبرزي بحذف الأولى من الهمزتين المفتوحتين كأبي عمرو، وسهلاً أول المكسورتين كالياء المكسورة، وأول المضمومتين كالواو المضمومة⁽⁴⁾، أردا تسهيلهما بين الهمزة الهمزة والياء المكسورة وبينها والواو المضمومة⁽⁵⁾.

وزادا وجه البدل فقرأ بواو مشددة في حال الوصل وتحقيق (إلا) في قوله تعالى: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [يوسف: 53]⁽⁶⁾، وقد ذكرهما الشاطبي بقوله:

204. وَقَالُونَ وَالْبَرِّئِيُّ فِي الْفَتْحِ وَأَفَقًا وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَاءِ وَكَالْوَاوِ سَهْلًا
205. وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبَدَلًا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُفْقَلًا⁽⁷⁾

وانفرد قالون عن البرزي فهمز لفظ النبي، وخالف أصله فلم يهمز لأن فيه ما يشبه اجتماع الساكنين وذلك في موضعي الأحزاب في قوله تعالى: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ [الأحزاب: 50]، وقوله تعالى: ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: 53]، فقلب الهمزة ياء وأدغم، فقرأه كبقية القراء

(1) الإقناع/1-380-381.

(2) التذكرة/1-118.

(3) ينظر: الكتاب/3-548، والكشف/1-75، والروضة/1-206.

(4) ينظر: التيسير: ص135.

(5) ينظر: الدر النثير شرح كتاب التيسير: ص360.

(6) ينظر: التيسير: ص285-286.

(7) متن الشاطبية: ص17.

بياء مشددة، وانفرد عنهم بهمز لفظ النبيء وفقاً⁽¹⁾، وسيأتي مزيد بيان عن لفظ النبي وأخواته وأخواته في مبحث الهمز المفرد.

وقد جمع الشاطبي ذلك فقال:

458. وَجَمَعَاً وَفَرَدَاً فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُوِّ هَمْزٌ كَلِّ غَيْرَ نَافِعٍ ابْدَلَاً

459. وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعَ بِيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلَاً⁽²⁾

ووجه حذف أولى المفتوحتين كما في قراءة أبي عمرو، وحجة من سهّل الأولى "أنه لما رأى الثانية لا بد لها من التحقيق في الابتداء، أجرى الوصل على ذلك فحققها، فوجب تخفيف الأولى"⁽³⁾، ويُقوي هذا أن الهمزة الأولى في آخر الكلمة والتغيير بالأواخر أليق⁽⁴⁾، أليق⁽⁴⁾، وجعلها بين بين أولى من حذفها ففيه إخلال، وفي التسهيل دلالة على ما فعل من الهمزة الأخرى⁽⁵⁾.

ووجه قلب الهمزة الأولى واواً في (بالسوء) أنهما أرادا التخفيف ولا يكون إلا بالحذف أو التليين أو القلب، ولما لم يكن الحذف مذهبهم، ولو ليتها جمع بين ساكنين. . ، فاختارا القلب لذلك⁽⁶⁾، ووجه المخالفة بين قالون والبيزي اتباع الأثر والجمع بين اللغتين⁽⁷⁾.

وقرأ ورش وقنبل وأبو جعفر ورويس بتسهيل الأخرى بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، وهو ما ذكره في التيسير وتابعه في التحبير⁽⁸⁾، ولورش وقنبل وجه آخر وهو إبدالها مدّاً في الأنواع الثلاثة، وهو من زيادات القصيد⁽⁹⁾.

(1) ينظر: التيسير: ص201، والتهذيب: ص38، وينظر: فتح الوصيد3/637.

(2) متن الشاطبية: ص37.

(3) ينظر: الكشف1/75.

(4) الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات السبع وعللها1/192، وينظر: الروضة: 207/1.

(5) ينظر: شرح الهداية1/46.

(6) ينظر: الروضة1/207، والكشف1/116 و2/11، والموضح2/681.

(7) ينظر: العقد النضيد1/796.

(8) ينظر: التيسير: ص135، والتحبير: ص212-213.

(9) ينظر: سراج القارئ المبتدي: ص79.

قال الشاطبي:

206. وَالْأُخْرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً⁽¹⁾
فعبّر بالمدّ عن التسهيل متبوعاً الداني في تيسيره، وبمحض المدّ عن البدل⁽²⁾، وذكر في
الدرّة قراءة الثلاثة فقال:

27. وَحَالَ اتَّفَاقٍ سَهْلٍ الثَّانِ إِذْ طَرَأَ وَحَقَّقَهُمَا كَالِاخْتِلَافِ يَعْجِي وَلَا⁽³⁾

وقد اختلف في كيفية التسهيل يقول المنتوري نقلاً عن الداني في إيجاز البيان: "فكان
يحقق الهمزة الأولى في آخر الكلمة الأولى ويسهل الثانية في أول الكلمة الثانية" قال: "وقد
اختلف أهل الأداء عنه في كيفية تسهيلها، فقال بعضهم: يبدلها ألفاً. . . وهذا قول عامة
المصريين، أعني البدل" قال: "وقال آخرون: بل يجعلها بين بين" قال: "وهذا الوجه أقيس في
العربية"⁽⁴⁾.

وانفرد ورش عن قنبل وأبي جعفر ورويس فهمز لفظ النبيء وصلماً ووقفاً⁽⁵⁾ في موضعي
الأحزاب اللذين أدغمهما قالون كما مرّ معنا⁽⁶⁾، فيجتمع همزتان مكسورتان، وهو على أصله
أصله من التسهيل أو الإبدال، وله المدّ حينئذ مشبوعاً إن لم يعتد بعروض حركة النون لعروض
النقل، وله القصر إن اعتد بعروضها، وهذا حال الوصل، فإذا وقف فليس إلا الإبدال مشبوعاً
كما لورش وقنبل إذا أبدلا الثانية حرف مد ووقع بعدها ساكن المد لأجل الساكن وإن كان
متحركاً فلهما القصر⁽⁷⁾.

(1) متن الشاطبية: ص 17.

(2) ينظر: سراج القارئ: ص 79.

(3) متن الدرّة: ص 16.

(4) شرح الدرر للمنتوري 1/285.

(5) التهذيب: ص 46.

(6) ينظر: ص

(7) ينظر: النشر 1/360، والإتحاف 1/195.

وانفرد ورش عن العشرة بمن فيهم فقبل الذي شاركه في الهمزتين المتفتحتين في الحركة، فروى إبدال الأخرى ياء مختلصة الكسر في موضعين هما: قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 31]، وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْبَعَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: 33].

قال أبو عمرو الداني: "وأخذ عليّ ابن خاقان لورش يجعل الثانية ياء مكسورة" وذكر الموضوعين ثم قال: "وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص"⁽¹⁾، وزاد في التهذيب: "بتحقيق الهمزة الأولى، وتليين الثانية فتكون كالياء المختلصة الكسرة في اللفظ في هذين الموضوعين خاصة"⁽²⁾.

قال السخاوي: "ولم يذكر في التيسير في الباب كله - أعني باب المتفتحتين - غير التسهيل"⁽³⁾، وهذا يوهم أن الداني لم يذكر انفراد ورش في هذين الموضوعين بالبدل ياء مكسورة، وقد ذكر أنه مشهور عن ورش في الأداء دون النص.

وقد نقل المنتوري عن الداني في الإيضاح قوله: "والوجهان - يريد الإبدال ياء ساكنة وياء خفيفة الكسر - صحيحان عن ورش من رواية المصريين عنه، ولا أعلم نصاً" ونقل عنه في إيجاز البيان قوله: "والبدل على غير قياس، إلا أن مثله يجوز في الموضع الذي شُعِرَ ورُوي لا غير"⁽⁴⁾، ويرى المالقي أنه ليس لورش في التيسير في هذين الموضوعين إلا البدل⁽⁵⁾، ويرى أبو ويرى أبو شامة والسمين أن هذا الوجه يضاف للوجهين السابقين⁽⁶⁾، وتبعهما المارغني: فقدم فقدم وجه الإبدال حرف مد ثم التسهيل ثم إبدالها ياء خفيفة الكسر⁽⁷⁾.

وأشار الشاطبي لهذا الوجه فقال:

207. وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ وَالْبَعَاءِ إِنْ لِيُورِثَهُمْ بِيَاءِ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَأَلَّ⁽⁸⁾

(1) التيسير: ص 135.

(2) التهذيب: ص 45، وفيه تصحفت (تحقيق) إلى (تخفيف) ولا يصح تخفيف كلا الهمزتين ولم يقرأ به.

(3) فتح الوصيد/2/310.

(4) شرح الدرر للمنتوري 1/293 و294.

(5) ينظر: الدر النثير: ص 362-363.

(6) ينظر: إبراز المعاني: ص 143، والعقد النضيد 1/806.

(7) ينظر: النجوم الطوالع: ص 57.

(8) متن الشاطبية: 17.

وحجة من حقق الأولى وسهّل الثانية أنه لما اجتمع همزتان مفتوحتان من كلمة همز الأولى وليّن الثانية، وقلّبا في نحو: آدم، فأجراه كذلك هنا، وهو مذهب الخليل وحكاه عن أبي عمرو كما تقدم⁽¹⁾، وكذلك في المكسورتين والمضمومتين سهّلت الثانية؛ "لأن الثقل والتكرير إنما وقعا بها"⁽²⁾ ووجه إبدال الثانية ألفاً في هذا الباب أنه أراد المبالغة في التخفيف، وهمزة بين بين في زنة المحققة فالاستثقال باقٍ، فأبدلها ألفاً على غير قياس لأنه أسهل من النطق بهمزة بين بين⁽³⁾.

وقرأ الباقون بتحقيق المهمزتين في الأنواع الثلاثة⁽⁴⁾:

والحجة لمن حققهما أنه الأصل⁽⁵⁾، وأنه "قدّر الانفصال فيهما ونواه، ولم يعتدّ بالاتصال لذهابه في الوقف، فلما لم يعتد بالاتصال لم يعتد بالتخفيف له"⁽⁶⁾، وأما قولهم إن اجتماعهما شاذٌ قليل⁽⁷⁾، فهي عند ابن أبي إسحاق حرف من حروف الحلق فكما يجوز التقاء غيرها من حروف الحلق كذلك يجوز اجتماع المهمزتين، ويخفف إن شاء استخفافاً⁽⁸⁾ ونصّ سيويوه على عدم جواز التقائهما ورداءته، وتبعه المبرد⁽⁹⁾، ويرى الدكتور غانم قدوري أن وصف سيويوه له بالرداءة لقلته في السماع عنده، مستنداً إلى ما اشتهر في القراءة القرآنية في البصرة ونطق العرب فيها، ويخلص إلى أن استقرار نحاة البصرة كان ناقصاً، فقد سُمع عن العرب وعن ابن أبي إسحاق الذي بعّج النحو، وقد قرأ به ستة من القراءة العشرة⁽¹⁰⁾، وفيما قاله: إنصاف وسداد.

ونخلص إلى أن المدنيين وابن كثير خففوا المهمزتين كأهل الحجاز "لأنه لو لم تكن إلا

(1) الكتاب 3/549، وينظر: الموضح 1/192، والروضة 1/205.

(2) النجوم الطوالع: 59.

(3) ينظر: شرح الدرر للمنتوري 1/288.

(4) ينظر: التيسير: ص 136، والتحبير: ص 213.

(5) ينظر: الروضة 1/205، وتفصيل المسألة في ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص 23 وما بعدها.

(6) فتح الوصيد 2/313.

(7) معاني الأخفش 1/45.

(8) ينظر: المقتضب 1/295-296.

(9) ينظر: الكتاب 4/443، والمقتضب 1/293.

(10) ينظر: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص 33 وما بعدها.

واحدة لخفضت⁽¹⁾، وقالون والبرزي يؤثران تخفيف الأولى، وورش وقنبل وأبو جعفر يؤثرون تخفيف الثانية.

2. الهمزتان من كلمتين المختلفتان في الحركة:

وتنقسمان إلى خمسة أنواع هي⁽²⁾:

1. أن تكون الأولى مفتوحة وبعدها مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: 133]، وشبهه.
2. أن تكون الأولى مفتوحة وبعدها مضمومة، نحو قوله تعالى: ﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولَهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: 44]، ولا ثاني لها في التنزيل.
3. أن تكون الأولى مضمومة وبعدها مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: 100]، وشبهه.
4. أن تكون الأولى مكسورة وبعدها مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: 235]، وشبهه.
5. أن تكون الأولى مضمومة وبعدها مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 142]، وشبهه.

وقد اتفق القراء على تحقيق الأولى في الأضرب الخمسة واختلفوا في الثانية، فقرأ الحرمان وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتسهيلها بين بين في النوعين الأول والثاني، وأبدلوا في الضربين الثالث والرابع واواً مفتوحة وياء مفتوحة، واختلف عنهم في الضرب الخامس، فأبدلها جمهور المتقدمين واواً خالصة مكسورة، وهو مذهب القراء وهو أثر، وسهلها جمهور المتأخرين بين الهمزة والياء، وهو مذهب النحويين وهو أقيس، والباقيون يحققونها جميعاً⁽³⁾.

وقد جمع الشاطبي هذه الأنواع فقال:

209. وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا تَفْيَاءٌ إِلَى مَعْ جَاءَ أُمَّةً أَنْزِلَاً

(1) الكتاب 3/550.

(2) ينظر: الإتحاف 1/196، والنجوم الطوالع: ص 60.

(3) ينظر: التيسير: ص 136-137، والتحبير: ص 213-214، والإتحاف 1/196-197.

210. نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءُ أَوْ اثْنَتَا فَنُوعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلًا
 211. وَنُوعَانِ مِنْهَا أُبْدِلَا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلًا
 212. وَعَنْ أَكْثَرِ الْفُرَّاءِ تُبَدَّلُ وَأُوْهَا وَكُلُّ يَهْمَزِ الْكُلَّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا⁽¹⁾

وقد انفرد نافع في الضرب الثالث وهو الهمزة المضمومة التي تليها همزة مفتوحة، فقرأ بالإبدال بعد همزة لفظ النبيء وقرأها غيره بياء مشددة في موضعين في سورة الأحزاب وهما: قوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: 6]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ الَّتِي أَنْ يَسْتَنكِحَهَا﴾ [الأحزاب: 50].

وانفرد نافع كذلك في الضرب الخامس وهو الهمزة المضمومة التي تليها همزة مكسورة، فقرأها بالوجهين التسهيل والإبدال، وقرأها غيره بياء مشددة، وذلك في خمسة مواضع، فيها لفظ النبيء⁽²⁾:

موضعان في الأحزاب: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّتِي إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: 45]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّتِي إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: 50].

وموضع في سورة الممتحنة: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّتِي إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّكَ﴾ [الممتحنة: 12].

وموضع في سورة الطلاق: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّتِي إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1].

وموضع في سورة التحريم: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَ الَّتِي إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحريم: 3].

وسياقي تفصيل الكلام عن لفظ النبي وأخواته في مبحث الهمز المفرد.

أما حجة من سهل في الضربين الأول والثاني، فلأن الأولى لا تنوب عن الثانية،

(1) متن الشاطبية: ص 17.

(2) ينظر: التيسير: ص 201، والإتحاف 1/196.

والعكس كذلك، لاختلاف حركتهما، فسَهّلوا الثانية بحركتها لا بحركة ما قبلها، فحركتها أولى بها، وحجة من أبدلها في الضريين الثالث والرابع، أن التسهيل تقريب لها من الألف، ولا يكون ما قبل الألف مضموماً ولا مكسوراً، فكذلك ما قرب منها⁽¹⁾.

وأما الضرب الخامس فقد وقع فيه الاختلاف بينهم، فسَهّله النحويون بين بين⁽²⁾، وأبدله القراء واوا⁽³⁾، وقد نُسب قول القراء بالإبدال إلى الأخفش خطأً، قال أبو الحسن بن غلبون(399هـ): "وقد ذهب قومٌ كثير من المقرئين إلى أن هذه الهمزة الملتبئة في هذا الضرب تُجعل واواً مكسورة، وهو يجوز على مذهب الأخفش؛ لأنه يقول: في تخفيف الهمزة من قولهم: "مررت بأكمؤك" مررت بأكموك، فيبدل من الهمزة واواً مكسورة، إتباعاً للضمة التي قبلها؛ لأنها بالاتصال قربت منها، فلذلك قلبها إلى الحرف الذي من الضمة وهو الواو، فعلى هذا يكون الوجه الذي ذهب إليه القراء في قلب هذه الهمزة في التخفيف واواً مكسورة، غير أنهم أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة حيث اتفقتا في الاتصال"⁽⁴⁾.

وقال ابن الجزري: "وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم حرفاً خالصاً فتبدل نحو: (سنقریک) و(يستهيون) بياء، وفي نحو: (سئل واللؤلؤ) واواً، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه: هذا مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهور النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا في كتاب معاني القرآن له أنه لا يجيز ذلك إلا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو: (سنقریک واللؤلؤ)، وأما إذا كانت عين الفعل نحو: (سئل)، أو من منفصل نحو: يرفع إبراهيم، ويشاء إلى، فإنه يسهلها بين بين"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الروضة 211/1، وشرح الهداية 47/1.

(2) الكتاب 542/3.

(3) التيسير: ص 137.

(4) التذكرة 119/1، وينظر: التحبير: ص 214.

(5) النشر 444-445، وينظر: جامع البيان: ص 258، وفتح الوصيد 357-358.

وفي إطلاق ابن الجزري وما رآه من تسهيلها بين بين نظر، وفي جواز غيره -خلافاً للداي- عن الأخفش أثر.

وسناقش ما ثبت أما نصُّ كلام أبي الحسن في معانيه فإنه يبيّن مذهبه بالإبدال واواً في المتصل ويقبلها ياءً في المنفصل قال: "وإذا كان ما قبل الهمزة مضموماً وهي مضمومة جعلتها بين بين، وإن كانت مكسورة أو مفتوحة لم تكن بين بين وما قبلها مضموم؛ لأن المفتوح بين الألف الساكنة وبين الهمزة، والمكسورة بين الياء الساكنة وبين الهمزة، وهذا لا يكون بعد المضموم، ولكن تجعلها واواً بعد المضموم إذا كانت مكسورة أو مفتوحة، فتجعلها واواً خالصة؛ لأنهما يتبعان ما قبلهما نحو: "مررت بأكمو"، "ورأيت أكموا"، وهذا غلاموبيك"، تجعلها واواً إذا أردت التخفيف" والشاهد سيرد الآن عند قوله: "إلا أن تكون المكسورة مفصولة فتكون على موضعها؛ لأنها قد بعُدت والواو قد تُقلب إلى الياء مع هذا، وذلك نحو: "غلاميخوانك"، ولا يحيق المكر السيئُ يِلا" [فاطر: 73]"⁽¹⁾.

وقد وضّح أبو علي في حجته كلام الأخفش وأزال الستار عن غوامضه فقال:

"... فإن أبا الحسن قد جوّز على قياس أكْمِيك في المنفصل فقال: "إلا أن تكون المكسورة مفصولة فتكون على موضعها؛ لأنها قد بعُدت" يريد بقوله على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها، "والواو قد تقلب إلى الياء مع هذا وذاك. . فلما وجد لقلبها إلى الياء طريقاً بدلالة صُيد فيه، كما وجد لقلبها إلى الواو طريقاً ألزم الواو المتصل لتكون على ما قبلها، مثل: جُون ومَيْر وقاري، فإنها قُلبت على ما قبلها، وجعل المنفصل بالياء، وقال: لأن الواو تقلب إلى الياء فأخذ بالأمرين ورأى القلب إلى الواو في الاتصال أولى، وجعل المنفصل بالياء؛ لأن الضمة بالانفصال قد بعُدت فجعلها على حركة نفسها"، ثم يضيف أبو علي: "فإن أبا الحسن قد فصل بين أكْمُوك وعبْدُ يِخوانك فينبغي إذا كان كذلك ألا تُرسل الحكاية عنه حتى تُقيد، ويُفصل بين المتصل والمنفصل كما فصل هو..."⁽²⁾، وقد تفتّن ابن البادش للفصل بين الحكايتين فقال: "فأما ما أخذ به أكثر أهل الأداء وآثروه، من إبدال المكسورة

(1) معاني الأخفش 1/49-50.

(2) الحجة: 1/363-365، وينظر: شرح المنفصل 9/112، وفيه النص على مذهب الأخفش بقلبها ياءً في المتصل والمنفصل، هروباً من همزة بين بين القريبة من الساكن وقبلها مكسور، ووصفه بالحسن.

المضموم ما قبلها واواً مكسورة على حركة ما قبلها فيقول: يشاء ولي، فليس بمذهب لأحد، وهم يعزونه إلى الأخفش" ويضيف: "وأخبرنا أبي رضي الله عنه قال: الذي يحكي أبو عمر الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة يبدلونها واواً في المتصل كسئيل، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل كقول الخليل وسيبويه سواء، نحو قولهم: هذا مرتع إبلك، وقد جرى على أبي محمد مكّي وهم في القول المعزوّ إلى الأخفش فحكى عنه أنه يخفف بين الهمزة والواو، وإنما هو الإبدال واواً محضة، هكذا الحكاية عنه"⁽¹⁾ وقد ذكر الأخفش القلب إلى الياء وهو بخلاف التسهيل بين بين، وذكر أن ذلك في المتصل فقط، وأما وهم مكّي وجهله بوجه الإبدال فبعيد؛ لأنه ذكر أن البدل واواً مضمومة هو مذهب الأخفش في المتصل عند احتجاجه لقراءة الصابئون⁽²⁾.

قال الرّعيني بعد ذكره لوجه التسهيل بين الهمزة والياء: "وبعضهم يجعلها إذا انضمت الأولى بين الهمزة والواو، ومنهم من يجعلها واواً والأول أحسن"⁽³⁾، وتابعهما الدمياطي فقال: وأما من سهّلها كالواو فدبروها بحركة ما قبلها على رأي الأخفش، وذكر تعقّب ابن الجزري للرّعيني في نشره بعدم صحة ذلك نقلاً وعدم إمكانه لفظاً، فإنه أبعد وأغرب ولم يصب ومن وافقه، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة أو تكلف إشماعها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح⁽⁴⁾، وقد يكون الرّعيني يرى أن الأحسن هو التسهيل بين الهمزة والياء وليس الحسن عائداً إلى التسهيل بين الهمزة والواو، بدليل قوله في موضع آخر: "والأخفش يجعل المكسورة التي قبلها ضمة واواً وجعلها بين الهمزة والواو حسن وأن تجعل بين الهمزة والياء أحسن، . . ." ⁽⁵⁾، وبذا يسلم من تعقّب ابن الجزري ومن تابعه.

لكنّ أبا شامة اختار التسهيل بينها وبين الواو على وجه الإبدال، وقال بأنه أقرب؛ لأنها أثقل من حركتها ونسب الإبدال إلى الأخفش كذلك⁽⁶⁾، وتعقب السمين أبا شامة كما

(1) الإقناع/1-384-385، وينظر: الكشف/1-78 و106.

(2) ينظر: الكشف/1-246.

(3) الكافي: ص46.

(4) ينظر: الإنحاف/1-197، والنشر/1-388.

(5) الكافي: ص50-51.

(6) ينظر: إبراز المعاني: ص46.

هو ديدنه في العقد النضيد فقال: "وأما قول أبي شامة لأنها أثقل من حركتها فلا يصلح علة للوجه المذكور؛ فإنه لا يعدل من الأخف إلى الأثقل"⁽¹⁾، ونسي السمين أن "الحاكم على التسهيل هو الأثقل، فكان تديرها بحركة ما قبلها لأنها أثقل أولى من تديرها بحركة نفسها"⁽²⁾، ونجدهم كذلك يتبعون الهمز في تخفيفه حركة ما قبله كثيراً⁽³⁾.

ووصف السمين الوجه بالضعف واستغرب كيف يفضل أبو شامة على وجه الإبدال؟ وقال: ستعرف بأنه وجه معضل في باب وقف حمزة⁽⁴⁾، ومن الإنصاف أن أنقل لأبي شامة قوله: "وهذا الوجهان سيأتیان في باب الوقف حمزة منسوباً للإبدال إلى الأخفش ووجه التسهيل موصوف ثم بالإعضال"⁽⁵⁾، ثم فصل أبو شامة هناك فقال: "أكثرهم أبدال الثانية واواً وبعضهم يجعلها بين الهمزة المكسورة والواو. . . وإنما لما احتيج إلى الحرف الذي يُسهل إليه قال أصحاب المذهب الصحيح: يكون الحرف من جنس حركتها فهو أقرب إليها، وقال قوم: يجعل الحرف من جنس حركة ما قبلها، كما لو كانت الهمزة ساكنة، والفرق أن الساكنة لما لم تكن لها حركة اضطرنا إلى إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها إذ لم يكن اعتبارها بنفسها، وفيما ذكرناه لها حركة، فاعتبارها بها أولى. . . وقال أيضاً: "ومن جعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها ليسلم من الاعتراضين الواردين على مذهب التسهيل بينها وبين الياء وهو مذهب سيبويه، ومذهب الإبدال واواً وهو مذهب الأخفش، فقد أعضل"⁽⁶⁾، أفهم من قوله: قال أصحاب المذهب الصحيح، أنه مناصرٌ لمذهب التسهيل بين الهمزة والياء وإن كان قد فضل التسهيل بين الهمزة والواو على الإبدال، وأستغرب من السمين نقله لنصّ أبي شامة دون التعليق عليه⁽⁷⁾، ولعل أبا شامة قد قلّد الرعيّ وغيره في اختياره.

(1) العقد النضيد/1/817.

(2) فتح الوصيد/2/312.

(3) ينظر: الحجة/1/363.

(4) ينظر: العقد النضيد/1/818.

(5) إبراز المعاني: ص146.

(6) إبراز المعاني: ص175.

(7) ينظر: العقد النضيد/1/997-998.

وقد أغرب المنتوري حين ذكر أن وجه الإبدال الذي نسب للأخفش هو وجهٌ للفراء أيضاً، فقال:

وإن أتت بالكسر بعد الضم فالخلف فيها بين أهل العلم
فمذهب الأخفش والفراء إبدالها واواً لدى الأداء
ومذهب الخليل وسيبويه تسهيلها كالياء والبعض عليه

وقد صُحِفَ لفظ القراء إلى الفراء في هذه النسخة في المتن والشرح⁽¹⁾، ولم يذكر واحد من الشراح للفراء مذهباً بل أجمعوا على أنه مذهب القراء⁽²⁾.

ووجه تسهيلها بينها وبين حرف يجانس حركتها أن هذا هو القياس، وهو قول العرب والخليل⁽³⁾، "وما ذكروه من أنها متى سهّلت قرئت من ياء ساكنة بعد ضمة مندفع بأنها بزنة المتحركة، كذا ردّوا على هذا الوجه، وهذا لازم لهم في قولهم في تسهيل المفتوحة بعد ضمة أو كسرة: إنا أبدلناها لأننا لو سهّلناها لقرئت من الألف، والألف لا تقع بعد ضمة ولا كسرة، فيقال لهم: هذا مندفع بأن المسهلة بزنة المتحركة"⁽⁴⁾، وكان تليينها بحركة من جنسها لأن الأولى لا تنوب عنها والعكس فلينوها بحركتها⁽⁵⁾، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره، ولذا سهّلت بين بين⁽⁶⁾.

ووجه إبدالها واواً "أن تسهيلها يؤدي إلى قربها من الساكنة والياء الساكنة لا تقع بعد ضمة فانتقل إلى البديل بأن أبدلت حرفاً من جنس حركة ما قبلها"⁽⁷⁾، ولما كانت أثقل من حركتها أجرى الحكم لها، فدبرها بحركة ما قبلها وهو الأولى⁽⁸⁾، يقول ابن غلبون: "وقد قرأت قرأت بذلك على بعضهم وهو أسهل على اللسان من القول الأول (يريد التسهيل)؛ لأن في

(1) ينظر: شرح الدرر للمنتوري 1/310 و312.

(2) ينظر: القصد النافع: ص 179، والنجوم الطوالع: ص 60، وتحصيل المنافع: ص 156.

(3) ينظر: الكتاب 3/542.

(4) العقد النضيد 1/818.

(5) ينظر: الروضة 1/211.

(6) ينظر: شرح الشافية 3/45.

(7) العقد النضيد 1/817.

(8) ينظر: القصد النافع: ص 180، وفتح الوصيد 2/313.

ذلك دقة وصعوبة ولا يقدر عليه إلا العلماء الفهماء⁽¹⁾.

وأما وجه من سهّلها بين الهمزة وبين حرف يجانس حركة ما قبلها فهو الفرار من وقوع ما هو كالياء الساكنة بعد ضمة لو سهلت لو سهّلت بين الهمزة والياء، ومن الواو المكسورة بعد ضمة، وذلك ثقيل فدُبرت بما لا تعدّر فيه ولا ثقل من تقريبها من الواو الساكنة بعد ضمة، وهذا الوجه غير معرّج عليه، وقد تقدم أن المسهّلة بزنة المحققة وبه يندفع قولهم أنّها ياء ساكنة بعد ضمة، وقد وقع فيما فرّ منه، فلا يوجد واؤٌ مكسورة بعد ضمة، ولذلك مُنع نحو: قُولٌ وأعلٌ إلى قيل، وأجاب الجمهور عن قول أصحاب التسهيل بين الهمزة والواو إن في البدل ثقل واوٍ مكسورة بعد ضمة: إن الكسرة مختلصة فلم يُيال بها⁽²⁾، يقول الرضي: "ولا يلزم سيويوه محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر، وشبه الياء الساكنة بعد الضم وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمرٌ شنيع؛ لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم فهو مثل رُويا، بلا إدغام"⁽³⁾.

وكل ما ذُكر من التسهيل لإحدى الهمزتين المتلاصقتين من كلمتين إنّما يكون في حال الوصل⁽⁴⁾؛ "لأنه بالفصل يزول موجب التسهيل، وهو استثقال اجتماعهما"⁽⁵⁾.

(1) التذكرة/1/119.

(2) ينظر: العقد النضيد/1/818 و991.

(3) شرح الشافية/3/47.

(4) ينظر: التيسير: ص136.

(5) فتح الوصيد/2/313.

ثالثاً- الهمز المفرد:

تقدّم أن أقسام الهمز اثنا عشر قسماً ثلاثة منها في ما كان من كلمة، وثمانية فيما كان من كلمتين، وهذا القسم تتمتها.

والهمز المفرد هو ما لم تلق الهمزة فيه همزة أخرى ولم تلاصقها⁽¹⁾، ويأتي على ضربين: ساكن ومتحرك، وكلاهما يقع فاءً وعيناً ولاماً.

أما الضرب الأول الساكن فيأتي على ثلاثة أنواع:

1. يأتي بعد ضمّ نحو: يُؤمنون.

2. ويأتي بعد كسر نحو: جئت.

3. ويأتي بعد فتح نحو: اقرأ.

وأما الضرب الثاني المتحرك فهو نوعان: متحرك ما قبله، وساكن ما قبله.

النوع الأول: الهمز المتحرك وما قبله متحرك، ويأتي على سبعة أحوال، هي:

1. مفتوح قبله ضمّ، نحو: يُؤيد.

2. مفتوح قبله كسر، نحو: رثاء.

3. مضموم قبله كسر، نحو: الصابئون.

4. مضموم قبله فتح وبعده واو، نحو: يطؤون، لم تطؤوهم، أن تطؤوهم، ولا رابع لها.

5. مكسور قبله كسر، وبعده ياء، نحو: متكئين.

6. مفتوح قبله فتح، نحو: أرايت.

7. مكسور قبله فتح، نحو: تطمئنّ.

والنوع الثاني: الهمز المتحرك وما قبله ساكن، والساكن إما أن يكون ألفاً أو ياءً أو زايماً،

وذلك نحو: إسرائيل، هنيئاً، جزءاً⁽²⁾.

إن "تخفيف الهمزة؛ يجمعه: الإبدال والحذف وبين بين"⁽³⁾، فيكون الإسقاط مع

(1) الإقناع/1/385.

(2) ينظر: النشر/1/390 وما بعدها، والإتحاف/1/199 وما بعدها.

(3) شرح الشافية/3/30-31.

الحذف على هذه القسمة، وقد خُفف الهمز من كلمة ومن كلمتين، بالتسهيل بين بين غالباً، ووقع فيهما الإبدال والإسقاط، والواقع في هذا القسم الإبدال، والحذف (النقل) وتسهيل في بضع كلمات⁽¹⁾.

وقد اختلفت القراءة في الهمز المفرد بين التحقيق والتخفيف، والأول لا كلام عليه فهو الأصل وقد تقدّمت حجته⁽²⁾، والثاني طلب للخفة يُتوصّل لها بأحد أنواع التخفيف⁽³⁾، وقد اشتهر تخفيف الهمز المفرد عن أبي عمرو من رواية السوسي عنه، ونافع من رواية ورش، وأبي جعفر براوييه، وحمزة وهشام حال وقفهما، ولذا لم تتطرق كتب القراءات لمذهبيهما في فرش الحروف إلا في المبحث الخاص بهما في الأصول، وقرأ بقية القراء بالتحقيق⁽⁴⁾ إلا ما استثني لهم كما سيأتي تفصيله.

وسنشير إلى مذاهب القراء في الهمز المفرد الساكن ثم نختم بذكر الانفرادات:

أبدل ورش من طريق الأزرق الهمزة الساكنة الواقعة فاءً من الفعل، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 3]، وقوله: ﴿لِقَاءَنَا أَتَيْتَ﴾ [يونس: 15]، واستثنى من ذلك أصلاً مطّرداً هو باب الإيواء، نحو: ﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: 19]، ﴿وَتُؤْوَى﴾ [الأحزاب: 51]، ﴿تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج: 13]⁽⁵⁾.

وحجته في إبدالها أن البديل يلزمها في آمن وهو مستعمل في كلامهم⁽⁶⁾، وحجته في الاستثناء أنه لو سهل ولم يهمز لاجتماع ثلاثة أحرف من حروف العلة وذلك قليل ولم يقع إلا في (أوى)، فهمزه أخف من تخفيفه، ولئلا يجتمع واوان في التخفيف، فأجرى ذلك على سنن واحد مع نقله ذلك عن أئمتته قبل⁽⁷⁾.

وليس هذا من انفرادات ورش؛ لأن أبا عمرو، قد أبدل الهمز الساكن سواء أكان فاءً

(1) ينظر: العقد النضيد 326/1.

(2) ينظر: ص.

(3) ينظر: الموضح 185/1.

(4) ينظر: التيسير: ص 138 وما بعدها، والتجبير: ص 215 وما بعدها.

(5) ينظر: التهذيب: ص 40-41.

(6) ينظر: شرح الهداية 56/1.

(7) ينظر: الكشف 81/1-82.

أم عيناً أم لاماً من الفعل، واستثنى من ذلك⁽¹⁾:

1. ما كان للحزم نحو: ﴿نَشَأُ﴾ [الشعراء: 4].
2. وما كان للبناء نحو: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: 33].
3. وما إبداله أثقل⁽²⁾ نحو: ﴿وَتُؤَيِّ﴾ [الأحزاب: 51].
4. وما يلتبس بمعنى آخر نحو: ﴿وَرِعِيَّ﴾ [مریم: 74]، ولا ثاني لها في التنزيل.
5. وما يلتبس بلغة أخرى نحو: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: 20، الحمزة: 8].

وقد وافقهما حمزة وهشام في ترك الحمزة المتوسطة إذا وقف، وحمزة وهشام يقفان على الحمزة المتطرفة الواقعة طرفاً في الكلمة بتسهيلها ويصلان بتحقيقها، قال الداني: "والباقون يحققون الحمزة في ذلك كله، ولأبي عمرو وحمزة وهشام مذاهب أذكرها بعد."⁽³⁾، وتعقبه المالقي بأن ذكر هذه العبارة بعد قوله والباقون يحققون، لا إشعار فيه بأنهما من أصحاب التسهيل، وقد يسبق للفهم أن مذاهبهما متصرفة إلى غير ما ذكره⁽⁴⁾.

قال الشاطبي في باب الهمز المفرد:

- | | |
|--|--|
| 214. إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ | فَوَرِشٌ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا |
| 215. سِوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ وَالْوَاوِ عَنْهُ إِنْ | تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُوَجَّلًا |
| 216. وَيُبَدَّلُ لِلسُّوسِيِّ كُلِّ مُسَكَّنٍ | مِنَ الهمزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلًا ⁽⁵⁾ |

وقال في باب وقف حمزة وهشام:

- | | |
|---|--|
| 235. وَحَمَزُهُ عِنْدَ الْوُقُوفِ سَهْلٌ هَمْزُهُ | إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا |
| 236. فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ مُسَكَّنًا | وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلًا ⁽⁶⁾ |

(1) ينظر: التيسير: ص142-143، والتحجير: ص200-201.

(2) جاء مصحفاً في الإتحاف (النقل) بدل (الثقل)، ينظر: الإتحاف/1/201.

(3) التيسير: ص139.

(4) ينظر: الدر النثير: ص373.

(5) متن الشاطبية: ص18.

(6) متن الشاطبية: ص19.

انفراداتهما في الهمز المفرد الساكن:

1. انفرادات المدنيين في الهمز المفرد الساكن:

قرأ أبو جعفر بإبدال الهمز كأبي عمرو في جميع هذا الضرب من الهمز الساكن، وزاد عليه فلم يستثن مما استثناه أبو عمرو سوى كلمتين هما: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: 33]، ﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾ [الحجر: 51، القمر: 28]، وأبدل نحو: ﴿وَرِعْيَا﴾ [مریم: 74]، ﴿نَشَأُ﴾ [الشعراء: 4]، ﴿وَتُؤَيِّ﴾ [الأحزاب: 51].

وأبدل أبو جعفر منفرداً ﴿وَتُؤَيِّ﴾ [الأحزاب: 51]، ﴿تُؤَيِّهِ﴾ [المعارج: 13]، فجمع بين الواوین مظهراً، وأبدل أبو جعفر منفرداً الهمز ياءً في لفظ رؤيا منكرًا ومعرفاً، وأدغمها في الياء بعدها، نحو: ﴿رُؤْيَاكَ﴾ [يوسف: 5]، ﴿وَعَيْيَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43]، فتصير: (للرُّيَا، رُيَاي) ⁽¹⁾، وأبدل السوسيّ الهمز واواً مظهراً، فتصير: (للرويَا، رويَاي) ⁽²⁾ وشاركهما حمزة عند الوقف وله الوجهان الإظهار والإدغام ⁽³⁾.

قال ابن الجزري في قراءة أبي جعفر للهمز المفرد:

28. وَسَاكِنُهُ حَقَّقَ جَمَاهُ وَأَبْدَلَنَ إِذَا غَيَّرَ أَنْبِئُهُمْ وَنَبِّئُهُمْ فَلَا
29. وَرُيَا فَأَدْغَمَهُ كَرُؤْيَا جَمِيعِهِ وَأَبْدَلُ يُؤَيِّدُ جُدَّ وَنَحْوَ مُؤَجَّلًا ⁽⁴⁾
قال الزمخشري: "وسمع الكسائي رُيَا كوريتاك بالإدغام وضمّ الراء وكسرهما، وهي ضعيفة؛ لأن الواو في تقدير الهمزة، فلم يقوَ إدغامها." ⁽⁵⁾، فهي عنده عارضة لا يعتدّ بها، وذكر السمين "أن القراء اعتدوا بالعارض في مواضع، كقوله تعالى: ﴿وَرِعْيَا﴾ [مریم: 74]" ⁽⁶⁾، فمن اتبع الخطّ أدغم، ومن اعتدّ بعروض البدل أظهر، "والوجهان جيدان جائزان" ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: التحبير: ص 221، والإيضاح: 132-133.

(2) ينظر: التيسير: ص 142.

(3) ينظر: التيسير: ص 146، والبدور الزاهرة للقاضي 340/1 و720/2.

(4) متن الدرّة: ص 16.

(5) الكشف: 255/3.

(6) الدر المصون 438/6.

(7) التيسير: ص 146.

وحجة من خفف أنه اتبع الرواية ولغة العرب التي تستثقل نطقها⁽¹⁾، وحجة التخفيف التخفيف بإبدال الهمز المفرد حروف المدّ على حسب حركة ما قبله، كما يقول سيبويه: "فإنما تُبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها" ثم يضيف: "فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات وهي أمهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها. وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها"⁽²⁾، ويوجب الرضي -متبعا سيبويه- عن تخفيفها بالإبدال دون غيره فيقول: "ولم تجعل بين بين إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حركتها، ولم تحذف؛ لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها، والحركة إنما تُلقى على الساكن لا على المتحرك"⁽³⁾.

وحجة من حقق الهمز أنه على الأصل، ولم تجتمع بأخرى فيكره تحقيقها⁽⁴⁾، والهمز أكد وأخف وأقوى وفيه بيان لأصل المهموز⁽⁵⁾، وحجة من همز في مواضع وخفف في أخرى، اتباع الأثر والجمع بين اللغتين⁽⁶⁾.

ويلحق بذلك انفراد المدتين بكسر الياء من غير همز مثل عيسٍ في قوله: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَيْيسٍ يَمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف:165]، وقرأ ابن عامر بكسر الباء وهمزة ساكنة مثل رجس، وأبو بكر بخلاف عنه بفتح الباء وهمزة مفتوحة مثل قيقب، والباقون بفتح الباء وهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة مثل رئيس، وقد روي هذا الوجه عن أبي بكر⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكشف/1/81.

(2) الكتاب/3/544-545.

(3) شرح الرضي/3/32، وينظر المصدر السابق/3/544.

(4) ينظر: شرح الهداية/1/56.

(5) الكشف/1/80.

(6) ينظر: فتح الوصيد/2/315.

(7) التيسير: ص216، والتحبير: ص380.

قال الشاطبي:

704. وَبَيْسٍ بِيَاءٍ أَمْ وَالْهَمْزُ كَهْفُهُ وَمِثْلَ رَيْسٍ غَيْرُ هَدَيْنٍ عَوَّلًا

705. وَبَيْسٍ اسْكِنَ بَيْنَ فَتْحَيْنِ صَادِقًا بِخُلْفٍ وَخَفَّفَ يُمْسِكُونَ صَفًا وَلَا⁽¹⁾

وتخرجهما أن من قرأ بَيْسٍ فهو من بؤس إذا اشتد، وبَيْسٍ قدرها الكسائي بئيس ثم خففت الهمزة كعادة أهل المدينة فاجتمعت ياءان فثقل ذلك فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على الباء فصارت بَيْسٍ، ويرى المبرد أن أصلها بَيْسٍ ثم كُسرت الباء لكسرة الهمزة فصارت بَيْسٍ فحذفت الكسرة من الهمزة لثقلها، وقيل: بعذاب بَيْسٍ أي رديءٍ كقول العرب: جاء ببناتٍ بَيْسٍ، أي: بشيءٍ رديءٍ⁽²⁾.

وخرّج ابن جني قراءة المدنيّين على أنّها: "على مثال فَعَلٍ كما جاء من الأوصاف نحو نِضُوٍ وَحَلْفٍ، وأصله الهمز كقراءة بَيْسٍ بالهمز إلا أنه خفف فأبدلها ياءٍ كما فُعِلَ في بير وذيب، أو أنّها على فَعَلٍ كما سبق، إلا انه يرى أنه أسكن ونقل حركة العين إلى الفاء كفخذ فصار بَيْسٍ ثم خفف فقال: بَيْسٍ"⁽³⁾.

وأما بِيَّاسٍ فهي جائزة مثل صَيْرَفٍ إذا كان يتصرف في الأمور⁽⁴⁾، وذكر ابن جني أن فيه نظراً لأنه بناء مختصّ بما كان معتلّ العين كسيّد وهين، ولم يجيء في الصحيح، وكأنه قد جاء في الهمزة لمشابتها حربي اللين⁽⁵⁾.

وأما "بَيْسٍ فأصله بَيْسٍ مثل حذِرٍ فأسكنت الهمزة تخفيفاً ونقلت حركتها إلى الفاء كما قالوا: كَبِدٌ في كَبِدٍ"⁽⁶⁾، أو أنه "خرّج الهمز على الأصل ولم يُلَفَّ ههنا ثقل لخفة الحرف وقلة وقلة حروفه"⁽⁷⁾.

(1) متن الشاطبية: ص 55.

(2) إعراب القرآن 2/159.

(3) ينظر: المحتسب 1/264-265.

(4) ينظر: إعراب القرآن 2/159، وحجة القراءات: ص 300.

(5) ينظر: المحتسب 1/265.

(6) فتح الوصيد 3/940.

(7) حجة القراءات: ص 300.

ويحسن التنبيه إلى أمرين: أولهما: أن الساكن المحرك لأجل التقائه بساكن، يحقق عند من حَقَّف وصلًا، ويبدل وقفًا. وثانيهما: أن الهمزة المتحركة إذا سكنت للوقف، فهي محققة اتفاقاً عند من يبدل، وحمزة على أصله وقفاً⁽¹⁾.

2. انفرادات المدنيين في الهمز المفرد المتحرك:

انفرد ورش وأبو جعفر عن العشرة، بإبدال الهمزة المتحركة، وفارقهما أبو عمرو فحققها، وقيل في حجة أبي عمرو: "لأنهم أجمعوا على إبدالها إذا اجتمعت مع همزة أخرى متحركة نحو: آدم، ولم يجمعوا على الإبدال إذا كانتا متحركتين نحو: ، فذلك لأن الساكنة أثقل من المتحركة، وقيل: المتحركة أثقل، وخص التسهيل لجريها في التسهيل على سنن واحد، وهو البديل"⁽²⁾، وقيل: لو سهّلها لكانت بين وبين وهي كالحققة، فتركها، وأما الساكنة فتخرج بالبديل عن الاستثقال⁽³⁾.

أ) الانفرادات في الهمز المتحرك، وما قبله متحرك:

1. الهمزة المفتوحة بعد ضمّ:

انفرد ورش وأبو جعفر عن العشرة بإبدالها، إذا كانت في موضع الفاء، وجملته في القرآن ثلاثة أسماء ومضارع أفعال: فالأسماء: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145]، ﴿مُؤَدِّنٌ﴾ [الأعراف: 44]، ﴿وَالْمُؤَلَّفَةَ﴾ [التوبة: 60]، والأفعال: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: 61]، كيفما جاء، وسيأتي الحديث على هذه اللفظة، ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: 13]، ﴿يُؤَدِّوْهُ﴾ [آل عمران: 75] وكيفما جاء، ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: 43]، ﴿يُؤَخِّرُ﴾ [المنافقون: 11] وكيفما جاء أيضاً.

فخرج بقيد الفاء نحو: الفؤاد، حيث وقع وأوله في قوله تعالى: ﴿وَالْفُؤَادَ﴾ [الإسراء: 36]؛ لأنه لم يبدل الهمزة الواقعة عيناً إلا ما كان من لفظ: ﴿أَرْءَيْتَ﴾ [الماعون: 1] وشبهه، أما أبو جعفر فإنه أبدل ما كان عيناً ولاماً في غير هذا من المفتوح كما سيأتي، وخرج كذلك ما إذا كانت لاماً فإنه لم يسهّلها إلا في موضعين: أحدهما: ﴿التَّسْبِيحُ﴾ [التوبة: 37] فأبدلها

(1) ينظر: الإتحاف 202/1.

(2) شرح الهداية 53-54.

(3) ينظر: الفتح 317/2-318.

ياءً وأدغم ما قبلها فيها، وثانيهما: ﴿رَدَّآ﴾ [القصص: 34]، فإنه ينقل حركتها إلى الدال، ووافقه قالون وأبو جعفر في الحرف الأخير، وفي ﴿أَرَزَّيْتِ﴾ على التسهيل، إلا أن أبا جعفر يبدل من التنوين في رداً ألفاً كما سيأتي عند ذكر النقل⁽¹⁾.

وذكر الحافظ في أمثله: الفعل: ﴿يُؤَاخِذُ﴾، ونقل المالمقي عن الداني في إيجاز البيان، أنه من (واخذ)، فيكون أصله الواو، فلا يدخل باب الهمز المفرد على رأيه، ويدخله لو كان من (أخذ)⁽²⁾، وقد مثل بها مكِّي في أكثر من موضع، وعنده أنها من باب الهمزة لا الواو⁽³⁾.

واستثنى الداني لورش منها: ﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾ [البقرة: 255]، و﴿تَوَزُّهُمُ﴾ [مريم: 83]، وكذلك: ﴿مَنَابٍ﴾ [الرعد: 29]، و﴿تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: 2]، وشبهه، فهمز جميع ذلك، والباقون يحققون كل ذلك سوى قراءات أبي عمرو وهمزة وهشام⁽⁴⁾.

وأجاب مكِّي عن استثناءات ورش فقال: "إنما خفف من فاء الفعل ما وجد للبدل فيه سبيلاً، وأبدل من الهمزة حرفاً يقوم مقامها وينوب عنها لحفته وثقلها.. وهذه الكلمات متحركة قبلها حركة فلا تكون إلا بين بين، وبعد كل همزة منها ساكن، وهمزة بين بين يبعد وقوع ساكن بعدها؛ لأنها تصير وصلة إلى اللفظ بالساکن بعدها فكأنها مبتدأ بها، وهمزة بين بين لا يبتدأ بها، فوجب فيها التحقيق ضرورة في القياس، وقد تُسهل الهمزة وإن كان بعدها ساكن في بعض الكلام، لكن المعمول به ما ذكرته لك، فلما لم يجد إلى البدل سبيلاً وبعده جعلها بين بين، رجع إلى التحقيق إذ لا سبيل إلى غير التحقيق أو التسهيل، فلما صعب التسهيل رجع للتحقيق"⁽⁵⁾.

واستثنى لأبي جعفر من رواية ابن وردان قوله: ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: 13]، في هذا اللفظ خاصة، ووافق ابن جمار على الإبدال فيما عداه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: التيسير: ص138، والدر النثير: ص370، والإيضاح: 133

(2) ينظر: الدر النثير: ص340 و370.

(3) ينظر: الكشف/1 و53 و74 و82.

(4) ينظر: التيسير: ص138-139.

(5) الكشف/1 و82، بتصرف بسيط.

(6) ينظر: التحبير: ص221.

وأجاب ابن الجزري عن هذا الاستثناء بقوله: "وكانه راعى وقوع الياء مشددة بعد الواو المبدلة فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة"⁽¹⁾، والقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ولا أدلّ على ذلك من التزامهم الإبدال في موضع، ومخالفتهم ذلك في موضع آخر؛ لأنهم للأثر متبعون، ولما تلقوه ناقلون ملتزمون لا مبتدعون.

ووجهت قراءة الإبدال بأن هذه الهمزة قد تدخل عليها همزة متكلم نحو قولك: أنا أولف، والأصل: أولف، فيجتمع همزتان فيلزمها البدل، فخففها في سائر الباب؛ لتجري على سنن واحد⁽²⁾، وقد أبدلت واواً مثل: (جُؤن)، و"لم تجعل بين وبين لأنها لو جعلت كذلك لكانت بين الهمزة والألف وقبلها ضمة، ولا تكون قبل الألف، فقلبت حرفاً من جنس حركة ما قبلها؛ لأن الهمزة المفتوحة تُشبه الهمزة الساكنة، لأن الفتحة كالسكون في الخفة، والهمزة الساكنة إذا انضمّ ما قبلها قُلبت واواً"⁽³⁾، وكتبت المفتوحة المضموم ما قبلها واواً رعيّاً للتسهيل⁽⁴⁾، وقد تقدّمت الشواهد من الشاطبية والدرّة في النوع الأول من الهمز الساكن⁽⁵⁾.

2. الهمزة المفتوحة بعد كسر:

انفرد الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياءً مفتوحة في ﴿لَيْلًا﴾ وقد جاءت في ثلاثة مواضع: [البقرة: 150، النساء: 165، الحديد: 29]، والباقون بالهمز على الأصل⁽⁶⁾، وافقه وافقه حمزة في الوقف، وله التحقيق أيضاً⁽⁷⁾.

ولم يذكره صاحب التيسير في باب الهمز المفرد بل ذكره عند أول موضع من الثلاثة في فرش حروف سورة البقرة، ولم يتابعه الشاطبي على ذلك فذكره في باب الهمز المفرد ولعله الأنسب.

(1) النشر/1/395.

(2) ينظر: شرح الهداية/1/49.

(3) الموضح في وجوه القراءات السبع وعللها/1/190، وينظر: الكتاب/3/543.

(4) الدر الثير: ص 371.

(5) ينظر: ص.

(6) ينظر: التيسير: ص 207، والتهذيب: ص 45.

(7) ينظر: العقد النضيد/1/1073، والبدور الزاهرة/2/893.

قال الشاطبي:

224. وَوَرِشٌ لِمَعْلًا وَالتَّسِيءُ بِبَيَائِهِ وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ التَّسِيءِ فَثَقُلًا⁽¹⁾

أصلها لأن لا، ثم أدغم كما أدغم عمّا ومما فصار لألاً، ثم خفف الهمز فقلب ياءً، فدبر بحركة ما قبله، فصار ليلاً، وكتبت على لفظ التخفيف، واتبع ورشٌ في قراءته رسمه⁽²⁾.

وانفرد أبو جعفر بإبدالها ياءً في مواضع هي:

1. ﴿رِيَاءَ التَّائِسِ﴾ في ثلاثة مواضع: [البقرة: 264، النساء: 38، الأنفال: 47].
2. ﴿فَيْتَيْنِ ● فَيْئَةً﴾ [آل عمران: 13]، مفرداً أو مثني حيث وقع.
3. ﴿لَيَبْطِئَنَّ﴾ [النساء: 72].
4. ﴿أَسْتَهْزِي﴾ [الأنعام: 10، الرعد: 10، الأنبياء: 41].
5. ﴿قُرِيءٍ﴾ [الأعراف: 204، الانشقاق: 21].
6. ﴿مَائَتَيْنِ ● مَائَةً﴾ [الأنفال: 65]، مفرداً أو مثني حيث وقع.
7. ﴿لُتْبُوَّتَهُمْ﴾ [النحل: 41، العنكبوت: 58].
8. ﴿خَاسِيَةً﴾ [الملك: 4].
9. ﴿بِالْحَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: 9]، معرفاً.
10. ﴿مُلِيَّتٌ﴾ [الجن: 8].
11. ﴿نَاشِئَةً﴾ [المزمل: 6].
12. ﴿حَاطِئَةٍ﴾ [العلق: 16]، منكرأ.
13. ﴿شَانِيَكَ﴾ [الكوثر: 3].
14. واحتُلف عنه في ﴿مَوَاطِنًا﴾ [التوبة: 120]، فروي له الإبدال والتحقيق⁽³⁾.

(1) متن الشاطبية: 18، وقد ضبطت النسبي مرفوعة وفي غيرها من النسخ مجرورة.

(2) ينظر: فتح الوصيد/2-327-328، والإيضاح: ص 134.

(3) ينظر: التحبير: ص 221-222، والإيضاح: ص 133-134.

وقد جمعها ابن الجزري في درته فقال في باب الهمز المفرد:

30. كَذَاكَ فُرِي اسْتُهُزِي وَنَاشِيَةً رِيَا نُبُوِي يُبْطِي شَانِكَ خَاسِمًا أَلَا

31. كَذَا مُلِّتْ وَالْحَاطِطَةُ وَمِائَةٌ فَنَّةٌ فَأَطْلِقْ لُهُوَ وَالْحُلْفُ فِي مَوْطِئًا إِلَى (1)

ووجه سيبويه إبداله فقال: "واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وقبلها مكسور فإنك تبدل مكانها ياءً في التخفيف، وذلك قولك في المِئْر: مِئْرٌ، وفي يريد أن يقرئك: يقرئك" (2)، يقرئك" (2)، وأجيب عن عدم جعلها بين بين كما قيل في المفتوحة المضموم ما قبلها (3).

3. الهمزة المضمومة بعد كسر وبعدها واو:

انفرد المدنيان عن العشرة بحذف الهمزة في قوله: ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: 69]، والباقون: بالهمز (4)، وتبع الشاطبي الداني فذكرها في فرش حروف سورة البقرة، ولم يذكرها في باب الهمز المفرد كما في (لثلا) قال:

460. وَفِي الصَّابِقِينَ الهمَزَ وَالصَّابِقُونَ وَهَزْؤًا وَكُفْؤًا فِي السَّوَاكِينِ فُصَّلًا (5)

وانفرد أبو جعفر عن العشرة بحذف الهمزة في جميع الباب نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: 14]، ﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة: 31]، ﴿لِيُؤَاطِعُوا﴾ [التوبة: 37]، ﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا﴾ [التوبة: 64]، وشبهه، واختلف عن ابن وردان في قوله: ﴿الْمُنشِئُونَ﴾ [الواقعة: 72]، فروي عنه الهمز والحذف (6).

ونظم ابن الجزري لأبي جعفر في باب الهمز المفرد قال:

32. وَيَحْذِفُ مُسْتَهْزِئُونَ وَالْبَابَ مَعَ يَطْوُ مُتَّكَا خَاطِبِينَ مُتَّكِمِي أُولَا

(1) متن الدرّة: ص 16.

(2) الكتاب 543/3، وينظر: الموضع 190/1.

(3) ينظر: ص

(4) ينظر التيسير: ص 201، والتجوير: ص 288.

(5) متن الشاطبية: ص 37.

(6) ينظر: التجوير: ص 222، والإيضاح: ص 134-135.

33. كُـسْتَهْزِئِي مُنْشُونَ خُلْفٌ بَدَا ءَأَدْغِمَ كَهَيْئَةَ وَالنَّسِيءِ وَسَهْلًا⁽¹⁾

وافقه حمزة حال وقفه، متبعا الرسم⁽²⁾، وليس فيها من طريق التيسير لحمزة إلا التسهيل التسهيل وقفاً، والإبدال له من زيادات القصيد⁽³⁾.

وخرجت قراءة المدنيين في (الصابئون) على وجهين⁽⁴⁾: إما أن يجعله صبا يصبو، فهي فهي في الاعتلال مثل قولك: رأيتُ الغازين، وهؤلاء الغازون، فقسه كذلك، وإما أن يجعله من صبأ الرجل في دينه إذا خرج منه وتركه، ومنه قولهم: صبأ ناب الصبي إذا خرج، وفيه حجة لمن حقق الهمز، أما من قلب الهمزة فقد أجاز ذلك أبو زيد، وعلى هذا الحد لا يجيزه سيبويه إلا في الشعر لأنه لا يرى في المتحركة غير التسهيل، إلا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة، وزعم سيبويه أنه "قول العرب وقول الخليل"⁽⁵⁾.

وقد نقل السخاوي عن الفراء في غير معانيه قوله: " ومنهم من يحقق الهمزة فيقول: استهزأت، فمن وقف مستهزون فعلى ذلك، ومنهم من يُبدل فيقول: استهزيت، مثل استقصيت، فمن وقف مستهزون فعلى ذلك مثل: مستقصون"⁽⁶⁾، ومثله قول الزجاج: "أما "أما مستهزون فضيف لا وجه له إلا شاذاً على لغة من يُبدل من الهمزة ياءً، فيقول: من استهزأ: استهزيت مثل استقصيت، فيجب على استهزيت يستهزون"⁽⁷⁾ ونقل أبو شامة قول قول الفراء والزجاج محتجاً بهما ووصف هو وابن القاصح هذا القلب بالجيد⁽⁸⁾.

وذكر الزجاج كذلك جواز قلبها ياءً، ونقله أبو علي عن أبي الحسن ثم قال: فتنقل حركتها التي كانت لازمة على اللام إلى العين، فتسكن الياء فتحذف لالتقاء الساكنين، هي

(1) متن الدرّة: ص16-17.

(2) ينظر: فتح الوصيد/2/360.

(3) ينظر: العقد النضيد/1/1007.

(4) ينظر: الحجة/2/96-97، والكشف/1/246-247، وشرح الهداية/1/170.

(5) الكتاب/3/542.

(6) فتح الوصيد/2/361.

(7) معاني القرآن الكريم وإعرابه/1/90.

(8) ينظر: إبراز المعاني: ص176، وسراج القارئ: ص98.

وواو الجمع، وتحذف كسرة عين فاعل، فتُحَرِّك بالضمّة المنقولة إليها⁽¹⁾.

4. الهمزة المضمومة بعد فتح وبعدها واو:

انفرد أبو جعفر بحذف الهمزة في ثلاثة مواضع هي قوله: ﴿وَلَا يَطَّوْنُ﴾ [التوبة: 120]، ﴿تَطَّوْهَا﴾ [الأحزاب: 27]، ﴿تَطَّوْهُمْ﴾ [الفتح: 25]، فتصير: (يطون وتطوها وتطوهم)⁽²⁾.

قال في الدرّة:

32. وَيُحَذِفُ مُسْتَهْزِوْنَ وَالْبَابَ مَعَ تَطَوُّ وَيَطَوُّ مُتَّكَأ خَاطِئِينَ مُتَّكِيًا أَوْلًا⁽³⁾

حجة أبي جعفر أنه أبدل الهمزة ألفاً على غير قياس، فالتقت ساكنة مع الواو فحذفت، على حدّ قول ابن هرمة:

ليت السباع لنا كانت مجاورةً وأننا لا نرى ممن نرى أحداً
إن السباع لتهدا في مرابضها والناس لا يهتدي من شرهم أبداً⁽⁴⁾

أراد: لتهدأ، فأبدل الهمزة، وسيبويه يجيزه سماعاً لا قياساً، والقياس أن تجعل بين بين فتسهل بينها وبين الواو⁽⁵⁾، وقد قرأ بالتسهيل حمزة في هذه الكلمات وفقاً⁽⁶⁾.

5. الهمزة المكسورة بعد كسر وبعدها ياء:

قرأه المدنيان بحذف الهمزة في قوله: ﴿وَالصَّابِغِينَ﴾ [البقرة: 62، الحج: 69]، وانفرد أبو جعفر عن العشرة بحذفها من: ﴿المُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: 95] حيث وقع، و﴿الْحَاطِئِينَ﴾

(1) ينظر: الحجة 2/97.

(2) ينظر: التحبير: ص 222، والإيضاح: ص 134-135.

(3) متن الدرّة: ص 16.

(4) البيت من البسيط، ذكر في البحر أنه من الطويل؟، ديوانه: ص 97، وينظر: البحر المحيط 7/219، وتاج العروس، ولسان العرب، مادة: (هدأ)، وفي الديوان: لتهدا عن فرائسها، والناس ليس بمادٍ شرهم أبداً، وفي اللسان مثل هذا العجز.

(5) الكتاب 3/542.

(6) ينظر: التيسير: ص 148، وفتح الوصيد 2/356 وما بعدها.

[يوسف: 29، 97] معرّفًا ومنكرًا، و﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾ [الرحمن: 76]⁽¹⁾.

وذكر في التعبير خاطئين منكرًا ولم يذكر المعرف، فحُمل عليه المعرف، وذكره شارح الدرّة فأحسن، وتبع الشارح ابن الجزري في نظمه، فمثّل بالمستهزئين منكرًا ولم يرد في القرآن إلا معرّفًا، ولم ينصّ في الدرّة على الصابئين، وذكرها في سورة البقرة تبعًا للداني، كما فعل الشاطبي من قبله، ولم ينظمها في الدرّة مع أخواتها؛ لأنّ أبا جعفر قد وافق نافعًا فيها، وديدته أن يذكر ما خالف فيه أبو جعفر أصله⁽²⁾، وتقدم شاهد الصابئين مع الصابئون، وشاهد المستهزئين كذلك⁽³⁾، ولحمزة في الوقف الحذف والتسهيل⁽⁴⁾.

وقياس المكسورة المكسور ما قبلها أن تكون بين بين وزعم الخليل أنه قول الخليل والعرب، وصرّح به في النشر.

وذكر سيويه "أنّ الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا. وليس ذا بقياسٍ متلثب، نحو ما ذكرنا، وإنما يُحفظ عن العرب."⁽⁵⁾، وفضّل الرضي تقييد حروف اللين بالياء الساكنة والواو الساكنة متبعا ابن يعيش⁽⁶⁾، وعلى هذا البدل تُحرّج قراءة أبي جعفر، أو أنه خفّف على غير غير قياس.

6. الهمزة المفتوحة بعد فتح:

انفرد المدنيان بالتسهيل بين بين للهمزة بعد الراء في قوله: ﴿أَرَعَيْتَ﴾ [الماعون: 1]، ﴿أَرَعَيْتَكُمُ﴾ [الأنعام: 40]، ﴿أَرَعَيْتُمْ﴾ [الأنعام: 46]، ﴿أَفَرَعَيْتَ﴾ [مريم: 77]، وما كان مثله، ولورش وجه إبدالها ألفًا خالصة مع إشباع الساكنين، كما فعل في "أأندرتهم"، ولم يذكره

(1) ينظر: التيسير: ص201، والتعبير: ص223و288.

(2) ينظر: الإيضاح: ص135.

(3) ينظر: ص.

(4) ينظر: التيسير: ص148.

(5) الكتاب3/553-554.

(6) ينظر: شرح المفصل9/112، وشرح الشافية3/50.

في التيسير، فهو من زيادات القصيد، وقرأ الكسائي بحذف الهمزة في ذلك كله، والباقون بالتحقيق، وحمزة جارٍ على تخفيفه، فيوافق المدنيون إذا وقف⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

638. أَرَيْتَ فِي الإِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٍ وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا⁽²⁾

وقد ذكر ابن الجزري قراءة أبي جعفر في الدرّة خلافاً لأصله من رواية ورش في وجه الإبدال، وإلا فهو يوافقهما في وجه التسهيل قال:

33. كَمُسْتَهْزِئِي مُنْشُونَ خُلْفٌ بَدَا وَجُرْزٌ ءَا اذْغَمَ كَهَيْئَةَ وَالنَّسِيءِ وَسَهْلًا

34. أَرَيْتَ وَإِسْرَائِيلَ كَائِنٌ وَمَدَّ أَدْ مَعَ السَّلَاءِ هَا أَنْتُمْ وَحَقَّقَهُمَا حَلَا⁽³⁾

والتسهيل بين بين مذهب سيبويه في تخفيف المفتوحة بعد فتح⁽⁴⁾، والإبدال كما تقدّم سماعياً عنده ولا ينقاس⁽⁵⁾، وقد ضعّف النحويون الإبدال لورش، قال الأذفوي: "وهذا-يعني يعني البدل- عند أهل اللغة غَلَطٌ عليه؛ لأن الياء ساكنة، والألف ساكنة، فلا يلتقي ساكنان"، ونقله السمين: "غَلَطٌ غلط عليه"، واستشهد السخاوي للإبدال فقال: "وقد روى أبو عبيد القاسم -رحمه الله- أن أبا جعفر ونافعاً وغيرهما من أهل المدينة يسقطون الهمزة غير أنهم يدعون لها الألف خلفاً" قال: "وهذا يشهد للبدل، وهو مسموعٌ عن العرب، حكاها قطرب وغيره"⁽⁶⁾.

قال مكي معتلاً للإبدال عن ورش: "وحسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكنٌ أن الأول حرفٌ مدٌّ ولين، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركةٍ يُتوصل بها إلى

(1) ينظر: التيسير: ص243، التحبير: 255، سراج القارئ: ص221.

(2) متن الشاطبية: 51، وقد رواه ابن القاصح: (رأيت) بدون همزة استفهام، ينظر: سراج القارئ: ص221.

(3) متن الدرّة: ص17، وينظر: الإيضاح: ص136.

(4) الكتاب3/541-542.

(5) ينظر: ص

(6) ينظر: فتح الوصيد3/877، والدر المصون4/616.

النطق بالساكن الثاني⁽¹⁾

وإذا وُقف للأزرق في وجه البدل على ﴿أَرَعَيْتَ﴾ تعيّن التسهيل بين لثلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام عربيّ، وليس مثله في الوقف على المشدد فتّم إدغام⁽²⁾، وجوّزه السمين لحمزة وهشام وفقاً واعتُرض عليه بأنه خروجٌ عما ذكره الشاطبي⁽³⁾. الشاطبي⁽³⁾.

وخرجت قراءة الكسائي بحذف الهمزة على فشوّها، وزعم الفراء أن التخفيف بالحذف لغة أكثر العرب، إذا كانت بمعنى العلم، ولك الخيار في الهمز وتركه إذا كانت بمعنى الإخبار، وقيل: حذفت لاستئصال جمعها ولو فصل بينهما، وقيل: وجه الحذف أنه أبدل الهمزة ألفاً، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الألف.

ويذكر ابن منظور أن أهل الحجاز يهمزونها، وإن لم يكن من كلامهم الهمز، فإذا غدوت أهل الحجاز فإن عامة العرب على ترك الهمز، نحو: ﴿أَرَعَيْتَ﴾ [الماعون: 1]، ﴿أَرَعَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: 40]، وبه قرأ الكسائي في جميع القرآن⁽⁴⁾، ولعل مراده هنا بالهمز، التسهيل ضد الحذف، فهم لا يحذفون الهمزة كما يحذفها غيرهم، لكنهم يسهلونها على مذهبهم، وقد قرأ به المدنيان في جميع القرآن⁽⁵⁾.

وانفرد أبو جعفر بحذف الهمزة في قوله: ﴿مُتَّكِّئًا﴾ [يوسف: 31]، فتصير بوزن (متّقي)⁽⁶⁾ ولحمزة وفقاً للتسهيل فقط⁽⁷⁾.

(1) الكشف: 431/1 وينظر: الدر المصون 616/4.

(2) ينظر: الإتحاف 206/1.

(3) ينظر: العقد النضيد 1074-1075.

(4) ينظر: الكشف 431/1، والدر المصون 615/4 وما بعدها، واللسان: مادة (رأى).

(5) ينظر: لغة قريش: ص 47 باختصار.

(6) ينظر: التحبير: ص 223، والإيضاح: ص 135.

(7) ينظر: التيسير: ص 148.

قال في الدرّة:

32. وَيَحْذِفُ مُسْتَهْزُونَ وَالْبَابَ مَعَ تَطْوٍ وَيَطْوُ مُتَّكَا خَاطِبِينَ مُتَّكِيًا أُولًا⁽¹⁾

وخرّج أبو الفتح قراءة الإبدال على وجهين: أحدهما: إبداله من متكأ وهو مفتعل من توكأت، كمتجه من توجهت، ومتعد من وعدت، وضعف القراءة به؛ لأنه لا يجوز في السعة بل في ضرورة الشعر.

والثاني: الذي لا توصف القراءة بالضعف لو خرّجت عليه كما يصف، أن يكون متكى من وقيت، ومتلى من وليت، فلا بدل حينئذ، بل هو مفتعل من قوله:

إذا شرب المرضة قال أوكي على ما في سقائك قد زوينا⁽²⁾

يقال: أوكيت السقاء: إذا شدّدته، فيكون راجعاً إلى معنى متكأ المهموز، وذلك أن الشيء إذا شدّد اعتمد على ما شدّه كما يعتمد المتكئ على المتكأ عليه⁽³⁾.

ووجهت قراءة الباقيين بالتحقيق على أنها على الأصل وهي لغة تميم وقيس⁽⁴⁾.

وانفرد أبو جعفر عن العشرة فهمز قوله: ﴿وَرَبَّتْ﴾ [الحج: 5، فصلت: 39]، فقرأها بهمزة مفتوحة بين الباء والتاء، والباقيون بغير همز⁽⁵⁾.

قال في الدرّة:

164. وَبَا رَبِّ ضُمَّمٌ أَهْمَزٌ مَعًا رَبَّاتٌ أَتَى لِيَقْطَعَ لِيَقْضُوا أَسْكِنُوا اللَّامَ يَا أُولًا⁽⁶⁾

قال الفراء: "قرأ القراء وربت من تربو"، ثم ذكر قراءة أبي جعفر مهموزة، قال: "فإن كان ذهب إلى الربيئة الذي يحرس القوم فهذا مذهب، أي: ارتفعت حتى صارت كالوضع

(1) متن الدرّة: ص16.

(2) قاله ابن بري كما في اللسان: مادة (رضض)، والمرضة: اللبن الحليب مع اللبن الحامض.

(3) ينظر: المحتسب 1/339-340.

(4) ينظر: الكتاب 3، 542، وشرح المفصل 107/9، وشرح الهداية 278/2.

(5) ينظر: التحبير: ص 469.

(6) متن الدرّة: ص32.

للريئة" قال: "فإن لم يكن أراد من هذا هذا فهو من غلط قد تغلظه العرب فتقول: حلاّث السويق.. وهو مما يُرفض من القراءة"⁽¹⁾، ولا يجوز رفض القراءة فهي المنزهة ولها الحكم على قول العرب وقد ذكر لها وجهاً سائغاً لقبولها، قال الزجاج: "ومن قرأ وربأت بالهمز فمعناه ارتفعت"⁽²⁾، وخرّجها ابن جنيّ على أنها "من ربأت القوم إذا أشرفت مكاناً عالياً لتنظر لهم لهم وتحفظهم، وهذا إنما فيه الشخوص والانتصاب، وليس له دلالة على الوفور والانبساط إلا أنه يجوز أن يكون ذهبه إلى علو الأرض لما فيه من إفراط الرّيّ، فإذا وصف علوّها دلّ على أن الزيادة قد شاعت في جميع جهاتها، فلذلك همز وأخذه من ربأت القوم، أي: كنت لهم طليعة.." ثم جمع بينهما فقال: "فكذلك قراءته وربأت دل بذكر الشخوص والانتصاب على الوفور والانبساط الذي في قراءة الجماعة وربت"⁽³⁾.

7. الهمزة المكسورة بعد فتح:

نحو (تطمئن) اتفقوا على تحقيقها⁽⁴⁾، ولحمة وقفاً التسهيل كما مذهبه في الهمزة المكسورة المتوسطة⁽⁵⁾.

وخرج عن الأقسام السبعة انفراد أبي جعفر بحذف الهمزة المكسورة في قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: 1]، وابن عامر بغير ياء بعد الهمزة، والباقون بياء بعدها⁽⁶⁾.

قال في الدرّة:

234. أَلَا يَعْلُ لِيَلْفِ ائْتُلُ مَعَهُ لِإِفْهِمُ وَكُفْرًا سُكُونُ الْفَاءِ حِصْنٌ تَكْمَلًا⁽⁷⁾

وخرجت قراءة أبي جعفر بعد اتباع الأثر على أنه حذفها على غير قياس، وقراءة ابن عامر على أنها مصدر ألف الثلاثي ككتب كتاباً، والباقون مصدر ألف رباعياً على وزن

-
- (1) معاني القرآن 2/216.
 - (2) معاني القرآن وإعرابه 3/413.
 - (3) المحتسب 2/74-75.
 - (4) ينظر: الإتحاف 1/207.
 - (5) ينظر: التيسير: ص 148.
 - (6) التيسير: ص 469، والتحبير: ص 618.
 - (7) متن الدرّة: ص 40.

أكرم⁽¹⁾.

وسياقي مزيداً بيان لمناقشة المعنى والرسم في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

الانفرادات في الهمز المتحرك وما قبله ساكن:

والساكن إما أن يكون ألفاً أو ياءً أو زائياً، وذكر محقق الإيضاح الواو ولعله أراد مجيئها في لفظ (السوء) ونحوه، ولا خلاف في هذا اللفظ⁽²⁾.

انفرادات المدنيين في ما كان قبل الهمزة ألف:

الموضعان الأولان: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، ﴿وَكَايْنِ﴾:

انفرد أبو جعفر عن العشرة بالتسهيل مع المد والقصر، في قوله: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: 40] حيث جاءت، وسهّل كذلك قوله: ﴿وَكَايْنِ﴾ [آل عمران: 146] ومثلها في سور: [يوسف: 105، الحج: 45، 48، العنكبوت: 60، القتال: 13، الطلاق: 8]، وقرأها كابن كثير (كائن) بوزن (كاعن)، إلا أنه يسهّل والمكي لا يسهّل⁽³⁾.
وجمع في الدرّة لأبي جعفر الكلمات التي قبلها ألف فقال:

34. أَرَيْتَ وَإِسْرَائِيلَ كَائِنٌ وَمَدُّ أَدْ مَعَ اللَّاءِ هَا أَنْتُمْ وَحَقَّقْهُمَا حَلَا⁽⁴⁾

وقياس هذه الهمزة عند سيبويه أن تُسهّل بين بين، لوجود ألف المد⁽⁵⁾، وعليه تُخرّج قراءة أبي جعفر، وأجاب سيبويه عن عدم حذف الهمزة هنا فقال: "لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك، لتحوّلت حرفاً غيرها، فكروها أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويُغيروها..."⁽⁶⁾، ويبيّن السيرافي كلامه فيقول: "أي: لو أنا حوّلنا الألف الألف حرفاً آخر وألقينا عليه حركة الهمزة، ما كانت تحوّل إلا إلى ياءٍ أو واوٍ؛ لأن الألف لا

(1) ينظر: البحر المحيط 515/8، والإتحاف 631/2.

(2) ينظر: الإيضاح: ص 134، والنشر 402/1.

(3) ينظر: التحبير: ص 223 و 327، والإيضاح: ص 136، والإتحاف 207/1.

(4) متن الدرّة: ص 17، وينظر: الإيضاح: ص 136.

(5) ينظر: الكتاب 547/3.

(6) الكتاب 546/3.

تنقلب إلا إليهما، ولو فعلت ذلك لوجب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن ذلك حكم الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما. وإنما تثبت الياء والواو إذا كان أصلهما السكون كبيع وقول⁽¹⁾.

وأجيب عن جعلها بين بين وهي قريبة من الساكن وبعدها الألف الساكنة بأنه: "سهل ذلك أمران: أحدهما: خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء، والآخر زيادة المدّ في الألف قام مقام الحركة فيها كالمدغم"⁽²⁾.

الموضع الثالث: ﴿الَّتِي﴾:

انفرد ورش وأبو جعفر بتسهيل قوله: ﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: 4، المجادلة: 2، والطلاق: 4]، بياء مختلصة الكسرة خلفاً من الهمزة، وشاركهما حمزة على أصله في الوقف، ولأبي عمرو والبرّي الإبدال ياءً ساكنة من الهمزة في الحالين، ولهما من الشاطبية التسهيل مع المدّ والقصر فيكونان قد شاركا ورشاً وأبا جعفر في انفردهما من الشاطبية، وانفردا عنهما من التيسير.

"وكل من قرأ بالتسهيل إذا وقف قلبها ياءً ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة فيمتنع تسهيلها بين بين لزوال حركتها فتقلب ياءً، كما نقله في النشر عن نص الداني وغيره، فإن وقف بالزوم فكالوصل"⁽³⁾.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وكذا خلف بإثبات ياءٍ ساكنة بعد الهمزة، وقرأ قبيل ويعقوب بالهمز من غير ياء، ومن همز ومن لم يهمز مدّ الألف مشبعاً في الحالين إلا ورشاً فإن له المد والقصر⁽⁴⁾، يقول مكّي: والمدّ أقيس فيه لورش لكّي لم أقرأ له إلا بترك المد⁽⁵⁾، وفيه دليل على حرصهم على القراءة بما سمعوا لا بما ابتدعوا وتخيروا.

(1) ينظر: الكتاب 546/3، هامش رقم 1.

(2) شرح المفصل 109/9.

(3) النشر 404/1-405، الإتحاف 209/1، وفيه: تصحفت (قلبها) إلى (قبلها).

(4) ينظر: التيسير: 367، والتجبير: ص 510، وسراج القارئ: ص 298.

(5) ينظر: الكشف 193/2-194.

قال في الشاطبية:

965. وَيَاهُمَزِ كُلُّ الْأَيِّ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ دَكَاً وَيِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلاً

966. وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لَوْرِشٍ وَعَنْهُمَا وَقَفَ مُسْكِناً وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجَّلاً⁽¹⁾

وقد ذكر ابنُ عادل في تفسيره قراءة قنبل وورش بهمزة مكسورة دون ياء، والصواب أنها قراءة قنبل وقالون كما أثبتته⁽²⁾.

قياس هذه الهمزة أن تخفف بين بين على مذهب سيبويه كما تقدم⁽³⁾، وإثبات الياء هو هو الأصل لأنه بوزن فاعل كالنائي⁽⁴⁾، ومن حذف الياء فإنه حذفها استخفافاً وأبقى الكسرة في الهمز دلالة على الياء، ومن حذف الهمزة وقرأ يياءً ساكنةً فإنه أبدل من الهمزة المكسورة ياءً بعد أن قدّر الوقف عليها⁽⁵⁾.

وأما الوقف يياءً ساكنةً فليس من لغة قريش عند الفارسي، وهذا البديل لا يُقدم عليه إلا أن يُسمع⁽⁶⁾، وقد سُمع وحكى في البحر أنه لغة لقريش⁽⁷⁾، ونسب في النشر القول لأبي لأبي عمرو بن العلاء⁽⁸⁾.

وكلها لغات مسموعة كما يقول مكي⁽⁹⁾، وهذا كله للتخفيف وكثرة الأمثال: الألف والهمزة والكسرة والياء كما يقول الباقر⁽¹⁰⁾.

(1) متن الشاطبية: 77.

(2) ينظر: اللباب لابن عادل 499/15، والدر النثر: ص 680-681.

(3) ينظر: ص.

(4) ينظر: الحجة 5/466.

(5) ينظر: شرح الهداية 2/473.

(6) ينظر: الحجة 5/467.

(7) ينظر: البحر المحيط: 7/207.

(8) ينظر: النشر 1/404.

(9) ينظر: الكشف 2/193.

(10) ينظر: كشف المشكلات 2/1067.

الموضع الرابع: ﴿هَأَنْتُمْ﴾:

أما الكلمة الأخيرة فيما كان قبل الهمزة ألف فهي قوله: ﴿هَأَنْتُمْ﴾ في سور: [آل عمران: 66، 199، النساء: 109، القتال: 38].

وقد قرأها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمز مع المد، ولورش منفرداً، الإبدال مشعباً للساكين، فتصير: (هَأَنْتُمْ)، وله التسهيل منفرداً بدون إدخال، فتصير (هعنتم، فعلتم)، وقرأ قبل بحذف الألف وتحقيق الهمزة، مثل: (سَأَلْتُمْ)، والباقون بإثبات الألف وتحقيق الهمز مثل: (ها أَنْتُمْ)، وهم في المنفصل على أصولهم، ولحمزة وفقاً لتحقيق والتسهيل مع المد والقصر على أصله⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

559. وَلَا أَلْفٌ فِي هَا هَأَنْتُمْ زَكَأً جَنَاءً وَسَهَّلَ أَحَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَاءً
560. وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتٍ هُدَىً وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَاءً
561. وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهِ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حَمَاءً
562. وَيَقْصُرُ فِي التَّنْبِيهِ ذُو الْقَصْرِ مَذْهَباً وَذُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانَ عَنْهُ مُسَهَّلاً⁽²⁾

والهاء إما للتنبية أو مبدلة من همزة "فالهاء على مذهب أبي عمرو وقالون وهشام وأبي جعفر يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْبِيهِ وَأَنْ تَكُونَ مَبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ، وعلى مذهب قبل وورش لا تكون إلا مبدلة، لا غير. وعلى مذهب الكوفيين والبزّي وابن ذكوان: لا تكون إلا للتنبية فقط، فمن جعلها للتنبية، وميّز بين المنفصل والمتصل في حروف المدّ لم يزد في تمكين الألف سواءً حقق الهمزة بعدها أو سهّلها، ومن جعلها مبدلة وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين سواءً-أيضاً-حقق الهمزة أو ليّنها. وهذا كلّه مبنيٌّ على أصولهم ومحصلٌ على مذاهبهم"⁽³⁾.

وورشٌ المنفرد هنا مقتضى قراءته بالتسهيل تقتضي أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام، ولو كانت (ها) التي للتنبية لم يسهّلها كما لم يسهّل في (هؤلاء)، وورش لا يمدّ فلا ألف في

(1) ينظر: التيسر: ص222، والتحبير: 323، والإيضاح: ص136-137.

(2) متن الشاطبية: ص45.

(3) ينظر: التيسر: ص222-223، والتحبير: 323-324.

قراءته⁽¹⁾.

يقول ابن الجزري: "والبحث في كونها مبدلة من همزة أو هاء تنبيه تمحل وتعسف لا طائل تحته ولا فائدة فيه، ولولا ما صحح عن أبي عمرو أنه نصّ على إبدال الهاء من الهمزة لم نصر إليه ولم نجعله محتملاً عن أحدٍ من أئمة القراءة؛ لأن البدل مسموع في كلماتٍ فلا ينقاس، ولم يُسمع ذلك في همزة الاستفهام"⁽²⁾ ويعتلّ الدميّاطي لرأي ابن الجزري بأن "القراءة بأن" القراءة منقولة ثابتة سواء ثبتت عنه كونها للتنبيه أو لا، والعمدة على نقل القراءة لا على توجيهها"⁽³⁾.

وانفرد المدنيان بألف بعدها همزة من غير ياء في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 98]، وقرأ حفص وأبو عمرو ويعقوب بغير همز ولا ياء، والباقون بياء بعد الهمزة⁽⁴⁾.
قال الشاطبي:

473. وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةِ الْيَاءِ يُحْذَفُ أَجْمَالًا⁽⁵⁾

روى أبو عبيدة أنها كتبت في المصحف بياء ولام بعد الكاف (م ي ك ي ل)، وذلك لتحتمل وجوه القراءات، فالقراءتان ميكال وميكائل يحتلان الرسم مباشرة، وميكائيل يقدر فيه حذف الألف التي بعد الكاف والياء التي بعد الهمزة وتجعل الياء التي بعد الكاف صورة للهمزة وحذفت الياء لثلاثا يجتمع ياءات في الخط⁽⁶⁾.

(1) ينظر: فتح الوصيد/3/785، وكنز المعاني شرح شعلة على الشاطبية: ص195-196.

(2) النشر/1/403.

(3) الإتحاف: 1/208.

(4) التيسير: ص204، والتحبير: ص292-293.

(5) متن الشاطبية: ص58.

(6) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة: ص103 وما بعدها.

وميكال كمثقال بزنة قنطار، وحجتهم:

ويوم بدرٍ لقيناكم لنا مدد فيه مع النصر ميكال وجبريل⁽¹⁾

وميكائل لغة لبعض العرب، وميكائيل ممدوداً زعم الزجاج والسخاوي وأبو زرعة أن حجته ما رُوي عن النبي ﷺ في صاحب الصور: "جبرائيل عن يمينه وميكائيل عن يساره"⁽²⁾. يساره"⁽²⁾.

قال الكسائي: "قوله: جبرائيل وميكائيل وإبراهيم فإنها أسماء أعجمية لم تكن العرب تعرفها: فلما جاءت أعربتها فلفظت بها بألفاظ مختلفة"⁽³⁾، ونقل أبو الفتح عن أبي علي قوله: "إذا جاز للعرب أن تُخلط العربي وهو من لغتها فكيف يكون-ليت شعري- فيما ليس من لغتها؟"⁽⁴⁾.

ويذكر النحاس في معانيه أن فيها أربع لغات: "فلغة أهل الحجاز ميكال وبها قرأ أبو عمرو وحاد عنها نافع لأنه كان يكره مخالفة الخط كراهة شديدة فلما رآها في السواد بياء ولام بعد الكاف قرأه وميكائل وذهب إلى أن الألف حُذفت كما تحذف من الأسماء الأعجمية نحو: إبراهيم وإسماعيل فهذه حجة بينة، وحجة أبي عمرو أن حروف المد واللين يقلب بعضها إلى بعض كثيراً..."⁽⁵⁾.

ووجه أبو علي همز أبي عمرو لإسرائيل وعدم همزة لجبريل وميكائيل بقلة مجيء إسرال بلا همز، وكثرة مجيئهما بلا همز في كلامهم⁽⁶⁾.

وقال المهدي: "وهذه الأسماء الأعجمية منها ما ألحق بكلام العرب ومنها ما لم

(1) ديوان حسان بن ثابت 505/1، وقد عزاه له في اللسان: مادة: (مكا)، وهو من شواهد الحجة 165/2 و168، وفيها عزاه لكعب بن مالك.

(2) سنن أبي داود 36/4، أخرجه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً في كتاب الحروف والقراءات برقم 3999، وضعف إسناده الألباني، وقد جاءت اللفظتان بدون ياء بعد الهمزة، فلا دليل فيه، كما زعم في معاني القرآن الكريم وإعرابه 179/1، وفتح الوصيد 625/3، وحجة القراءات: ص 108.

(3) حجة القراءات: ص 108.

(4) المحتسب 80/1 و97.

(5) إعراب القرآن 251/1.

(6) ينظر: الحجة 168/2.

يُلحق، فجميع ما فيها من القراءات لغاتٌ استعملتها العرب في هذه الأسماء الأعجمية حين نطقت بها⁽¹⁾.

انفرادات المدنين في ما كان قبل الهمزة ياء:

انفرد ورش من طريق الأزرق وأبو جعفر في قوله: ﴿التَّسِيءُ﴾ [التوبة: 37]، فقرأه بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء قبلها فيها، والباقون بالهمز والمد وإسكان الياء، وافقهما حمزة وهشام وقفاً⁽²⁾.

أشار الشاطبيّ لذلك في باب الهمز المفرد خلافاً لأصله في التيسير الذي ذكره في فرش حروف سورة التوبة فقال:

224. وَوَرَشٌ لِيَاءَ وَالتَّسِيءُ بِيَاءٍ هـ وَأَدْعَمٌ فِي يَاءِ التَّسِيءِ فَتَقْلًا⁽³⁾

وابن الجزري تابع الدايني فذكرها في التحبير في سورة التوبة، وتابع الشاطبيّ فذكرها في باب الهمز المفرد في درّته قال:

33. كَمُسْتَهْزِئِي مُنْشُونَ خُلْفٌ بَدَا وَجَزُ ءِ ادْعِمٌ كَهَيْئَةِ وَالتَّسِيءِ وَسَهْلًا⁽⁴⁾

وفيها يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واوٍ أو ياءٍ زائدة ساكنة لم تُلحق لتلحق بناءً ببناء، وكانت مدّة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أُبدل مكانها واوٌ إن كانت بعد واو، وياءٌ إن كانت بعد ياء. . . وذلك قولك في خطيئة خطيّة، وفي النسبيء النسبيّ يا فتى"⁽⁵⁾، فالقراءة بالتشديد تخفيف قياسي للهمز وقلبه ياءً وإدغامها في الياء قبلها⁽⁶⁾، وحجة التخفيف أنه على الأصل؛ لأنه من أنسأ الله ﷻ في أجله، ونسأ بمعنى بمعنى آخر، وحجة من خفف هذا الموضع دون نظائره اتباع الأثر والجمع بين اللغتين⁽⁷⁾.

(1) شرح الهداية 1/176.

(2) ينظر: التيسر: ص 268، والتحبير: ص 390.

(3) متن الشاطبية: ص 18.

(4) متن الدرّة: ص 17، وينظر: الإيضاح: ص 136.

(5) الكتاب 3/547.

(6) شرح شعلة: ص 94.

(7) ينظر: فرائد المعاني في شرح حرز المعاني ووجه التهاني لابن آجرؤم 3/761.

انفرد أبو جعفر بإبدال الهمزة ياءً وإدغامها في الياء فتصير ياءً مشددة في قوله:
﴿كَهَيْتَ الطَّيْرَ﴾ [آل عمران: 49، المائة: 110]، والباقون بالياء والهمزة⁽¹⁾، وتقدم شاهده
مع لفظ النسيء⁽²⁾.

وقد "قرأ الجمهور بالهمز والياء كهيئة على وزن جَيْئَة"⁽³⁾، "وقاعدة أبي جعفر الإبدال
فيجتمع مثلان أولاهما ساكن فيجب الإدغام"⁽⁴⁾.

انفرد نافع عن العشرة بالهمز في لفظ: النبيء سواءً أكان مفرداً معرّفاً نحو:
﴿النَّبِيِّ﴾ [آل عمران: 68]، أم منكرّاً نحو: ﴿لِنَبِيِّ﴾ [البقرة: 246]، أم جمع مذكر سالم
نحو: ﴿النَّبِيِّونَ﴾ [البقرة: 136]، أم جمع تكسير نحو: ﴿أَنْبِيَاءَ﴾ [البقرة: 91]، أم مصدرّاً
نحو: ﴿وَالنُّبُوَّةَ﴾ [آل عمران: 79]، وقرأ الباقر بإبدال الهمزة ياءً مع إدغامها في الياء قبلها
فتصير ياءً مشددةً في المفرد وجمع المذكر السالم، وتصير ياءً خفيفةً في جمع التكسير، وتصير
واواً مشددةً في لفظ النبوة حيث وقع⁽⁵⁾، وترك قالون الهمز في الوصل خاصة في موضعي
الأحزاب، وقد مرّ معنا بشواهد في الهمزتين من كلمتين⁽⁶⁾.

قال مكّي: " فإن قالون لا يهمزها ويشدد الياء على أصله في الهمزتين المكسورتين
وتسهيله للأولى منها"⁽⁷⁾ ومراده أنه يُشدد الياء فلا يهمز فيكون خارجاً عن أصله في
الهمزتين المكسورتين.

حجة من همز نبيء أنه من نبأ وأنبأ والهمزة لام الفعل فوزنه فعيل، وحجة من ترك الهمزة
فهو إما أن يكون عنده من نبا ينبو إذا ارتفع، ولا أصل له في الهمز حينئذٍ، وإما أن يكون

(1) ينظر: التحبير: ص 222-223، والإيضاح: 136.

(2) ينظر: ص.

(3) البحر المحيط/2/487.

(4) الإتحاف/1/210.

(5) ينظر: التهذيب: ص 25، والإيضاح: ص 136-137.

(6) ينظر: ص

(7) الكشف/1، 244.

من تَبَأً وأنبأ، فيكون أصله الهمز لكنه خفف فقلبت الهمزة ياءً وأدغمها في الياء قبلها⁽¹⁾.

ويعلّل سيبويه قراءة البدل ويصف قراءة التحقيق فيقول: "وقالوا: نبيء وبريئة، فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يُفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة، وهذا قليلٌ رديء، فالبدل ههنا كالبدل في منسأة، وليس بدل تخفيف، وإن كان اللفظ واحداً"⁽²⁾.

ويعترض الرضيّ على وصف سيبويه بالرداءة فيقول: "ولعل القراءات السبع عنده ليست بمتواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم تعالى عنها"⁽³⁾، ويرى الدكتور أحمد الأنصاري أنه مشفق على سيبويه الذي لا يقول بالتواتر، ويتهم سيبويه بأنه يعلم علم اليقين أنها قراءة واردة ومع هذا يصفها بالرداءة، وغفل كلاهما - كما يقول الدكتور سليمان خاطر-، عن أن مصطلحات القراءات السبع أو العشر، والتواتر لم تكن في زمن سيبويه، ولا يمكن لسيبويه الإحاطة بكل القراءات في زمنه⁽⁴⁾، ويوجّه مُراد سيبويه بأن الرداءة الرداءة وصفٌ للسمع عن أهل التحقيق المبدلين، ولا يصف السماع عن كل العرب فقريش لا تهمز، ولم يتطرق سيبويه إلى قراءة تحقيق⁽⁵⁾ الهمزة بالتضعيف، وإنما وصفها عند أهل التحقيق بدليل ذكره في موضع آخر أن العرب اختلفت فيها، ونقل عنهم التخفيف⁽⁶⁾.

ونقل الدكتور سليمان عن ابن منظور أن مراد سيبويه برديئة: "يعني قلة الاستعمال، لا لأن القياس يمنع ذلك"⁽⁷⁾، ويرد للباحث سؤالٌ عن مراد ابن منظور بقلة الاستعمال، هل هو هو في لغة العرب أو في لغة أهل التحقيق من أهل التخفيف؟ فالأول قول الرضي: "يعني قليل في كلام العرب رديء فيه، لا أنه رديء في القياس"⁽⁸⁾، والثاني قول الدكتور سليمان:

(1) ينظر: شرح الهداية 1/169.

(2) الكتاب 3/555، وينظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته: ص 512.

(3) شرح الشافية 3/35، ومنهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم: ص 518 و 524.

(4) ينظر: سيبويه والقراءات للأنصاري: ص 72-73، ومنهج سيبويه: ص 518 و 521.

(5) جاءت (تخفيف) مكان (تحقيق) والصواب ما أثبتّه.

(6) الكتاب 3/460، وينظر: منهج سيبويه: ص 519.

(7) لسان العرب: مادة: (نبأ)، وينظر منهج سيبويه: ص 523.

(8) شرح الشافية 3/35.

إن " أهل الحجاز وأهل مكة همزوا هذه الكلمات فقط، وعمامة لغتهم على التخفيف، فكان الهمز شذوذاً في لغتهم، ولذلك وصفها سيبويه والحالة هذه بالقلة والرداءة في لغتهم، لا في لغة بقية العرب"⁽¹⁾، وفي نظر الباحث أن القول الأخير أقرب، بل ولو وصف الرداءة عن كل كل العرب فهي القلة في الاستعمال لا ضدّ الفصاحة، ولم يذكر سيبويه القراءة القرآنية كما تقدّم، وينبغي الاعتذار لعلمائنا وحسن الظنّ بهم ما وجدنا إليه سبيلاً ولن نعدم.

انفرادات المدنيين في ما كان قبل الهمزة زاي؛

انفرد أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي في قوله: ﴿جُرْءًا﴾ [البقرة:260]، ﴿جُرْءٌ﴾ [الحجر:44]، ﴿جُرْءًا﴾ [الزحرف:15]، ولا رابع لها، والباقون بالتحقيق⁽²⁾، ووقف عليها حمزة بالنقل (جُرْأ)⁽³⁾.

قال في الدرّة:

33. كَمُسْتَهْرِي مُنْشُونَ خُلْفٌ بَدَا وَجُرْءٌ عَا اذْغِمَ كَهَيْئَتَهُ وَالنَّسِيءُ وَسَهْلًا⁽⁴⁾

قال أبو الفتح في توجيه ذلك: "أصله الهمز جزءاً، ثم خُففت همزته على قولك في تخفيف الخبء: الخبُّ" وذكر جواز السكون والروم والإشمام، ثم قال: "وإن شئت التشديد على خالد. فيقول على هذا: الجُرْء، ثم إن وصل على وقفه فقال: جُرْءًا" واستشهد لذلك ثم قال: "وقد كان ينبغي إذا كان إنما شدّد عوضاً من الإطلاق أن إذا أطلق عاد إلى التخفيف، إلا أن العرب قد تجرّي الوصل مجزى الوقف تارة وتارة الوقف مجرى الوصل"⁽⁵⁾.

(1) منهج سيبويه: ص 526.

(2) ينظر: التحبير: ص 309-310، والإيضاح: ص 136.

(3) ينظر: التيسير: ص 145، وفتح الوصيد 2/348، وفيه تصحفت (جزءاً) إلى (جزء).

(4) متن الدرّة: ص 17، وينظر: الإيضاح: ص 136.

(5) المحتسب 1/137، وينظر: الحجة 2/109-110.

انفرادات المدنيين في حذف الهمزة ونقل حركتها:

الحذف وإلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها من أنواع تخفيف الهمز المفرد المتحرك عند سيبويه والنحويين⁽¹⁾، ويسميه القراء بالنقل، فيقولون: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وعده ابن آجرّوم "الباب الثاني من باب الهمزة المفردة المتحركة إذا وقعت أولاً واتصل بها قبلها كلمة أخرى"⁽²⁾.

انفرد ورشٌ في أصلٍ مطّرد بنقل "حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، فيتحرك بحركتها وتسقط هي من اللفظ، وذلك إذا كان الساكن غير حرف مدّ ولين، وكان آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى"⁽³⁾، وانفرد به قالون في لفظ: فنقل وأبقى الهمزة ساكنة، ولم يأت أحد بما غيره⁽⁴⁾.

فخرج بهمزة القطع، نحو قوله: ﴿آلَمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 1، 2]، خلافاً للمدعيه، وبقيد السكون نحو: ﴿الْكِتَابَ أَفْلا﴾ [البقرة: 44]، وبغير مدّ نحو: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُرْأَنُفْسَكُمُ﴾ [التحریم: 6]⁽⁵⁾.

"وهذه الشرائط منها ما هو مجمع عليه لغة وقراءة وهو سكون الحرف المنقول إليه، وأما كونه آخر كلمة فشرطٌ في قراءة ورش إلا ما سيأتي عنه في: ﴿رِدْءًا﴾ [القصص: 34]، وليس شرطاً لغةً، وكذلك صحّة المنقول إليه شرطٌ قراءة لا لغةً فيجوز النقل إليها إلا الألف للتعذر"⁽⁶⁾.

واستثنى أصحاب أبي يعقوب الأزرق لورش قوله: فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها، على مراد القطع والاستئناف، وبه أخذ قرأ الداني على مشيخة المصريين⁽⁷⁾، وأثبتها القراء

(1) ينظر: الكتاب 545/3، وشرح المفصل 109/9.

(2) فرائد المعاني شرح حرز الأمامي 766/3.

(3) التيسير: ص 140.

(4) ينظر: التهذيب: ص 38-39.

(5) الإتحاف 213/1.

(6) العقد النضيد 888/1.

(7) ينظر: التيسير: ص 141.

هنا وصلاً أتباعاً لرسم المصحف وإجراءً للوصل مجرى الوقف⁽¹⁾، وإلا فهي لا تثبت وصلاً إلا في ضرورة الشعر، وتلحق لبيان الحركة بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب: نحو: ماليه، وله، وتلحق كذلك بعد ألف الندبة كقولك: وازيداه⁽²⁾.

والساكن قبل الهمزة يجيء على ثلاثة أضرب:

1. أن يكون تنويناً، نحو قوله: ﴿مِنْ نَبِيِّ آلِ﴾ [الأعراف: 94]، وشبهه.
2. أن يكون لام معرفة نحو قوله: ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: 22]، وشبهه.
3. أن يكون الساكن من سائر حروف المعجم، نحو: ﴿مَنْ ءَأَمَنَ﴾ [الكهف: 88]، وشبهه⁽³⁾.

وإن اشتد اتصال لام المعرفة بمدخولها حتى رسمت معه، إلا أنها في حكم المنفصل عند القراء، وعند الخليل: الهمزة للقطع وحذفت وصلاً تخفيفاً لكثرة دورها، والتعريف حاصل بهما، وهما حرف واحد ك(قد)، وعند سيبويه: حرف تعريف بنفسها والهمزة قبلها للوصل تسقط في الدرج⁽⁴⁾،

وللناقلين عند الابتداء قولان: لسيبويه إثبات همزة الوصل مفتوحة، وللأخفش حذفها فيبتدئ بلام مفتوحة⁽⁵⁾، وحكى النويري والدمياطي قولين: أحدهما: للخليل وهو أن تبتدئ بالهمزة وبعدها اللام المتحركة، والآخر لسيبويه، فإن اعتد بالعارض ابتداء باللام وإن لم يعتد ابتداء بالهمزة⁽⁶⁾. فهما كالكلمة المنفصلة عما بعدها "لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا، ولأن حذفهما جائز ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم، فصار ذلك بمنزلة م هو من كلمتين"⁽⁷⁾.

(1) شرح طيبة النشر 472/1.

(2) ينظر: الجنى الداني في حروف والمعاني: ص152، والدر النثير: ص374.

(3) ينظر: التيسير: ص140.

(4) ينظر: الكتاب 3/324، وشرح التسهيل لابن مالك 1، 253 وما بعدها، والعقد النضيد 1/886 وما بعدها. بعدها.

(5) ينظر الحجة 4/296-297، والموضح 1/188.

(6) ينظر: الإتحاف 1/214، وشرح الطيبة 1/477.

(7) الكشف 1/90.

وقد كثر النقل عند ورشٍ فهو أصل من أصوله، ووافقه رويس على النقل في قوله: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: 54]، ووافقه حمزة - من طريق الحرز - وفقاً بخلاف عنه⁽¹⁾، ونقل النقل عند قالون وأبي جعفر كما سيأتي بيانها، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة. قال الشاطبي:

226 وَحَرِّكَ لِوَرَشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ

صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِرْهُ مُسْهَلًا⁽²⁾

وحجة من حقق أنه الأصل، وخصَّ حمزة الوقف بالنقل لأنه محلّ للراحة⁽³⁾، ومن نقل نقل فالتخلص من ثقل الهمزة وصعوبة لفظها⁽⁴⁾. انفرد المدتيان بالنقل في كلمات مخصوصة، منها ما كان في كلمتين وما كان في كلمة كما سيأتي:

انفرد ورشٌ بالنقل وفتح اللام من غير همز في قوله: ﴿ءَأَلَّكَنَ﴾ [يونس: 51، 91]، وافقه قالون في موضعي يونس، ووافقه ابن وردان على النقل في هذه الكلمة حيث جاءت: سواء أكانت للاستفهام كموضعي يونس أم كانت للإخبار كبقية المواضع نحو: ﴿قَالُوا أَلَّكَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: 71]، ﴿أَلَّكَنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال: 66]، والباقون بإسكان اللام وهمزة بعدها⁽⁵⁾.

قال الشاطبي:

229. وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَدَى يُونُسٍ آلَانَ بِالنَّقْلِ نُقْلًا⁽⁶⁾

(1) ينظر: فتح الوصيد/2/332 وما بعدها، وسراج القارئ: ص 89.

(2) متن الشاطبية: 19.

(3) ينظر: شرح الهداية/1/56.

(4) ينظر: الكشف/1/89.

(5) ينظر: التيسير: ص 275، والتجبير: ص 218، 400، والإيضاح: ص 139.

(6) متن الشاطبية: 19.

وقال في الدرّة:

36. وَلَا نَقْلَ إِلَّا الْآنَ مَعَ يُوْنُسٍ بَدَا وَرَدَّءًا وَأَبْدِلَ أُمَّ مِلءٍ بِهِ انْقِلَابًا⁽¹⁾

ووجهت قراءة النقل " على قول من قال: ألحمر كأنه قال: (ألان) فأثبت همزة الوصل مع تحرك اللام، فإذا دخلت همزة الاستفهام فُلبت همزة الوصل ألفاً، فقلت: آان، كما تقول: الرجل قال ذاك؟"⁽²⁾ ومن فصل بين المهمزتين لم يفصل هنا بألف؛ لأن الثانية التي للوصل تقلب ألفاً، ولأن الفصل الذي مرّ معنا كان بين همزتي القطع.

ووجه السخاوي النقل " لأنه اجتمع فيه ساكنان، وهما المدّة ولام التعريف، وهمزتان، فثقلت الكلمة بذلك"⁽³⁾، وتبعه أبو شامة فقال: " لثقل هذه الكلمة بهمزتين وكون اللام قبلها ساكناً"⁽⁴⁾، فتعقّبه السمين بقوله: " ولا أثر لسكون اللام في الثقل، بل المؤثر ما ذكرته ذكرته من اجتماع همزتين ومدّتين"⁽⁵⁾، ولم يذكر أبو شامة سكن اللام بل تحدّث عن سكن سكون ما قبلها وهو مقلّد للسخاوي لكنّ ديدن السمين في عقده تعقّب أبي شامة والفاسي.

انفرد قالون بهمزة ساكنة في موضع الواو في قوله: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: 50] بعد نقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام مع حذفها، وإدغام التنوين فيها حال الوصل، وشاركه في النقل والإدغام ورش وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر، وقرأ الباقون بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، والابتداء بهمزة وصل.

ويجوز في الابتداء لكل من نقل ثلاثة أوجه:

- (1) (أولى): بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها.
- (2) (أولى): بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها استغناءً عنها بتلك الحركة، وانفرد عنهم

(1) متن الدرّة: 17.

(2) الحجة 4/299، وينظر: الدر النثير: ص 648.

(3) فتح الوصيد 2/337.

(4) إبراز المعاني: ص 161.

(5) العقد النضيد 1/908.

قالون فهمز في هذين الوجهين: (الأولى) و (لؤلؤ).

(3) (الأولى): بإثبات همزة الوصل وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها، وهذا جائز للجميع سوى نافع، وهو عند أحسن الوجوه عند الداني⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

230. وَفُلٌ عَادًا الْأُوْلَى بِإِسْكَانٍ لِامِهِ وَتَنْوِينِهِ بِالْكَسْرِ كَأَسِيهِ ظَلْمًا

231. وَأَدْعَمَ بِأَقْيَمِهِمُ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَوْهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضْلًا

232. لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتُهُمَزُ وَأُوهُ لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

233. وَتَبَدَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا⁽²⁾

أما قراءة الجماعة فقد جاءت على الأصل وحرّك التنوين بالكسر للساكنين، فليس لقائل فيها كلام⁽³⁾، وأما قراءة النقل والإدغام فقد لحّن المبرد أبا عمرو بن العلاء في قراءته⁽⁴⁾؛ لأنه لا يُعتدّ بحركة اللام العارضة فهي ساكنة في الأصل، وخرّجها الزجاج على قول من قال: لحمّر كأنه يقول في الأولى لؤلؤ⁽⁵⁾، ونقل أبو علي عن أبي عثمان-يريد المازني- أنه وصف أبو عمرو بالإساءة في هذه القراءة، ثم نقل تخريج أبي عثمان لها فقال: "ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لحمّر قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام"، وخرّجها أبو علي كقول أبي عثمان والزجاج، أو أنها على لغة من يقول: ألحمّر فتكون (الأولى) فأدغم وإن كانت اللام في تقدير السكون، قال: "فلا يمتنع أن يدغم فيه كما لم يمتنع أن يدغم في نحو: رُدّ وفرّ وعَضّ، وإن كانت لامتهنّ سواكن، ويُحرّكها للإدغام كما تحركت السواكن التي ذكرنا للإدغام"⁽⁶⁾، قال أبو زرعة: "فهذا حجة لقراءة أبي عمرو؛ لأن الحركة قد صارت لازمة لأنك حذف ألف الوصل، ولو لم تكن لازمة لما

(1) ينظر: التيسير: ص 419-420، والتنجير: ص 568، والتهذيب: ص 38-39.

(2) متن الشاطبية: 19.

(3) ينظر: فتح الوصيد/2/338، وحجة القراءات: ص 687.

(4) إعراب القرآن/4/280.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعراجه/5/77.

(6) الحجة/6/237 وما بعدها، وينظر: كشف المشكلات/2/1297-1298.

حذفت" (1).

وخرّجها السخاوي: بأنها جاءت موافقة لرسم المصحف فقد كتبت مثل (ليكة)، أو أنها على لغة لحمّر، عند من خفف فحذف ألف الوصل الذي جلب لنطق الساكن، وهؤلاء يقولون: لم يذهب لحمّر⁽²⁾، قال: "وأبو عمرو يروي عن العرب: رأيت زياداً لّعجم، يريد زياداً الأعجم، اعتداداً بالحركة، وهو قدوة في العربية، وهذا نصّ في هذه القراءة"⁽³⁾.

وأما قراءة قالون فقد قال عنها أبو منصور الأزهري بعد أن نسبها لنافع: "فإني لا أظنه نقل همزة (الأولى) من أولها إلى الواو، وليست بجيدة، ولا أرى أن يُقرأ بها؛ لأنها شاذة"⁽⁴⁾، فإذا قلنا إن أصل الكلمة (وؤلى)، فقد رد الواو إلى أصلها من الهمز لزوال الموجب بعد النقل، وإذا قلنا: إن أصلها (وؤلى) فقد همز الواو للضمّة قبلها، كأنه قدر ضمة الواو الأولى على الثانية، والواو إذا كانت مضمومة لغير إعراب حوّلت همزة كما قالوا: (أدؤر)، وعليه جاء همز (مؤسى) اسماً، وعلى مجاورة الضم الهمز في (سؤق)⁽⁵⁾، واعتلّ لها أبو علي بقرب الضمة الضمة والواو ولم يحجز بينهما شيء فصارت كأنها عليها، فهمزها كما يهمز الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أدؤر، والسؤوق، قال: "وهذه لغة قد حُكيت ورويت إن لم تكن بتلك الفاشية"⁽⁶⁾، وإن لم تكن بتلك الفاشية فتكفي قراءة قالون لتصحيحها لغة، فلا يجوز منع القراءة بها، وإن كان الأزهريّ قد يري بالشذوذ القلّة والندرة لكنهما لا يمنعان صحة القراءة متى ما ثبت نقلها مسندة إلى رسول الله ﷺ.

انفرد أبو جعفر بكسر الهمزة ونقل حركتها إلى النون في قوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [المائدة: 32]، فقرأها (من اجل)، وورش على أصله في النقل لكن الهمزة مفتوحة، ويبتدئ أبو جعفر بهمزة مكسورة وورش يبدأ بهمزة مفتوحة، والباقون بسكون النون وفتح

(1) حجة القراءات: ص 687.

(2) ينظر: فتح الوصيد: 238/2-239.

(3) فتح الوصيد: 240/2، وينظر: العقد النصيد 912/1.

(4) معاني القراءات 39/3.

(5) ينظر: فتح الوصيد 240/2-241.

(6) الحجة 240/6، وينظر: شرح الشافية 203/3 و206.

الهمزة⁽¹⁾.

قال في الدرّة:

100. مِنْ أَجْلِ أَكْسِرِ انْقُلْ أُذْ وَقَاسِيَةً وَطَاعُوتَ وَلِيَحْكُمَ كَشْعَبَةَ فُصَّلاً⁽²⁾

والكسر والفتح "الغتان"⁽³⁾، قال أبو حيان: "ويقال: أجل الأمر أجلاً وآجلاً إذا اجتناه اجتناه وحده.. وإذا قلت فعلت ذلك من أجلك أردت أنك جنيت ذلك وأوجبته، ومعناه ومعنى من جرّك واحد، أي: من جريرتك"⁽⁴⁾.

وقد جاء النقل في كلمة واحدة واحدة لنافع فخرج ورش بها عن شرط النقل في كلمتين، والثانية لابن وردان كما سنوضح:

انفرد المدنيان بالنقل بفتح الدال من غير همز، في قوله: ﴿رِدَّءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: 34]، إلا أن أبا جعفر يبدل من التنوين ألفاً وصلاً، وحمزة على مذهبه في الوقف، والباقون بإسكان الدال، وبالهمز⁽⁵⁾.

قال الشاطبي:

234. وَنَقُلْ رِدًّا عَن نَّافِعٍ وَكُتَّابِيَّةٍ بِالْإِسْكَانِ عَن وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبَلًا⁽⁶⁾
وتقدّم شاهد النقل من الدرّة⁽⁷⁾.

وجه النقل هنا أن في النطق بالهمزة بعد الساكن عُسر، وبعدها الراء المكسورة المكررة فكأنها راءان مكسورتان، فحُصّ بالنقل لذلك⁽⁸⁾، وقيل: "إنه أجرى ما هو من كلمة مجرى

(1) ينظر: التحبير: ص346، والإيضاح: ص224.

(2) متن الدرّة: 25.

(3) الإتحاف/1/535.

(4) البحر المحيط/3/482، وينظر: الكشاف/2/227-228.

(5) ينظر: التيسير: ص354، والتحبير: ص498، والإيضاح: ص140، والبدور الزاهرة/2/682.

(6) متن الشاطبية: 19.

(7) ينظر: ص.

(8) ينظر: العقد النضيد/1/931، وفرائد المعاني/3/811.

ما كان من كلمتين⁽¹⁾، وقيل: إنه من أردى على كذا أي: زاد، فلا يكون مهموزاً، ويجوز أن أن يكون من الردء وهو الإعانة، فيكون منقول الحركة⁽²⁾، قال أبو عبيدة: "الردء، المعين يقال: أردأته بشيء على عدوه وعلى ضيعته: أعنته"⁽³⁾.

ونقل الحركة كما يقول المهدي "اتباعاً للرواية وجمعاً بين اللغتين"⁽⁴⁾.

فإن قيل: لم لم ينقل: القرآن والظمان، فقد أجاب المنتوري نقلاً عن الداني في التحصيل بأنه: "كره اللبس بما يُتوهم من اختلاف الأوزان، فهما يلتبسان بفُعَال وفَعَال، وهما فُعْلَان وفَعْلَان، ونظيرهما إدغامهم (من وال)، ولم يُدغموا (صنوان)"⁽⁵⁾.

انفرد ابن وردان بنقل الضمة على اللام ولو وقف سكن اللام في قوله: ﴿مَلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتَدِيَ بِهِ﴾ [آل عمران: 91] وافقه حمزة وهشام وقفاً، والباقون على الأصل⁽⁶⁾.

ولم أحد في التحبير هذا اللفظ في باب مذهب أبي جعفر في ترك الهمز، ولم أحده في فرش حروف سورة آل عمران⁽⁷⁾؛ لكنه ذكر ذلك في درته التي ضمّنها طرْقاً غير التي في التحبير، وقد تقدّم شاهده من الدرّة⁽⁸⁾.

وقد ذكر سيويه لفظ (الخبء) من قوله: ﴿الَّذِينَ يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَرَجَ لَهُ الْخَبَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: 25] وهو مثل: (ملء)، فقال: "وقد قال الذين يخفون: "ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات"، حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذف الهمزة ههنا؛ لأنك لم تُرد أن تُنم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكنٌ وحرفٌ هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان"⁽⁹⁾.

(1) الكشف 83/1.

(2) ينظر: فتح الوصيد 2/342.

(3) مجاز القرآن 2/104، وينظر: الحجة 5/420.

(4) شرح الهداية 1/50.

(5) ينظر: شرح الدرر للمنتوري 1/356، والمصدر السابق.

(6) ينظر: الإيضاح: ص 140، والإتحاف 1/217، والتيسير: ص 145.

(7) ينظر: التحبير: ص 221 و326.

(8) ينظر: ص

(9) الكتاب 3/545.

وأجمع ما قيل في توجيه النقل في هذا الباب كله، ما نقله المنتوري عن الداني في إيجاز البيان، قال: "والعلة في نقل حركة الهمزة إلى الساكن في هذا الباب مع مراد الوصل والابتداء، أن الهمزة لما كانت حرفاً جلدأ لا نظير له في جُسُوهُ وثقله ويُعد مخرجه، استقلها فحَقَّقَهَا، بأن ألقى حركتها على ما قبلها إذا كان ساكناً، وأسقطها من اللفظ لسكونها وتقدير سكون ذلك الحرف المحرك بحركتها من حيث كان تحريكه بها عارضاً، إيثراً منه للخفة، ورغبة في تسهيل اللفظ، مع أن ذلك، من فصيح لغة العرب ومشهور كلامها، وهي لغة قريش قوم النبي ﷺ... وأنشدونا للنابعة:

أمن آل مية رائح أو مُغتدِ عجلان ذا زادٍ وغيرُ مُزود⁽¹⁾

فألقى حركة الهمزة (آل) على النون من (من)...⁽²⁾.

وقد تلخص مما سبق أن مذاهب القراء في الهمزة المفردة على الجملة أربعة:

الأول: تحقيق الهمزات كلها في الوصل وتسهيلها في الوقف وهو مذهب حمزة ويوافقه هشام في الهمزة المتطرفة.

الثاني: تحقيق بعض الهمزات في الحالين وتسهيل بعضها في الحالين، وهو مذهب ورش، وأبي عمرو، وأبي جعفر في بعض الهمزات السواكن.

الثالث: تحقيق بعض الهمزات المتحركات في الابتداء وتسهيلها في الوصل، وهو مذهب احتص به ورش.

الرابع: تحقيق جميع الهمزات في الحالين، وهو مذهب الباقيين من القراء، إلا مواضع سهّلها بعضهم، حسب ما هو مذكور في فرش الحروف⁽³⁾.

وتقدّم توجيهها مفصلة بحسب مذاهب القراء، وقد وافق المدنيان لغة أهل الحجاز في تخفيف الهمز، وقلل قالون من الموافقة، وخرجا عن هذه اللغة أحياناً وفاقاً للقراءة المتلقاة عن سيدنا رسول الله ﷺ.

(1) البيت من الكامل، في ديوانه: ص 89، وهو من شواهد الخصائص 240/1.

(2) شرح الدرر للمنتوري 361/1-362، وينظر: لغة قريش: ص 53.

(3) ينظر: الدر النثير: ص 369.

المبحث الثاني

المدّ والقصر

المدّ لغةً: الجذب والمطل. مدّه يمده مدّاً ومدّ به فامتدّ، مدّه فتمدّد.. والمادة: الزيادة الطويلة⁽¹⁾.

والقصر لغة: القصر والقصر في كل شيء خلاف الطول، والقصر خلاف المد⁽²⁾.

والمدّ والقصر اصطلاحاً:

عرّفهما الداني فقال: "وأما الممدود فعلى ضربين: طبيعيٍّ ومُتكلّف، فالطبيعيّ حقّه أن يُؤتى بالألف والواو التي هي حروف المدّ واللين مُتمكّناتٍ على مقدار ما فيهمّن من المدّ الذي هو صيغتهنّ، من غير زيادة ولا إشباع. وذلك إذا لم تلق واحدةً منهنّ همزةً ولا حرفاً ساكناً، ويُسمي هذا الضرب القراء مقصوراً؛ لأنه قُصر عن الهمزة الموجبة لزيادتها في الإشباع لخفائتها وشدّتها، أي: حُبس عنها ومُنع منها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن:72]، أي: محبوسات. ويُقدّرونه مقدار ألفٍ إن كان ألفاً، ومقدار ياءٍ إن كان ياءً، ومقدار واوٍ إن كان واواً. والمُتكلّف حقّه أن يُزاد في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهمّن من المد الذي لا يوصل إلى النطق بهمّ إلا به، من غير إفراطٍ في التمكين ولا إسرافٍ في التمثيط. وذلك إذا لقين الهمزات والحروف السواكن لا غير. وحقيقة النطق بذلك أن تُمدّ الأحرف الثلاثة ضعفي مدّهنّ في الضرب الأول. والقراء يقدرّون ذلك مقدار ألفين إن كان حرف المدّ ألفاً، ومقدار ياءين إن كان ياءً، ومقدار واوين إن كان واواً، لما دخلته من زيادة في التمكين وإشباع المدّ دلالةً على تحقيقه وتفاضله"⁽³⁾.

ومقدار هذا المدّ عند أغلب القراء كما ذكر، وقد يُمدّ لبعضهم ثلاث ألفات أو ياءات أو واوات كما سيأتي .

وقد ذكر الداني حروف المدّ في تعريفه، ونصّ عليها سيبويه في كتابه بقول: "وحروف

(1) لسان العرب: مادة: (مدد).

(2) لسان العرب: مادة: (قصر).

(3) التحديد في الإتقان والتجويد: ص98.

اللين هي حروف المدّ التي يُمدّ بها الصوت، وتلك الحروف الألف والواو والياء⁽¹⁾ وذكر الدّاني أسباب المدّ: الهمز والسكون، وقد نصّ على ذلك ابن جني فقال: "ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف توائم كواملٌ قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهنّ في بعض. وذلك قولك: يخاف وينام ويسير ويظير ويقوم ويسوم، فتجد فيهنّ امتداداً واستطالةً ما. فإذا أوقعت بعدهنّ الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً..."⁽²⁾، وسميت حروف مدّ كما يقول مكّي: "لأن مدّ الصوت لا يكون في شيء من الكلام إلا فيهنّ مع ملاصقتهنّ لساكنٍ بعدهنّ، أو همزةٍ قبلهنّ أو بعدهنّ، ولأنهنّ في أنفسهنّ مدّات"⁽³⁾، "وسميت حروف لين لضعفها وخفائها، وأن الحركات مأخوذة منها"⁽⁴⁾.

وثمة مصطلحات وتعريفات يحسن معرفتها قبل التّولوج إلى المقصود، بتوفيق المعبود:

قال ابن الطّحّان (561هـ): "والمد: عبارة عن أصوات حروف المدّ واللين، وهو نوعان طبيعيٌّ وعرضيٌّ.

فالتّطبيعيّ: هو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه.

والعرضيّ: هو الذي يعرض زيادة على التّطبيعيّ الموجب يوجبه، يرد في مكانه، إن شاء الله تعالى.

والمطّ: هو المدّ نفسه لغة ثانية فيه.

واللين: عبارة عن ما يجري من الصوت في حرف المدّ ممزوجاً بالمدّ طبيعة وارتباطاً، لا ينفصل أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجرى في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما. كما أن المدّ أجرى فيهما إذا انكسر ما قبل الياء، وانضمّ ما قبل الواو.

والقصر: عبارة عن صيغة حرف المدّ واللين، وهو المدّ التّطبيعيّ.

والاعتبار: عبارة عنه في بعض القراءات، وذلك أن بعضهم يعتبر حرف المدّ واللين مع

(1) الكتاب 4/426، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 110.

(2) سر صناعة الإعراب 1/17، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد لغام قدروي: ص 442.

(3) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ص 125.

(4) التّحديد: ص 107، وينظر: سر صناعة الإعراب 1/17.

الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد على الصيغة شيئاً.

والتمكنين: عبارة عن الصيغة أيضاً. وقد يُعبر به عن المدّ العرضي يُقال منه: مكن، إذا أريدت الزيادة.

والإشباع: عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك. ويستعمل أيضاً عبارة عن أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلسات⁽¹⁾.

انفرد ورشٌ بإشباع مدّ الهمزة إذا وليها حرف مدّ، وله التوسط والقصر أيضاً:

قال صاحب التيسير: "وإذا أتت الهمزة قبل حروف المدّ سواءً كانت محققة أو ألقيت حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت، نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة:31...]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ [غافر:53]، ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾ [الحاقة:19]، .. ﴿هَؤُلَاءِ ءَالِهَةٌ﴾ [الأنبياء:99]، وشبهه، فإن أهل الأداء من مشيخة المصريّين الآخذين برواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش يزيدون في تمكين حرف المدّ في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق.. والباقون لا يزيدون في إشباع حرف المدّ فيما تقدّم"⁽²⁾.

وإنما نصّ الداني على رواية المصريّين؛ لأن البغداديين لم يُرو عنهم إلا القصر، ولذا أنكر ابن غلبون المدّ ومنعه، وقول نافعاً به ومنع أن يكون المدّ قراءة له، وجعل القول به غلطاً ووهماً، قال ابن غلبون في تذكرته: "روي عن نافع أنه قال: "قراءتنا قراءة أكابر رسول الله ﷺ سهلٌ جزل، لا نمضغ ولا نلوك، ننبر ولا ننتهر، نُسهل ولا نُشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها" قال أبو الحسن: "فهذا يؤيد لك ما عرفتك من ترك الإفراط في المدّ والإسراف فيه، وأن نافعاً-رحمه الله- لم يكن يرى إشباع المد في حروف المدّ واللين الواقعة بعد الهمزة...، كما يذهب إلى ذلك بعضٌ منتحلي قراءة ورش؛ لأن إشباع المدّ في هذا كَلّه مَضْعٌ ولو كُ وانتهازٌ وتشديدٌ، وليس بأفصح اللغات وأمضاها، وقد نفى نافعٌ أن تكون قراءته كذلك"⁽³⁾.

(1) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: ص 63-65، وينظر: الدراسات الصوتية: ص 440-441.

(2) التيسير: ص 131-132.

(3) التذكرة 1/107-108، وينظر: فتح الوصيد 2/278.

ويرى أبو شامة أن ما قاله ابن غلبون هو الحق، وذكر أنه اختيار ناظم الشاطبية وقد أخبره السخاوي بذلك⁽¹⁾، ولم يذكر السخاوي ذلك في شرحه الذي وقفت عليه.

ونقل المنتوري عن شيخه القمّحاطي قوله: "اعلم أن ورشاً لما أجرى المنفصل مجرى المتصل، وحرّفي اللين مع الهمز مجرى حروف المد، أجرى حروف المدّ مع الهمز المتقدم مجراها مع الهمز المتأخر؛ لتجري جميع حروف المدّ مع الهمزات مجرى واحداً"⁽²⁾.

وذكر السمين أن ابن مجاهد وعامة كتب العراقيين لم يذكروا المدّ عن أحد، بل جزموا بالقصر وحدّه، ثم ذكر أن ابن شريح ومكي والمهدوي وصاحب العنوان وصاحب التجريد، وغالب المصريين حكوه عن ورش⁽³⁾، وتقدّم إثبات المدّ عن ورش في رواية المصريين عنه، متّبعاً ما تلقّاه غير مبتدع، وهو حجة على ابن غلبون ومن تابعه ممن لم تثبت الرواية عندهم فيما تلقوه عن البغداديين، فمن علم حجة على من لم يعلم.

قال الشاطبي:

171. وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لَوْشٌ مُطَوَّلًا

172. وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَأَمَّنْ هُوَ لَأَ ءِ آلهةً آتَى لِإِيْمَانٍ مُثَلًّا⁽⁴⁾

والتوسط هو ما ذكر في التيسير، والقصر والطول من زيادات القصيد⁽⁵⁾، ووجه القصر لتفريق بين صعوبة الهمزة المتقدمة والمتأخرة عن حرف المدّ، والتوسط لوجود بعض الخفاء مع تأخر الهمز، والتطويل، لجعل المتقدمة والمتأخرة سواء⁽⁶⁾.

وقد ذكر الداني لورشٍ جملة استثناءات لورشٍ من طريق أبي يعقوب الأزرق في رواية المصريين عنه هي: "قوله: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة:40] حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه، وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان الساكن غير حرف مدّ ولين، نحو:

(1) إبراز المعاني: ص119.

(2) ينظر شرح الدرر للمنتوري 202/1.

(3) ينظر: العقد النضيد 645/1.

(4) متن الشاطبية: ص14.

(5) ينظر: سراج القارئ: ص63.

(6) ينظر: العقد النضيد 649/1، وفتح الوصيد 275/2.

﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء:36]، ﴿مَذْعُومًا﴾ [الأعراف:18]، ﴿الْقُرْآنَ﴾ [البقرة:185]، وشبهه وكذلك إذا كانت الهمزة مجتلبة للابتداء، نحو: ﴿أَوْثَمِينَ﴾ [البقرة:282]، ﴿أَثَّتِ بِقُرْآنٍ﴾ [يونس:15]، وشبهه. ⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

173. سِوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلًا
 174. وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ لَوْصَلِ اِيْتِ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا
 175. وَعَادَ الْأُولَى وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ يَقْصُرُ جَمِيعَ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا⁽²⁾

وقد وجه ذلك بأن ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ لكثرة تكراره؛ فالجمع بين مدتين في كلمة يكثر دورها مستصعبٌ، وجعل المدّ في أوله للاستعانة على إخراج الهمز، فاستغني عن مد ثانيه، وقد جاء النصّ عن نافعٍ بذلك.

وأما ما وقع بعد ساكنٍ صحيح، فوجهه اتباع الأثر والجمع بين اللغتين⁽³⁾، وأضاف المارغني للجمع حذف صورة الهمز رسماً⁽⁴⁾، وقيل: "كره اللبس بما يُتوهم من اختلاف الأوزان الأوزان مع إلقاء الحركة مما لا يقع مثله فيما تكون الهمزة فيه في كلمة والساكن في كلمة أخرى"⁽⁵⁾، وقيل: لخفة الكلمة بخلاف ما هو في كلمتين⁽⁶⁾، ويرى أبو شامة أن على الاستثناء في هذا مشكلةً، وقد دعا الشاطبي للسؤال عنها⁽⁷⁾.

وأما ما وقع بعد همزة الوصل المجتلبة للابتداء، فقد ترك المدّ ولم يعتدّ بالعارض، "لأن همزة الوصل عارضة، وإبدال الهمز بعدها ياءً عارضاً أيضاً"⁽⁸⁾.

(1) التيسير: ص132.

(2) متن الشاطبية: ص14-15.

(3) ينظر: فتح الوصيد/275.

(4) ينظر: النجوم الطوالع: ص44.

(5) شرح الهداية/50/1.

(6) ينظر: الكشف/89/1.

(7) ينظر: إبراز المعاني: ص117.

(8) فتح الوصيد/276، وفيه تصخفت (بعدها ياء) إلى (بعد هاء ياء).

وأما بقية الاستثناءات في: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾، وبابه، و﴿عَالَيْنَ﴾، و﴿عَادًا أَوْلَى﴾ فهي من زيادات القصيد ذكراً، وداخله فيما ذكر في التيسير من نظائرها⁽¹⁾.

فأما ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ فمن استثناءها فعلى أنها غير مهموزة من (واخذ)⁽²⁾، "وإذا احتمل احتمال فلا سبيل إلى تيقن وجود الهمز فيه"⁽³⁾.

ونقل المنتوري عن شيخه القيّجاطي: أن لا خلاف في قصرها، وقد أخطأ الشاطبي وابن بري بذكرها للخلاف⁽⁴⁾.

ونقل الديمياطي كذلك تعقب ذكر الشاطبي للخلاف في هذا اللفظ؛ لأن الرواة كلهم مجمعون على استثناءه، واعتذر في النشر عنه بعدم ذكره في التيسير لكنّ الداني ذكره في غيره⁽⁵⁾.

وأما ﴿عَالَيْنَ﴾ فقد استنقل مدّتين فمدّ المحققة وترك المدّ في المخففة، "وأيضاً فإنهم اعتدوا بحركة اللام على لغة من يقول: (لحمر) وحكموا لها بحكم الحركة اللازمة، فلم يزيدوا في المد بعدها كما لم يزيدوا بعد اللازمة نحو: ﴿يَقْتُلُونَكُمْ﴾ [البقرة: 190] ﴿يَرْضُونَكُمْ﴾ [التوبة: 8]"⁽⁶⁾.

وأما ﴿عَادًا أَوْلَى﴾ فإنهم لم يمدّوا لأن الحركة في اللام أشبهت اللازمة شبيهاً قوياً من أجل إدغام التنوين فيها كما يدغم في اللازمة مثل: . ولولا ذلك لما أمكن الإدغام؛ لأن اللام كانت تكون في معنى الساكنة، ولا تدغم إلا في متحرك، فسقط المدّ، إذا المدّ إنما يكون حيث تقوى الهمزة، وإنما تقوى إذا كانت الحركة عارضة، فلما توغّلت الحركة في شبه اللازمة، صارت الهمزة كأنها غير منوئية⁽⁷⁾.

(1) ينظر: فتح الوصيد/276-277.

(2) ينظر: النشر/1/340، الكشف/1/53.

(3) ينظر: فتح الوصيد/276-277.

(4) ينظر: شرح الدرر للمنتوري/1/217.

(5) ينظر: الإتحاف/1/163، والنشر/1/340.

(6) فتح الوصيد/277، وفي تمثيله ب(يرضونكم) نظر: فالحديث عن اللام ولا لام فيها إلا لو كان التمثيل بالحركة اللازمة عموماً لكل حرف وهو بعيد.

(7) المصدر السابق/277-278.

وإذا وقفت على (عاداً) وابتدأت (الأولى) فلك المدّ إن لم تعتد بالحركة ، وتركه إن اعتددت بها⁽¹⁾، فإذا لم تعتدّ بالعارض في بدئك بمزمة الوصل جاز لك في البديل المغير بالنقل بالنقل القصر والتوسط والطول، وإذا اعتد بالعارض وبدأ باللام (لولى) فلا بدّ من الاعتداد به في عدم مدّه للواو، فلا يجوز إلا القصر⁽²⁾.

ولا يُمدّ حرف المدّ إذا كان بدلاً من تنوين نحو: ﴿بِنَاءٍ مَّاءٍ﴾ [البقرة:22]؛ "لأن تلك الألف لا تثبت إلا في حال الوقف لا غير، فهي غير لازمة، فلم يعتدّ بها في زيادة التمكين لذلك"⁽³⁾.

وضابط أوزان المدود قصراً وتوسطاً وطولاً تبعاً لسرعات القراءة إنما هو الأخذ عن الأشياخ المتقنين المسندين قراءتهم إلى رسول الله ﷺ، وقد نصّ على ذلك الداني بعد ذكره اختلاف القراء في المدود فقال: "وهذا كله على التقريب من غير إفراطٍ، وإنما على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدّر"⁽⁴⁾.

انفرد ورشٌ وصلًا بتمكين حرفي اللين إذا أتت الهمزة بعدها في كلمة واحدة:

والتمكين هنا للتوسط والطول، وقد وافقه بقية القراء وقفاً وزادوا عليه القصر وقفاً كما سيأتي.

"وحرفا اللين هما الياء والواو الساكتان المفتوح ما قبلها، وسميتا بذلك لخروجهما في لين وقلة كلفة على اللسان"⁽⁵⁾، وبينها وحروف المدّ تباينٌ، "فلا يوصف اللين بالمدّ على ما اصطلاحوا عليه فبينهما مباينة حينئذٍ، وإن تساويا من حيث قبول اللين للمدّ"⁽⁶⁾.

ذكر الداني ما انفرد به ورشٌ في فرش حروف سورة البقرة قال: "ورشٌ يمكّن الياء من: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة:20]، ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة:48]، ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران:49]، وشبهه. وكذلك

(1) ينظر: شرح الهداية 30/1، والعقد النضيد 666/1، إبراز المعاني: ص 119.

(2) ينظر: البدور الزاهرة 870/2، والعقد النضيد 666/1.

(3) شرح الدرر للمنتوري 211/1.

(4) التيسير: ص 131.

(5) التمهيد في التجويد لابن الجزري: ص 102.

(6) الإتحاف 157/1.

الواو من ﴿السَّوِّءِ﴾ [التوبة:98]، ﴿سَوَّءَةً﴾ [المائدة:31]، وشبهه، إذا انفتح ما قبلهما، وكانا مع الهمزة في كلمة حاشا ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف:58]، ﴿الْمَوْءُودَةَ﴾ [التكوير:8]. وحمزة يقف على الياء من "شيء"، و"شيئا" في الوصل خاصة، والباقون لا يمكنون ولا يقفون⁽¹⁾.

ولم يذكر الداني سوى التمكين وظاهره التوسط، وزاد الشاطبيّ القصر والطول، وذكرهما في باب المدّ والقصر خلافاً للداني فقال:

179. وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجَّهَانَ جُمْلًا
180. بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفَةٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا
181. وَعَنْهُمْ سُفُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُدْخَلًا
182. وَفِي وَأَوْ سَوَّاتٍ خِلَافَ لَوْرَشِهِمْ وَعَنْ كُلِّ الْمَوْءُودَةِ أَقْصَرُ وَمَوْئِلًا⁽²⁾

قال مكّي موجهها المدّ لورش: "والمدّ في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية، .. يدلّ على ذلك أن سيبويه أجاز: " هذا ثوب بّكر، وجيب بّكر " بالإدغام، فلولا أن الياء يحسن فيها المدّ ويأتي ما وقع بعدها حرف مشدد، إذا لا يقع مشدد أبداً قبله ساكن، إلا بعد حرفٍ يتأتي فيه المدّ، ليقوم المدّ مقام الحركة، وحكى سيبويه في التصغير: "هذا أصيّم" تصغير "أصم"، فلولا أن الياء يحسن فيها المدّ، ويتأتي ما وقع بعدها المشدد في هذا، فإذا جاز المدّ في الياء وقبلها فتحة مع المشدّد، جاز مع الهمزة لخفائها"⁽³⁾.

وللقراء في حرفي اللين حال الوقف إسقاط المدّ، واعتلّ المهدي له بأن العرب تجريهما مجرى حروف السلامة فيقولون: احشي يّا هند⁽⁴⁾، وقيل: لذهاب معظم المدّ واللين بتغير الحركة، ولكون سكون الوقف عارضاً، ووافقهم في ذلك ورشٌ فيما كان بعد اللين فيه غير همز، ولهم كذلك وجه المدّ للفصل بين الساكنين⁽⁵⁾، ولهم التوسّط وبه يحصل المقصود، وقد

(1) التيسير: ص199، والتهذيب: ص45.

(2) متن الشاطبية: ص15.

(3) الكتاب4/440-441، وينظر: الكشف1/55، وفيه ضبط (أصيم) والصواب ما ضبطه العلامة هارون في الكتاب، وهو ما أثبتّه.

(4) ينظر: شرح الهداية1/38.

(5) ينظر: فتح الوصيد2/283.

عبر عنه في الشاطبية بالقصر لقصره عن الطول⁽¹⁾.

واستثنوا لورش ﴿مَوِيْلًا﴾، ﴿الْمَوْوَدَّةُ﴾، وقد خالف ورش أصله فيهما؛ لأن الواو فيهما أصلها الحركة، بدليل تحركها في: (وَأَد) و(وَأَل)، فلم يعتد بالسكون لأنه عارض، ولأن تشاكل الفواصل معتبر، فلو مددت ﴿مَوِيْلًا﴾، لخالف ﴿مَوْعِدًا﴾ [الكهف:48]، ولأن في استثنائها إشعاراً بجواز الوجهين، ولأن الهمزة قد تُحذف في بعض اللغات فلم يمد لها. هذا كله مع اتباع الأثر⁽²⁾، واعتل المهدي للأولى بأن الواو تسقط في بعض تصاريف الكلمة فضُعم المدّ فيها، وللثانية بأن الهمزة قد تخفف على لغة من قال: المودة مثل المؤزة، فلما كانت قد تحذف في بعض أحوالها ضُعم المد فيها⁽³⁾، وقيل: "إن وزههما مفعّل وميمهما زائدة وإن فاءهما واو متحركة في الماضي محذوفة في المستقبل، وإن عينهما حرف حلق، وإن إعرابهما نصب"⁽⁴⁾.

واستثنوا لورش ﴿سَوَاءَ تَيْهَمَا﴾ [الأعراف:20]، ﴿سَوَاءَ تَكُم﴾ [الأعراف:26]، وشبهه، وذكر الخلاف في واو (سوات) الشاطبي، وليس في التيسير إلا التمكين، فوجه القصر من زيادات القصيد⁽⁵⁾.

يعلّل مكي ذلك بأنه "لما اجتمع له مد حرف لين لهمزة بعده، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله، أثر مدّ حرف المد واللين لتمكّنه، على حرف اللين، فمدّ الثاني، واستغنى بمدّه عن مد الأول لقوة الثاني وضعف الأول لانفتاح ما قبله"⁽⁶⁾.

ولا خلاف عنه في مد الألف؛ وإن كان ما قبل الهمزة ساكن، وليس حرف مدّ ولين؛ لأن سكون الواو قبلها عارض⁽⁷⁾، "وإنما سكنت العين من (فَعَلَات) إذا كانت واواً أو ياءً نحو قولك: (لوزات وبيضات) وبنو هُذَيْل يفتحون في ذلك كالصحيح، فلما كان أصل الواو

(1) ينظر: سراج القارئ: ص 67، وكنز المعاني: ص 72.

(2) فتح الوصيد/284.

(3) ينظر: شرح الهداية/37/1.

(4) منح الفريدة الحمصية: ص 292.

(5) ينظر: سراج القارئ: ص 68.

(6) الكشف/49/1.

(7) ينظر: فتح الوصيد/285.

الحركة حملت على أصلها فلم تمد، ومُدَّ ما بعدها"⁽¹⁾، فأصلها التحريك، لكنها سكنت للاعتلال⁽²⁾، "فمن مدَّ نظر إلى اللفظ، ومن قصر نظر إلى الأصل في الواو"⁽³⁾.

فإن قيل: لم لم يجر الخلاف في واو (الموءودة) كما جرى في "سوءات"، ففيهما مدان؟

أجاب السمين بأن "ثقل مدَّ الواو والهمزة المضمومة أشدَّ من ثقل مدَّ الألف والهمزة المفتوحة، فلذلك اجْتُنِبَ المدُّ مع الثقل اتفاقاً، واختلف في المدُّ مع الأخف"⁽⁴⁾، ورحم الله الفاسي حين قال: "والاعتماد في جميع ذلك على النقل، والتعليل تابع له"⁽⁵⁾.

وللخُصريّ أبيات ألغز فيها هذه الكلمة فقال:

سألّتكم يا مقرئ الغرب كله	وما من سؤال الحبر عن علمه بُدُّ
بحرفين مدّوا ذا وما المدّ أصله	وذا لم يمدّوه ومن أصله المدُّ
وقد جُمعا في كلمة مستبينة	(على بعضكم تخفي ومن بعضكم تبدو)

أجابه الشاطبيّ فقال:

عجبتُ لأهل القيروان وما جدّوا	لدى قصر سوءات وفي همزها مدّوا
لورش ومدّ اللين للهمز أصله	سوى مشرع الثُّنيا إذا عذب الورذ ⁽⁶⁾

(1) ينظر: شرح الهداية/1/37.

(2) ينظر: شرح الدرر للمنتوري/1/232، والالء الفريدة في شرح القصيدة/1/174.

(3) العقد النضيد/1/704.

(4) العقد النضيد/1/708-709.

(5) الالء الفريدة في شرح القصيدة/1/174-175.

(6) ينظر: فتح الوصيد/2/285-286.

وأجابه ابن بري بقوله:

نعم لم يمدّوا الواو في جمع سوءة
لأن هذياً تفتح العين مطلقاً
ومن قال في المعتلّ تسكين عينه
وفي ألف من بعد همزته مدّوا
فليس إذن في الواو إن فتحت مدّ
فما إن له عن مدّها وسطاً بد⁽¹⁾

(1) ينظر: مقدمة منح الفريدة الحمصية: ص 49 وما بعدها.

انفرد المدنيان بمدّ الألف من الضمير (أنا) وصلًا:

واشترط لمدّه أن تأتي بعده همزة قطع مضمومة أو مفتوحة، وورد الخلف عن قالون بعد الهمزة المكسورة بين الحذف والإثبات.

وقد جاءت في القرآن الكريم في اثني عشر موضعاً هي:

جاءت المضمومة في موضعين اثنين هما قوله: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 258]، ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون﴾ [يوسف: 45].

وجملة ما جاءت بعده همزة مفتوحة عشرة مواضع هي: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: 163]، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 143]، ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [يوسف: 69]، ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: 39]، ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: 34]، ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ﴾ [النمل: 39، 40]، ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْعَفْرِ﴾ [غافر: 42]، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ [الزحرف: 81]، ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَحْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾ [المتحنة: 1].

ونصّ الداني على إثباتها لقالون من طريق أبي نشيط مع الهمزة المكسورة وقد جاءت في ثلاثة مواضع هي: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 188]، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: 115]، ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: 9].

والباقون يحذفون الألف في الوصل خاصة من الضمير (أنا) حيثما وقع، وكلهم يشبها وقفاً⁽¹⁾.

ووجه المدّ لقالون في المكسورة من زيادات القصيد، وقد أشار لذلك الشاطبي في فرش حروف سورة البقرة فقال:

521. وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحِ أَتَى وَالْحُلْفُ فِي الْكَسْرِ جُجَالاً⁽²⁾

(1) التيسير: ص 213، والتهذيب: 26-27 و37-38، والتجويد: ص 308.

(2) متن الشاطبية: ص 42.

أما حذفها وصلماً فقد حكاها سيبويه في باب (ما يبيّنون حركته وما قبله متحرك) قال: "ومن ذلك قولهم: أنا فإذا وصل قال: أن أقول ذلك. ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف"⁽¹⁾.

وأما التفرد بالإثبات فقد استنكره أبو عليّ في حجته قال: "وما روي عن نافع من إثبات الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة، فيني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف وتقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع،..."⁽²⁾، ونقل السخاوي وأبو شامة عن أبي بكر الأذفوي قوله: "إثبات الألف لغة بعض بين قيس وربيعة"⁽³⁾، ونسب أبو حيان لبني تميم إثباتها وصلماً ووقفاً، قال أبو حيان: "والأحسن أن تجعل قراءة نافع على لغة بني تميم؛ لأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف على ما تأوله عليه بعضهم، قال⁽⁴⁾: "وهو ضعيفٌ جداً، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن" اهـ . قال أبو حيان: "فإذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً"⁽⁵⁾.

وتعقّب السخاوي مكياً بعد نقله نصّه، فقد علّل مكّي في كشفه قراءة نافع بأنه: "كره أن تُحذف الألف ويحذف مدّها، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المدّ، وحذفها في الموضع الذي لا يصحب الألف فيه المدّ نحو: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [يوسف:108]"⁽⁶⁾، وتعقّبه السخاوي بأن ذلك "لا يستقيم؛ لأنه لم يقرأ برأيه، وهو أيضاً يبطل بالهمزة المكسورة"⁽⁷⁾، واعتذر مكّي عن قالون في الهمزة المكسورة بأنه: "لما قلّ دوره في القرآن، فلم يقع منه إلا ثلاثة مواضع، أجراه مجرى ما ليس بعده همزة لقلّته"⁽⁸⁾، وتعقّبه السخاوي كذلك

(1) الكتاب 4/164، وينظر: شرح الهداية 1/203.

(2) الحجة 2/364-365.

(3) ينظر: فتح الوصيد 3/733، وإبراز المعاني: ص 365، وشرح الدرر للمنتوري 1/774.

(4) لعلّه يريد الفارسي، ينظر: الحجة 2/360-361.

(5) ينظر: البحر المحيط 2/299.

(6) الكشف 1/306.

(7) فتح الوصيد 3/734.

(8) الكشف 1/306.

كذلك بأن هذا الاعتذار "يُطلّ بالمضمومة، فإنها أقلّ من المكسورة"⁽¹⁾.

ونقل السخاوي توجيه الأذفوي لها فقال: " وجه اختصاص الهمزتين المضمومة والمفتوحة بالإثبات، الجمع بين اللغتين، مع اتباعه من قرأ عليه؛ إذ كانت القراءة سنةً متبعة، لا يجوز أن يخالف إلى ما يوجبه قياسٌ ويستحسنه مستحسنٌ". قال: "ألا ترى إلى قول أبي عمرو بن العلاء رحمه الله: لولا انه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به، لقرأت كذا وكذا"⁽²⁾، ويقول السمين: "لأن الهمزة حرفٌ جلدٌ يصعب النطق به فمد ما قبله ليُتوصل إلى النطق به محققاً، ولهذا اغتُفر إثبات ألف (أنا) وصلاً قبل الهمزة"⁽³⁾.

ولم يذكر هذا الانفراد صاحب اختلاف الرواة عن نافع في مبحث المدّ والقصر، مع ذكره في التيسير وفي التعريف في اختلاف الرواة عن نافع اللذين اعتمد عليهما وغيرهما⁽⁴⁾.

ونختم بما نقله المنتوري عن الداني في إيجاز البيان قال: " فجمع نافع رحمه الله في إثبات الألف في موضع وحذفها في موضع آخر بين اللغتين، مع اتباعه في ذلك كله، من أخذ عنه من أئمته، وقرأ عليه من مشيخته"⁽⁵⁾.

(1) فتح الوصيد/3/734.

(2) فتح الوصيد/3/734، وقول أبي عمرو في جامع البيان: ص 41.

(3) العقد النضيد/1/631.

(4) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني: ص 88، واختلاف الرواة عن نافع للسامرائي: ص 2 و 109.

(5) شرح الدرر للمنتوري/1/775.

انفرد المدنيان بإسكان الياء والمد:

وقد جاء ذلك في قوله: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام:162] وصلاً ووقفاً، ويترتب عليه مدّها مشبعاً لأجل الساكنين، ولورشٍ وجهٌ آخر وهو فتح الياء، ولا يمدّ حينئذٍ كبقية القراء⁽¹⁾.

ذكرها الداني في فرش حروف سورة الأنعام في ياءات الإضافة ولم يذكرها في باب ياءات الإضافة، وخالفه الشاطبي فذكرها في الأصول مع ياءات الإضافة فقال:

413. وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ وَمَحْيَايَ جِئَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ حَوْلًا⁽²⁾

وتبع ابن الجزري في تحبيره الداني، وتبع الشاطبي في درّته فقال:

52. كَقَالُونَ أَذْ لِي دِينَ سَكَّنَ وَإِخْوَتِي وَرَبِّي افْتَحَ اصْلاً وَاسْكِنَ الْبَابَ حُملاً⁽³⁾

والياء هنا للإضافة عند القراء وللمتكلم عند النحاة، وإطلاق التسمية عليها تجوّز فقد تأتي منصوبة المحل، والفتح والإسكان فيها لغتان⁽⁴⁾، وسيأتي الحديث عنها في مبحث ياءات ياءات الإضافة بين الفتح والإسكان.

وقد نقل النشار(938هـ) أن لأبي جعفر الفتح في هذه الكلمة، وأحال محققو الكتاب على النشر⁽⁵⁾، وبالرجوع إليه لم أجده موافقاً لما قال النشار، فلعلّه اعتمد في كتابه طرقاً غير التي في النشر، وتبع النشار صاحبُ بحث (ياء الإضافة في القرآن الكريم عند القراء العشرة) فذكر أنه يفتحها، وأحال عليه⁽⁶⁾، وبناءً على ما تقدّم ذكره فلا يقرأ لأبي جعفر من طريق التحبير والدرّة والنشر إلا بالإسكان.

وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة للجمع بين الساكنين، وتعجّب السمين من كون هذا القارئ يحرك ياء (مماي) ويسكن ياء (محيائي)، وذكر أن بعضهم نقل رجوعه عن

(1) ينظر: التيسير: ص252-253، والتحبير: ص368-369، والبدور الزاهرة للقاضي 292/1.

(2) متن الشاطبية: ص34.

(3) متن الدرّة: ص19.

(4) ينظر: الإتحاف 333/1.

(5) ينظر: البدور الزاهرة للنشار 343/1، والنشر 267/2 و173/1.

(6) ينظر: مجلة الجامعة العراقية، المجلد الثاني، العدد 24: ص15.

ذلك، واحتج بقول أبي شامة، الذي ذكر أن أهل العربية شتّعوا على نافع قراءته، ثم قال أبو شامة: "ولا ينبغي لذي لبّ إذا نُقل له عن إمامٍ روايتان أحدهما أصوب وجهاً من الأخرى: أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجح عن الضعيف إلى الأقوى..."⁽¹⁾، وتابع أبو علي في وصفه ذلك بالشذوذ.

قال أبو علي: "إسكان الياء في (محيّاي) شاذٌّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحدّ في (محيّاي)، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم" ثم يخرّجها أبو علي فيقول: "ووجهها مع كل ما وصفنا، وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع أو حُكي له: التقت حلقتا البطنان، بإسكان الألف مع سكون لا م المعرفة، وحكي غيره، له ثلثا المال، ومثل هذا جوّزه يونس في قوله: اضريان زيداً، واضرينان زيداً، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس"⁽²⁾، ولم يرق هذا التوجيه لأبي شامة، ويُجيز سيبويه اجتماعهما للمدّ الذي يقوم مقام الحركة، بشرط كون الساكن الثاني مدغماً⁽³⁾، وهو إجماع من العرب ومن النحويين، وألحق به مكّي السكون المخفف كذلك⁽⁴⁾.

قال النحاس: "وإنما أجازه يونس (يريد اجتماع الساكنين)؛ لأن قبله ألفاً، والألف المدّة التي فيها تقوم مقام الحركة"⁽⁵⁾، وتبعه ابن يعيش فخرّج قراءة الإسكان على قول يونس⁽⁶⁾، وتبعه أبو حيان⁽⁷⁾.

وردّ شعلة على أبي شامة ضمناً بقوله: "ولا تشنّع على نافع بأنه جمع بين الساكنين؛ لأن في الألف مدّاً يقوم مقام الحركة"⁽⁸⁾، وصحّح في النشر الوجهين عن ورش، والإسكان

(1) إبراز المعاني: ص 301، وينظر: الدر المصون 239/5.

(2) الكتاب 519/3، والحجة 3/440-441، وينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها 518/1.

(3) ينظر: الكتاب 437/4، واختلاف الرواة عن نافع للسامرائي: ص 114.

(4) ينظر: الكشف 1/60-61.

(5) إعراب القرآن 2/111.

(6) ينظر: شرح المفصل 9/38.

(7) ينظر: البحر المحيط 4/262.

(8) كنز المعاني: ص 157.

عن قالون⁽¹⁾.

وسياقي مزيد بيان عن انفرداتهما بالتقاء الساكنين على غير حدّه البصريّ في مبحثه.

انفرد أبو جعفر بإسكان الرء مخففةً والمد:

انفرد أبو جعفر بإسكان الرء مخففةً في قوله: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 233]،
وقوله: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 281]، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: (لا
تضارُّ) بالرفع، فيمدّ الجميع مشبعاً للساكنين، ويمدّ أبو جعفر للساكن المخفف، والباقون
بفتحها⁽²⁾.

قال في الدرّة:

79. قُلِ الْعَفْوَ وَاضْمُمْ أَنْ يَخَافَا حُلَى وَفَتَحُ فَتَى وَأَقْرَأُ تُضَارَ كَذَا وَلَا
80. يُضَارَ بِخَفٍّ مَعَ سُكُونٍ وَقَدْرُهُو فَحَرِّكَ إِذَا وَارَفَعُ وَصِيَّةً حُطُّ فُلَا⁽³⁾

وجه الإسكان على أنه مضارع ضار (يضير)، وسكن آخره إجراء للوصل مجرى
الوقف⁽⁴⁾، وقيل: "حذف الرء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر وهو الرء، وجاز
الجمع بين الساكنين إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، أو لأن مدّة الألف تجري مجرى
الحركة"⁽⁵⁾، وقيل: "لما أريد تخفيف المثلين أدغم عند غير أبي جعفر وحرك الثاني ليصحّ
الإدغام، ووجه الحذف، المبالغة في التخفيف"⁽⁶⁾، وسياقي مزيد بيانٍ عنها في القضايا النحوية
النحوية عنها.

(1) ينظر: النشر/2-172-173.

(2) ينظر: التحبير: ص 305 و314، والإيضاح: ص 195-196.

(3) ينظر: متن الدرّة: ص 22.

(4) الإتحاف/1-440.

(5) إملاء ما منّ به الرحمن/1-98.

(6) شرح الطيبة/2-207.

انفرد ابن وردان عن أبي جعفر بإسكان الياء والمدّ:

انفرد ابن وردان عن أبي جعفر بإسكان الياء والمدّ مشبّعاً للسّاكنين في قوله:
﴿يَحْسِرَتِي﴾ [الرّؤم: 56]، في أحد وجهيه، وله وجه الفتح وحينئذٍ فلا مدّ، والباقون بغير
ياء⁽¹⁾.

قال في الدرّة:

198. وَقُلْ حَسْرَتَايَ اعْلَمْ وَفَتَحْ جَيِّ وَسَكُّ

كِنِ الْخُلْفَ بِنِ يَدْعُو اتْلُ أَوْ أَنْ وَقَلْبِ لَا⁽²⁾

وُجّهت قراءته بأنّه فتح الياء وأسكنها جمعاً بين العوض والمعوّض عنه وهو اختيار ابن
جني⁽³⁾، أو على أنّه حسرة وأضيفت لياء المتكلم، واعترض عليه بأنّه كان ينبغي أن يدغم
ياء النصب في ياء الإضافة فتصير: (حسرتي)، وأجيب بأنّه يجوز أن يكون راعي لغة من
يقول: (رأيت الزيدان)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: التحبير: ص 536، والإيضاح: ص 346.

(2) متن الدرّة: ص 22.

(3) ينظر: المحتسب 2/238.

(4) ينظر: الإنحاف 2/430.

انفرد ابن جَمَّاز عن أبي جعفر بإسكان العين والمدَّ قبلها:

انفرد ابن جَمَّاز عن أبي جعفر بإسكان العين ومدَّ الألف قبلها من أجل الساكنين⁽¹⁾،
في قوله: ﴿أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: 36].

قال في الدرّة:

122. وَقُلْ عَمَرَهُ مَعَهَا سُقَاةَ الْخِلَافِ بِنِ

عَزَيْبُرٍ فَتَوَّونُ حُزْرَ وَعَيْنَ عَشْرَ أَلَا

123. فَسَكَّنَ جَمِيعًا وَأَمَدَدِ اثْنَا يَضِلُّ حُطُّ

بِضَمٍّ وَخَفِّ اسْكِنِ مَعَ الْفَتْحِ مَدْخَالًا⁽²⁾

وقد أجازوا ذلك في غيرها من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، لأنهم "استثقلوا
كثرة الحركات"⁽³⁾، وخرجه ابن جني كذلك لكثرة الحركات، ولأن الاسمين جُعلا كاسم واحد،
لكنهم منعوا إسكانها في (اثنا عشر واثنتا عشرة)، وإن كان قد روي عن ابن جَمَّاز لكن فيه
ما ذكرناه⁽⁴⁾، يريد الجمع بين الساكنين على غير حدّه البصريّ، وإذا ثبت رواية فجوازه لغة
من باب أولى، ويُخرج على جواز اجتماع الساكنين على غير حدّه البصريّ وبه قال يونس
كما تقدّم.

وفي ختام المبحث يحسن القول: إن مراعاة أحكام المدّ تُلتزم في قراءة القرآن فحسب،
ويجوز في الكلام تركها⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التحبير: ص 390.

(2) متن الدرّة: ص 27.

(3) معاني الفراء 2/34.

(4) ينظر: المحتسب 2/339.

(5) ينظر: الكشف 1/68، والنشر 1/315-316.

المبحث الثالث التفخيم والترقيق

التفخيم والترقيق لغة واصطلاحاً:

التفخيم لغة: التعظيم، وفخّم الكلام: عظّمه، والتفخيم في الحروف ضد الإمالة.
وألف التفخيم: هي التي تكون بين الألف والواو كقولك: سلام عليكم، وعلى هذا
كتبوا الصلوة والزكوة بالواو؛ لأن الألف مالت نحوها⁽¹⁾، وقد عزا تفخيمها سيبويه لأهل
الحجاز⁽²⁾.

والترقيق لغة: نقيض التغليظ والتشخين، والرّقة: ضدّ الغلظ⁽³⁾.

وعرّف ابن الطّحّان التفخيم والترقيق اصطلاحاً بقوله: "والتغليظ: عبارة عن سمن
يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه. والتفخيم: عبارة عنه أيضاً.

والترقيق: عبارة عن ضدّ التغليظ، وهو نحوّل يدخل على جسم الحرف فلا يمتلأ صداه
الفم ولا يُغلقه.." ⁽⁴⁾، وتبعه المرعشيّ واستخدم التسمين والتجسيد للدلالة على مرادف
التفخيم والتغليظ، وميّز غيره فاستخدموا التفخيم مع الراء والتغليظ مع اللام⁽⁵⁾.

وعند الحديث عن التفخيم يرد الإطباق والاستعلاء وحروفهما لأن التفخيم ناتج من
نوابجهما؛ لذا سنعرّفهما ونتطرّق لحروفهما ابتداءً لنصل إلى المقصود بعون المعبود.

وقد ذكر سيبويه حروف الإطباق فقال: "وهذه الأربعة (يريد الصاد والضاد والطاء
والظاء) إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك
الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت اللسان فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان

(1) لسان العرب: مادة: (فخم).

(2) الكتاب 4/432، وينظر: الموضح 1/169.

(3) لسان العرب: مادة: (رقق).

(4) الإنباء في أصول الأداء لابن الطّحّان: ص 39، ومرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: 73-74.

(5) جهد المقل للمرعشي: 153-154، والنشر 2/90، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:
ص 402.

والحنك إلى موضع الحروف، أما الدال والزاي ونحوهما، فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ، فهذا الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُيّن بحصر الصوت⁽¹⁾، ويفسّر د. حسام النعيمي مُراد سيبويه بالموضعين فيقول: "فكأن اشتراك أقصى اللسان وطرفه سوّغ لهم استعمال لفظ الإطباق"⁽²⁾.

ويُعلّق المستشرق الألماني (أ.شاده) على كلام سيبويه بأن: "هذا التعريف من الوضوح بحيث يستغني عن التفسير، وما أصوب قول سيبويه: (إن هذه الأربعة لها موضعان من اللسان)، فإن الناطق بالصاد مثلاً لا يكتفي بوضع طرف لسانه على لثته كما يفعل في السين، ولكنه في نفس الوقت يُقرب الجزء الأخير من لسانه إلى ما يُحاذيه من الحنك، وإن كان لا يُلامسه"⁽³⁾، ثم يصف سيبويه بأنه مفخرة من أعظم مفاخر العرب لما وصل إليه في علم الأصوات.⁽⁴⁾

أما مصطلح الاستعلاء، فلم يجده د. النعيمي إلا عند ذكره حروف الحلق بأنها سفلت في الحلق، ووصف غيرها بالمرتفعة⁽⁵⁾، وتعبّبه د. غانم قدروي بأن سيبويه ذكره في غير باب الإدغام، فقال: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والحاء .. وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروفٌ مستعلية إلى الحنك الأعلى" ثم قال: "فكان الانحدار أخفّ عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حالة التسفل"⁽⁶⁾.

(1) الكتاب 406/2، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ص 318، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص 245.

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ص 318.

(3) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية، العدد الخامس، 1931م، ص 14، نقلا عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص 246.

(4) من المصدر السابق، نقلاً عن ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ص 38.

(5) الكتاب 353/2، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ص 319.

(6) الكتاب 130-128/4، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص 247-248.

وعرفها المبرد من كلام سيبويه، فعنده لاستعلائها إلى الحنك الأعلى كانت مستعلية، وكذلك عند ابن جني لتصعدها إلى الحنك الأعلى كانت مستعلية⁽¹⁾.

وقد عرّفها الداني بقوله: "المستعلية سبعة أحرف يجمعها قولك: (ضغط خص قظ): الخاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء. سميت مستعلية؛ لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك، ولذلك تمنع الإمالة، إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو به اللسان وينطبق، وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق، وهي ثلاثة: الغين والحاء والقاف. والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سميت مستفلة؛ لأن اللسان لا يعلو إلى جهة الحنك"⁽²⁾.

ويهمنا في هذا المبحث دراسة انفرادات ورش في ترقيق الرءاء وتغليظ اللامات:

• انفرادات ورش بترقيق الرءاء:

انفرد ورشٌ بترقيق الرءاء كما نصّ عليه الداني خلافاً للدكتور السامرائي الذي ذكر أنه لم يفرد أحكام الرءاء كغيره من علماء القراءات في كتبهم، بل ذكروها مع الإمالة⁽³⁾، وقد بوّب لها في التيسير (باب ذكر مذهب ورش في الرءاء مجملاً)، فقال:

"اعلم أن ورشاً يميل فتحة الرء قليلاً بين اللفظين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة نحو: ﴿الْأَخِرَةُ﴾ [البقرة:94]، ﴿ظَهَرَا﴾ [البقرة:125]، ﴿صَابِرًا﴾ [ص:44] وشبهه، أو ساكن قبله كسرة نحو: ﴿الشَّعْر﴾ [يس:69]، ﴿وَالذِّكْر﴾ [آل عمران:58]، أو ياء ساكنة نحو: ﴿الْحَيَّرَ﴾ [الحج:77]، ﴿غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة:39]، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾ [العاديات:3] وسواءً لحق الرء تنوينٌ أو لم يلحقها نحو: ﴿حَيَّرَا﴾ [النساء:35]، ﴿طَيَّرَا﴾ [آل عمران:49].

ونقض مذهبه مع الكسرة في الضربين فأخلص الفتح للرء، من أجل حرف الاستعلاء نحو: ﴿الصِّرَاطِ﴾ و﴿صِرَاطِ﴾ [الفاحة:6،7]، ﴿الْفِرَاقِ﴾ [القيامة:28]، ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة:286]، ﴿مِصْرًا﴾ [البقرة:61]، والعجمة نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة:124]، ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة:40]، ﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران:33]، ﴿إِرْمَ﴾ [الفجر:7]، وتكرير الرء مفتوحةً أو مضمومة نحو: ﴿فِرَارًا﴾ [الأحزاب:13]، ﴿الْفِرَارِ﴾ [الأحزاب:16].

(1) المقتضب 1/225، وسر صناعة الإعراب 1/71، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص 248.

(2) التحديد في الإتقان والتجويد: ص 106-107، وينظر: الدراسات الصوتية: ص 248.

(3) ينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 106.

وحكم الراء المضمومة مع الكسرة اللازمة والياء الساكنة في مذهبه، حكم المفتوحة سواء (يريد أنها مرققة) نحو: ﴿يُسْرُونَ﴾ [النحل:23] ﴿مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء:208]، وشبهه.

ولا خلاف عنه في إخلاص فتحة الراء إذا كانت الكسرة غير لازمة نحو: ﴿بِرَسُولٍ﴾ [الصف:6]، ﴿لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر:2] وشبهه.

وأمال أيضاً فتحة الراء قليلاً في قوله: ﴿بِشَرِّهِ﴾ [المرسلات:32] من أجل حرة الراء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرِّ﴾ [النساء:95]، لأجل الضاد قبلها، وقرأ الباقون بإخلاص الفتح في جميع ما تقدم⁽¹⁾.

واحتج الملقى لاختيار الدائي التعبير بالإمالة بين اللفظين في الراء المفتوحة بأن: "الإمالة تقرب الألف من الياء وتقريب الفتحة من الكسرة، ولما كانت الراء المكسورة يلزمها الترقيق في كلام العرب، حُسن أن يُعبّر عن فتحة الراء المرققة بأنها ممالاة للشبه الحاصل بين الراء المفتوحة والراء المكسورة في الترقيق، ولوجود سبب الإمالة؛ إذ لا ترقق الراء المفتوحة إلا مع الكسرة أو الياء الساكنة، وعند حصول السبب وترقيق الراء، فلا بد أن يسري للفتحة شيء من شبه الكسرة؛ فصح استعمال لفظ الإمالة في الفتحة لذلك"، ثم قال: "فأما الراء المكسورة فلا يستعمل فيها إلا لفظ الترقيق خاصة وكذلك الراء المضمومة التي يرققها ورش، ينبغي أن يُعبر عنها بلفظ الترقيق دون لفظ الإمالة"⁽²⁾.

واعترض ابن الجزري على إطلاق لفظ الإمالة على الراء المرققة فقال: "...وهو تجوز إذا الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما تقدم، والترقيق إنحاف صوت الحرف فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالاة ومفحمة ممالاة وذلك واضح في الحسن والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالاة وذلك خلاف إجماعهم، ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت (ذكرى) التي هي (فعلى) بين بين كان لفظك بها غير لفظك (بذكرا) المذكر وقفاً، إذا رقت ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك، ولا يقال إنما كان اللفظ في المذكر غير اللفظ في المؤنث؛ لأن

(1) ينظر: التيسير: ص172-174، والتهذيب: ص41، والتجويد: ص254-256.

(2) الدر النثير: ص534 و536.

اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء واللفظ في المذكر ممال الراء فقط، فإن الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة ولا تفخيم بل هو تبع لما قبله، فلو ثبتت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر ولا مزيد على هذا في الوضوح"⁽¹⁾.

ثم يذكر الداني مذاهبهم وما اتفقوا عليه فيقول:

وكلّ راءٍ وليتها فتحة أو ضمة وسواء حال بينها وبين هاتين الحركتين ساكن أو لم يخل وتحركت هي بالفتح أو الضمّ أو سكنت فهي مفخمة بإجماع نحو: ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة:19]، ﴿تُرْدُونَ﴾ [التوبة:94]، ﴿الْيُسْرَ ۝ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:185]، ﴿كُرْسِيَّهُ﴾ [البقرة:255].

وكذلك إن وليت الراء الساكنة كسرة عارضة أو وقع بعدها حرف استعلاء نحو: ﴿أُمَّ آرْتَابُوا﴾ [النور:50]، ﴿وإِرْصَادًا﴾ [التوبة:107] ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة:122]، وشبهه.

فإن كانت الكسرة التي قبلها لازمة ولم يقع بعدها حرف استعلاء فهي رقيقة لكل نحو: ﴿مَرِيَّةٍ﴾ [الحج:55]، ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة:48]، وكذلك كل راءٍ مكسورة سواء كانت كسرتها لازمة أو عارضة فلا خلاف في ترقيتها في حال الوصل⁽²⁾.

ثم يشير الداني لمذاهبهم في الوقف، فالمفتوحة والمضمومة والساكنة كالوصل، إن رقت فبالترقيق، وإن فُحمت فبالتفخيم، وإن وقفت بالإشارة في المضموم، فبالتفخيم في غير ما استثناه ورش إذا وليت الراء فيه كسرة أو ياء ساكنة، وأما الراء المكسورة فإن زُمت حركتها، رقت كالوصل، وإن وقفت بالسكون فحمتها في غير ما استثنى لورش من الكسرة والياء الساكنة نحو: ﴿مُنْهَمِرٍ﴾ [القمر:11]، ﴿وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:19]⁽³⁾، أو الفتحة الممال، نحو: ﴿بَشَرَرٍ﴾ [المرسلات:32]، فإنك ترقيتها في الحالين⁽⁴⁾.

(1) النشر2/91.

(2) ينظر: التيسير: ص174-175، والتذكرة1/219-226، والتبصرة: ص140-143.

(3) وقد ضبطت سهواً في التيسير مرفوعة (ولا نذير)، وقد جاءت في نفس الآية مع المكسورة، والحديث عنها.

(4) ينظر: التيسير: ص175.

ويمكن أن نستخلص انفرادات ورشٍ في نقاطٍ رئيسة:

1) يرقق ورشٌ الرء المفتوحة أو المضمومة إذا كان قبلها ياءً ساكنةً أو كسرةً لازمة مع الرء في كلمتها، وسواءً أكانت الكلمة منونةً أو غير منونة، وسواءً أكان المكسور حرف استعلاء أم غيره، "فالكسرة تطلب الانحدار فيكون الترقيق حسناً خفيفاً"⁽¹⁾، ولا يُعتدّ بالسكن بين الرء والرء والحرف المكسور إلا إذا كان حرف استعلاءٍ نحو: ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة:286]، "إلا أن تكون حركة الحرف المستعلي كسراً فتضعف عن تغليظ الرء فترقق للكسرة التي قبلها وبعدها، وذلك في قوله: ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء:63]"⁽²⁾، وفي (فرق) التفخيم والترقيق لكل القراء⁽³⁾، وأما الخاء فإنها ساكنٌ غير حصين نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح:18]؛ "لأن الخاء مهموسةٌ يضعف الاعتماد عليها عند خروجها"⁽⁴⁾.

وقد نصّ على ذلك الشاطبيّ بقوله:

343. وَرَقَّقَ وَرَشٌ كُـلٌّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً
344. وَوَمَ يَرَ فَصْلاً سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سِوَى الْحَا فَكَمَّلاً
345. وَيَجْمَعُهَا قِظٌ خُصَّ ضَعُطٌ وَخُلْفُهُمْ بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا⁽⁵⁾

2) فتح ورشٌ للعجمة: (إبراهيم، وإسرائيل، وعمران، وإرم)؛ "لأن الإمالة تخفيف، وهذه الأسماء ثقيلة بالعجمة والتعريف، وفي ترك الصرف إشعار بذلك ففي الإمالة مناقضة لأنها تشعر بخفة ما ليس بخفيف"⁽⁶⁾، وفتح الرء إذا تكررت مع أختها في نحو: ﴿ضِرَارًا﴾ [التوبة:107]، ﴿فِرَارًا﴾ [الأحزاب:13]، ﴿أَفْرَارًا﴾ [الأحزاب:16]، ﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح:9]، ﴿مِدْرَارًا﴾ [نوح:11]، وشبهه، ففتح الرء الأولى "للتناسب بينها

(1) نظر: فتح الوصيد/2/484.

(2) الكشف/1/210، وفيه (تغليظ الياء) بدلاً من (تغليظ الرء).

(3) ينظر: سراج القارئ: ص137.

(4) كنز المعاني: ص134.

(5) متن الشاطبية: ص28-29.

(6) فتح الوصيد/2/486.

وبين الثانية في اللفظ؛ إذ لا موجب لترقيق الثانية، فلو رقت الأولى، لتشتت اللفظ"⁽¹⁾.

وقد نصّ عليها الشاطبيّ بقوله:

345. وَفَحَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِزْمٍ وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً⁽²⁾

ولورش التفخيم من التيسير، والترقيق من زيادات الشاطبية في ما كان على وزن (فِعْلاً) وذلك في ستة ألفاظ هي: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة:200]، ﴿إِمْرًا﴾ [الكهف:71]، ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف:90]، ﴿وَزْرًا﴾ [طه:100]، ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان:22]، ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان:54]⁽³⁾. [الفرقان:54]⁽³⁾.

"والعلة على ما قال الحافظ أبو عمرو: اكتناف الراء بالساكنين الساكن قبلها والتونين بعدها، ولزمتها الفتحة ففخم"⁽⁴⁾، ونقل المالقيّ أن الداني ذكر العلة في غير تيسيره وهي الجمع بين اللغتين فرقق بعض المنون وفخم بعضاً⁽⁵⁾.

قال الشاطبي:

346. وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا⁽⁶⁾

وقد أخطأ صاحب كتاب (تسهيل علم القراءات) فذكر أن: ﴿سِرًّا﴾ [الرعد:22]، ﴿مُسْتَقْرًا﴾ [النمل:40]، مفخمتان؛ لأن الراء الأولى ساكنة تفصل الثانية عن الكسر⁽⁷⁾، والصواب تفخيمها، وقد نقل المالقيّ عن الداني أن لا خلاف في إمالته بين اللفظين⁽⁸⁾، ونقل السخاوي إجماعهم على ترقيقه⁽⁹⁾.

(1) الدر النثير: ص547.

(2) متن الشاطبية: ص28.

(3) ينظر: التيسير: ص173، وسراج القارئ: ص136.

(4) كنز المعاني: ص134-135.

(5) الدر النثير: ص548.

(6) متن الشاطبية: ص28.

(7) ينظر: أيمن بقلة، تسهيل علم القراءات: ص562.

(8) ينظر: الدر النثير: ص548.

(9) ينظر: فتح الوصيد/2/488.

3) ورقق ورشٌ قولاً واحداً، قوله: ﴿بَشَّرَ﴾ [المرسلات:32]، وقد تأخرت الكسرة عن الراء؛ وهي "حرف تكرير، والكسرة عليها مقام كسرتين ولم يحل بينهما حائل.." (1)، وله في حيران الترقيق من التيسير والتفخيم من زيادات القصيد (2)، قال المهدي: "والترقيق الوجه، لجريانه على الأصل، ولا علة لمن روى التفخيم إلا الجمع بين اللغتين" (3)، وقيل: "الإمالة بين بين اللفظين وهو القياس، والفتح حملاً على عمران" (4).

ويذكر د.غانم قدوري أن عناية دارسي الأصوات العربية من المحدثين بأحكام الراء كانت محدودة، وتعقب أكثرهم اهتماماً بموضوعها وهو الدكتور إبراهيم أنيس؛ لقصوره في تقسيم حالات التفخيم والترقيق، وذكر أن تعدد حالاتها هو المنهج الصحيح لوصف ظاهرة لغوية من غير أن نسعى لاختصارها، ولا ينبغي أن يكون التعدد مدخلاً لرمي علماء القراءة بالاضطراب، ويرى أن الضوابط التي قدمها الدكتور إبراهيم أنيس لترقيق الراء وتفخيمها تعطي مثلاً لما لحقه الدرس الصوتي العربي الحديث من ضرر بسبب عدم الاطلاع على ما كتبه علماء التجويد في دراسة الأصوات، ثم يختصر لنا أحكام الراء بغض النظر عن التفاصيل في :

- 1) ترقق الراء إذا كانت مكسورة أو جاءت ساكنة بعد كسر.
 - 2) تفخم الراء إذا كانت مضمومة أو مفتوحة أو جاءت ساكنة بعد فتح أو ضم (5).
- وقد أخطأ صاحب اختلاف الرواة عن نافع (6): فذكر في الاستثناءات: أو راء مكررة أو مضمومة أو مفتوحة، والصواب: أو راء مكررة مضمومة أو مفتوحة.
- وأغفل ذكر (بشرر) ، ولم يذكر الاستثناءات في (فعلاً)، ولم يذكر أن يكون الساكن الحصين حرف استعلاء أو غير حصين، ولم يذكر له الترقيق في (حيران).
- والكلام عن أصلها، هل التفخيم أو الترقيق؟ لا يغير من أحكامها شيئاً، فلم نتطرق

(1) الكشف/1/215.

(2) ينظر: سراج القارئ: ص136.

(3) شرح الهداية/1/147.

(4) شرح الدرر للمنتوري/1/547.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية : ص66، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص408-410.

(6) ينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص106 وما بعدها.

لاختلافهم فيه.

• انفراد ورش بتغليظ اللامات:

انفرد ورش بتغليظ اللام إذا تحركت بالفتح ووليها من قبلها: صاد أو ضاء أو طاء، وتحركت هذه الحروف الثلاثة بالفتح، أو سكنت لا غير. فالصاد نحو قوله: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة:3]، ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة:125]، ﴿فِيصَلْبُ﴾ [يوسف:41]، والطاء نحو قوله: ﴿ظَلْمُونًا يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة:57]، ﴿أَظْلَمَ﴾ [البقرة:20] والطاء نحو قوله: ﴿مُعْطَلَةٌ﴾ [الحج:45]، ﴿مَطْلَعٌ﴾ [القدر:5]، وشبهه⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

359. وَعَلَّظَ وَرَشٌ فَتَحَ لَامٍ لَصَادِهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلطَّاءِ قَبْلُ تَنْزُلًا
360. إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ وَمَطْلَعٌ أَيْضًا ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلُ⁽²⁾

فمن رقق فعلى الأصل، ومن يرى أن أصلها التريق فلا يحتاج لاعتلال⁽³⁾، والوجه في تغليظها: "طلب المناسبة بين الحروف كما في إمالة الألف وتريق الراء والقلب والتشديد"⁽⁴⁾، والتشديد"⁽⁴⁾، ويرى أبو شامة أن التغليظ "إن ثبت لغة فهو لغة ضعيفة مستثقلة فإن العرب عُرف من فصيح لغتها الفرار من الأقل إلى الأحف" ثم نقل عن مكّي أنه اضطرب النقل فيه عن ورش⁽⁵⁾، يقول المارغني: "وتغليظ اللام عند ورش من طريق الأزرق لغة وليست بضعيفة خلافاً لأبي شامة، وقول مكّي: اضطرب النقل فيه مردود بأن المتحقق منقول والمضطرب متروك"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: التيسير: ص176، والتهذيب: ص43.

(2) متن الشاطبية: ص29.

(3) ينظر: الكشف/1/219، وشرح الهداية/1/129.

(4) عبد الوهاب القرطبي: الموضح في التجويد: ص120، وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص413. التجويد: ص413.

(5) إبراز المعاني: ص261.

(6) النجوم الطوالع: ص120.

وقد وجدت النص عند مكّي في التبصرة قال: "اعلم أن هذا الباب أيضاً قد اضطرب النقل فيه عن ورش وقليل ما يوجد فيه النصّ عنه" ثم ذكر ما قرأ به على شيوخه بالتغليظ لورش ولم ينكره⁽¹⁾، وقد وجّه التغليظ في الكشف فقال: "هذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقربون الحرف من الحرف ليعمل اللسان عملاً واحداً ويقربون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً... فذلك أخف عليهم من أن يتسكّل اللسان بالحرف ثم يتصعّد إلى ما بعده"⁽²⁾.

وحرف الضاد من حروف الإطباق ولكنه لم يجر حكم التغليظ معه، قيل: "لأنه أضعفها إطباقاً"⁽³⁾ وقيل: "لأنها لم تقرب من اللام كقرب الأحرف الثلاثة منها، والعمدة في ذلك كله تواتر النقل والرواية والتعاليل تابعة لذلك"⁽⁴⁾، ولو كان للقياس مدخل لفخمت لفخمت اللام بين المستعليين، خلافاً للمهدويّ وغيره⁽⁵⁾ "إلا أن القراءة سنة متّبعة على ما وردت من غير معارضة لا كما كان قوم يغلظون اللام في ذلك اعتماداً على القياس"⁽⁶⁾.

ثم ذكر الحافظ الداني انفرادين لورش يجوز فيهما التغليظ والترقيق:

الانفراد الأول: إن وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية، وذلك في ثلاثة مواضع في سورة أواخر آيها على ياء، في قوله: ﴿صَلَّى﴾ [القيامة:32]، ﴿فَصَلَّى﴾ [الأعلى:15] ﴿صَلَّى﴾ [العلق:10]، احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتي الآي بلفظ واحد.

والتفخيم على أصله لوجود حرف الاستعلاء وفتح اللام والترقيق على مذهبه في إمالة ذوات الياء بين بين، ويترجح الترقيق في رؤوس الآي؛ لأن ورشاً يميل رؤوس الآي بلا خلاف والتغليظ يخالف بينها⁽⁷⁾، فإن وقعت في غير آي السور المذكورة "فإن فتح فخّم وإن قلّل

(1) التبصرة: ص 414-415.

(2) الكشف 1/219.

(3) شرح الهداية 1/129-130.

(4) النجوم الطوالع: ص 121.

(5) ينظر: شرح الهداية 1/135، والنشر 2/115.

(6) فتح الوصيد 2/510.

(7) ينظر: كنز المعاني: ص 140.

رقق" (1).

والانفراد الثاني: إن وقعت اللام طرفاً ووليتها من قبل الثلاثة الأحرف نحو: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة:27]، فالوقف عليها يحتمل التخليط والترقيق، والتخليط أقيس بناءً على الوصل (2).

يقول المالمقي: "احتملت الترقيق لسكونها والتخليط حملاً على الوصل؛ إذ لا تكون في الوصل إلا مغلظة، والسكون في الوقف عارض لا يُعتدّ به" (3).

وزاد في الشاطبية انفراداً ثالثاً يجوز فيه الوجهان: وذلك إذا حال الألف بين اللام والحروف الثلاثة نحو: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء:44]، فكان "التخليط اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، والترقيق لأجل الفاصل الذي فصل بينه وبين اللام، والتخليط أوجه؛ لأن ذلك الفاصل ألف والفتح منه" (4).

وقد جمع ما جاز فيه الوجهان الشاطبي بقوله:

361. وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعَ فِصَالاً يُسَكَّنُ وَفَقْماً وَالْمُفَحِّمُ فُضَّلاً
362. وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اِعْتِلَاً (5)

(1) سراج القارئ: ص 140.

(2) التهذيب: ص 43، والتيسير: ص 176.

(3) الدر النثير: ص 569.

(4) شرح الدرر للمنتوري 619/1، وينظر: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة 414/1.

(5) متن الشاطبية: 29.

المبحث الرابع الإخفاء والإدغام

أولاً. الإخفاء:

انفرد أبو جعفر دون العشرة بإخفاء النون الساكنة والتنوين عند الغين والحاء في جميع القرآن، واستثنى ثلاثة ألفاظ هي: ﴿إِنْ يَكُنْ عَنِيًّا﴾ [النساء:135]، ﴿وَالْمُنْحِقَةُ﴾ [المائدة:3]، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء:51]، وأجمع القراء من طريقي الشاطبية والدرّة على إظهارها عند حروف الحلق الستة.

وقد ذكر محقق التحبير أن لأبي جعفر في هذه الكلمات الثلاث وجهان للإخفاء والإظهار⁽¹⁾، والصواب أنه ليس له من طريق الدرّة والتحبير إلا الإظهار قولاً واحداً.

قال في الدرّة:

42. وَعَنْهُ يَا وَالْوَاوِ فُزَّ وَجَحَا وَعَيْـ

سَنِ الْإِخْفَا سَوَى يُنْغِضُ يَكُنْ مُنْحِقٌ أَلَا⁽²⁾

والإظهار لغة: الظاهر من كل شيء خلاف البطن، والظاهر خلاف الباطن، ظهر يظهر ظهوراً فهو ظاهر، (وظهر) الشيء (ظهوراً) بالضم (تبيّن)، والظهور بُدُو الشيء المخفيّ فهو ظهيرٌ وظاهر⁽³⁾.

واصطلاحاً: "عبارة تقضي ضدّ الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المصيّرين جسماً واحداً منطوقاً بكل واحد منهما على صورته مؤقّ جميع صفته، مُخْلِصاً إلى كمال بيانه. والبيان: عبارة أخرى بمعنى الإظهار"⁽⁴⁾.

وسبب الإظهار عند هذه الأحرف التباعد كما يقول سيبويه: "وتكون مع الهمزة والهاء

(1) ينظر: التحبير: ص 237، والإيضاح: ص 149-150، والإتحاف/1: 144.

(2) متن الدرّة: ص 18.

(3) ينظر: تاج العروس: مادة: (ظهر).

(4) مرشد القارئ: ص 66-67، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 58.

والعين والحاء والغين والحاء بيّنة، موضعها من الفم وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلهما .."⁽¹⁾، وتابعه مكّي في: "أن الغنة والنون بُعد مخرجهما عن مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخرج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت وجب الإظهار الذي هو الأصل ولم يحسن غيره"⁽²⁾.

وأما الإخفاء لغة: فهو ضدّ الإظهار، وخفيّ عليه الأمر (كرضيّ) يخفي (خفاءً) بالمدّ فهو خافٍ، وخفيّ كغنيّ (لم يظهر)، وخفاه هو وأخفاه، ستره وكتمه"⁽³⁾.

واصطلاحاً: "عبارة عن إخفاء النون الساكنة الواقعة اسماً لها والتنوين الذي لم يبدُ كما بدت هي للعيون عند ما يصرفها إلى هذا الحكم... وحقيقته أن يُبطل عند النطق بهذا الجزء المعمل لها من اللسان عند التحريك والبيان، فلا يُسمع إلا صوتٌ مركّب على الخيشوم"⁽⁴⁾.

وسببه أن حروفه لم تقرب من حروف الإدغام فتدغم ولم تتعد كحروف الإظهار فتظهر فكان حكمها وسطاً بينهما، "فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس"⁽⁵⁾.

وأما إخفاؤها لأبي جعفر فقد جاء عن العرب ، ونقل المنتوري عن الداني قوله في المفصح: "قال يحيى بن زياد الفراء: العرب يبيّنون النون عند الحاء والغين، وبعضهم لا يبيّن، وقد سمعتُ ذلك منهم جميعاً"، قال: "وقال سيبويه: "بعض العرب يقول: مُنخل ومُنغل، فيخفي النون معهما، كما يخفيها مع حروف اللسان"، فتجري الغين والحاء مجرى القاف"، ثم يُعقب المنتوري بقوله: "فتجري مجرى الغين والحاء مجرى القاف" هو من كلام الداني، وليس من كلام سيبويه، وإنما قال سيبويه: "فيخفي النون، كما يخفيها مع حروف اللسان والفم، لقرب المخرج من اللسان"⁽⁶⁾، والصحيح أن الكلام لسيبويه لكنه ذكره قبل هذا الموضع بقليل قال: "وبعض العرب يجري الغين والحاء مجرى القاف"⁽⁷⁾.

(1) الكتاب 4/454، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ص362.

(2) الرعاية: ص236-237، وينظر: الدراسات الصوتية: ص362.

(3) ينظر: تاج العروس: مادة: (خفي).

(4) مرشد القارئ: ص69، وينظر: الدراسات الصوتية: ص377.

(5) الكتاب 4/454، وينظر: التحديد: ص115، والنشر 2/91، والدراسات الصوتية: ص377-379.

(6) الكتاب 4/451، وينظر: شرح الدرر للمنتوري 1/427-428.

(7) الكتاب 4/454.

ومنعه المبرّد، واختار الإظهار فقط في جميع حروف الإظهار⁽¹⁾، ويوجه ابن الجزري جواز الإخفاء فيهما لقربهما من القاف والكاف، والإظهار فيهما لبعد مخرجهما، ولإجراء حروف الحلق مجرى واحداً⁽²⁾.

ثانياً- الإدغام:

انفرد أبو جعفر عن القراءة العشرة بالإدغام المحض في قوله تعالى: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف:11]، فأدغمها إدغماً كبيراً دون روم أو إثمَام، واتفق بقية العشرة على إدغامها إما مع الروم أو الإثمَام⁽³⁾.
قال في الدرّة:

16. وَأُدْ مَحْضَ تَأْمَنَّا تَمَارَى حُلَا تَقَسْكَ كَرُوا طِبْ تُمْدُونَنَ حَوَى أَظْهَرْنَ فُلَا⁽⁴⁾

والإدغام لغة: الإدخال، وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك⁽⁵⁾، "والادّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين"⁽⁶⁾.

واصطلاحاً: عزّفه سيبويه بقوله: "والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر على حاله، ويُقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحدٍ نحو: قد تركتُك، ويكون الآخر على حاله"، وهو بهذا يصف أحد أنواعه، ثم يذكر من خلال استقرائه لكلام العرب أنواعاً منها: الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً، الإدغام في الحروف المتقاربة، والإدغام في حروف طرف اللسان، والإدغام في ألفاظ شاذة⁽⁷⁾.

ويعرّفه الداني بقوله: "وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك من غير أن يُفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، ويلزم

(1) ينظر: المقتضب 1/350-351، واختلاف الرواة عن نافع: ص 71.

(2) ينظر: النشر 2/23.

(3) ينظر: التيسير: ص 283-284، والتجبير: ص 412، والإيضاح: ص 116، والإتحاف: 1/123.

(4) متن الدرّة: ص 14.

(5) ينظر: تاج العروس: مادة: (دغم).

(6) شرح المفصل 10/121.

(7) الكتاب 4/104-105 و437 وما بعدها، وينظر: السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ص 30.

موضوعاً واحداً ويشتدّ الحرف" (1).

ثم يذكر الداني سببه فيقول: "وإنما أدغمت العرب طلباً للتخفيف وكرهية للاستثقال بأن يُزيلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه، إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء فيه، ألا ترى أن الخليل رحمه الله شبه ذلك بمشي المقيد، وبإعادة الحديث مرتين" (2).

والإدغام عند القراء نوعان: كبيرٌ وهو ما كان فيه المدغم متحركاً، وصغيرٌ وهو ما كان فيه المدغم ساكناً، وسمي كبيراً؛ لأنه أكثر من الصغير، ولما فيه من تصيير المتحرك ساكناً ولما فيه من الصعوبة، وسمي صغيراً؛ لقلة العمل فيه (3).

وقد استخدم سيويه مصطلح المثليين والمتقاربين، وأضاف المحدثون مصطلح المتجانسين الذي كان عند القدامى ضمن مصطلح المتقاربين (4).

وانفراد أبي جعفر هنا في الإدغام الكبير الذي اشتهر عن أبي عمرو بن العلاء، ونصّ في الإتحاف على لحاقه بباب الإدغام الكبير تبعاً لابن الجزري في نشره (5).

وأصل الكلمة التي انفرد بها أبو جعفر "بنونين (تأمننا) الأولى لام الفعل وحقها أن تكون مُحركة بالضم والثانية ضمير المتكلم عن نفسه وغيره إلا أنها كتبت في المصحف بنون واحدة، وأطلق القراء على هذه الكلمة أنها تقرأ بالإدغام ثم اختلفوا في تفسير ذلك" (6).

وقد نصّ على إشمائها الضمّ في التيسير وبيّن حقيقته بأن "يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك. وهذا قول عامة أئمتنا وهو الصواب لتأكيد دلالاته وصحته في القياس" (7).

(1) الإدغام الكبير: ص 92.

(2) الإدغام الكبير: 93، وينظر: السبعة: ص 125.

(3) ينظر: الإقناع 1/195، والنشر 1/274-275، وجهد المقل: ص 184، وإبراز المعاني: 60.

(4) الكتاب 4/473، وينظر: الدراسات الصوتية: ص 337.

(5) ينظر: النشر 1/303-304، والإتحاف 1/123.

(6) الدر النثير: ص 651.

(7) التيسير: ص 283-284.

وعبّر سيبويه من قبله عن الرّوم بالإخفاء وقال بأنه في زنة المتحرك⁽¹⁾، وحكى ابنُ الجزري عن الكوفيين أنهم يسمّون الرّوم إشماماً والإشمام روماً ولا مشاخة في الاصطلاح⁽²⁾.

ووصف السخاوي كلام الداني بالتناقض إلا أن يكون سمى الإخفاء إدغاماً⁽³⁾، وشرح المالقيّ كلام الداني وخرّجه بأن "منهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة فيتلفظ بعد الميم بنونين على الأصل، يُحرّك الأولى بضمة خفية ويبقى الثانية على فتحها ويكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمة مانعاً من حقيقة الإدغام وموجباً للتفكيك إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفيّة راجعة إلى باب الروم الذي هو النطق ببعض الحركة ولم تكن متممة، حصل بذلك إخفاء النون الأولى، فأشبهه الإدغام فسماه إدغاماً بهذا القدر على المجاز والمسامحة، فتخرّج بهذا كلام الحافظ واندفع الإشكال"، وتحصّل من هذا "أن الداني يريد بالإشمام هنا الروم وهو يُسمى الروم والإشمام إشارة، ويتّضح من قوله: "أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها" أنه لا بد من النطق بتلك الحركة الضعيفة دون الاكتفاء بالإشارة إليها بالعضو فقط، وكان ينبغي للحافظ كما يرى المالقيّ أن يسمي ذلك النطق روماً وأن يقول: وحقيقة الرّوم، بدل قوله: وحقيقة الإشمام"⁽⁴⁾.

ويؤيّد ذلك ما حكاه الداني في الإدغام الكبير فقال: "وقد اختلف علماؤنا من القراء والنحويين في كيفية الإشارة إلى حركة المدغم، فقال بعضهم: يكون إيماءً بالشفنتين من غير إحداث شيء في جسم الحرف، فجعلوا ذلك إدغاماً صحيحاً؛ لأن الإيماء بالعضو لا يكون إلا بعد تسكين الحرف رأساً.

وقال آخرون: حقيقة الإشارة في ذلك أن تكون بالحركة إلى الحرف لا بالعضو إليها؛ لأن ذلك أكد في البيان عن كفيّتها فجعلوا ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحرف إذا أشير إليه بحركته لم تذهب حركته رأساً بل تضعف بها تضعيفاً لا غير. وهي مع ذلك في زنة المتحرك التام الممطّط اللفظ.. وهو اختيار شيخنا أبي الفتح -نصّر الله وجهه- أشير بالعضو إلى حركة الحرف المدغم فلا يقرع سمعه، وكان ضريراً فيردّه عليّ حتى أسمع صوت الحركة،

(1) الكتاب 4/438، وينظر: الدراسات الصوتية: ص 432-433.

(2) النشر 2/121.

(3) ينظر: فتح الوصيد 3/1008.

(4) الدر الثير: ص 651.

فيستحسن ذلك ويرضاه، وكان ربما لفظ بذلك كذلك ووقفني عليه⁽¹⁾.

وقد اختار الداني الروم في أرجوزته المنبهة فقال:

والكل قد قرأ بالإشمام وهو الذي يُسمع في الإدغام
في قولك مالك لا تأمننا وذاك إخفاءً كما بيننا
إذ ضمة النون هي المشاؤز بها إلى النون وذا المختارؤز
وبعض من يُبصر علم النحو يُومي إلى ضمّتها بالعضو
وذلك في الحقيقة الإشمام فهو على مذهبه الإدغام⁽²⁾

وتبعه الشاطبي فقال:

773. غَيَابَاتٍ فِي الْحَرْفَيْنِ بِالْجُمُعِ نَافِعٌ وَتَأْمُنًا لِلْكُلِّ يُخْفِي مُفَصَّلًا
774. وَأَدْعَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ وَتَرْتَعُ وَتَلْعَبُ يَاءُ حِصْنٍ تَطَوَّلًا⁽³⁾

وقد وصف الجوهري الإشمام فقال: "وإشمام الحرف أن تُشَمَّه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يُسمع وإنما يُبين بحركة الشفة العليا، ولا يعتدّ بها حركة لضعفها والحرف الذي فيه الإشمام ساكنٌ أو كالساكن⁽⁴⁾، وتعقبه ابن الجزريّ بأنه "خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام وفي محله"⁽⁵⁾.

وأدغم أبو عمرو البصري إدغاماً محضاً في نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: 185]، مع السكون المحض ومع الإشمام، وقرأ بالروم المعبر عنه بالإخفاء⁽⁶⁾ فيما جاز له فيه الإدغام ولا إدغام حينئذٍ فإنه يجوز مع الإشمام الإدغام، ولا يجوز إدغام مع روم؛ "لأن روم الحركة حركة وإن كان الصوت قد أضعف بها"⁽⁷⁾.

(1) الإدغام الكبير: ص 188-189، وينظر: الدراسات الصوتية: ص 433.

(2) الأرجوزة المنبهة: ص 228.

(3) متن الشاطبية: ص 61.

(4) الصحاح: مادة: (شيم).

(5) النشر 2/121-122.

(6) ينظر: الإدغام الكبير: 122، والتيسير: ص 113 وما بعدها، والبدور الزاهرة 1/108.

(7) الحجة 4/401.

وفي إدغام أبي عمرو هنا يلتقي ساكنان على غير حدّه البصريّ وسنناقش أقوال النحويين والقراء عند انفرادات المدنيّين في التقاء الساكنين على غير حدّه.

ووجه قراءة الجماعة، أنهم أرادوا تبيين حركة الحرف، ووجه قراءة أبي جعفر أنه الأصل، وليس الإشمام بواجب إنما هو لزيادة التبيين الدالّ على الحركة⁽¹⁾.

يقول المارغني: "فالإشمام للدلالة على أن النون كانت قبل الإدغام مضمومة لا ساكنة، ووجه الإخفاء ثقل الضمة فخُففت بالإخفاء؛ لأنه أدلّ على حركة النون الأولى من الإشمام لبقاء بعض الحركة"⁽²⁾.

وقد تفاوتت لهجات العرب بين الإظهار والإدغام، فمن أظهر تعلّل بأنه الأصل، ومن أدغم تعلّل بطلب الحفّة.

والإدغام ثابتٌ عن العرب كإبراً عن كابرٍ، قرآناً ونظماً ونثراً، وهو الذي جعل أبا عمرو بن العلاء يقرأ به ويقول: "الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يُحسنون غيره"⁽³⁾.

والإظهار سمةٌ لأهل الحجاز وقد اختار سيبويه الإدغام الكبير لأبي عمرو فيما لا يؤدي لالتقاء ساكنين فقال: "ومما يدلّك على أن الإدغام فيما ذكرْتُ لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: (جَعَلَ لَكَ) و(فَعَلَ لَبِيدٌ)، والبيان في كلّ هذا عربيٌّ جيّدٌ حجازيٌّ"⁽⁴⁾، وقد يرد الإدغام في لهجة أهل الحجاز، قال سيبويه: "وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْأَيْمِ﴾ [المجادلة:9]، فإن شئت أسكنت الأوّل للمدّ وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحرّكاً. وزعموا أن أهل مكة لا يُبيّنون التاءين"⁽⁵⁾ وأبو جعفر في قراءته هنا بالإدغام قد خرج على اللغة الغالبة على بيئته متّبعاً لقراءته، فالاتباع هو مناط القراءة وقيدها.

(1) الموضح 671/2، وينظر: معاني القرآن 38/2، وفيه جواز الوجهين.

(2) النجوم الطوالع: ص 152.

(3) الإدغام الكبير: ص 39، وينظر: النشر 275/1.

(4) الكتاب 437/4، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 59-60.

(5) الكتاب 438/4.

المبحث الخامس الفتح والإمالة

الفتح لغة: ضدُّ الإغلاق، ومن فتح الأبواب، والحروف المنفتحة هي التي يُحتاج فيها لفتح الحنك وهي ضدَّ حروف الإطباق⁽¹⁾.

واصطلاحاً: "حركة من الحركات تقابل الكسر أو الضمّ تنتج عن فتح الممر الهوائي عن الحلق والشفاه"⁽²⁾، ومجده ابن الطحان بأن "يؤتى به على مقدار انفتاح الفم. مثاله (كان)، تركب صوت الألف على فتحة الكاف وهي خالصة لا حظاً للكسر فيها، معترضة على مخرج الكاف اعتراضاً، وتحقيقه أن يفتح الفم في النطق ب(كان) ونظيره، كانفتاح الفم في (قال) ونظيره"⁽³⁾، ويُسمى التفخيم والنصب⁽⁴⁾، والفتح على ضربين: شديد وليس في لغة العرب، ومتوسط وهو الذي يستعمله القراء⁽⁵⁾.

والإمالة لغة: العدول والإقبال على الشيء، مال إليه يميل ميلاً، وألف الإمالة هي التي تجدها بين الألف والياء⁽⁶⁾.

واصطلاحاً: "عدولٌ بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصيرُ مخرجه بين مخرج الألف المفخّمة ومخرج الياء"⁽⁷⁾.

وقد ذكر سيبويه الفتح والنصب والإمالة فقال: "وناسٌ كثيرون لا يميلون الألف ويفتحونها يقولون: (حُبلى ومعزى) ... قال: "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يُميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض ما

(1) ينظر: تاج العروس: مادة: (فتح).

(2) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: ص14.

(3) مرشد القارئ: ص54-55، وينظر: التمهيد: ص71-71، واختلاف الرواة عن نافع: ص82.

(4) ينظر: النشر: 2/29، وشرح المفصل 54/9.

(5) ينظر: الفتح والإمالة للداني: ص13.

(6) ينظر: تاج العروس: مادة: (ميل).

(7) شرح المفصل 54/9.

يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه ..."⁽¹⁾.

وتنقسم الإمالة إلى كبرى: وهي "نهاية انحراف الفم عن الاستقامة إلى الاعوجاج بالحرف الممال"⁽²⁾، وفيها يكون الانحناء كثيراً من الفتحة إلى الكسرة ومن الألف إلى الياء، ويقال لها: المحضة والكبرى والبطح والإضجاع والكسر⁽³⁾، وصغرى: وهي "متوسطة بين الاستقامة والانحراف"⁽⁴⁾، وفيها يكون الانحناء قليلاً من الفتحة إلى الكسرة ومن الألف إلى الياء، ويقال لها: الصغرى والتقليل والتلطيف وبين بين وبين اللفظين⁽⁵⁾.

ونصّ سيويه على فائدة الإمالة فقال: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها"⁽⁶⁾، وتبعه الداني فقال: "الأصل هو الفتح، وإنما عدل عنه من اختار الإمالة من القراء والعرب رغبة في أن يتناسب الصوت بمكانها ولا يختلف فيخفّ على اللسان ويسهل في النطق، فلذلك نحنا بالفتحة نحو الكسرة فمالت الألف التي بعدها نحو الياء،..."⁽⁷⁾.

والفتح لغة أهل الحجاز كما ذكر سيويه بد حديثه عن إمالة الألف: "وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز"⁽⁸⁾، وحدد الداني من بعده لغة الفتح والإمالة فقال: "والإمالة والفتح لغتان لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس"⁽⁹⁾، وتبعه الملقمي وابن يعيش وابن الجزري⁽¹⁰⁾، وليس ذا على إطلاقه فقد تقدّم النص عن سيويه بأن أهل النصب قد يميلون والعكس.

وقد كان قالون مقلاً من الإمالة وأكثر ورشاً منها وصارت الإمالة الصغرى أصلاً له،

(1) الكتاب 4/120 و125، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 81-82.

(2) فتح الوصيد 2/417.

(3) النشر 2/30، والإتحاف 1/247.

(4) فتح الوصيد 2/417.

(5) النشر 2/30، والإتحاف 1/247.

(6) الكتاب 4/117، وشرح المفصل 9/54، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 83.

(7) الفتح والإمالة: ص 13.

(8) الكتاب 4/118، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 84-85.

(9) الفتح والإمالة: ص 12.

(10) ينظر على الترتيب: الدر النثير: ص 458، والمفصل 9/54، والنشر 2/30.

ولم يُملّ أبو جعفر شيئاً من القرآن، وبذلك وافق أبو جعفر لغة أهل الحجاز، وليس معنى هذا أن أهل الحجاز لم يُميلوا وإن كانوا أصحاب فتحٍ واشتهروا به، وقد نقل د. يحيى المباركي عن بعض الباحثين المعاصرين أنه نصّ على أنّ "ابن كثير المكي ونافع بن عبد الرحمن بن نعيم المدني ومن تلقنوا عنهما أصول قراءتهما كانوا يفتحون مما يؤكّد أن قراءتهم إنما كانت صدئاً للهِجة بيئتهم"⁽¹⁾، وفيما نقل قصورٌ، فقد أحال على اللهجات العربية في التراث وعند رجوعي إليه وجدت صاحبه ينفي الإمامة في قراءة ابن كثير، ثم ينصّ على أن معنى هذا الكلام ليس موافقة القراء للهجة بيئتهم دائماً وضرب أمثلة للمخالفة بقراءة نافع في تسهيل الهمز وتحقيقه، ونصّ في الصفحة التي تليها على أن الإمامة ظهرت في قراءة نافع عن أحد راوييه فتكون قد وُجدت في البيئة الحجازية التي اشتهر فيها الفتح⁽²⁾، وبذا يكون الصواب قريباً منه بعيداً ممن نقل عنه.

انفرادات ورش من طريق الأزرق عن العشرة بحسب أسباب الإمامة التي ذكر ابن الباذش أنّها منفكة من كلام سيبويه وهي: "كسرة تكون قبل الألف أو بعدها، وياء، وألف منقلبة عن الياء، وألف مُشبهة بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وإمالة لإمالة"، وزاده أبوه عن سيبويه: "إمالة الألف المشبهة بالمنقلبة، والإمالة للفرق بين الاسم والحرف، والإمالة لكثرة الاستعمال"⁽³⁾.

وعلة الفتح أنه الأصل، وتعليل الإمامة لورش بين بين "كعلة من أخلص الإمامة غير أنه لم يُبالغ في تقريبها من الياء بل اقتصد في ذلك إذ كان فيه تحصيل ما قصده من تقريب هذه الألف من الياء مع خفته"⁽⁴⁾.

(1) أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: ص449.

(2) اللهجات العربية في التراث 1/286-287.

(3) الكتاب 4/117 وما بعدها، وينظر: الإقناع 2/269، وارتشاف الضرب 2/518.

(4) الفتح والإمالة: ص13 و36.

السبب الأول - إمالة الألف لأجل الكسرة⁽¹⁾؛

وقد وقعت الكسرة بعد الحرف الممال فيما كان فيه راء وهو ضربان:

الضرب الأول: ما كنت كسرة الراء فيه كسرة إعراب:

ويسميه القراء (ما كانت فيه راء متطرفة) وهي تشمل المتطرفة حقيقة نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:193]، ﴿الْأَبْصِرِ﴾ [آل عمران:13]، ويشمل الراء المتطرفة حكماً نحو: ﴿أَبْصِرْهُمْ﴾ [البقرة:7]، ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة:259] وشبهه⁽²⁾.

وقد أمال ورش ذوات الراء هنا إمالة صغرى ونصّ في التيسير على ذلك، وحكى الخلاف بين أهل الأداء في قوله: ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء:36]، واختار الإمالة بين وبين وتابعه في الشاطبية فروى عنه الفتح والتقليل، وتابعه حمزة على ما كان من ذلك الراء فيه مكررة، وعلى قوله: ﴿الْقَهَّارِ﴾ [ص:65] حيث وقع، ﴿دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم:28]، لا غير، وأخلص الفتح فيما بقي⁽³⁾.

وأمال قالون لفظاً واحداً إمالة كبرى هو: ﴿هَارِ﴾ [التوبة:109]، ووافقه غيره.

يقول سيويه في الراء المكسورة: "وأما في الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران... وذلك قولك: من حِمَارِكَ ومن عَوَارِدِ"⁽⁴⁾.

وعلل مكّي الإمالة هنا فقال: "لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء لتقرب من لفظ الكسرة؛ لأن الياء من الكسر، ولم يكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة، فحسُن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مُتَسَقِّلاً، فذلك أخفُّ من أن يعمل مُتَصَعِّداً بالفتحة والألف، ثم يهبط مُتَسَقِّلاً بكسرة الراء وهو مع الراء أحسن؛ لأن الكسرة عليها قوية كأنها كسرتان، فقويت الإمالة لتلك الراء؛ لأنها حرف تكرير، الحركة عليها مقام حركتين"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الإقناع 2/271 وما بعدها، وارتشاف الضرب 2/518 وما بعدها.

(2) ينظر: القواعد المقررة والفوائد المحررة: ص 130.

(3) ينظر: التيسير: ص 163 و165، وسراج القارئ: ص 129.

(4) الكتاب 4/136، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 93.

(5) الكشف 1/170-171.

وأما لفظ الجار فمن أماله فلكسرة الراء، ومن لم يُجمله فلقلة دوره، ولا تُكلفه في ما قلّ دوره، ومن أمال في موضع وفتح في آخر فللجمع بين اللغتين واتباع الأثر⁽¹⁾.

الضرب الثاني: ما كانت كسرة الراء فيه كسرة بناء⁽²⁾:

وهو ما كانت الراء فيه لاماً للفعل، وقد أمال ورث⁽³⁾ ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:19]، إذا كان بالياء، ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة:22، الشعراء:130]، بخلف عنه⁽³⁾.

وحجته أن الألف كأنها قد وليتها أربع كسرات فاستمالتها⁽⁴⁾، والإمالة مع كسرة البناء أقوى لأنها كسرة لازمة لا تنفك عن الحرف، وعلة قراءته بين اللفظين التوسط، والفتح على الأصل⁽⁵⁾.

قال الشاطبي ملخصاً ما سبق:

321. وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمَلٍ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلُ
322. كَأَبْصَارِهِمْ وَالذَّارِ ثُمَّ الْجِمَارِ مَعَ جِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَقَاتَسَ لِيَتَنَضَّأَ
323. وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَائِهِ وَهَارٍ رَوَى مُرُوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلَا
324. بَدَارٍ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمُّوا وَوَرِثُ جَمِيعِ الْبَابِ كَانَ مُقْلَلًا
325. وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ وَمَعَهُ فِي الْبَوَارِ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلَّلًا⁽⁶⁾

(1) ينظر: فتح الوصيد/2-458-459.

(2) الإقناع/2-274.

(3) ينظر: التيسير: ص166 و163، وسراج القارئ: ص129.

(4) ينظر: شرح الهداية/1-94.

(5) ينظر: الكشف/1-173.

(6) متن الشاطبية: ص26.

السبب الثاني - إمالة الألف لأنها منقلبة عن ياء⁽¹⁾ :

وهذه الألف نوعان: تكون في الأسماء وفي الأفعال.

النوع الأول: أن تكون الألف المنقلبة في الأسماء وهي على ضروب:

الضرب الأول: ما لم يكن فيه راء:

ويسميه القراء (ذوات الياء)، وذلك نحو: ﴿الْهَوَىٰ﴾ [النساء:135]، ﴿بِالْهَدَىٰ﴾ [البقرة:16] وشبهه، وألحق بهذا الضرب ﴿يَوَيْلَىٰ﴾ [المائدة:31]، ﴿يَحْسُرَتِي﴾ [الزمر:56]، ﴿يَتَأَسَفَىٰ﴾ [يوسف:84]، وقد "قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها على هاء ألف فإنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء في ذلك، هذا إذا لم يكن في ذلك راء وهو الذي لا يوجد نصٌ بخلافه عنه"⁽²⁾، وزاد له في الشاطبية في ذوات الياء الفتح مع التقليل الذي في التيسير⁽³⁾.

ومذهب ابن غلبون فيها الفتح، ومذهب أكابر أصحاب ورش من المصريين، والنص عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وإجماع البغداديين والشاميين الإمالة اليسيرة⁽⁴⁾.

وقد أمال رؤوس الآي في فواصل السور الإحدى عشرة وهي: طه، والنجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، وسبح، والشمس، والليل، والضحى، والعلق، سواءً أكانت من ذوات الياء أو الواو ما لم يتصل بها ضمير هاء المؤنث فله الفتح حينئذٍ فيما أصله الواو وله الوجهان فيما أصله الياء، ولا خلاف في ترقيق: ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ [النازعات:43]، من أجل الراء⁽⁵⁾.

وقد وافقه أبو عمرو فقرأ "ما كان رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء أو هاء ألف، أو كان على وزن فَعْلَى أو فِعْلَى أو فُعْلَى بفتح الفاء وكسرهما وضمهما، ولم يكن فيه راء: بين اللفظين"⁽⁶⁾.

(1) الإقناع 280/2 وما بعدها، وارتشاف الضرب 530/2 وما بعدها.

(2) التيسير: ص 160.

(3) سراج القارئ: ص 126-127.

(4) ينظر: التذكرة 190/1، والسبعة: ص 145، وفتح الوصيد 441/2.

(5) ينظر: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: ص 342-343، والإتحاف 251/1 و260.

(6) التيسير: ص 160.

والإمالة في ذوات الياء للدلالة على الأصل وهو أكثر الأنواع استعمالاً⁽¹⁾، وأما رؤوس الآي فقد أمالها "إتباعاً لإمالة ما قبلها وما بعدها من الفواصل ليستوي اللفظ بالإمالة في جميعهنّ فيخفّ في النطق ويحسن في السمع... فلذلك أمالها ليُشاكل بينها في اللفظ وبين ما قبلها وما بعدها من رؤوس الآيات الممالة"⁽²⁾.

وألحق بهذا الضرب ﴿يَوَيْلَى﴾، ﴿يَلْحَسْرَتِي﴾، ﴿يَنَاسَفَى﴾ فإن من أمالها "فأصلها عنده (يا ويلتي) و(يا حسرتي) و(يا أسفي)، فاستثقلت الياء على هذه الصورة وقبلها الكسرة ففتحوا ما قبلها فأوجب ذلك قلبها ألفاً، قالوا: وإنما كتبت في المصحف بالياء للتنبيه على أصلها. ومن وسط الإمالة، اقتصد في الدلالة على ذلك، ومن فتح: فإما أن يُسلم هذا وأن الأصل الياء، ولكنه اعتذر بأن الإمالة نحوّل إلى قريب مما فرّوا منه، إذ فرّوا من الياء، والإمالة تقريب منها، أو يمنع ذلك، ويقول: بل هذه الألفات للندبة، والتقدير: يا ويلتاه ويا حسرتاه ويا أسفاه، وألف الندبة والتفجّع لا حظّ لها في الإمالة"⁽³⁾.

الضرب الثاني: ما كان فيه راء وليس بعده همزة وصل:

ويسميه القراء (ذوات الراء)، وذلك نحو: ﴿الْثَرَى﴾ [طه:6]، ﴿الْقَرَى﴾ [الأنعام:92] ﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران:3]، وشبهه.

رُوي عن نافع التقليل في لفظ التوراة وشاركه حمزة، ولقالون الفتح أيضاً، وقد روى ورث هذا الضرب كلّهُ بالإمالة بين بين، ولا يوجد نصٌّ عنه بخلافه كما يقول الدايني⁽⁴⁾، سوى ما رُوي عنه من زيادات القصيد في ﴿أَرْبَكُهُمْ﴾ [الأنفال:43]، فله فيها الفتح والتقليل⁽⁵⁾.

والحجة لورث في تقليل ذوات الراء أن للعرب في كسر الراء رأياً ليس لها في غيره كما تقدم، وحجة من أمال ﴿أَرْبَكُهُمْ﴾ حمله على نظائره والحجة لمن فتح الجمع بين اللغتين واتباع الأثر⁽⁶⁾.

(1) فتح الوصيد/2/418.

(2) الفتح والإمالة: ص31-32.

(3) فتح الوصيد/2/445، وفيه: (اقتصر) بدل (اقتصد)، وقد جاء النص عن الدايني بما، ينظر الفتح والإمالة: ص36.

(4) التيسير: ص160 و220.

(5) ينظر: كنز المعاني: ص124.

(6) ينظر: فتح الوصيد/2/440، واللائي الفريدة/1/342.

الضرب الثالث: ما كان فيه راء وكان بعده همزة وصل:

تسقط الإمالة لوجود همزة الوصل نحو: ﴿مُوسَىٰ أَلْكَلْبِ﴾ [البقرة:53]، ﴿وَجَنَىٰ الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن:54]، فقد اتفق القراء على أن الإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم وجود ذلك الساكن، وروي عن أبي شُعيب عن يزيد إمالته في الوصل⁽¹⁾.

النوع الثاني: أن تكون الألف المنقلبة في الأفعال:

وتأتي الأفعال ماضية نحو: ﴿رَمَى﴾ [الأنفال:17]، ومضارعة نحو: ﴿تَهَوَّى﴾ [البقرة:87]، ولورش في ذوات الياء الوجهان الفتح والتقليل كما تقدّم في الألف المنقلبة عن ياء في الأسماء⁽²⁾.

وألحقت بها بعض الألفات المنقلبة عن واو في الأفعال فأمالها ورش بين بين في رؤوس الآي "لأنها لغة لبعض العرب يحملون الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة"⁽³⁾، يقول سيبويه: "ومما يميلون ألفه كلُّ شيء من بنات الياء والواو، كانت عينه مفتوحة. أما ما كان من بنات الياء فتُمال ألفه؛ لأنها في موضع ياءٍ وبدلٌ منها، فنحوها... وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأن هذه اللام التي هي واؤ إذا جاوزت ثلاثة أحرف فُلبت ياءً، والياء لا تُقلب على هذه الصفة واوًا، فأميلت لتمكّن الياء في بنات الواو... وجميع هذا لا يُميله ناسٌ كثير من بني تميم وغيرهم"⁽⁴⁾.

السبب الثالث - إمالة الألف المشبهة بالمنقلبة عن ياء⁽⁵⁾:

ولهذا السبب ثلاثة أوزان هي: (فَعَلَى وفَعَلَى وفُعَلَى)، بفتح الفاء وكسرهما وضَمَّها، (وَفَعَالَى وَفُعَالَى)، بالفتح والضَمّ، وحكمها حكم ذوات الياء كما تقدّم لورش، فله فيها الفتح والتقليل، ووافقهُ أبو عمرو فقللها فيما لم تكن فيه راء، فإنه أمالها فيكون ورشٌ منفرداً بتقليل هذه الأوزان مما فيه راء⁽⁶⁾، وألحق بهذا الباب موسى وعيسى ويحيى، يقول سيبويه: "وأما

(1) ينظر: التيسير: ص168.

(2) ينظر: سراج القارئ: ص126.

(3) الكشف/1/190.

(4) الكتاب/4/118-120، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص98.

(5) ينظر: الإقناع/2/294 وما بعدها، وارتشاف الضرب/2/532-533.

(6) ينظر: فتح الصيد/2/443 و441، وسراج القارئ: ص120 و127.

موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، أخبرني بذلك من أثق به. وموسى مُفْعَل، وعيسى فِعْلِي؛ والياء فيه مُلْحَقَةٌ ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى. ⁽¹⁾ وقد اختلف فيها "فقييل: هي أسماء أعجمية لا تنصرف للتعريف والعجمة وهو الأظهر، وإذا كانت أعجمية لم يكن لها اشتقاق ولم تكن ألفاتها للتأنيث، غير أن الكوفيين والقراء ألقوها بفعلى وفعلى وفعلى باعتبار المناسبة اللفظية، لا باعتبار الحقيقة.. ⁽²⁾، وذكر المهدي أن الإمالة حسنة فيهما سواء أكانت للتأنيث أم للعجمة ⁽³⁾.

قال الشاطبي في ألف التأنيث:

293. هدى واشترأه والهى وهدهم وفي ألف التأنيث في الكل مئلاً
294. وكيف جرت فعلى ففيها وجودها وإن ضم أو يفتح فعلى فخصلاً ⁽⁴⁾

وقال عن ذوات الراء لورش:

314. ودوا الراء ورش بئ بئ وفي أراكهم ودوات الئالئ الخلف جئلاً
315. ولكن رؤوس الآي قد قل فتحتها له غير ماها فيه فاحضر مكملاً
316. وكيف أتت فعلى وآجر آي ما تقدم للبصري سوى راءها اعتلاً
317. ويا ويلى آئ ويا حسرتى طووا وعن غيره فسها ويا أسقى العلاء ⁽⁵⁾

وقال عن إمالة ما لحقه الساكن:

334. ولا يمتنع الإسكان في الوقف عارضاً إمالة ما للكسر في الوصل مئلاً
335. وقبل سكون قف بما في أصولهم ودو الراء فيه الخلف في الوصل يجئلى
336. كموسى الهدى عيسى ابن مريم والقرى الـ لتي مع ذكرى الدار فافهم محصلاً ⁽⁶⁾

(1) الكتاب 213/3، وينظر: شرح الهداية 110/1.

(2) ينظر: اللآئى الفريدة 318/1.

(3) ينظر: شرح الهداية 110/1.

(4) متن الشاطبية: ص 24.

(5) متن الشاطبية: ص 26.

(6) متن الشاطبية: ص 27.

السبب الرابع - الإمالة لأجل الإمالة⁽¹⁾ :

وهو أن يُمال حرفٌ في الكلمة من أجل إمالة حرفٍ آخر قال سيبويه: "وقال ناسٌ: رأيتُ عمّاداً، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة"⁽²⁾.

ولم يرد من هذا النوع إمالة للأسماء من طريقي الشاطبية والدرّة، وقد جاء في ثلاثة أفعال: ﴿رَعَا﴾ [الأنعام: 77]، و﴿وَنَكَ﴾ [الإسراء: 83، فصلت: 51]، و﴿تَرَعَا﴾ [الشعراء: 61].

أما ﴿وَنَكَ﴾، و﴿تَرَعَا﴾، فقد أمالهما على أصله في ذوات الياء بين الفتح والتقليل.

وأما الفعل ﴿رَعَا﴾ فقد انفرد ورشٌ بإمالة إمالة صغرى وإمالته الراء لأجل الإمالة، وقد جاء في القرآن الكريم على ضربين⁽³⁾:

الضرب الأول: ما يكون بعده حرف متحرك، وهو نوعان:

النوع الأول: أن يكون المتحرك ظاهراً نحو: ﴿رَعَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: 76].

النوع الثاني: أن يكون المتحرك مضمراً نحو: ﴿رَعَاهَا تَهْتَرُ﴾ [النمل: 10].

ويعلله مكّي بقوله: "وأمالوا الراء لإمالة الهمزة والألف بعدها فهذا مما أميل للإمالة بعده... ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة التي قبلها إلى الكسرة ثم أمالوا الراء لما وقع بعدها من الإمالة، ليعمل اللسان عملاً واحداً في الثلاثة الأحرف"⁽⁴⁾.

الضرب الثاني: ما يكون بعده حرف ساكن وذلك نحو: ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: 77]،

وهذا لم يُمله وصلاً؛ لأن الإمالة كانت لإمالة الألف وقد سقطت فإن وقف فله إمالة الراء والهمزة⁽⁵⁾.

قال الشاطبي:

646. وَحَرْفِي رَأَى كُلاًّ أَمَلْتُ مُزْنَ صُحْبَةٍ وَفِي هَمَزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

(1) ينظر: الإقناع/2/306 وما بعدها، وارتشاف الضرب/2/535 وما بعدها.

(2) الكتاب/4/123، وينظر: الإقناع/2/306.

(3) ينظر: التيسير: ص 244-245، والإقناع/2/306.

(4) الكشف/1/181.

(5) ينظر: فتح الوصيد/3/890، وسراج القارئ: ص 224.

647. يُخْلَفُ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٌ وَعَنْ عُمَانَ فِي الْكُلِّ
 648. وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَاءِ يَدٍ يُخْلَفُ وَقُلٌّ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي
 649. وَقَفَّ فِيهِ كَالأُولَى وَخَوُّ رَأَتْ رَأَوْا رَأَيْتُ بِفَتْحِ الْكُلِّ وَقَفًّا وَمَوْصِلًا⁽¹⁾

السبب الخامس - الإمالة للترقية بين الاسم والحرف⁽²⁾؛

وهو من الأسباب الشاذة، ويكون في الأحرف المقطعة في فواتح السور، قال سيبويه: "وقالوا: با، وتا (يعني بالإمالة) لأنها أسماء ما يُلفظ به، وليس فيها ما في: قد ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء، لا لمعنى آخر"⁽³⁾.

ولا تمال الحروف؛ "لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرفة، والإمالة ضرب من التصرف؛ لأنه تغيير، قال سيبويه: فرّقوا بينها وبين ألفات حُبلى وَعَطَشَى يريد أن الحروف غير متصرفة ولا تلحقها تشنية ولا جمع ولا تغيير، فلا تصير ألفاتها ياءات"⁽⁴⁾.

● انفرد ورشٌ بالتقليل في فواتح السور في ثلاثة أحرف:

الحرف الأول - الراء:

وقد ورد في ستة مواضع: ﴿الرَّ﴾ في خمسة مواضع في أوائل سور يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ﴿الرَّ﴾ [الرعد: 1]، وقد انفرد ورشٌ بإمالتها إمالة صغرى⁽⁵⁾.

جاء في فتح الوصيد: "أماله ورشٌ مع أبي عمرو بين بين"⁽⁶⁾ وقد يُفهم منها أن لأبي عمرو وجه الإمالة الصغرى، والمراد: أماله ورشٌ مع أبي عمرو لكنّ إمالة ورش بين بين، وإمالة أبي عمرو كبرى.

يقول مكي في توجيه إمالتها: "لأن الألف التي من هجاء را في تقدير ما أصله الياء؛

(1) متن الشاطبية: ص 51-52.

(2) ينظر: الإقناع 321/2 وما بعدها، وارتشاف الضرب 534/2.

(3) الكتاب 135/4، وينظر: الموضح في وجوه القراءات القراءات وعللها 808/2.

(4) شرح المفصل 65/9.

(5) ينظر: التيسير: ص 272.

(6) فتح الوصيد 970/2.

لأنها أسماء ما يُكتب به ففرق بينها وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها نحو: ما ولا وإلا. وهذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف في أوائل السور، فإن سميت بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة⁽¹⁾.

الحرف الثاني - الهاء:

ولم يرد إلا في موضعين:

الموضع الأول: في فاتحة سورة مريم: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم:1].

دُكر لقالون الفتح والتقليل في الهاء في هذا الموضع، وما ذكر الشاطبي من التقليل لقالون خروج منه عن طريقه فلا يُقرأ له به:

قال في إتحاف البرية:

لقالونهم ها يا مريم فافتحاً وتقليله من الحرز ليس معوّلاً⁽²⁾

وانفرد ورشٌ بالتقليل فيها⁽³⁾.

الموضع الثاني: في فاتحة سورة طه: ﴿طه﴾ [طه:1].

أماها ورشٌ إمالة كبرى وشاركه غيره فليست من انفراداته⁽⁴⁾.

الحرف الثالث - الباء:

في فاتحة سورة مريم: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم:1].

ذكر فيها لقالون ما ذكر في الهاء قبل قليل، ولورش فيها التقليل "بين اللفظين"⁽⁵⁾.

فمن فتحها في كل ما سبق فلأن ترك الإمالة جائز في كل ما جازت الإمالة فيه؛ ومن أماها في نحو حروف التهجي فحسنٌ ذلك؛ لكونها أسماء لهذه الأصوات وليست بحروف

(1) الكشف/1-186-187.

(2) ينظر: البدور الزاهرة للقااضي/2-542.

(3) ينظر: التيسير: ص315.

(4) ينظر: التيسير: ص320.

(5) التيسير: ص315.

معان⁽¹⁾.

قال أبو منصور الأزهري: "هذه لغات، اتفق أهل اللغة على جواز جميعها مع اختلافها فبأيها قرأت فأنت مُصيب، فاقرأ كيف شئت، والتفخيم فيها لغة أهل الحجاز"⁽²⁾.

قال الشاطبي:

738. وَإِضْحَاغُ رَاكُلِ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ جَمَّى غَيْرَ حَفْصِ طَاوِيَا صُحْبَةٌ وَلَا
739. وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ وَالْحُلْفُ يَا سِرَّ وَهَذَا صِيفٌ رِضَى حُلُومًا وَتَحْتُ جَنَى
740. شَفَا صَادِقًا حَمٍ مُحْتَازُ صُحْبَةٍ وَبَصْرٍ وَهَمُّ أَدْرَى وَبِالْحُلْفِ مُثَلًّا
741. وَذُو الرَّأِ لِرَ لِرَ لِرَ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعٍ لَدَى مَرِيْمٍ هَايَا وَحَا جِيدُهُ حَالًا⁽³⁾

وأخيراً:

انفرد ورث كذلك بإمالة حرف من حروف المعاني وهو: ﴿بَلَى﴾ [البقرة: 81]، وشبهه، فقرأه بالتقليل بين بين⁽⁴⁾، قال ابن الحاجب: "والحروف لا تمال؛ فإن سُمِّي بها فكالأسماء، وأميل بلى ويا ولا في إما لا لتضمّنها الجملة.."⁽⁵⁾، وقيل في توجيه ذلك: "لأنها لما كفت في الجواب وقامت بنفسها أشبهت الأسماء، تقول إذا قيل لك: ألم يأتك زيد؟ بلى. ولمن قال لك: من عندك؟ زيد.. وهي أيضاً تُضارع الاسم في عدد حروفها. وقيل: بل أشبهت الفعل فأميلت كما يُمال، ووجه الشبه تضمّنها معناه في التحقيق والإيجاب بعد النفي، لأن قولك لمن قال: ألم يأتك زيد؟ بلى، بمعنى: قد جاء. وقيل: إن ألفها للتأنيث، وأصلها (بل)، فزيدت كما زيدت التاء على (لا) و(رُبّ) و(ثمّ) لتأنيث الكلمة. ودليل ذلك، أن ما بعد

(1) ينظر: الموضح في وجوه القراءات السبع 2/808.

(2) معاني القراءات 2/129، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 97.

(3) متن الشاطبية: ص 58-59.

(4) ينظر: التيسير: ص 158 و160، وإبراز المعاني: ص 209.

(5) شرح الرضي للشافية 3/26.

(بلى) موجِبٌ، كما بعد (بل) " (1).

قال الشاطبي:

295. وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَلِيٌّ وَفِي مَتَى
مَعاً وَعَسَى أَيْضاً أَمْالاً وَقُلُّ بَلَى (2)

(1) فتح الوصيد 421/2، وينظر: ارتشاف الضرب 537/2.

(2) متن الشاطبية: ص 24.

المبحث السادس

مسائل صوتية

أولاً- هاء الضمير:

وتنقسم إلى قسمين:

- 1) هاء الضمير بين الإشباع والاختلاس.
- 2) هاء الضمير بين التحريك والإسكان.

هاء الكناية بين الإشباع والاختلاس:

انفرد قالون وابن وردان عن العشرة بقراءة ﴿أَرْجَهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: 111]، الشعراء: 36]، بالقصر في الهاء وحذف الهمز، وانفرد ابن وردان بكسر الهاء واختلاسها في قوله: ﴿تُرْرَقَانِهِ﴾ [يوسف: 37].

وهاء الكناية: هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكّر، فخرج بالزائدة الأصلية نحو: ﴿نَفَقَهُ﴾ [هود: 91]، ﴿فَوَاكِهُ﴾ [المؤمنون: 19]، وبالذالة على الواحد المذكّر الهاء في نحو: ﴿عَلَيْهَا﴾ [البقرة: 142]، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: 7].

وتسمى هاء الكناية، وهاء الضمير، وهاء الغائب، وقد يعبر عن الاختلاس بترك الصلة أو القصر، وعن الصلة بالإشباع أو المدّ يقول ابن بري⁽¹⁾:

القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصرٍ ومدّ زائد

وقد ذكرها سيبويه في باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار قال: "اعلم أن أصلها الضمّ وبعدها الواو؛ لأنّها في الكلام كله هكذا؛ إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك.

(1) النجوم الطوالع: ص 31، وشرح الدرر للمتتوري 143/1 وما بعدها، والدر النثير: ص 304-305.

وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يُخرجوها على الأصل . فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية؛ وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة؛ وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياءً، لأنه لا تثبت واؤ ساكنة وقبلها كسرة... وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مأل، ويقرؤون: "فَحَسَفْنَا بِهِوً وَبِدَارِهِوُ الْأَرْضُ" [القصص:81]⁽¹⁾، وليست هذه القراءة في المتواتر المقروء به اليوم لقراء الحجاز، بل هي من الشواذ⁽²⁾.

وتبعه أبو حيان فذكر أن لغة أهل الحجاز ضمّ الهاء مُطلقاً ونقل عن القراء ذلك، وأضاف أن لغة أهل نجد من تميم وقيس وأسد كسرُها في نحو قوله: ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر:6]⁽³⁾.

ولهذه الهاء أربع حالات بين الإشباع والاختلاس أو بين الحذف والصلة⁽⁴⁾:

- 1) أن تقع بين متحركين: نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق:15]، واختار سيبويه فيها حينئذٍ البيان والإثبات⁽⁵⁾، فتوصل بعد الضمّ بواوٍ وبعد الكسر بياءٍ، إلا ما استثني قراءةً في كلمات مخصوصة، وقد صحّ فيها قراءة الإسكان والإشباع والاختلاس⁽⁶⁾.
- 2) أن تقع بين ساكنين نحو: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:197].
- 3) أن تقع بين متحركٍ فساكنٍ نحو: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التغابن:1]. وهذا لا خلاف في عدم صلتها لئلا يجتمع ساكنان على غير حدّهما⁽⁷⁾.
- 4) أن تقع بين ساكن فمتحرك نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة:2]، وهذا مختلف فيه،

(1) الكتاب 4/195، وينظر: شرح الدرر للمنتوري 1/143، والدر النثير: ص 299-300.

(2) ينظر: النجوم الطوالع: ص 31.

(3) ارتشاف الضرب 2/917-918، وينظر: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص 41.

(4) ينظر: الإتحاف 1/149-150، والنجوم الطوالع: ص 33-35.

(5) الكتاب 4/193.

(6) ينظر: الدر النثير: ص 306، والسبعة: 207 وما بعدها، والعقد النضيد 1/580.

(7) ينظر: الحجة 1/209، وفرائد المعاني 2/500-501.

فابن كثير يصلها بياء إذا كان ما قبلها ياءً، وبواو إذا كان ما قبلها غير ياءٍ، وافقه حفص بالصلة في قوله: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: 69]، والباقون بكسرها بعد الياء وضمها بعد غيرها مع حذف الصلة تخفيفاً، إلا أن حمزة ضمها بعد الكسرة في قوله: ﴿لَأَهْلِيهِ أَمْكُتُوا﴾ [طه: 10]، والقاصص: 29]، وحفص ضمها في قوله: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: 63]، و﴿بِمَا عَلَّمَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: 10].

وذكر سيبويه أن الإثبات أصلٌ وكلامٌ حسنٌ من كلامهم، واختار قراءة الجمهور بدون صلة، ووصفها بأنها الأحسن، ثم قال: "والإتمام عربي" (1).

الانفراد الأول:

انفرد قالون وابن وردان بالقصر في هاء الكناية وحذف الهمزة في قوله: ﴿أَرْجِهْ

وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: 111، الشعراء: 36]، والقراءات في هذه الكلمة هي:

- ابن كثير وهشام (أرجئه) بالهمز ووضم الهاء ووصلها بواو.
- ابن ذكوان بالهمز وكسر الهاء ولا يصلها بياء.
- أبو عمرو ويعقوب بالهمز والضم من غير صلة.
- قالون وابن وردان بغير همز ويختلس الكسرة.
- ورش والكسائي وخلف وابن جَمَّاز بغير همز ويصلون الهاء بياء ساكنة.
- عاصم وحمزة بغير همز ويسكنان الهاء (2).

ولها حال الوقف ما لسائر الحروف من الوقف بالإسكان والرّوم والإشمام (3).

مُرَاد الاختلاس هنا النطق بالحركة بدون صلة، وهو سرعة الحركة وبذا يستعمله القراء (4)، والصلة والإشباع هنا "أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا

(1) ينظر: الكتاب 4/189-191.

(2) ينظر: التيسير: ص 257-258، والتحبير: ص 375.

(3) النجوم الطواع: ص 38

(4) ينظر: الدر النثير: ص 304-305، ومرشد القارئ: ص 77.

ووجه أيضاً بأنه "لغة رواها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر: (له) و(به) وما أشبههما، قال الكسائي: سمعتُ أعراب عقيل وكلات يقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات:6]، بالجزم، و﴿لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾، بغير تمام، وله مال وله مال، وغير بني عقيل وكلات لا يُوجد في كلامهم اختلاسٌ ولا سكون في (له) وشبهه إلا في ضرورة.." (1).

لكنّ أبا علي الفارسي لا يُجيز القصر (الاختلاس) في هذه الهاء إلا في ضرورة الشعر (2)، متّبعاً سيويوه (3)، يقول الشيخ عضيمة: "وما جعله سيويوه والمبرد من ضرائر ضرائر الشعر جاء في القراءات السبعية المتواترة كثيراً، جاء فيها تسكين الغائب أو اختلاس حركتها" (4).

وأما وجه الصلة فليبان حركتها، واحتيج لذلك "لما كانت الهاء حرفاً ضعيفاً مهموساً مهتوتاً" (5)، ولم يُنظر إلى المحذوف الساكن قبلها؛ "لأن الجازم قد حذفه فصار كالشيء المنسي" (6).

فمن أشبع الهاء فقد نظر إلى النظر فهي بعد حركة، ومن اختلسها نظر لأصلها فقد كانت بعد ساكن حُذف للجزم، ومن أسكن فقد نظر إلى مجيء الهاء محلّ المحذوف الذي كان حقه التسكين لو لم يكن معتلاً، أو أجرى الوصل مجرى الوقف.

(1) شرح التسهيل 1/132، وينظر: العقد النضيد 1/583.

(2) ينظر: الحجة 4/61-62.

(3) الكتاب 1/30، والإدغام الكبير: ص 51، وينظر شرح المنتوري 1/145.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: قسم 3/الجزء 1/23.

(5) شرح الدرر للمنتوري 1/299.

(6) العقد النضيد 1/587.

الانفراد الثاني:

انفرد ابن وردان بكسر الهاء واختلاسها في قوله: ﴿تُرْزَقَانِهِ إِلَّا﴾ [يوسف:37]، فيقرأها من غير صلة وقد وقعت بين متحركين، والباقون بالكسر مع الصلة⁽¹⁾.

قال في الدرّة:

21. وَفِي يَدِهِ أَقْصَرُ طُلٌّ وَبَيْنَ تُرْزَقَانِهِ وَهِيَ أَهْلِيهِ قَبْلَ امْكُثُوا الْكُسْرُ فُصْلًا⁽²⁾

وقد غلّل القصر بأنه هرب من "الاستثقال بطول الكلمة"⁽³⁾، والوصل على ما تقدّم ذكره، وقبل هذا وذاك، فإن "القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول"⁽⁴⁾، لا مجال مجال فيها للاجتهاد ولو كان لهم حظٌّ في ذلك ما وجدناهم في الباب نفسه، يقصرون ألفاظاً بعينها ويشبعون أخواتها، وهذا يُبيّن حرصهم على الضبط والنقل كما تلقّوه من مَنْ نزل عليه قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9].

هاء الضمير بين التحريك والإسكان:

انفرد أبو جعفر عن العشرة بإسكان هاء ضمير المدّكر الغائب في قوله: ﴿أَنْ يُمِيلَ هُوَ﴾ [البقرة:282]، وشاركه غيره في مواضع أخرى.

فقد قرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر والكسائيّ بتسكين الهاء من (هو) و(هي) إذا كان قبلها واؤٌ أو فاءٌ أو لامٌ حيث وقع.

وقالون وأبو جعفر والكسائيّ يسكنونها مع (ثم) في قوله: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص:61]، والباقون يُحرّكون الهاء في كلّ ذلك⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التحبير: ص414، والبدور الزاهرة للفاضي 429/1.

(2) متن الدرّة: ص15.

(3) الإيضاح شرح الدرّة: ص121.

(4) السبعة: ص50، وينظر: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص55.

(5) ينظر: التيسير: ص200، والتحبير: ص284-285.

قال في الدرّة في فرش حروف سورة البقرة:

64. وَالْأَمْرُ أَثَلٌ وَأَعْكَسَ أَوَّلَ الْقَصْرِ يُمِلُّ هُوَ ثُمَّ هُوَ اسْكِنًا أَدْ وَحَمَلًا⁽¹⁾

قال الشاطبي في فرش حروف سورة البقرة:

449. وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مَهَا وَهَآ هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا خَلَا

450. وَتُمْ هُوَ رِفْقًا بَانَ وَالضَّمُّ وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ الْجَلَى⁽²⁾

رواه ابن القاصح بضمّ (هو) في البيت الثاني، وأثبتناه كما في الضبط المعتمد، وقد ذكر الشاطبي الخلاف عن قالون من طريق الحلواني في إسكانه الهاء في قوله : ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وهي متروكة من طريقي الشاطبية والدرّة⁽³⁾، صحيحة من طرق النشر⁽⁴⁾، ولم يذكرها صاحب اختلاف الرواة عن نافع، ولم يذكر الاختلاف عن قالون في قوله: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾، مع ذكر الداني لهما في التعريف في اختلاف الرواة عن نافع⁽⁵⁾.

ونقل أبو حيان أنه "قرئ شاذّاً بإسكان الهاء في ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ وإن كان قد سبقها ما ينفصل إجراءً للمنفصل مجرى المتصل بالواو والفاء واللام نحو وهو وفهو وهو، وهذا أشدّ من قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ لأنّ (ثمّ) قد شاركت في كونها للعطف وأنها لا يوقف عليها فيتمّ المعنى"⁽⁶⁾. وهذه القراءة كما قرئ بها في الشواذّ هي من انفرادات أبي جعفر المدني، تلقّاها فرواها متّبعاً الأثر.

وقد ذكر سيبويه الخلاف في (هو) و(هي) بين التحريك والإسكان، إذا سُبقت بواوٍ أو فاءٍ أو لامٍ، وأنّ الأصل هو التحريك، وعلل الإسكان بأنه طلبٌ للخفة ولكثرة دورها وأنها لا يُلفظ بها إلا مع ما بعدها⁽⁷⁾، ولم يذكر سيبويه (ثمّ) معها،

(1) متن الدرّة: ص21.

(2) متن الشاطبية: ص36-37.

(3) ينظر: سراج القارئ: ص173.

(4) ينظر: النشر2/209.

(5) ينظر: التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: ص76، واختلاف الرواة عن نافع: ص123.

(6) البحر2/361.

(7) الكتاب4/151، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص124.

فحاول أبو علي توجيه لحاق (ثم) بها؛ بأنها منفصلة مثلها وقد يُجعل المنفصل بمنزلة المتصل واستشهد بإدغامهم في يد داود، وجعل لك، كما أدغموا ردًّا وغلًّا⁽¹⁾، ويذكر المهدي أنهم "أجروا المتصل فيما هو أبعد من هذا قول الشاعر:

قالت سُليمة اشتر لنا سويقاً واشتر وعجل خادماً لبيقاً⁽²⁾

قال: فأجروا التاء من (اشتر) مع اللام من (لنا) وذلك منفصل مجرى المتصل نحو (كتف) و(فخذ) فأسكنوا الراء من (اشتر) كما أسكنوا التاء من (كتف)"⁽³⁾.

وقد وجه الداني قراءة الإسكان هنا فقال: "والإسكان في ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ محمولٌ على إسكان الهاء في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ من حيث شاركت كلمة (يمل) كلمة (ثم) في الانفصال والتضعيف، والإسكان في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ محمولٌ على إسكان الهاء في (وهو) و(فهو) من حيث شاركت ثم الواو والفاء في العطف، وساغ حمل المنفصل على المتصل في التخفيف وغيره..."⁽⁴⁾.

وتحريكها بالضم في (هو) والكسر في (هي) هو الأصل فقبل دخول هذه الحروف كانت متحركة فلم تتغير ولا يُحتج للأصل⁽⁵⁾.

والتحريك لغة أهل الحجاز والتسكين لغة نجد⁽⁶⁾، فأبو جعفر وقالون قد خالفا خالفا لغة بيئتهما التي كانت تحرك، بينما وافق ورش لغتهم.

(1) ينظر: الحجة 1/409-410.

(2) البيت من الرجز، وهو لغذافر الكندي، كما في النوادر لأبي زيد: ص 170، صدره من شواهد الحجة 1/67، والمختضب 1/36.

(3) شرح الهداية 1/158.

(4) جامع البيان في القراءات السبع: ص 390.

(5) ينظر: الموضح 1/163.

(6) ينظر: الإتحاف 1/384، والنجوم الطوالع: ص 146.

ثانياً - السكت:

انفرد أبو جعفر بسكتة يسيرة على سائر حروف التهجي في فواتح السور،
يفصل بعضها من بعض، وسواءً أكانت على حرفٍ واحدٍ أو أكثر من ذلك،
والباقون لا يسكتون ولا يفصلون في كل ذلك⁽¹⁾.

وعدها ابن الجزري الأصل المطرد الذي يُسكت عليه لغير تخفيف الهمز⁽²⁾،
وأشار لها أبو حيان بقوله: "وقطع ابن القعقاع ألف لام ميم حرفاً بوقفة وقفه،
وكذلك سائر حروف التهجي بالفواتح"⁽³⁾.

قال في الدرّة في فرش حروف سورة البقرة:

62. حُرُوفُ التَّهْجِي أَفْصِلُ بِسَكْتٍ كَخَا أَلْفِ

أَلَا يَخْدَعُونَ أَغْلَمَ حَجَّيْ وَأَشْمَأَ طِلَالِ⁽⁴⁾

والسكت لغةً: خلاف النطق، ويقال: سكت يسكت سكوتاً وسكتاً: إذا قطع
الكلام⁽⁵⁾.

واصطلاحاً: سُمِّيَ وُقُوفَةً وَوَقْفَةً خَفِيفَةً وَيَسِيرَةً ، وهو "قطع الصوت زمناً هو دون
زمن الوقف عادةً من غير تنفّس"⁽⁶⁾.

ويحسُن ذكر الفرق بين الوقف والسكت والقطع لأن "هذه العبارات جرت عند
كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدةً، وأما
عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإن القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأساً فهو
كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى

(1) ينظر: التحبير: ص282، والإتحاف/1/371.

(2) النشر/1/424.

(3) البحر المحيط/1/29.

(4) متن الدرّة: ص20.

(5) ينظر: لسان العرب: مادة: (سكت).

(6) النشر/1/240.

القراءة... " (1).

فالتنقّس يُخرج السكت من الوقف، والاستئناف يُخرج القطع من الوقف، ولا يقع الوقف في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسماً بخلاف السكت فإنه يقع فيهما (2).

وقد اختلف في تفسيرها ونقل القرطبيّ عن قطرب والفرّاء وغيرهما، أنها "إشارة إلى حروف الهجاء أعلم الله بها العرب حين تحداهم بالقرآن أنه مؤتلف من حروف هي التي منها بناء كلامهم، ليكون عجزهم عنه أبلغ في الحجة عليهم إذ لم يخرج عن كلامهم" (3).

ويقول مكّي: "فهذه الحروف أصلها السكون والوقف عليها؛ لأنها حروف مقطّعة لا أصل لها في الإعراب إلا أن يُخبر عنها أو يُعطف بعضها على بعضٍ فيدخلها الإعراب؛ لأنها تصير كسائر الأسماء" (4) نحو: "هذه ألفٌ وألّفك حسنة، وفي الكتاب ألفٌ ولامٌ وميمٌ وعينٌ" (5).

ووجه السكت بعد اتّباع الأثر أنه يُبيّن "أن الحروف كلّها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء والأفعال بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً وليست مؤتلفة، وفي كلّ واحدٍ منها سرٌّ من أسرار الله تعالى الذي استأثر الله بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فسكنت كالأسماء الأعداد إذا وردت من غير عامل ولا عطف فتقول: وحد اثنين ثلاثة أربعة هكذا" (6).

والقراءة بترك السكت "نظراً لاتصالها رسماً وعدم ملاحظة هذه المعاني ولثبوت الرواية إذ القراءة سنّة متّبعة" (7).

والسكت كما يقول الهمداني: "مقيّدٌ بالسمع والنقل فلا يجوز إلا فيما

(1) المصدر السابق 1/238-239.

(2) النجوم الطوالع: ص 24.

(3) الجامع لأحكام القرآن 1/155، وينظر: البحر المحيط 1/29، وينظر في معانيها لسان العرب: باب تفسير الحروف المقطّعة.

(4) الكشف 1/335.

(5) مشكل إعراب القرآن 1/112.

(6) النشر 1/425، ونقله النويري في طيبة النشر 1/485، ولم يعزه، وتابعه في الإتحاف 1/224.

(7) قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر: ص 13.

صحّت الرواية به المعنى مقصود بذاته⁽¹⁾.

(1) الإنخاف 1/224.

ثالثاً-التقاء الساكنين على غير حدّه:

وليس القصد الحديث عن التقاء الساكنين وأحواله فهو مبثوثٌ في مواطنه⁽¹⁾، لكنّ الحديث عن مواضع انفرد فيها المدنيان بالإدغام المؤدّي لاجتماع ساكنين على غير حدّه البصريّ.

انفرد أبو جعفر وقالون بالإسكان والتشديد بعده في أربع كلمات هي : ﴿فَنِعَمًا هِيَ﴾ [البقرة:271، والنساء:58]، و﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء:154]، و﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾ [يونس:35]، و﴿تَأْخُذْهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:49]، وشاركهما أبو عمرو وشعبة في أحد وجهيهما في لفظ: ﴿فَنِعَمًا هِيَ﴾ [البقرة:271، والنساء:58]، ونقل عنهما في هذا اللفظ القراءة بالاختلاس كما نُقلت عن قالون في كل هذه الألفاظ الأربعة، وسيأتي تفصيل ذلك.

وقد مرّ معنا الحديث عن الجمع بين الساكنين في مبحث المدّ⁽²⁾، ومرّ معنا كذلك في مبحث الإدغام، قراءة أبي عمرو البصريّ في قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة:185]، وشبهه، وثبوت الإدغام عنه المؤدّي لاجتماع ساكنين على غير حدّه البصريّ، فأباه سيبويه والبصريّون وحملوه على الإخفاء، وهو الوجه الثاني له، واختاره النحويّون من البصريّين من بعده⁽³⁾، واختاره الداني وذكر "أن الإدغام فيه عند الحدّاق من النحويّين والقراء رديء، لأنه يلتقي ساكنان"⁽⁴⁾، وهو تابعٌ للسيراني في وصفه، لأن ما قبله ليس حرف مدّ ولين⁽⁵⁾، وهو وصفٌ غير مقبولٍ إلا أن يُراد به القلّة عند النحويّين من البصريّين، فلا مفهوم للرداءة متى ما صحّ سند القراءة، ويجب حينئذٍ التسليم والانقياد لما ثبتت القراءة به ولو خالف أقيسة النحويّين ومذاهبهم.

وقد حكى النحويّون الكوفيّون سماعاً من العرب الإدغام في (شهر رمضان)،

(1) ينظر في ذلك: التكملة: ص185 وما بعدها، وشرح الشافية3/234، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم634/4/2.

(2) ينظر: ص .

(3) الكتاب4/438، وينظر: إدغام القراء: ص4، وما ذكره الكوفيّون من الإدغام: ص82.

(4) الإدغام الكبير: ص122.

(5) ينظر: إدغام القراء: ص37-38.

وجوّز ذلك الفراء⁽¹⁾، فهي ثابتة عن العرب ولا يجوز نكرانها، ومن سمع حجة على من من لم يسمع.

وتعقب السميئُ قول ابن عطية: "وذلك لا تقتضيه الأصول" بأنه غير مقبول منه، ولا يُلْتَفَت إلى من استضعفها، ومتى صحَّ النقل فلا يُعارض بالقياس⁽²⁾، ونقل ابن الجزريّ ثبوت الإخفاء والإدغام الصحيح عند قدماء الأئمة من أهل الأداء واجتمعت النصوص عليه⁽³⁾.

وهذه الكلمات والقراءات الواردة فيها كما سيأتي:

قوله: ﴿فَعِيْمًا هِيَ﴾ [البقرة: 271، والنساء: 58]، قرأه ابن كثير وورش وحفص ويعقوب بكسر النون والعين، وقرأ قالون وشعبة وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركتها ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النصّ عنهم، والأول أقيس، وهو اختيار الداني وغيره، وقرأ أبو جعفر بإسكان العين وتشديد الميم، والباقون بفتح النون وكسر العين⁽⁴⁾.

قال الشاطبي:

536. نِعْمًا مَعًا فِي التُّونِ فَتُحَّ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءٍ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغٌ بِهِ حَالًا⁽⁵⁾

وقال ابن الجزري:

83. نِعْمًا حَزَّ اسْكِنْ أَدْ وَمَيْسِرَةَ افْتَحَا كَيْحَسْبُ أَدْ وَأَكْسِرُهُ فُتْقُ فَأَدُّنُوا وَلَا⁽⁶⁾

وقوله: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبَبِ﴾ [النساء: 154]، قرأه ورش بفتح الين وتشديد الدال، وأبو جعفر بإسكان العين مع تشديد الدال، ولقالون وجهان اختلاس فتحة العين مع تشديد الدال، وإسكان العين كقراءة أبي جعفر، وقرأ الباكون بإسكان العين

(1) ينظر: معاني القرآن 1/19، وإدغام القراء: ص 4.

(2) المحرر الوجيز 1/515، وينظر: الدر المصون 2/278.

(3) ينظر: النشر 1/299.

(4) ينظر: التيسير: ص 217، والتجبير: ص 313-314.

(5) متن الشاطبية: ص 43.

(6) متن الدرّة: ص 23.

مع تخفيف الدال⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

612. بِالْإِسْكَانِ تَعْدُوا سَكْنُوهُ وَخَفُّوا خُصُوصاً وَأَخْفَى الْعَيْنُ قَالُونَ مُسْهَلًا⁽²⁾

وقال ابن الجزري:

98. وَفَاطِرٍ مَعَ نَزْلِ وَتَلْوِيهِ سَمِّ حُمِّ وَتَلَوُوا فِدَا تَعْدُوا اِتْلُ سَكْنٌ مُثَقَّلًا⁽³⁾

وقوله: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ [يونس: 35]، قرأه شعبة بكسر الياء

والهاء وتشديد الدال، وقرأ حفص ويعقوب بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقرأ أبو عمرو بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، وقرأ أبو جعفر بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال، ولقالون وجهان: الأول كأبي عمرو، والثاني كأبي جعفر⁽⁴⁾.

قال الشاطبي:

748. وَيَا لَا يَهْدِي أَكْسِرَ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ وَأَخْفَى بُنُو حَمْدٍ وَخَفَّفَ شُلْشَلًا⁽⁵⁾

قال ابن الجزري:

129. يَهْدِي سُكُونُ الْهَاءِ إِذْ كَسَرَهَا حَوَى وَفَلْيَفْرُحُوا خَاطِبٍ طِلًا يَجْمَعُو طَلَى⁽⁶⁾

وقوله: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: 49]، قرأه أبو جعفر بإسكان الخاء

وتشديد الصاد، وقرأ أبو عمرو باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد، وقرأ ورش وابن كثير وهشام بفتح الخاء وتشديد الصاد، ولقالون وجهان: الأول كأبي جعفر والثاني

(1) ينظر: التيسير: ص 236، والتحبير: ص 344.

(2) متن الشاطبية: ص 49.

(3) متن الدرّة: ص 24.

(4) ينظر: التيسير: ص 247، والتحبير: ص 399.

(5) متن الشاطبية: ص 59.

(6) متن الدرّة: ص 28.

كأبي عمرو، والياء مفتوحة للجميع، والباقون بكسر الحاء وتشديد الصاد⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

998. وَحَا يَخْصِمُونَ افْتَحَ سَمًا لُدًّا وَأَخْفَ حُلْدًا — وَبَرًّا وَسَكَّنَهُ وَخَفَّفَ فَتُكْمِلًا⁽²⁾

وقال ابن الجزري:

190. وَنَضَبُ الْقَمَرِ إِذْ طَابَ دُرِّيَّةً اجْمَعَنَّ

جَمِي يَخْصِمُونَ اسْكِنَ أَلَا اكْسِرَ فَتَى حَلَا

191. وَشَدَّدَ فَشَا وَأَقْصُرَ أَبَا فَاكِهَيْنَ فَا

كِهِو ضَمَّ بَا جُبَلًا حَلَا اللَّامَ نَقْلًا⁽³⁾

وقد لحن هذا الانفراد في قوله: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾، الزجاج والنحاس وأبو علي⁽⁴⁾، وحذا حذوهم من القراء مكِّي، فوصف قراءة الإسكان بعدم إمكانية النطق بها، وبأنها بعيدة، وبأنه محال وغير جائز عند أحد من النحويين، وقال بأنه: "بعيدٌ ضعيفٌ لا يجوز إلا في شعرٍ نادرٍ"⁽⁵⁾.

وخرجه سيبويه القراءة على أنها على لغة من يقول: نَعَمَ بكسر العين وهي لغة هذيل، لا على لغة من قال: نَعَمَ، بسكون العين⁽⁶⁾؛ لأنه كما تقدّم مع البصريين في عدم جواز التقاء الساكنين على هذا الحدّ.

وقد سُمع التقاؤهما من أفصح العرب، فيما ثبت عن النبي ﷺ، "نَعَمًا بلال

(1) ينظر: التيسير: ص379، والتحبير: ص524.

(2) متن الشاطبية: ص79.

(3) متن الدرّة: ص35.

(4) ينظر بالترتيب: معاني القرآن وإعرابه 1/354، وإعراب القرآن 1/338، والحجة 2/396.

(5) ينظر: الكشف 1/402 و179 و2، 218/519 ومشكل إعراب القرآن 1/179.

(6) الكتاب 4/439-440، وينظر: ارتشاف الضرب 1/200، ومنهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن

الكريم: ص552.

الصالح للرجل الصالح"⁽¹⁾، وقد اختاره الإمام أبو عبيد وناهيك به⁽²⁾، قال الدمياطي:
"وتواتر ذلك عن القراء وشاع وذاع ولم يُنكر، وهو إثباتٌ مفيدٌ للعلم وما ذكره نفيٌ
مستنده الظن، فالإثبات العلميّ أولى من النفي الظنيّ"⁽³⁾.

وقد وُجّهت القراءات في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ بأن: "من كسر العين فهو على الأصل
ثم أتبع حركة النون بحركة العين ليكون عمل اللسان من وجهٍ واحدٍ أي على لغة من
يقول: (نِعِم)، وقيل: هو على لغة من يقول: (نِعْم) ثم كسرت العين لالتقاء
الساكنين، ومن أسكن العين فللتخفيف، وقيل: هو اختلاصٌ وليس بإسكان فلا يقدر
على النطق به؛ لأنه جمع بين ساكنين"⁽⁴⁾.

وُوجّهت القراءات في الكلمات الثلاث بأن أصلها، (تعتدوا، ويهتدي،
ويختصمون)، فمن قرأ بالفتح فإنه ألقى فتحة التاء على الساكن قبلها وأدغم،
فصارت (تعدّوا، ويهدّي، ويخصّمون)، ومن قرأ بالإسكان فإنه أبقاها على أصلها،
وقيل: الإسكان لا يجوز لثلاثا يُجمع بين الساكنين وليس الأول حرف مدّ ولين، فيكون
اختلاصاً، وقد ورد النصّ كما تقدّم بالإسكان وبالإخفاء"⁽⁵⁾.

وشارك حمزة الكوفيّ أبا جعفر في التقاء الساكنين على غير حدّه في قوله: فهو
يقرأ بسكون السين وتشديد الطاء، وهذا مثله⁽⁶⁾، وقد رُميت كذلك باللحن
والخطأ⁽⁷⁾، واستشهد بها الصفاقسيّ على جواز ذلك في هذه الكلمات ثم قال: "ولو
سلمنا أن النحويين اتفقوا على الأول لم يمنعنا من الإدغام المحض؛ لأن القراءة لا تتبع

(1) رواه أبو عبيد في غريب الحديث 64/1، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده 299/29، برقم:

17763، وصححه محققو المسند، وينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية: ص 329.

(2) ينظر: النشر 236/2، وتبعه في الإنحاف 127/1، وقد جاء فيهما: أبو عبيدة خطأً، والصواب ما
أثبتته.

(3) الإنحاف 127/1.

(4) المحتسب 356-357/1، وإعراب القراءات السبع 201-202/1، والكشف 316/1، وينظر:
اختلاف الرواة عن نافع: ص 128.

(5) إعراب القراءات السبع 139/1 و 268 و 234/2، والكشف 401/1-402 و 518-
519 و 217-218، وينظر: اختلاف الرواة عن نافع: ص 129.

(6) التيسير: ص 313.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 321/3، وإعراب القرآن 474/2.

العربية بل العربية تتبع القراءة، لأنها مسموعة من أفصح العرب وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين⁽¹⁾.

ومقابل جمهور البصريين أبو عمرو وهو رأس فيهم، فالأولى "الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند اجتماعهم، ولم يُجمعوا على المنع، ولأنهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، وهو رسول الله ﷺ، ولثبوت القراءة تواتراً وما نقلته النحاة آحاداً، ولو سُلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراءة أعدل وأكثر"⁽²⁾.

ولابن الحاجب كلامٌ نفيسٌ قال: "والأولى الردّ على النحويين في منع الجواز فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع ومن القراء جماعةٌ من أكابر النحويين فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثمّ ولو قدّر أن القراء ليس فيهم نحويّ، فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل هذه اللغة فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى القراءة أولى؛ لأنهم ناقلوها عمّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاداً ثمّ لو سُلم أنه ليس بمتواتر فالقرآن أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى"⁽³⁾.

وأياً ما كان الاختلاف سائغاً وجائزاً، "ليختلف الكوفيون والبصريون ما شاء لهم الاختلاف ولكن لا يصحّ الحكم على قراءة بالشذوذ مع صحّة سندها وموافقتها لرسم مصحف من المصاحف العثمانية لمجرد عدم موافقة البصريين للكوفيين ف هذا التقدير أو ذاك، أو لمخالفة تخريج الكوفيين لمذهب البصريين، بل الواجب أن يُصحّح الكوفيون والبصريون قواعدهم وأن يجعلوها مرنة بحيث تقبل القراءات وعليهم أن يتخذوا من القراءات الصحيحة شاهداً على تعديل قواعدهم وتصحيحها وهم يعلمون أن أبا عمرو بن العلاء يقول: ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ..⁽⁴⁾.

(1) غيث النفع: ص 49-50، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم 2/الجزء 4/ المجلد 7/647-648.

(2) حاشية الصبان 4/226، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 399-400.

(3) الإيضاح في شرح المفصل 2/479، وينظر: الإنحاف 1/127.

(4) القراءات واللهجات: ص 139، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 400.

وفي ختام هذا الفصل يلزم التذكير بأن دراسة الظواهر اللغوية في قراءة القرآن
"لتوضيح ما قاله العلماء في توجيهها لا للحكم عليها، وإذا قصرت العبارة عن تحقيق
هذا الهدف فإنما يرجع إلى قصور الباحث"⁽¹⁾، وذلك لعصمة النصّ القرآنيّ عن
النقص والخطأ والقصور.

(1) ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: ص38.

الفصل الثاني

المراجعة المصرفية

في أنفردات

المحيطين

مباحث

الفصل الثاني

- المبحث الأول: دراسة في بنية الفعل.
- المبحث الثاني: دراسة في بنية الاسم.
- المبحث الثالث: التبادل بين الفعل والاسم.

المبحث الأول

دراسة في بنية الفعل

أولاً- الضبط الحركي للأفعال:

بين (فعل) و(فعل):

انفرد نافع بكسر السين في قوله: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ [البقرة:246]، وقوله: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [محمد:22]، والباقون بفتحها⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

517. كَمَا دَارَ وَأَقْضُرَ مَعَ مُضَاعَفَةً وَقُلْ

عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتَى الْجَمَلُ⁽²⁾

وجه أبو علي قراءة نافع بأنهم "قد قالوا: هو عسٍ بذاك، وما أعساه، وأعسٍ به، حكاة ابن الأعرابي، فقولهم عسٍ يقوي قراءته: (هل عسيتم)، ألا ترى أن (عسٍ) مثل (حزٍ) و(شجٍ)... وقد جاء فعل وفعل في نحو: نَقِمْتُ وَنَقِمْتُ، وقالوا: وَرِي الزَّنْدُ، وقالوا: وَرَيْتُ بك زنادي، فاستعملوا فَعِلَ في هذا الحرف فيما قاله: أبو عثمان، فكذلك عَسَيْتُ وعَسَيْتُ".

ثم ذكر أن "قياس عسيتم أن تقول: عسي زيدٌ مثل: رضي، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يقله فسائق له أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع والأخرى في موضع آخر، كما فعل ذلك غيره"⁽³⁾.

و"هما لغتان: تقول العرب: (عسيْتُ أن أفعل، وعسيْتُ)، قال أبو عبيدة: "القراءة

(1) ينظر: التيسير: ص213، والتحبير: ص307.

(2) متن الشاطبية: ص42، وفي بعض النسخ: (مُضَاعَفَةً)، ينظر: سراج القارئ: ص190.

(3) الحجة2/350.

عندنا هي الفتح؛ لأنها أعرف اللَّغَتَيْنِ ولو كان (عَسَيْتُمْ) لثُرْتُ: ﴿عَسَى رَبُّنَا﴾ القلم:32، (عَسَى رُبْنَا)، وما اختلفوا في هذا الحرف". وقد حُكِيَ عن أبي عمرو أنه كان يحتجّ بهذه الحجّة⁽¹⁾.

وتعقّب أبو حيّان ذلك ووصفه بأنه "جهل" من أبي عبيدة بهذه اللغة" وذكر أن الكسر مع المضمّر خاصة لغة لأهل الحجاز، والكسر على سبيل الجواز لغة، ولا يكون إلا الفتح في غير المضمّر، ونقل عن أبي بكر الأذفوي وغيره: "أن أهل الحجاز يكسرون السين مع المضمّر خاصة، وإذا قيل: عسى زيدٌ فليس إلا الفتح..."⁽²⁾.

واختار أبو منصور الأزهري قراءة الجمهور بالفتح وقال: "اتفق أهل اللغة على أن الكسر السين ليس بجيد وأنا أحسبها لغة لبعض العرب، وإن كرهها الفصحاء"⁽³⁾.

انفرد المدنيان بفتح الراء في قوله: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة:7]، والباقون بكسرها⁽⁴⁾.

قال الشاطبي:

1092. وَرَأَى بَرِقَ افْتَحَ آمِنًا يَدْرُونَ مَعِ جُيُوبُونَ حَقَّ كَفَّ يُمْنَى عُلَاً عَمَلًا⁽⁵⁾

ولم يذكرها في الدّرة لأبي جعفر لموافقته لنافع وديدنه أن يذكر ما خالف فيه أصله.

ومعنى (برق) بفتح الراء: فتح عينيه وحدّد بصره عند الموت، ومن كسرها فمعناه: تحيّر⁽⁶⁾، وقيل: بالفتح معناه لمع من شدّة شخصه، وبالكسر معناه تحيّر فرعاً⁽⁷⁾، وقيل: هما لغتان في التحيّر والدهشة⁽⁸⁾.

(1) حجة القراءات: ص139-140.

(2) البحر المحيط2/264.

(3) معاني القراءات1/214.

(4) ينظر: التيسير: ص447، والتحبير: ص598.

(5) متن الشاطبية: ص87.

(6) ينظر: شرح الهداية2/543، وحجة القراءات: ص736.

(7) ينظر: الكشف6/268، والدر المصون10/568.

(8) ينظر: اللسان: مادة: (برق).

ونقل في مجالس العلماء أن "يونس بن حبيب أتى لابن أبي إسحاق وسأله كيف تقرأ ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾، فقال: فإذا برق البصر، وفتح الراء. ويمضي يونس إلى أبي عمرو ن العلاء فسأله فقال أبو عمرو: وأين يُراد به، يقال: برقت السماء وبرقت الأرض، فأما البصر فبرق كذا سمعنا." (1).

وعدم سماع أبي عمرو للفتح لا ينفي القراءة التي سُمعت بالسند المتصل عن المدنيّين إلى سيّدنا رسول الله ﷺ، وبذا تثبت القراءة التي تُثبت صحة ذلك لغةً.

كسر تاء الافتعال:

بين (افتعل) و(افتعل):

انفرد أبو جعفر بكسر الطاء في قوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:173]، حيث وقع، والباقون بضمّها (2).

قال في الدرّة:

73. بِكُسْرٍِ وَطَاءٍ اضْطُرَّ فَاكْسِرُهُ آمِنًا وَرَفْعِكَ لَيْسَ السِّرُّ فَوْزٌ وَتَقْلًا (3)

جاء في اللسان: "وقد اضْطُرَّ إلى الشيء أي: أُلجئ إليه.. وقد اضْطُرَّ فلان إلى كذا وكذا، بناؤه افتعل، فجعلت التاء طاءً، لأن التاء لم يحسن لفظه مع الضاد.. وأصله من الضرر وهو الضيق" (4).

فمن قرأ بالضمّ فعلى الأصل، ومن كسر فلأن أصلها (اضْطُرَّ) بكسر الراء الأولى فلما أدغمت الراء انتقلت حركتها إلى الطاء بعد سلبها حركتها (5)، ووجه النويري الكسر بعد الضمّ طلباً للخفة التي لا تتأبى بتوالي ضمّتين (6).

(1) الزجاجي: مجالس العلماء: ص247، وينظر: محمود حسني: مجلة جامعة الملك سعود، ملامح من قراءات النحاة الأوائل: المجلد الثاني: ص 601. 1410هـ-1990م.

(2) التعبير: ص300.

(3) متن الدرّة: ص22.

(4) اللسان: مادة: (ضرر).

(5) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن 76/1، والبحر المحيط 665/1، والإتحاف 429/1.

(6) شرح الطيبة 197/2.

بين (يفعل) و(يفعل):

انفرد أبو جعفر بضمّ الطاء في ثلاثة مواضع: في قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطُّشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:195]، و﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبِطِّشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾ [القصص:19]، و﴿يَوْمَ نَبِّطِشُ الْبَطِشَةَ الْكُبْرَى﴾ [الدخان:16]، والباقون بكسرها⁽¹⁾.

قال في الدرّة:

117. كَوْرَشٍ يُقُولُوا خَاطِبِينَ حُمٍ وَيَلْحَدُوا اضْ

حُمٍ أَكْسِرَ كَحَا فِدْ ضُمَّ طَا يَبِطِّشُ اسْجَلًا⁽²⁾

جاء في اللسان: "البطش التناول بشدّة عند الصّولة والأخذ الشديد في كل شيء بطش، بطش يبطش ويبطش يطشاً"⁽³⁾.

فهما لغتان؛ لأن "مضارع فَعَلَ يأتي بالوجهين كحَرَجٍ يَخْرُجُ وضَرْبٍ يَضْرِبُ"⁽⁴⁾.

وقد طاف أبو زيد -صاحب النوادر- ليعرف الأصل في هذا الباب الضمّ أو الكسر، فوجدهما لغتان مستويتان، وإنما يتكلّم كل امرئ بما يستحسن ويستخفّ⁽⁵⁾.



(1) التعبير: ص382.

(2) متن الدرّة: ص26.

(3) لسان العرب: مادة: (بطش).

(4) شرح الطيبة/2/347.

(5) ينظر: المزهري/1/207-208.

ثانياً- التبادل بين صيغ الأفعال:

القلب المكاني:

بين (يتفعّل) و (يفتعل):

• (يتألّ) و (يأتل):

انفرد أبو جعفر بتقديم التاء وفتح الهمزة بعدها وتشديد اللام مفتوحةً، (يتألّ) في قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ [النور:22]، والباقون (يأتل) بتقديم الهمزة ساكنةً وتخفيف اللام مكسورة⁽¹⁾.

قال في الدرّة:

170. وَلَا يَتَأَلَّ اعْلَمَ وَكَبَّرَهُ وَضَمَّ حُطَّ

وَعَبَّرَ انْصَبَ إِذْ دُرِّيَّ اضْمَمَ مُثَقَّلًا⁽²⁾

ووصف الفرّاء قراءة بعض أهل المدينة (يتألّ) بأنها "مخالفة للكتاب"⁽³⁾، وهي قراءة أبي جعفر، وتبعه الطبريّ فاختار قراءة الجمهور؛ لأن "القراءة الأخرى مخالفةً خط المصحف، فاتّباع المصحف مع قراءة جماعة القرّاء وصحة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله"⁽⁴⁾.

وقد نقل أبو بكر ابن مهران أن "كتابها في المصحف الأول هي (يتل) ياء. تاء. لام"⁽⁵⁾، وتابعه ابن عطية على نقله ووجه قراءة أبي جعفر بأنها محتملة للرسم حينئذٍ⁽⁶⁾، ونقل ابن الجزري عن الإمام القرّاب في كتابه علل القراءات أنها كتبت (يتل) فساغ فيها الاختلاف⁽⁷⁾، ونقل قول الإمام القرّاب النويريّ لكنه جاء مصحّفاً إلى (قبل) في المتن، وإلى

(1) ينظر: التحبير: ص480.

(2) متن الدرّة: ص32.

(3) معاني القرآن2/248.

(4) تفسير الطبري17/223،

(5) المبسوط في القراءات العشر: ص317.

(6) المحرر الوجيز4/173.

(7) النشر2/331.

(منك) و(نبك) في الهامش⁽¹⁾.

وقد وجّه أبو الفتح قراءة أبي جعفر فقال: "تأليت على كذا إذا حلفت، والألوة والإلوة والألوة والأليئة: اليمين..، أي: ولا يحلف أولوا الفضل منكم والسعة أن لا يؤتوا أولي القرى"⁽²⁾.

واختار الطبري من قبله هذا القول ونسبه إلى ابن عباس⁽³⁾.

ووجّه أبو الفتح قراءة الباقرين فقال: "ولا يأتل: معناه ولا يُقصر وهو يفتعل من قولهم: ما ألوث في كذا أي: ما قصرت"⁽⁴⁾.

ذكره النحاس واستشهد بقول امرئ القيس:

ألا زبّ خصم فيك ألوى رددته نصيح على تغذاله غير مؤتلي

الشاهد فيه: غير مؤتلي، أي: غير مقصر في نصحي⁽⁵⁾.

وذكر النحاس في إعرابه أنهما بمعنى مثل يكتسب وتكسب⁽⁶⁾، وتابعه العكبري⁽⁷⁾.

وقد جمع ابن الجزري توجيهها فقال: "واختلفوا في (ولا يأتل) فقرأ أبو جعفر (ولا يتأل) بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة، وهي قراءة عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة مولاة وزيد بن أسلم، هي من الأليئة على وزن فعيلة من الألوة بفتح الهمزة وضمها وكسرها، وهو الحلف، أي: ولا ستكلّف الحلف، أو: لا يحلف أولوا الفضل أن لا يؤتوا. ودلّ على حذف (لا) خُلُو الفعل من النون الثقيلة فإنها تلزم في الإيجاب. وقرأ الباقرين بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفة، إما من ألوث، أي: قصرت، أي: ولا تقصر، أو

(1) شرح الطيبة 2/475.

(2) المحتسب 2/106.

(3) تفسير الطبري 17/225.

(4) المحتسب 2/106.

(5) معاني القرآن 4/511، والبيت لامرئ القيس في ديوانه: ص 18، وهو من شواهد المنصف 3/83.

(6) ينظر: إعراب القرآن 3/131.

(7) إملاء ما من به الرحمن 2/155.

من آليته، أي: حلفت يقال: آلى وائتلى وتألّى بمعنى فتكون القراءةتان بمعنى...⁽¹⁾.

بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ):

• (حزن) و(أحزن):

انفرد نافع بضم الياء وكسر الزاي في قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي
الْكُفْرِ﴾ [آل عمران:176]، ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف:13]، ﴿إِنَّمَا
التَّجَوَّى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المجادلة:10] وشبهه، ما خلا قوله: ﴿لَا
يَحْزُنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء:103]، فإنه فتح الياء وضمّ الزاي فيه، وانفرد أبو جعفر
بضمّ الياء وكسر الزاي في هذا الموضع، والباقون كذلك في كل المواضع⁽²⁾.

قال الشاطبي:

578. وَأَنَّ اكْسِرُوا رِفْقًا وَيَحْزُنُ غَيْرَ الْأَنْتِ

— يِيَاءٍ بِضَمٍّ وَاكْسِرِ الضَّمَّ أَحْفَلًا⁽³⁾

وقال ابن الجزري:

91. وَيَحْزُنُ فَاَفْتَحْ ضُمَّ كُلاً سِوَى الَّذِي

لَدَى الْأَنْبِيَاءِ فَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ أَحْفَلًا⁽⁴⁾

ويلاحظ أن نافعاً خالف شيخه، وكلاهما قرأ الفعل من المادتين كليهما (حزن، وأحزن)
باختلافٍ في الموضع.

وقد قرّرت صاحبة التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر أنه قرأ كالجماعة في قوله: ﴿لَا
يَحْزُنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء:103]، وهو خلاف قراءته كما تقدّم بل هو من
تفرّده⁽⁵⁾.

(1) النشر 2/331.

(2) التعبير: ص 330.

(3) متن الشاطبية: ص 46.

(4) متن الدرّة: ص 23.

(5) ص: 56.

قال سيبويه: "أفتنتُ الرجل وأحزنتُهُ وأرجعته وأعورتُ عينه، أرادوا جعلته حزناً وفاتناً."⁽¹⁾، وهما بمعنى كما اختار الزجاج⁽²⁾.

واحتجّ أبو عليّ لقراءة نافع بقول سيبويه المتقدم الذي حكاه عن بعض العرب، وخرّج قراءته في موضع الأنبياء على أنه "يُشبه أن يكون تبع فيه أثراً أو أحبّ الأخذ بالوجهين إذ كلّ واحدٍ منهما جائزاً."⁽³⁾، والاختيار أنه تبع الأثر، إذ لا مجال لهم في الاختيار فيما تلقّوه مسنداً، ولو كان ذلك لقراؤه على سنن واحدٍ، ولما خالف شيخه أبو جعفر في هذه القراءة.

واحتجّ أبو زُرعة لقراءة نافع بقولهم: "هذا أمرٌ مُحْزَنٌ"⁽⁴⁾.

واختار النحاس الفتح لأنه الأوضح⁽⁵⁾، وتبعه ابن خالويه⁽⁶⁾، وقال مكّي: "والقراءتان متساويتان، وما عليه الجماعة من فتح الياء وضمّ الزاي أحبّ إليّ؛ لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها"⁽⁷⁾.

ولا يجوز تفضيل قراءة على أخرى صحّ سندها، فكلُّ متلقّي من عند الله، لا فضل لقراءة على أخرى.

واختار أبو منصور الأزهريّ الفتح كذلك ووصف قراءة نافع بأنها: "لغة صحيحة غير أن حَزَنٌ يحزّن أفضى وأكثر"⁽⁸⁾، والوصف بالفشو والكثرة لا يوحي بالتفضيل بشكل صريح كما فعل مكّي.

ونقل القرطبيّ عن البيهقي قوله: "حزنه لغة قريش وأحزنه لغة تميم، وقد قرئ بهما"⁽⁹⁾، فيكون المدنيان قد قرأ باللغتين كليهما.

(1) الكتاب 57/4، وينظر: الدر المصون 3/495.

(2) ينظر: فعلت وأفعلت: ص 65، وشرح الشافية 1/87.

(3) الحجة 3/100.

(4) حجة القراءات: ص 181.

(5) إعراب القرآن 3/82.

(6) إعراب القراءات السبع 1/123.

(7) الكشف 2/365.

(8) معاني القراءات 1/282.

(9) الجامع لأحكام القرآن 14/295، وينظر: البحر المحيط 3/339.

ويذكر الدكتور عبده الراجحي أنه حين اتحاد المثالين في المعنى تكون (فعل) لهجة أهل الحجاز، ويستعمل التميميون (أفعل)، ثم يضيف أن ذلك ملائم للبادية المسرعين في كلامهم، بخلاف البيئة المتحضرة المتأنية المفرقة في الاستعمال بينهما⁽¹⁾، ولا يفهم من كلامه كلامه إلا محاولة لتعليل القراءة وليس بقصد أن القراءة تتكيف مع البيئة التي تحلُّ بها.

• (خرج) و(أخرج):

انفرد ابن وردان في أحد وجهيه بقراءة (يُخرج) بضم الياء وكسر الراء من قوله: ﴿وَالَّذِي خَبَثَ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف:58]، والباقون بفتح الياء وضم الراء⁽²⁾.

قال محقق التحبير: "هذه القراءة من انفرد الشَّطَوِي عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان فلا يُقرأ له بها"⁽³⁾، ومُراده أنه لا يُقرأ له بها من طريق التحبير فليست فليست هذه طريقه، لكن يُقرأ له بها من طريق الدرّة فزيادتها موصولة السند متلقاة بالقبول.

قال في الدرّة:

114. يُعَشِّي لَهُ أَنْ لَعْنَةُ اتْلُ كَحَمْرَةٍ

وَلَا يُخْرِجُ اضْمَمٌ وَأَكْسِرِ الخُلْفُ بِجَلَا⁽⁴⁾

ووجهت قراءته على أنها من الإخراج وقراءة الباقيين على أنها من الخروج⁽⁵⁾.

• (مدّ) و(أمدّ):

انفرد المدتيان بضم الياء وكسر الميم في قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف:202]، والباقون بفتح الياء وضم الميم⁽⁶⁾.

(1) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 175.

(2) التحبير: ص 373.

(3) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(4) متن الدرّة: ص 26.

(5) ينظر: الإيضاح: ص 243.

(6) ينظر: التيسير: ص 262، والتحبير: ص 382.

قال الشاطبي:

712. وَقُلْ طَائِفٌ طَيِّفٌ رَضِيَ حُقُّهُ يَمْدُونُ فَاضْمُمُ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَغْدَلًا⁽¹⁾

ولم يذكره في الدرّة لموافقته أصله.

ونقل الأخفش عن يونس بن حبيب: "ما كان من الشرّ فهو مددتُ وما كان من الخير فهو أمددتُ"⁽²⁾، واختار الزجاج أنهما بمعنى قال: "ومددتُه في الخير وأمددتُه"⁽³⁾.

وقد أنكر قراءة المدنيين أبو حاتم وأبو عبيد، "قال أبو حاتم: لا أعرف لها وجهاً إلا أن يكون المعنى يزيدونهم من الغي، وهذا غير مسبوق إلى القلوب، وحكى جماعة من هل اللغة منهم أبو عبيد أنه يقال إذا كثّر شيءٌ شيئاً بنفسه: مدّه، وإذا أكثره بغيره قيل: أمدّه نحو: ﴿يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: 125]"، وحكى عن محمد بن يزيد أنه احتجّ لقراءة أهل المدينة قال: يقال مددتُ له في كذا أي زيّتُه له واستدعيته أن يفعله، وأمددتُه في كذا أي أعتته برأيٍ أو غير ذلك"⁽⁴⁾.

وقراءة المدنيّين من أمدّ يمدُّ من قولك: أمددتُ الجيش إذا زدته بمدد، قال تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ [الإسراء: 6]، فمعنى يمدّونهم يزيدونهم غنيّاً، وقراءة الباقيين من مدّ يمدّ، بمعنى يجرُّ أو يترك⁽⁵⁾، واستدلّ لها أبو منصور الأزهريّ بقوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 15]، ووصفها بالجيدة⁽⁶⁾، واختار مكّي الفتح فهو الأكثر المستعمل في الشرّ الذي هو الغي، وبه قرأت الجماعة⁽⁷⁾، والقراءتان صحيحتان روايةً ولغةً وهما في المنزلة سواء فلا تفضيل لإحدهما على الأخرى.

(1) متن الشاطبية: ص 56.

(2) معاني الأخفش 52/1، وينظر: اللسان: (مدد) وفيه النقل.

(3) فعلت وأفعلت: ص 119.

(4) إعراب القرآن 2/172.

(5) حجة القراءات: ص 306.

(6) معاني القراءات 1/443.

(7) الكشف 1/488.

• (ذهب) و(أذهب):

انفرد أبو جعفر بضم الياء وكسر الهاء في قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرَقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور:43]، والباقون بفتحهما⁽¹⁾، وانفرد كذلك بضم التاء وكسر الهاء في قوله: ﴿فَلَا تَذْهَبَ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾ [فاطر:8]، والباقون بالفتح فيهما، ونصب أبو جعفر (نفسك)، ورفعها الباكون⁽²⁾.

قال في الدرّة:

171. جَمِي فِدُ تَوَقَّدَ يَذْهَبُ اضْمُمُ بِكَسْرٍ اذْ
وَيَحْسِبُ خَاطِبُ فُتْقُ وَحَقُّ لَيْبِدِلَا⁽³⁾

وقال أيضاً:

187. وَفِي الْعُرْفَةِ اجْمَعُ فُرْزُ تَنَاوُشُ وَأُو حُمُ
وَعَبْرُ اخْفِضْ تَذْهَبُ فَضْمُ اكْسِرْ أَلَا
188. لَهُ نَفْسُكَ انْصِبْ يُنْقِصُ افْتَحْ وَضْمُ حُرْ
وَفِي السَّيِّءِ اكْسِرْ هَمْزُهُ فَتَبَجَّلَا⁽⁴⁾

ووصفها الزجاج بأنها جائزة بالضم "ووجهها في العربية ضعيف لأن كلام العرب ذهبت به وأذهبتة"⁽⁵⁾، وتبعه النحاس فقال: "وزعم أبو حاتم أن هذا لحن وهو قول أستاذه الأخفش الأخفش يقول: دُخِلَ بالمدخل لا يجوز ههنا أدخل، ويزعم أن الباء تعاقب الألف وهذا هو القول البين" قال: فأما أن يكون خطأ لا يجوز ولا يُحْمَلُ عليه فقد زعم جماعة أن الباء تزداد واحتجوا بقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ﴾ [الحج:25]، وإن كان غير هذا القول أولى منه، وهو ما حكاه لنا محمد بن يزيد قال: تكون الباء متعلقة بالمصدر إذا كان الفعل دالاً عليه ومأخوذاً منه فعلى هذا يكون التقدير ذهابه بالأبصار أو إذهابه..⁽⁶⁾، وتبعه مكي

(1) ينظر: التحبير: ص482.

(2) ينظر: التحبير: ص520.

(3) متن الدرّة: ص32.

(4) متن الدرّة: ص34.

(5) معاني القرآن وإعرابه4/50.

(6) إعراب القرآن3/142-143.

مكي فذكر تعلق الباء بالمصدر⁽¹⁾.

ونقل أبو حيان عن الأخفش وأبي حاتم تخطتتهما لقراءة أبي جعفر⁽²⁾.

واختار ابن جني زيادة الباء "أي: يُذهب الأبصار ومثله زيادة الباء في نحو قوله:
﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:195]، وقول الهدلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجح خضِرٍ هُنَّ نسيج⁽³⁾

أي: شربن ماء البحر"، ثم ذكر أن هذه الزيادة "ليست ساذجة بل إنها لتوكيد معنى التعدي"⁽⁴⁾.

وقيل: الباء بمعنى من التبعية، ونسبه في الارتشاف لأبي علي، والمفعول محذوف تقديره: يُذهب النور من الأبصار كما في قوله:

فلثمتُ فاهاً آخذاً بقرونها شربَ النزيف بِرَدِ ماء الحُشْرَجِ

يريد من برد⁽⁵⁾.

والصواب صحّة هذه القراءة "لأنه لم يكن ليقراً إلا بما زوي، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أبي وغيره..⁽⁶⁾

● (هجر) و(أهجر):

انفرد نافع بضمّ التاء وكسر الجيم في قوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون:67]، والباقون بفتح التاء وضمّ الجيم⁽⁷⁾.

(1) مشكل إعراب القرآن 68/2.

(2) البحر المحيط 427/6.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهدلي، ينظر: ديوان الهدليين 1/52-53.

(4) المحتسب 2/114-115.

(5) من الكامل، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص92، وينظر: ارتشاف الضرب 4/1697، والبحر المحيط 6/427.

(6) البحر المحيط 6/427.

(7) التيسير: ص333-334، والتحبير: ص476.

قال الشاطبي:

906. وَأَنَّ ثَوَى وَالنُّونَ خَفَّفَ كَفَى وَتَهَّـ جُرُونٌ بِضَمٍّ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَجْمَلًا⁽¹⁾

ذكر الفراء أنّ "قراءة ابن عباس (مُهجرون) من أهجرت، هجرت القرآن والنيّ فهذا من الهجران: أي تتركون وترفضونه. والهجر أنهم كانوا يسبون النبيّ إذا صلّوا حول البيت ليلاً" ووجه قراءة الباقيين "بأنها من الهذيان يقال: قد هجر الرجل في منامه إذا هذى أي: إنكم تقولون فيه ما ليس فيه ولا يضره فهو كالهذيان"⁽²⁾.

واختار الطبري أن قراءة الضمّ للفحش في الكلام وقراءة الفتح من المهجر أو الهذيان⁽³⁾، الهذيان⁽³⁾، وتبعه السمين⁽⁴⁾ والنويري⁽⁵⁾.

والمعنيان متقاربان في كل من القراءتين؛ لأنهم إذا أفحشوا هذوا⁽⁶⁾ ومن أفحش لا شك شك أنه يهجر ويقطع فلا يصل.

واختار الطبري قراءة العامة فهي الصواب⁽⁷⁾، وكلا القراءتين صوابٌ لا تفضيل بينهما.

• (زلق) و(أزلق):

انفرد المدنيان بفتح الياء في قوله: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: 51]، والباقيون بضمها⁽⁸⁾.

(1) متن الشاطبية: ص 72.

(2) معاني القرآن 2/239.

(3) ينظر: تفسير الطبري 17/84-86.

(4) ينظر: الدر المصون 8/359.

(5) ينظر: شرح الطيبة 2/469.

(6) ينظر: كنز المعاني: ص 320.

(7) ينظر: تفسير الطبري 17/86.

(8) التيسير: ص 439، والتحبير: ص 588.

قال الشاطبي:

1078. وَضَمُّهُمْ فِي يَزْلُقُونَكَ خَالِدٌ وَمَنْ قَبْلَهُ فَكُسِرَ وَحَرِّكَ رَوَى حَالاً⁽¹⁾

قال الفراء: "قرأها عاصم والأعمش (ليزلقونك) بضم الياء من أزلقت، وقرأها أهل المدينة (ليزلقونك) بفتح الياء من زلقت، والعرب تقول للذي يخلق الرأس: قد زلقه وأزلقه"⁽²⁾.

وزعم ابن خالويه أن "زلق الرجل رأسه إذا حلقة بغير ألف"⁽³⁾، وقيل: "من فتح الياء فمعناه ليصيبونك بالعين، ومن ضمها عداها بالهمزة والمعنى ينظرون إليك نظر العداوة"⁽⁴⁾، وقيل: "من الزلق يقال: أزلقته فزلق إذا أزلت قدمه وألقيته عن موضعه"⁽⁵⁾، والحاصل أنهما "الغتان . يقال: لقععه بعينه وعانه وزلقه وأزلقه"⁽⁶⁾.

بين (فَعَل) و(أَفْعَل) و(فَعَّل):

• (حرق) و(أحرق) و(حرَّق):

انفرد أبو جعفر من رواية ابن وردان عنه بفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء مخففة في قوله: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُْحَرِّقَنَّهُ﴾ [طه:97]، وله من رواية ابن جَمَّاز ضمّ النون وكسر الراء مخففة، والباقون كذلك إلا أنهم يقرؤون بفتح الحاء وتشديد الراء⁽⁷⁾، وظاهر عبارة التحبير تُوهم بأن لابن جَمَّاز وجهان وليس له إلا الوجه المذكور⁽⁸⁾.

(1) متن الشاطبية: ص86.

(2) معاني القرآن3/179.

(3) إعراب القراءات السبع2/382.

(4) شرح الهداية2/536.

(5) كنز المعاني: ص382.

(6) إعراب القراءات السبع2/382.

(7) ينظر: التحبير: ص462.

(8) الإيضاح: ص302.

قال في الدرّة:

160. لُنْحَرِقُ سَكَّنَ حَقَّفَ اعْلَمَهُ وَاَفْتَحَا

وَضُمَّ بَدَا نَنْفُخُ بِبَا حُلَّ جُحَّالًا⁽¹⁾

ذكر الفراء أنّ فتح الراء وكسرها لغتان في حرقتُ أحرقتُ وأُحرقتُ، ونقل بسنده لعلي بن أبي طالب أن لُنْحَرِقْتَهُ لنبردته⁽²⁾، وهي قراءة ابن وردان معنا، وتبعه الطبري في ذلك، واستدلّ واستدلّ لقراءة أبي جعفر بما رُوي أنه "أخذه فذبجه ثم حرّقه بالمبرد ثم ذراه في اليمّ فلم يبق بحر يجري يومئذٍ إلا وقع فيه شيء منه"⁽³⁾، وتابعه القرطبي وذكر أنّها في مصحف ابن مسعود مسعود "لنذبجنّه ثم لنحرقنّه"⁽⁴⁾.

وصوّب الطبري قراءة الجمهور وخرّجها بأنّها "لُنْحَرِقْتَهُ بالنار قطعةً قطعةً"، وخرّج قراءة ابن جَمَّاز التي ذكر بأنّها قراءة الحسن البصريّ على أنّ معناها "لنحرقنّه بالنار إحراقاً واحداً"⁽⁵⁾.

وكلا القراءتين صوابٌ متلقًى من الذي ما ينطق إلا بالصّواب، فقراءة ابن وردان (لُنْحَرِقْتَهُ) من باب حرق يحرق، وقراءة ابن جَمَّاز (لُنْحَرِقْتَهُ) من باب أحرقتُ يُحرق، والباقون من حرّقه بالتشديد⁽⁶⁾.

بين (فَعِل) و(أَفْعَل) و(فَعَّل):

• (غَشِيَ) و(أَغَشَى) و(غَشَى)

انفرد المديّتان بضمّ الياء وكسر الشين مخففاً في قوله: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ اللَّعَاسُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: 11]، والباقون كذلك إلا أنّهم فتحوا الغين وشدّدوا الشين، ونصبوا (النعاس)

(1) متن الدرّة: ص 31.

(2) ينظر: معاني القرآن 191/2.

(3) تفسير الطبري 156-155/16.

(4) الجامع لأحكام القرآن 132/14.

(5) تفسير الطبري 155/16.

(6) ينظر: الإتحاف 257-256/2، شرح الطيبة 454/2 وفيه مثل بأخرج يُخرج، ولعلّه تصحيف كما ذكر محقق محقق الإتحاف.

كالمدينين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والشين وألف بعدها، ورفعوا (النعاس)⁽¹⁾.
قال الشاطبي:

715. وَيُعْشِي سَمَا خِفًّا وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا

وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ ارْفَعُوا وَلَا⁽²⁾

الفعل (عشي) يتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله: ﴿وَتَعَشَىٰ وَجُوهُهُمْ
النَّارُ﴾ [إبراهيم:50]، ويتعدى إلى مفعولين بالهمز والتضعيف⁽³⁾، فعلى قراءة (يُعشاكم
النعاس) فهو عشي يُعشى والنعاسُ رفعاً لأن الفعل له، ومن قرأ (يُعشِيكم أو يُعشِيكم)
فالأول من عَشَى يُعشِي، والثاني من أَعشَى يُعشِي، والمعنى واحد، والفعل لله هو الذي
أعشاهم، ونصب النعاس لأنه مفعول ثانٍ⁽⁴⁾.

وعند مكِّي أن "التشديد والتخفيف لغتان بمعنى"، واختار قراءة الجمهور "لأن بعده
أمنةً منه فالهاء لله، وهو الذي يعشاهم النعاس ولأن الأكثر عليه"⁽⁵⁾، وقوى المهدوي هذا
الاختيار لأن "بعده فعلاً مسنداً إلى الله عَجَّلَ وهو قوله: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
لِيُظْهِرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال:11]، فكان إسناد الفعل في ذلك أشبه بما بعده"⁽⁶⁾.

بين (فَعِل) و(افْتَعَل):

• (حَطَف) و(اِخْتَطَف)

انفرد المديان بفتح الحاء وتشديد الطاء في قوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ
السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ [الحج:31]، والباقون بإسكان الحاء وتخفيف الطاء⁽⁷⁾.

(1) ينظر: التيسير: ص264، والتحبير: ص384.

(2) متن الشاطبية: ص57.

(3) ينظر: الحجة4/27.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع1/185، وشرح الهداية2/301.

(5) الكشف1/490.

(6) شرح الهداية2/321.

(7) التيسير: ص330، والتحبير: ص470.

قال الشاطبي:

897. فَتَخَطَّفُهُ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَهُ وَقُتِلَ

مَعاً مَنْسَكًا بِالْكَسْرِ فِي السَّيْنِ شُلْشُلًا⁽¹⁾

قال أبو علي: "قالوا: خَطِيفٌ يَخْطِيفُ، وَخَطِيفٌ يَخْطِيفُ وَهَذِهِ أَعْلَى"⁽²⁾، وَعَلَى الْعُلْيَا عِنْدَهُ جَاءَتْ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، وَاسْتَدَلَّ لَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ بِقَوْلِهِ "﴿إِلَّا مَنْ خَطِيفَ الْخَطِيفَةَ فَاتَّبَعَهُ، شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصفات:10]، وَلَمْ يَقُلْ: اخْتَطِفَ"⁽³⁾.

وخرّجت قراءة المدنيين على وجهين:

الأول: "أنه أراد فتختطفه، فنقل فتحة التاء إلى الخاء، وأدغم التاء في الطاء، فالتشديد لأجل ذلك"⁽⁴⁾، قال السخاوي: "فألقيت حركة التاء على الخاء وأدغمت في الطاء فصار: فصار: فتخطّفه، فاستثقل الكسر مع التضعيف ففتح"⁽⁵⁾، واعترض أبو شامة على ذكر السخاوي لهذا الوجه في شرحه ووصفه بالتعسف لتخريج قراءة نافع⁽⁶⁾، وقد ذكره من قبله أبو منصور الأزهري⁽⁷⁾ وأبو زُرعة⁽⁸⁾ كما أثبتناه.

الثاني: أن قراءة التشديد أصلها فتتخطّفه بتاءين فحذف إحدى التاءين، وهو اختيار أبي علي⁽⁹⁾ ومكي⁽¹⁰⁾ والمهدوي⁽¹¹⁾ ومن بعدهم السخاوي⁽¹⁾، وعليه تكون من (خَطِيف)

(1) متن الشاطبية: ص71، وفي النسخة المعتمدة خطأ مطبعي حيث جاءت (في الشين) بدل (في السين)، ومثلها في سراج القارئ: ص282، وجاءت بالسين في فتح الوصيد4/1123، وإبراز المعاني: ص605، وكنز المعاني: ص309.

(2) الحجة5/276.

(3) إعراب القراءات السبع2/77.

(4) إعراب القراءات السبع2/77، وفيه تصحّفت (فتختطفه) إلى (فاختطفه)، و(أجل) إلى (جلل).

(5) فتح الوصيد4/1123، وفيه: تصحّفت (فتختطفه) إلى (فتخطّفه).

(6) إبراز المعاني: ص605.

(7) معاني القراءات2/180.

(8) حجة القراءات: ص476.

(9) الحجة5/276.

(10) الكشف2/119.

(11) شرح الهداية2/430.

(حَطَفَ) و(حَخَّطَفَ)، ويكون اختلاف الصيغة فيها بين (فَعَلَ) و(تَفَعَّلَ).

وأياً كان الأصل الأول أو الثاني فإنَّ اختطفه وتحطفه لغتان فصيحتان بمعنى⁽²⁾.

• (تَبَعَ) و(اتَّبَعَ):

انفرد نافع بإسكان التاء مخففاً وفتح الباء في قوله: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ [الأعراف:193]، وقوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء:224]، والباقون بفتح التاء مشدداً وكسر الباء⁽³⁾.

قال الشاطبي:

711. وَلَا يَتَّبِعُوكُمْ خَفَّ مَعَ فَتَحِ بَاءِهِ وَيَتَّبِعُهُمْ فِي الظُّلَّةِ احْتَلَّ وَاغْتَلَّ⁽⁴⁾

وتبع يتبع واتبع يتبع⁽⁵⁾، وهما بمعنى واحد عند ابن خالويه⁽⁶⁾ وأبي منصور الأزهري⁽⁷⁾، وقد نقل أبو علي عن أبي زيد أنه قال: "تقول: رأيت القوم فاتبعتهم إتباعاً، إذا سبقوك فأسرت نحوهم، ومروا علي فاتبعتهم إتباعاً إذا ذهب معهم، ولم يستبعون، قال: وتبعتهم وأتبعتهم تبعاً مثل ذلك" قال أبو علي: "معنى القراءتين على هذا واحد، ألا ترى أن أبا زيد قال: إن تبعتهم مثل اتبعتهم...."⁽⁸⁾، ولكونهما بمعنى جاءتا في قصة آدم تبع واتبع⁽⁹⁾.

(1) فتح الوصيد/4/1123.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع/2/77، والصحاح، مادة: (حطف).

(3) التيسير: ص262، والتجبير: ص382، وفيه سقط فقد ذكر (فتح الباء مخففاً) وفي التيسير: (بإسكان التاء مخففاً وفتح الباء)، فالخلاف في تخفيف التاء وتشديدها لا الباء، وقد صوب المحقق ما بعده (بكسر الباء مشدداً) إلى (بفتح التاء مشدداً مع كسر الباء)، من نسخة أخرى، ولم يتفطن للأول.

(4) متن الشاطبية: ص56.

(5) حجة القراءات: ص305.

(6) إعراب القراءات السبع/1/219.

(7) معاني القراءات/1/432.

(8) الحجة/4/113-114.

(9) ينظر: الدر المصون/5/537.

بين (فَعَلَ) و(افْتَعَلَ):

• خَصِمَ واختَصِمَ:

انفرد أبو جعفر بإسكان الحاء وتشديد الصاد وقالون مثله في أحد وجهيه في قوله: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:49]، وقرأ ابن كثير وورش وهشام بفتح الحاء وتشديد الصاد، وقالون في أحد وجهيه وأبو عمرو باختلاس فتحة الحاء وتشديد الصاد، وحمزة بإسكان الحاء وتخفيف الصاد، والباقون بكسر الحاء وتشديد الصاد⁽¹⁾.

وقد تقدّم معنا دراسة قراءاتها وشواهداها وتوجيهها هي وأخواتها في التقاء الساكنين على غير حدّه⁽²⁾.

ذكر الفراء أنّها من (يختصمون) عند من شدّد، ومن (يفعلون) عند من خفف⁽³⁾، وهما وهما بمعنى واحد⁽⁴⁾، ورجلٌ خصمٌ جليلٌ على النسب، والخصم الشديد الخصومة، أو بمعنى الغلبة، خصمْتُ فلاناً غلبته فيما خاصمته⁽⁵⁾.

• عدى واعتدي:

انفرد أبو جعفر وقالون في أحد وجهيه بإسكان العين وتشديد الدال في قوله: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء:154]، وقرأ ورش بفتح العين وتشديد الدال، وقالون في وجهه الآخر بإخفاء حركة العين وتشديد الدال، والباقون بإسكان العين وتخفيف الدال⁽⁶⁾.

قال النحاس: "ويقال: عدا يعدو عُدُوًّا وَعُدُونًا وَعُدَاءً وَعُدَاءً وَعُدُوًّا: إذا جاوز الحق، ويقرأ تععدوا: بمعنى تععدوا"⁽⁷⁾، و"تععدوا تفتعلوا من العدوان... ولا تعدوا على وزن لا تفعلوا، تفعلوا، والأصل في القراءات كلها لا تعدُّوا بواوین فاستثقلوا الضمة على الواو الأولى فحزلوها

(1) ينظر: التيسير: ص 379، والتحبير: ص 524.

(2) ينظر: ص

(3) ينظر: معاني القرآن 2/379.

(4) ينظر: معاني القرآن الكريم 5/502.

(5) ينظر: اللسان، مادة، (خصم).

(6) ينظر: التيسير: ص 236، والتحبير: ص 344.

(7) معاني القرآن الكريم 2/230.

ثمّ حذفوا الواو لسكونها وسكون واو الجمع⁽¹⁾. واختار أبو منصور الأزهري ولا تعدوا من عدا يعدوا فهي الأجود عنده، وكلاهما جيد⁽²⁾.

• هدى واهتدى:

انفرد أبو جعفر وقالون في أحد وجهيه بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال في قوله: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ﴾ [يونس:35]، وقرأه شعبة بكسر الياء والهاء وتشديد الدال، وقرأ حفص ويعقوب بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقرأ أبو عمرو وقالون في وجهه الآخر بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال، وروي عن ابن جمار مثله، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال⁽³⁾.

ونقل النحاس عن الفراء والكسائي أنّهما بمعنى⁽⁴⁾، ونقل أبو زرعة عن الفراء أن "العرب" العرب تقول: هدى واهتدى بمعنى واحد وهما جميعاً في أهل الحجاز. وسمع أعرابي فصيح يقول: (إنّ السهم لا يهدي إلا بثلاث فُذذ) أي: لا يهتدي⁽⁵⁾، قال أبو منصور: "أصل الكلمة على الوجوه كلها يهتدي"⁽⁶⁾.

بين (فَعَل) و(فَعَلَ):

• (خرق) و(خرَّق):

انفرد المدنيان بتشديد الراء في قوله: ﴿وَحَرَّقُوا لَهُ وَبَيْنَ وَبَنَاتٍ بِعَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:100]، والباقون بتخفيفها⁽⁷⁾.

(1) إعراب القراءات السبع 1/139، وينظر: الإتحاف 1/524.

(2) ينظر: معاني القراءات 1/322.

(3) ينظر: التيسير: ص 247، والتحبير: ص 399، والاختلاس لابن جمار في التحبير وليس في الدرّة.

(4) ينظر: إعراب القرآن 2/254.

(5) حجة القراءات: ص 332، ولم أجدّه في معانيه.

(6) شرح الهداية 2/341.

(7) التيسير: 247، والتحبير: 361.

قال الشاطبي:

656. وَعَنْهُمْ بِنَصَبِ اللَّيْلِ وَاكْسِرَ بِمُسْتَقَرِّ
رُ الْقَافِ حَقًّا خَرَقُوا ثِقْلَهُ انْجَلَا⁽¹⁾

قال الفراء: "واخترقوا وخلقوا واختلقوا يريد افتروا"⁽²⁾، والأصل خرقوا⁽³⁾.

وهما "لغتان بمعنى افتروا واختلقوا، لكن في التشديد معنى التكثرير ولهذا قال: ثقله انجلا أي: ظهر وجهه من التكثرير"⁽⁴⁾، ومعنى التكثرير أي: مرة بعد مرة نحو: قتل وقتل⁽⁵⁾.

• (قتل) و(قتل):

انفرد نافع بفتح الياء وإسكان القاف وضمّ التاء مخففاً في قوله: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ
ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾
[الأعراف: 141]، والباقون بضمّ الياء وفتح القاف وكسر التاء مشدداً⁽⁶⁾.

قال الشاطبي:

695. وَحَرَّكَ دُكَا حُسْنٍ وَفِي يُقْتُلُونَ خُذْ
مَعَا يَعْرِشُونَ الْكَسْرُ ضَمَّ كَذِي صِلَا⁽⁷⁾

اختار أبو عليّ الثقيل وحسنه؛ لأنه يراد به التكثرير، ووجه التخفيف بأنه "يقع على
الكثير وغيره فمن خفف فلأنه يصلح للتكثرير أيضاً"⁽⁸⁾.

(1) متن الشاطبية: ص 52.

(2) معاني القرآن 1/348.

(3) فتح الوصيد 3/400.

(4) كنز المعاني: ص 237، وينظر: شرح الهداية 2/286.

(5) حجة القراءات: ص 264.

(6) التيسير: ص 259، والتحبير: ص 377.

(7) متن الشاطبية: ص 55، وفي النسخة المعتمدة ضمّ الذال في (دُكا حسن)، ومثلها في كنز المعاني: ص 243،

ص 243، وقد فتح الذال في فتح الوصيد 3/932، وسراج القارئ: ص 235.

(8) الحجة 4/72.

بين (فعل) و(فعل):

• (قتل) و(قتل):

انفرد أبو جعفر بالتشديد في قوله: ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلْتَ﴾ [التكوير:9]، والباقون بالتخفيف⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

288. تَزَكَّى حَلًّا اشْدُدْ نَاحِرَهُ طَبَّ وَتُونُ مُدَّ

سِرٌّ قُتِلْتَ شَدَّدَ أَلَا سَعَّرْتَ طَلًّا⁽²⁾

التشديد من التثقيب والمراد به التكثير مبالغة، والتخفيف يؤدي معناه⁽³⁾، ووجه أبو حيان حيان قراءة أبي جعفر بأن "الموؤودة اسم جنس فناسب التكثير باعتبار الأشخاص"⁽⁴⁾، ونقل القرطبي أن التشديد أضاف دليلاً بيناً على أن أطفال المشركين لا يُعذَّبون، فالتعذيب لا يُستحقّ إلا بذنب⁽⁵⁾، وهذه القراءة أفادت هذا المعنى.

• (ذُكِر) و(ذُكِر):

انفرد أبو جعفر بالتخفيف في قوله: ﴿قَالُوا طَلَبْنَاكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِرْتُمْ﴾ [يس:19] والباقون بالتشديد⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

189. أَيْنَ فَافْتَحْنَ حَقْفَ ذُكْرْتُمْ وَصَيْحَةً

وَوَاحِدَةً كَانَتْ مَعَا فَارْفَعِ الْعُلَا⁽⁷⁾

(1) التعبير: ص 606.

(2) متن الدرّة: ص 39.

(3) ينظر: شرح الهداية 2/548، والإيضاح: ص 384، والإتحاف 2/592.

(4) البحر المحيط 8/425.

(5) الجامع لأحكام القرآن 22/104.

(6) التعبير: ص 523.

(7) متن الدرّة: ص 35.

فقرأة أبي جعفر خُرِجَتْ عند ابن جيِّي: "حيث حللتهم ووجدتكم فذكرتكم، فاكتفي بالمسبب الذي هو الذكر من السبب الذي هو الوجود"⁽¹⁾، ومعناه عند الزمخشري: "شؤمكم معكم حيث جرى ذكركم، وإذا شئتم المكان بذكرهم كان بجلوسهم أشأم"⁽²⁾، ووصف الدمياطي قراءة أبي جعفر بأنها أبلغ وهي من الذكر⁽³⁾.

وقراءة التشديد على أنه من التذكير من قبل الرسل⁽⁴⁾، ومعناه عند الفراء: "يريد طائرکم طائرکم معكم حيثما كنتم"⁽⁵⁾، ونقل الطبري بسنده عن قتادة معناه: "إن ذكرناكم الله تطيرتم بنا"، ولم يُجز غير قراءة التشديد؛ لإجماع الحجة من القرأة عليه⁽⁶⁾.

رحم الله الإمام الطبري فقد كان هذا مذهبه فيما شدَّ فخالف ما أجمع عليه القراء، ولا يقولون قائل كيف له أن يُنكر قراءة متواترة لأبي جعفر، فالتواتر مصطلح لاحق لزمانه فلا يحاكم به، ونحسن الظن به فنقول: إن القراءة لم تكن ثابتة عنده ثبوتاً يقينياً كالذي ثبت بالإجماع.

● (وُقُتت) و(وُقَّتت):

انفرد أبو جعفر بتخفيف القاف في قوله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقَّتتْ﴾ [المرسلات: 11]، وقرأه بالواو في أوله وشاركه أبو عمرو في ذلك، لكنه شدّد القاف، والباقون بالهمز والتشديد⁽⁷⁾.

قال في الدرّة:

226. **وَحُرِّزَ أُقَّتتْ هَمَزًا وَبِالْوَاوِ خَفَّ أَدُ**

وَضُمَّ جَمَالَاتُ افْتَحَ انْطَلَقُوا **طَلَى**⁽⁸⁾

(1) المحتسب 2/206.

(2) الكشف 5/171.

(3) ينظر: الإتحاف 2/398-399.

(4) ينظر: الإيضاح: ص 337.

(5) معاني القرآن 2/374.

(6) تفسير الطبري 19/418-419.

(7) التعبير: 601.

(8) متن الدرّة: ص 39.

تقدّم الحديث عن الهمز في أولها في الهمز المفرد⁽¹⁾، ووجه أبو الفتح التخفيف "على أنها فعلت من الوقت كقوله تعالى: فهذا من وقت ويجوز أن تُهمز واؤها فيقال أُقتت⁽²⁾، وتبعه ابن خالويه فخرّجها على فعلت من الوقت كضرب⁽³⁾، وحجة قراءة الباقيين بالألف "خطّ المصاحف بالألف فمن همز فإنه أبدل الهمزة من الواو لانضمام الواو، وكلّ واو انضمت وكانت ضمّتها لازمةً جاز أن تُبدل منها همزةً فتقول: في وجوه أجوه"⁽⁴⁾، ونقل عن عن يونس بن حبيب قوله: "كأنما أسمع هذا الحرف من في سيدنا أبي عمرو بن العلاء، "وإذا الرّسل وُقتت" قال أبو عمرو: إنما تقول: أُقتت من يقول في وجوه أجوه"⁽⁵⁾.

والمعنى عند الفراء "جمعت لوقتها يوم القيامة"⁽⁶⁾، وعند أبي حيان "إما أنه جعل لها وقتٌ منتظرٌ فحان وجاء، أو أنها أبلغت ميقاتها الذي كانت تنتظره وهو يوم القيامة"⁽⁷⁾.



(1) ينظر: ص

(2) المحتسب 2/345.

(3) ينظر: إعراب القراءات السبع 2/428.

(4) حجة القراءات: ص 743، وينظر: الكتاب 4/331، وشرح الهداية 2/546.

(5) إعراب القراءات السبع 2/428.

(6) معاني القرآن 3/223.

(7) البحر المحيط 8/397.

ثالثاً - إلحاق علامة التأنيث بالفعل:

الانفراد الأول:

انفرد أبو جعفر بالتاء المفتوحة في قوله: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: 66]، وقوله: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: 21]، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ويعقوب بالنون مفتوحة، والباقون بضمها⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

142. وَنُسْقِيكُمْ افْتَحَ حُمَّ وَأَنْثَ إِذَا وَبَجَّ

حَدُونَ فَخَاطَبَ طَبَّ كَذَاكَ يَرَوْا خَلَى⁽²⁾

ولم تذكر صاحبة التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر هذه الانفرادة في مبحث التذكير والتأنيث، واكتفت بذكر القراءتين الأخرتين⁽³⁾.

قال سيوييه: "سقيته فشرّب، وأسقيته جعلت له ماءً وسقياً. ألا ترى أنك تقول: أسقيته، أي: جعلت له ماءً وسقياً، فسقيته مثل كسوته وأسقيته مثل ألبسته"⁽⁴⁾، ومن جعلهما بمعنى استدلالاً بقوله:

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى مُجيراً والقبائل من هلال

ولا يريد بسقى قومي ما يروي عطشهم؛ لأنه يبعد أن يدعو لقومه بريّ عطشهم ولغيرهم بالخصب والسقي⁽⁵⁾.

وقد ضعف ابن عطية قراءة أبي جعفر بالتاء في سورة النحل⁽⁶⁾، قال أبو حيان: "وضَعْفُهَا عنده -والله أعلم- من حيث أنث في تسقيكم، وذكر في قوله "مما في بطونه" ولا

(1) ينظر: التحبير: ص 432.

(2) متن الدرّة: 29.

(3) ينظر: ص 54 وما بعدها.

(4) الكتاب 4/59.

(5) ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة: ص 71، والكشف 2/39، وفي الكشف بلفظ: نجد بدل مجد، وهي كما يقول محقق الديوان: ابنة تيم بن غالب، وهي أم كلاب وكليب ابني ربيعة بن عامر.

(6) ينظر: المحرر الوجيز 3/405.

ضعف في ذلك من هذه الجهة؛ لأن التأنيث والتذكير باعتبار وجهين وأعاد الضمير مذكراً مراعاةً للجنس؛ لأنه إذا صحَّ وقوع المفرد الدال على الجنس مقام جمعه جاز عوده عليه مذكراً، كقولهم: هو أحسن الفتیان وأنبله؛ لأنه يصحَّ هو أحسن فتى..⁽¹⁾.

وأبو حيان في هذا متبّع للفراء الذي ذكر بأنه لم يؤثت بطونها؛ لأنه ذهب بالضمير إلى النعم والنعم ذكر، وجاز ذلك الذهاب؛ لأن الواحد يأتي في معنى الجمع، واستشهد لذلك بشواهد منها:

ألا إن جـيراني العشيـة رائـحٌ دعـتهم دواعٍ من هـوىٍ ومنازحِ

فقال: رائح، ولم يقل: رائحون؛ لأن الجيران قد خُرج مُخْرَجُ الواحد من الجمع إذ لم يُبن جمعه على واحده⁽²⁾.

وخرّجها أبو حيان أيضاً على أن "جمع التكسير فيما لا يعقل يعامل معاملة الجماعة ومعاملة الجمع، فيعود الضمير عليه مفرداً.. وقيل: أفرد على تقدير المذكور، كما يفرد اسم الإشارة بعد الجمع.. قال الكسائي: أي: في بطون ما ذكرنا، قال المبرد: وهذا سائغ في القرآن قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ ذَكْرُهُ﴾ [عبس: 11، 12]، أي: ذكر هذا الشيء، وقال: ﴿فَلَمَّا رَءَا الشَّمْسُ بِازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾ [الأنعام: 78]، أي: هذا الشيء الطالع، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي... وقال فرقة: الضمير عائد على البعض، إذ الذكور لا ألبان لها، فكان العبرة إنما هي في بعض الأنعام..⁽³⁾.

وما أشار إليه أبو حيان ذكره من قبله بدر الدين ابن جماعة فقال: "إن المراد في آية النحل البعض، وهو الإناث خاصة، فرجع الضمير إلى البعض المقدر ودليله تخصيص الآية باللبن وهو في الإناث خاصة، وآية سورة المؤمنون تحدّثت عن منافع الأنعام من لبن وغيره.."⁽⁴⁾.

ومثّل ابن عصفور بآية النحل في: "ولا يقال: انكسر الجذور إلا في ضرورة أو نادر

(1) البحر المحيط 492/5.

(2) ينظر: معاني القرآن 129/1-130، وقد نسبه للمفضل.

(3) البحر المحيط 492/5.

(4) كشف المعاني في المتشابه من المثاني: ص 229.

كلام⁽¹⁾، وذكر أبو حيان في الارتشاف أن الجمع قد جاء كضمير المفرد هنا⁽²⁾.

فمن فتح النون فعلى أنه مضارع (سقى) وعليه قوله: ﴿وَسَقَلَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان:22]، ومن ضمها فمن (أسقى) ومن قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءَ فُرَاتًا﴾ [المرسلات:27]⁽³⁾، وأما قراءة أبي جعفر بالتاء المفتوحة فعلى التأنيث مسنداً للأنعام⁽⁴⁾، وبذا تُخرَج القراءة الصحيحة ولا يسوغ تضعيفها.

الانفراد الثاني:

انفرد أبو جعفر بالتاء في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:7]، والباقون بالياء⁽⁵⁾.

قال في الدرّة:

216. وَيَطَّاهَرُوا كَالشَّامِ أَنْتَ مَعًا يَكُونُ

نُ دَوْلَةٌ أذْ رَفَعُ وَأَكْثَرُ حُصَاةً⁽⁶⁾

وجه الفراء قراءة أبي جعفر "التأنيث النجوى"⁽⁷⁾، ووجه الزمخشري قراءة الياء على "أنّ النجوى تأنيثها غير حقيقي ومن فاصله، أو على أن المعنى ما يكون شيء من النجوى"⁽⁸⁾.

وذكر السمين أن الأكثر في هذا الباب التذكير⁽⁹⁾، بينما ذهب أبو حيان إلى أنه "ليس "ليس الأكثر في هذا الباب التذكير؛ لأن من زائدة، فالفعل مسندٌ إلى مؤنث، فالأكثر التأنيث وهو القياس، قال تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [يس:46]،

(1) المقرّب: ص303-304.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 2/918.

(3) ينظر: الكشف 2/39.

(4) ينظر: شرح طيبة النشر 2/414، والإتحاف 2/186.

(5) التحبير: ص577.

(6) متن الدرّة: ص38.

(7) معاني القرآن 3/140.

(8) الكشف 6/62.

(9) الدر المصون 10/269.

و﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ [الحجر:5]..⁽¹⁾.

وأياً كان الأكثر فكلاهما ثابتٌ قراءةً وجائزٌ لغةً.

وقد نسبت صاحبة التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر أنه قرأ قوله: بالتاء⁽²⁾، وهذا خلاف قراءته، وقد أثتها يعقوب منفرداً⁽³⁾.

بين (أفعل) و(فعل):

• (أغرق) و(غرّق):

انفرد ابن وردان في أحد وجهيه بالتأنيث وتشديد الراء ويلزم منه فتح الغين، في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء:69]، وشاركه في التأنيث ابن جهمز ورويس عن يعقوب، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون، والباقون بالياء في أوله وتخفيف الراء، ويلزم منه سكون الغين، ولم يذكر التشديد في الطيبة فهو من زيادات الدرّة⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري:

146. وَتُغْرِقُ بِمِثْلِ أَنْتِ أَنْتِ أَنْتِ طَمَى وَشَدُّ

دِدِ الْخُلْفِ بِسِنِّ وَالرِّيحِ بِالْجَمْعِ أَصْلًا⁽⁵⁾

يُعْدَى غَرِقٌ يَغْرِقُ بِالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ، وَوَجَّهَتْ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ عَدَّاهُ بِالتَّضْعِيفِ وَأَسْنَدَهُ إِلَى الرِّيحِ فَهُوَ مِنَ التَّغْرِيقِ وَفِيهِ مَعْنَى الْمَبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ⁽⁶⁾، وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَعَلَى الْإِسْنَادِ

(1) البحر المحيط 8/233.

(2) ينظر: ص 70.

(3) ينظر: البدور الزاهرة للقاضي 2/591.

(4) ينظر: التحبير: ص 438-439، والإيضاح: ص 283-284.

(5) متن الدرّة: ص 30.

(6) ينظر: البحر 6/58، والدر المصون 7/386-387، والإيضاح: ص 284.

للغائب، ومن قرأ بالنون فعلى الالتفات من الغيبة، ومن قرأ بالتاء فقد أسند الفعل إلى
الريح⁽¹⁾.



(1) ينظر: معاني القراءات 97/2، والحجة 111/5، وحجة القراءات: ص 406.

رابعاً - إسناد الفعل إلى الضمائر:

• إسناده للغائب:

انفرد أبو جعفر بالياء في قوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الانفطار:9]، والباقون بالتاء⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

229. وَخَزُّ نُشِّرَتْ حَقْفٌ وَصَادُ ظَنِينِ يَا

تُكَذِّبُ عَيْبًا أَدْ وَتَعْرِفُ جَهْلًا⁽²⁾

وجهت قراءة أبي جعفر بياء الغيبة على الالتفات أو لمناسبة ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار:5]؛ لأنها بمعنى الجماعة⁽³⁾، ووجه قراءة الباقيين بالتاء لخطاب الكفار، ومناسبة الأقرب في قوله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار:10]، ولم يقل: عليهم، وهو اختيار الفراء⁽⁴⁾، ولا اختيار بينهما فهما في المرتبة سواء.

• إسناده للمخاطب:

انفرد أبو جعفر بفتح التاء في قوله: ﴿كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف:51]، والباقون بضمها⁽⁵⁾.

قال في الدرّة:

150. وَكُنْتُ افْتَحَ اشْهَدْنَا وَحَامِيَةٍ وَضَمَّ

سَمِّي قُبْلًا أَدْ يَا نَقُولُ فَكَمَلًا⁽⁶⁾

وجه قراءة أبي جعفر على الإسناد للنبي ﷺ فهو محفوظٌ من أول نشأته لم يعتضد

(1) التحبير: ص 607.

(2) متن الدرّة: ص 39.

(3) ينظر: شرح طيبة النشر 2/613.

(4) ينظر: معاني القرآن 3/244، والبحر المحيط 8/428.

(5) التحبير: ص 445.

(6) متن الدرّة: ص 30.

بمضل⁽¹⁾، وقراءة الباقرين على إسناده إلى الله ﷻ المخبر عن ذاته المقدسة⁽²⁾.

انفرد أبو جعفر بالتاء وتخفيف الدال في قوله: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا
آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص:29] والباقرين بالياء والتشديد⁽³⁾.

قال ابن الجزري:

196. لِيَدَّبَّرُوا خَاطِبٌ وَفَا خَفَّ نُصَبِ صَا

ذَهَ اضْمُمُ أَلَا وَافْتَحَهُ وَالتُّونَ حَمَلًا⁽⁴⁾

وُجِّهَتْ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا لِتَدَّبَّرُوا⁽⁵⁾، مَضَارِعُ "تَدَبَّرَ يَتَدَبَّرُ تَدَبَّرًا فَهُوَ
مَتَدَبِّرٌ"⁽⁶⁾، وَقَدْ "خَفَّفَ بِحَذْفِ أَحَدِ الْمُثَلِينَ"⁽⁷⁾.

وَوُجِّعَتْ قِرَاءَةُ الْبَاقِرِينَ بِيَاءِ الْغَيْبِ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا لِتَدَّبَّرُوا⁽⁸⁾، مَضَارِعُ "ادَّبَرَ يَدَّبُرُ ادِّبَارًا
فَهُوَ مَدَّبِيرٌ"⁽⁹⁾، وَقَرَأَ عَلِيُّ ﷺ لِتَدَّبَّرُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط 6/130، والإتحاف 2/217.

(2) ينظر: شرح طيبة النشر 2/432، والإتحاف 2/217.

(3) التحبير: ص 531.

(4) متن الدرّة: ص 35.

(5) الإتحاف 2/421.

(6) إعراب القراءات السبع 2/256.

(7) شرح طيبة النشر 2/534.

(8) الإتحاف 2/421.

(9) إعراب القراءات السبع 2/256.

(10) ينظر: معاني القراءات 2/326، والبحر المحيط 7/479.

انفرد أبو جعفر بالتاء في قوله: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر:56]، والباقون بالياء⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

1091. فَبَادِرٌ وَفَا مُسْتَنْفِرُهُ عَمَّ فَتَحُهُ

وَمَا يَذْكُرُونَ الْعَيْبُ خُصَّ وَخُلَّا⁽²⁾

وقد قال: "الغيبُ خُصَّ؛ لأنهم قومٌ مخصوصون لا يؤمنون بالآخرة ونافع بالخطاب على العموم"⁽³⁾، ووجه الخطاب على الاستئناف والغيب ردًّا له على ما قبله، في: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ

أَمْرٍ مِنْهُمْ أَنْ يُوْتَىٰ صُحُفًا مُنشَرَةً﴾ [المدثر:52]، وقوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ [المدثر:53]⁽⁴⁾، و"المعنى فيهما متقارب"⁽⁵⁾.

وقد ذكرت صاحبة التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر أن قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا لِّيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم:39]، قرأه المدتيان بالتاء في "لِّيَرْبُوا"، والباقون بالياء، وأحالت على النشر⁽⁶⁾ وقد ذكر فيه وفي غيره أنها قراءة ليعقوب الحضرمي أيضًا⁽⁷⁾.

(1) التيسير: ص446، والتجبير: ص597.

(2) متن الشاطبية: ص87.

(3) كنز المعاني: ص386.

(4) ينظر: الكشف/2/348، وفتح الوصيد/4/1297.

(5) معاني القراءات/3/104.

(6) ينظر: ص102، والنشر/2/314.

(7) ينظر: التجبير: ص505، والبدور الزاهرة للقاضي/2/296.

• إسناده للمعظم نفسه :

انفرد المديتان بالنون والألف جمعاً في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: 81]، والباقون بالتاء المضمومة موحداً من غير ألف⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

564. وَرَفَعُ وَلَا يَأْمُرُكُمْ رُوْحُهُ سَمَاءَ

وَبِالتَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُولا⁽²⁾

ووجهت قراءة المديتين على التعظيم والتفخيم⁽³⁾، "فالله تبارك وتعالى يُخبر عن نفسه بلفظ الواحد ولفظ الجماعة قال الله تعالى: ، والله تعالى وحده لا شريك له"⁽⁴⁾.

ووجهت قراءة الباقيين على التوحيد لقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: 1]، وفي قراءتهم موافقة لما قبله وما بعده⁽⁵⁾، "والقراءتان بمعنى واحد والكل حقٌّ منزلٌ من عند الله لا معنى لاختيار مُختار مُختار في ذلك"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: التيسير: ص 224، والتعبير: ص 325.

(2) متن الشاطبية: ص 45.

(3) ينظر: حجة القراءات: ص 169، والحجة 3/69.

(4) إعراب القراءات السبع 1/116.

(5) ينظر: البحر المحيط 2/535.

(6) ينظر: فتح الوصيد 3/789.

انفرد أبو جعفر بالنون مفتوحة وألف بعدها في قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف:51]، والباقون بالتاء مضمومةً من غير ألف⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

150 وَكُنْتُ افْتَحَ اشْهَدْنَا وَحَامِيَةَ وَضَمَّ

مَمِّي قُبْلًا أَدْ يَا نَقُولُ فَكَمًّا⁽²⁾

وجه النون الإسناد للمعظم نفسه⁽³⁾، ومناسبة قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [الكهف:50]⁽⁴⁾، ووجه التاء للخطاب⁽⁵⁾، ومناسبة ما بعده في قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف:51]⁽⁶⁾.

انفرد أبو جعفر بنون وألف على الجمع في قوله: ﴿قَتَلَ أَوْلُو جِئْتِكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ﴾ [الزحرف:24] والباقون بالتاء مضمومةً على التوحيد⁽⁷⁾.

قال ابن الجزري:

202. وَجِئْنَاكُمْ سَفْقًا كَبْصُرٍ إِذَا وَحَزْ

كَحَفْصِ نَقِيضِ يَا وَأَسُورَةَ حُلَى⁽⁸⁾

ذكر القرطبي أن قراءة أبي جعفر "على أن المخاطبة من رسول الله ﷺ عن جميع الرسل"⁽⁹⁾، والمعنى على قراءته "أن الله تعالى يُخبر عن نفسه بلفظ الجمع؛ لأنها كلمة ملك، ومثله: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ﴾ [الزحرف:29]، و﴿بَلْ مَتَّعْنَا

(1) التعبير: ص445.

(2) متن الدرّة: ص30.

(3) ينظر: شرح الطيبة2/432.

(4) ينظر: الإيضاح: ص289.

(5) ينظر: الإنحاف2/217.

(6) ينظر: الإيضاح: ص289.

(7) التعبير: ص548.

(8) متن الدرّة: ص36.

(9) الجامع لأحكام القرآن26/19.

هَؤُلَاءِ ﴿[الأنبياء:44]﴾.⁽¹⁾

وعلى قراءة الباقيين أسند الفعل لضمير المتكلم والمراد به الرسول ﷺ⁽²⁾، والمعنى على قراءة هم ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف:23]، فقال لهم النذير: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾⁽³⁾، واختار الطبري ما عليه قراء الأمصار لإجماع الحجة عليه⁽⁴⁾، وكلا القراءتين القراءتين صحيحتان فلا اختيار بينهما.

(1) إعراب القراءات السبع 2/296.

(2) ينظر: الإيضاح: ص351.

(3) حجة القراءات: ص648.

(4) تفسير الطبري 20/574.

المبحث الثاني دراسة في بنية الاسم

أولاً- الضبط الحركي للأسماء:

بين الفتح والكسر:

انفرد ابن وردان بفتح الميم الثانية من قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء:94]، والباقون بكسرها، وكلُّ منهم على أصله في الإبدال والتحقيق⁽¹⁾، "فأبو جعفر يُبدلها واواً وأبو عمرو وورش ويحققها الباقون"⁽²⁾.

قال ابن الجزري:

96. وَلَا يُظَلِّمُوا أَذْيَا وَحُرَّ حَصِرَتْ فَتَوُ

وِنْ أَنْصَبَ وَأُخْرَى مُؤْمِنًا فَتَحُّهُوَ بِلَا⁽³⁾

قراءة أبي جعفر من "أَمَّنْتَهُ إِذَا أَجْرْتَهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ"⁽⁴⁾، فهو اسم مفعول من الأمان أي: لا نُؤمِّنكَ في نفسك، وقراءة الباقيين اسم فاعل من الإيمان أي: إنما فعلت ذلك مُتَعَوِّذًا⁽⁵⁾.
انفرد أبو جعفر بفتح الكاف في قوله: ﴿حَبَبْتَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف:58]، والباقون بكسرها⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

115. وَخَفَضُ إِلَيْهِ غَيْرُهُوَ نَكِدًا أَلَا أَفْ

سَخَنَ يَفْتُلُو مَعَّ يَتَّبِعُ أَشَدُّ وَقُلْ عَلَيَّ⁽⁷⁾

(1) التعبير: ص432.

(2) النشر/1-390-391.

(3) متن الدرّة: ص24.

(4) معاني القرآن الكريم/2-168.

(5) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن/1-191، وشرح الطيبة/2-275.

(6) التعبير: ص373.

(7) متن الدرّة: ص26.

النكد في اللغة الشؤم واللؤم، وكلّ شيء جرّ على صاحبه شراً فهو نكد، ونكد عيشهم نكدًا: اشتدّ، ونكد الرجل نكدًا: قلل العطاء أو لم يُعطِ البتّة⁽¹⁾.

قال الفراء: "نكدًا قراءة العامة، وقرأ بعض أهل المدينة نكدًا يريد لا يخرج إلا في نكدٍ، والنكد والنكد مثل الدّنف والدّنف.." ⁽²⁾، فعلى قراءة العامة تكون اسم فاعل أو صفة مشبهة، وعلى قراءة أبي جعفر تكون مصدرًا⁽³⁾.

ونكدًا حال على قراءة الجمهور، وبالفتح مصدرٌ أي: ذا نكدٍ⁽⁴⁾، ويرى السمين جواز نصبها على أنها نعت لمصدر محذوف أي: إلا خروجاً نكدًا، ويقوِّي ذلك قراءة أبي جعفر بالفتح⁽⁵⁾.

انفرد ابن جَمَّاز بكسر الباء وإسكان القاف وتخفيف الياء في قوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ [هود:116]، والباقون بفتح الياء وكسر القاف وتشديد الياء⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

135. بِضَمٍّ وَنَحْفٍ وَأَكْسِرْنَ بِقِيَّةٍ حَسَى

وَمَا يَعْمَلُو خَاطِبٌ مَعَ التَّمَلِّ حُفَّاء⁽⁷⁾

وذكر أبو حيان أن أبا جعفر قد قرأ بضمّ الباء وتعقبه ابن الجزري بأنه قد وهم⁽⁸⁾، وتابع السمين أبا حيان فنقل ما نقل⁽⁹⁾، فلعلها قراءة لأبي جعفر لم يتصل إسنادها عند ابن الجزري.

(1) لسان العرب: مادة: (نكد).

(2) معاني القرآن/1/382.

(3) الإتحاف/2/52.

(4) إملاء ما منّ به الرحمن/1/277.

(5) الدر المصون/5/352.

(6) التحيير: ص409.

(7) متن الدرّة: ص28.

(8) ينظر: البحر المحيط/5/271، والنشر/2/292.

(9) الدر المصون/6/423.

قال الزجاج: "إذا قلت فلانٌ في بقية معناه فيه فضلٌ فيما يُمدح به"⁽¹⁾، ونقل في اللسان اللسان أن البقية اسمٌ من الإبقاء وجمعها بقايا، وفُسرَت بأُنها الفهم⁽²⁾.

ووجهت قراءة الجمهور أنها بقیةٌ على فعيلة للمبالغة بمعنى فاعل، ولذلك دخلت التاء فيها"⁽³⁾، وجوز الزمخشري أن تكون مصدراً "بمعنى البقوى كالتقية بمعنى التقوى، والمعنى: والمعنى: فهلاً كان منهم ذوو إبقاء على أنفسهم وصيانة لها من سخط الله وعقابه"⁽⁴⁾، وعلى وعلى قراءة أبي جعفر وجهها العكبري أن تكون مصدراً لبقى يبقى بقية كلقية لثية"⁽⁵⁾ متبعاً متبعاً الزمخشري، في أنها المرة من المصدر⁽⁶⁾.

انفرد أبو جعفر بفتح الشين في قوله: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل:7]، والباقون بكسرها⁽⁷⁾.

قال ابن الجزري:

141. كَمَا الْقَدْرِ شِقٌّ افْتَحَ تُشَاقُونَ نُونُهُ آت

لُ يَدْعُونَ حِفْظٌ مُفْرَطُونَ اشْدُدِ الْعُلَا⁽⁸⁾

وهما مصدران بمعنى المشقة، وقيل الشَّقُّ بالفتح المصدر وبالكسر الاسم، نحو: الكُرهُ الاسم والكُرهُ المصدر، وهما متقاربان⁽⁹⁾، ولغتان كما في اللسان⁽¹⁰⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه 83/3.

(2) ينظر: لسان العرب: مادة: (بقي).

(3) الدر المصون 423/6.

(4) الكشف 246/3.

(5) إملاء ما منّ به الرحمن 47/2.

(6) الكشف 246/3.

(7) التعبير: ص 430.

(8) متن الدرّة: ص 29.

(9) ينظر: معاني القرآن 97/2، ومعاني القرآن الكريم 56/4، والإتحاف 181/2.

(10) ينظر: لسان العرب: مادة: (شقق).

وقد استدلل أبو الفتح للفتح فقال: قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد لعمر بن
ملقط وهو جاهلي:

والخيل قد تُجشم أربابها الشَّـقَّ — قَّ وقد تعتسفُ الدَّاوييه⁽¹⁾

رواه بفتح الشين، "وكلاهما من الشَّقِّ في العصا ونحوه؛ لأنه آخذ منها وواصل إليها
كالمشقة التي تلحق الإنسان"⁽²⁾.

وأبو حيان استدلل للكسر بقول الشاعر:

وذو إبل يسعى ويحسبُها لهُ أخِي نصيبٍ من شِقِّها ودُؤوبِ⁽³⁾

انفرد المدتيان بكسر الراء وشددها أبو جعفر في قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ
مُفْرَطُونَ﴾ [النحل:62]، والباقون بفتحها مخففة⁽⁴⁾.

قال الشاطبي:

811. وَرَا مُفْرَطُونَ أَكْسِرَ أَضَا يَتَفَيَّرُوا

الْمُؤَنَّثُ لِلْبَصْرِيِّ قَبْلُ تُفْبَلًا⁽⁵⁾

وسنذكر التشديد لأبي جعفر موجهاً وشاهده عند ذكر التشديد والتخفيف.

ووجهت قراءة نافع بالكسر على أنها اسم فاعل من أفرط يُفْرط، ومعنى الآية: "مبالغون
في الإساءة كما يقال: فرط فلان على فلان إذا أربى عليه، وقال له أكثر مما قال من
الشر"⁽⁶⁾، وقراءة الباقيين على أنها اسم مفعول، والمعنى: "مُتَقَدِّمُونَ إِلَى النَّارِ مُعَجَّلُونَ إِلَيْهَا،

(1) النوادر في اللغة: ص268، وينظر: المحتسب: 7/2، وقد ذكر محققو المحتسب أنهم لم يجدوه في النوادر، وعزوه
وعزوه كما في اللسان لمادة (شقق) فأثبتوا (الراوية) بدل (الدَّاوية)، وقد رواه في اللسان أيضاً في مادة (دوا)
ب(الدَّاوية)، والقصيدة عدتها اثنا عشر بيتاً، وفي أبياتها (الراوية) فلا يُظنّ تكريرها، والدَّاوية: المفازة وخففت
الياء للضرورة، والاعتساف المشي على غير الطريق المسلوكة، ينظر: خزنة الأدب 21/9 وما بعدها.

(2) المحتسب 7/2.

(3) البحر 462/5، والبيت من الطويل للنمر بن تُولب، ينظر: مجاز القرآن 1/356، وهو في اللسان، وتاج
العروس: مادة: شقق.

(4) التيسير: ص300، والتحبير: ص432.

(5) متن الشاطبية: ص64.

(6) معاني القرآن الكريم 4/80.

من أفرطت فلاناً وفرطته في طلب الماء إذا قدّمته"⁽¹⁾، ونقل النحاس أن أهل اللغة قالوا: "هو فارطٌ وفرط، وفي حديث النبي ﷺ: "أنا فرطكم على الحوض"⁽²⁾، أي: متقدّمكم إليه حتى تردوا عليّ"⁽³⁾، وذكر السخاوي جواز "أن يكون من أفرطت فلاناً خلفي إذا تركته خلفك ونسيته، أي: منسيون من رحمة الله متركون"⁽⁴⁾، وهو اختيار الفراء واستدلّ بقول العرب: "أفرطت منهم ناساً أي: خلفتهم ونسيتهم"⁽⁵⁾.

والقراءتان متكاملتان فهم متجاوزون للحدّ فجزاؤهم النسيان في النار متكرين، واختلافهما للتنوع لا للتضادّ.

بين الفتح والضمّ:

انفرد نافع بضمّ السين في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:280]، والباقون بفتحها⁽⁶⁾.

قال الشاطبي:

539. وَقُلْ فَأَذْنُوا بِالْمَدِّ وَأَكْسِرْ فَتَىٰ

صَفَا وَمَيْسَرَةٍ بِالضَّمِّ فِي السَّيْنِ أَصْلًا⁽⁷⁾

قراءة نافع هي لغة أهل الحجاز، وقراءة الباقيين لغة مشهورة لتميم وقيس ونجد، ووُصف الضمّ بالقلّة والفتح بالكثرة⁽⁸⁾، واحتجّ أبو علي: بأن كلاً منهما قد جاء في كلامهم، قالوا: المشرّبة والمشرّفة⁽⁹⁾، وفي اللسان: المشرّبة والمشرّبة بالفتح والضم، والمشرّبة بالضمّ صحيحة⁽¹⁰⁾.

(1) الكشاف3/445.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه8/119، ورقمه6575.

(3) معاني القرآن الكريم4/79.

(4) فتح الوصيد:3/1050،

(5) معاني القرآن2/107-108.

(6) التيسير: ص217، والتجوير: ص315.

(7) متن الشاطبية: ص43.

(8) ينظر: البحر2/355، وشرح الطيبة2/225، والإنحاف1/458.

(9) الحجة2/415.

(10) ينظر: اللسان: مادتا (سرب، شرب)، والمسرّبة: الشعر المستدق النابت وسط الصدر إلى البطن.

وقد ذكر الأَخفش أن قراءة الضمّ ليست بجائزة⁽¹⁾، وتبعه النحاس فقال: "ميسرة وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب مفعلة إلا في حروف معدودة شاذة ليس منها شيءٌ إلا يُقال فيه مفعلة، وأيضاً فإن الهاء زائدة وليس في كلام العرب مفعّل البتة"⁽²⁾.

وقد تأوّلها أبو عليّ على أنها جمع⁽³⁾ وتأوّلها أبو الفتح إضافة لما ذكر أبو عليّ على أنها مفردة حذف منها التاء⁽⁴⁾.

واختار أبو عليّ القراءة بالفتح؛ لأنها الأكثر ونقل قول سيبيويه: "وأما ما كان يفعل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعل؛ لأنه ليس في الكلام مفعّل فلماً لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصير إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما"⁽⁵⁾.

قال أبو عليّ: "كلامه هذا في الآحاد: ألا ترى أنه يقصد كان الفعل، وهو معلوم أنه لا يكون إلا مفرداً، وما جاء في الشعر من معون ومكّرم جمع معونة ومكّومة لا يدخل على هذا؛ لأنه جمع ومراد سيبيويه فيما ذكر المفرد لا الجمع.

ونقل مجيء مفعّل في الجمع في قوله:

بُشِينَ الزمِي (لا) إنّ (لا) إنّ لزمته على كثرة الواشين أيُّ معون⁽⁶⁾

أراد جمع معونة.. ومثل هذا الذي يقلّ لا يعتدّ به سيبيويه، فربما أطلق القول فقال: ليس في الكلام كذا وإن كان قد جاء عليه حرفٌ أو حرفان، كأنه لا يعتدّ بالقليل ولا يجعله حكماً"⁽⁷⁾.

وتأوّلها أبو الفتح على أنه يريد معونة فحذف الهاء، وذكر رأي أبي عليّ، وخرّج القراءة

(1) ينظر: معاني القرآن 1/204.

(2) إعراب القرآن 1/343.

(3) ينظر: الحجة 2/416.

(4) ينظر: المحتسب 1/144.

(5) الكتاب: 4/90، وينظر: الحجة 2/415.

(6) ديوان جميل بثينة: ص 44، وهو من شواهد الحجة 2/416، والخصائص 3/212.

(7) الحجة 2/416-417.

على حذف الهاء في ميسرته⁽¹⁾.

وذهب الرضيّ إلى عدم جواز مفعّل في المفرد والجمع، خلافاً لأبي عليّ وابن جنيّ، ثم ذكر أن الفراء يُجيز مجيء مفعّل جمعاً كمهلّك بمعنى الهلك وذكر قراءة الضمّ هنا⁽²⁾.

ونقل أبو حيان أن الكسائي أجاز أن يكون مفعّل واحداً قال: "ولا يخالف قول سيبويه إذ يقال: ليس في الكلام كذا وإن كان قد جاء منه حرفٌ أو حرفان؛ كأنه لا يعتدّ بالقليل ولا يجعله حكماً"⁽³⁾، وذهب أبو البقاء إلى أنه "أراد ميسورة فحذف الواو اكتفاءً بدلالة الضمة عليها"⁽⁴⁾.

وبعد ثبوت القراءة لا يصحّ ردّها ولا إنكارها كما فعل النحّاس مع ذكره أنّها لغة لأهل الحجاز، وقد نقلها عنهم قارئ المدينة، ثمّ قد وُجّهت القراءة وخُرّجت، فلا مجال إلا لقبولها والقراءة بها.

انفرد المدتيان بفتح الميم في قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء:31]، وقوله: ﴿لِيَدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَ رِزْوَانٍ﴾ [الحج:59]، والباقون بضمّها⁽⁵⁾.

قال الشاطبي:

598. مَعَ الْحَجِّ ضُمُّوا مَدْخَلًا خَصَّهُ وَسَلَّ

فَسَلَّ حَرْكُوا بِالنَّقْلِ رَاشِدُهُ دَلَا⁽⁶⁾

خُرّجت قراءة المدتيين على وجهين: إمّا أن يكون مصدرًا منصوباً بإضمار فعل فيكون التقدير فيدخلون مدخلاً كريماً، وإمّا أن يكون اسماً للمكان فيكون مفعولاً به، ويُقوّي ذلك أن كريماً جاء صفةً للمكان في غير هذا الموضع وهو قوله: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾

(1) ينظر: الاحتساب 1/144.

(2) ينظر: شرح الشافية للرضي 1/168-169.

(3) البحر المحيط 2/355.

(4) إملاء ما منّ به الرحمن 1/117.

(5) التيسير: ص 232، والتحبير: ص 338.

(6) متن الشاطبية: ص 48.

[الشعراء:58]⁽¹⁾، وعند الزجاج أن المدخل ههنا الجنة⁽²⁾.

ونقل الأزهري أن الفراء أجاز مدخلاً من أدخلت ومصبحاً من أصبحت وممسئ من أمسيت⁽³⁾.

وخرجت قراءة الجمهور على وجهين أيضاً: "إما أن يكون مصدراً من أدخل يُدخل إدخالاً فيكون المفعول محذوفاً والتقدير ويدخلكم الجنة مدخلاً كريماً، وإما أن يكون اسماً للمكان فيكون مفعولاً به"⁽⁴⁾ "كأنه وُضع موضع الإدخال"⁽⁵⁾، واحتج له أبو زرعة بقوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء:80]⁽⁶⁾، وذكر الدمياطي أن نصبه إما على الظرفية على رأي سيبويه أو على المفعولية على رأي الأخفش، ووصف الدمياطي قراءة الضم بأنها واضحة؛ لأن اسم المصدر والمكان جاريان على فعليهما⁽⁷⁾.

انفرد أبو جعفر بضم اللام في قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفَا مِنَ اللَّيْلِ﴾ [هود:114]، والباقون بفتحها⁽⁸⁾.

قال ابن الجزري:

134. وَلَمَّا مَعَ الطَّارِقِ أَتَى وَيِيَا وَرُحْدَ

رُفٍ جُدَّ وَخِيفُ الْكُلِّ فُقُ زُلْفَا أَلَا

135. بَضَمٌ وَخَفُّفٌ وَأَكْسِرُنْ بِقِيَةِ جَنَى

وَمَا يَعْمَلُو خَاطِبٌ مَعَ التَّمْلِ حُقْلَا⁽⁹⁾

(1) شرح الهداية2/251، وينظر: الكشف1/387، ومعاني القراءات1/305.

(2) معاني القرآن وإعرابه2/45.

(3) معاني القرآن1/264، وينظر: معاني القراءات1/305.

(4) شرح الهداية2/251.

(5) معاني القراءات1/305.

(6) حجة القراءات:ص200.

(7) ينظر: الإتحاف1/509-510.

(8) التعبير: ص409.

(9) متن الدرّة: ص28.

خرّجت قراءة أبي جعفر على أنها "واحدٌ مثل الخُلم"⁽¹⁾، وخرّجها ابن جني على أنها "جمع زُلفة كبُسرة وبُسُر فيمن ضمّ السين"⁽²⁾، وقد ذكر الزجاج أن الزُلف أجود في الجمع، ونفى استعمال زليف في الليل⁽³⁾، خلافاً للعكبري الذي ذكر أنهم نطقوا به ونقل السمين، أنّ فعيل يجمع على فُعُل نحو رغيف ورُعْف وقضيب وقُضْب، ثم ذكر العكبري أنّها قد تكون جمع زُلفة وكانت اللام ساكنة، مثل بُسرة وبُسُر لكنه أتبع الضمّ الضمّ"⁽⁴⁾.

وخرّج ابن جني قراءة الباقيين "على الظاهر نحو: عُرفة وعُرف، وصُفة وصُفّف"⁽⁵⁾، وقيل: هي "جمع زُلفة وهو ساعة تقرب من أخرى ومنه الزُلفة ومن سُميت مزدلفة؛ لأنها منزلة تقرب من عرفة"⁽⁶⁾.

واستشهد لها بما أنشده العجاج:

طيّ الليالي زُلفاً فزُلفاً سماءاً الهلال حتى احقّوقفا⁽⁷⁾

فهما لغتان مسموعتان في جمع زُلفة على زُلف وزُلفات⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن 2/30.

(2) المحتسب 1/330.

(3) معاني القرآن وإعرابه 3/82.

(4) إملاء ما منّ به الرحمن 2/47، والدر المصون 6/420.

(5) المحتسب 1/331.

(6) معاني القرآن الكريم 3/387.

(7) ديوان العجاج 2/232، وهو من شواهد الكتاب 1/359، ومجاز القرآن 1/300.

(8) ينظر: النشر 2/292، ولسان العرب: مادة: (زلف).

انفرد أبو جعفر بفتح الجيم في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:4]، والباقون بضمها⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

209. وَحُطُّ يَعْمَلُو حَاطِبٌ وَفَتْحًا تُقَدِّمُوا

حَوَى حُجُرَاتِ الْفَتْحِ فِي الْجِيمِ أَعْمَالًا⁽²⁾

يقول سيويوه: وما كان على (فُعلة) فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد ألحقت التاء التاء وحزكت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكْبَةٌ وَرُكْبَاتٌ وَعُرْفَةٌ وَعُرْفَاتٌ وَحُفْرَةٌ وَحُفْرَاتٌ... ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكْبَاتٌ وَعُرْفَاتٌ. " وأنشد شاهداً لفتح العين قول الشاعر:

ولما رأونا باديّاً رُكْبَاتِنَا على موطنٍ لا نخلط الجدَّ بالهزل⁽³⁾

ومثله قال الفراء: "وجه الكلام أن تضمّ الحاء والجيم، وبعض العرب يقول: الحُجُرَاتِ والرُّكْبَاتِ، وكلُّ جمع كأن يقال: في ثلاثة إلى عشرة: عُرْفٌ وَحُجْرٌ، فإذا جمعته بالتاء نصبت ثانيه، فالرفع أجودٌ من ذلك"⁽⁴⁾.

والاسم على فُعلة فيه ثلاثة أوجه:

"إن شئت قلت: فُعَلَاتٌ وَأَتَّبَعَتِ الضمة الضمة كما أتبتت الفتحة الفتحة، وإن شئت جمعته على فُعَلَاتٍ فأبدلت من الضمة الفتحة لحفتها، وإن شئت أسكنت فقلت فُعَلَاتٍ كما تقول في عَضُدٍ عَضُدٌ وفي رِشْلِ رِشْلٌ.."⁽⁵⁾.

والإسكان جائزٌ في اللغة لا في القراءة، وإن كان قد قرئ به في الشواذ، وهو تخفيفٌ

(1) ينظر: التعبير: ص562.

(2) متن الدرة: ص37.

(3) الكتاب3/579-580، لم يُنسب لقائل ولا تُعرف تكملته، وهو من شواهد المقتضب2/187، والمحتسب1/56.

(4) معاني القرآن3/70.

(5) المقتضب2/187.

لثقل الضمة⁽¹⁾، وليست قراءة أجود من أخرى كما اختار الفراء، فكلاهما ثابت وجيد.

انفرد المديتان بضمّ الواو في قوله: ﴿وَلَا تَذَرْنِ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ
وَنَسْرًا﴾ [نوح:23]، والباقون بفتحها⁽²⁾.

قال الشاطبي:

1083. إِلَى نُصْبٍ فَاضْمٌ وَحَرَكٌ بِهِ عُلاَ

كَرَامٍ وَقُلٌّ وَدًّا بِهِ الضَّمُّ أَعْمَالًا⁽³⁾

واحتجّ أبو عبيد لاختياره الفتح بقولهم: عبدٌ وُدٌّ، واعتُرض عليه بأنّ المشهور الضمّ
والاشتقاق يؤيده؛ لأنه من الوداد وهو اللين والسهولة، وصحّح السخاوي لغتنا الفتح والضمّ
في الصنم⁽⁴⁾، ونُسب الضمّ لقريش والفتح لأهل نجد⁽⁵⁾، فيكون المديان قد وافقا لغة قريش
في قراءتهما.

(1) ينظر: شرح المفصل 30/5.

(2) التيسير: ص 443، والتجوير: ص 593.

(3) متن الشاطبية: ص 87.

(4) ينظر: فتح الوصيد/4/1287.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 21/264-265.

بين الفتح والإسكان:

انفرد أبو جعفر بإسكان عين عشر في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:36]، وقوله: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:4]، وقوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:30]، ويمدُّ ألف اثنا من أجل الساكنين، والباقون بفتح العين في الثلاثة⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

122. وَثُلْ عَمْرَةَ مَعَهَا سُقَاءَ الْخِلَافِ بِسِنْ

عُزَيْرٌ فَتَوَّانٌ حَزْزٌ وَعَيْنٌ عَشْرٌ أَلَا

123. فَسَكَّنَ جَمِيعًا وَامْدُدْ ائْنَا يَضِلُّ حُطُّ

بِضَمِّمْ وَحِفِّ اسْكِنْ مَعَ الْفَتْحِ مَدْخَلًا⁽²⁾

ذكر الفراء تسكين العين للقراء في هذا النوع لاستثقالهم كثرة الحركات⁽³⁾، ونصَّ ابن السكيت أن "من العرب من يسكّن العين فيقول أحد عشر وكذلك يسكّنّها إلى تسعة عشر إلا اثني عشر فإن العين لا تُسكّن لسكون الألف والياء قبلها"⁽⁴⁾، وعلّل الأخفش التسكين لطول الاسم وكثرة حركاته⁽⁵⁾.

وفصّل ابن جني فقال: "سبب ذلك عندي أن الاسمين لما جُعلا كالاسم الواحد وُثِي الأوّل منهما لأنه كصدر الاسم والثاني منهما لتضمّنه معنى حرف العطف لم يُجْزِ الوقف على الأوّل لأنه كصدر الاسم من عجزه، وجُعِل تسكين أوّل الثاني دليلاً على أنهما قد صارا كالاسم الواحد وكذلك بقية العدد إلى تسعة عشر، إلا اثنا عشر واثني عشر، فإنه لا يُسكّن العين لسكون الألف والياء قبلهما"، ثم يضيف: "فلأجل كثرة الحركات وأن الاسمين قد جُعلا كاسمٍ واحد فلم يُوقف على الأوّل منهما فيحتاج إلى الابتداء بالثاني فلمّا أُمن ذلك أسكن

(1) التعبير: ص390.

(2) متن الدرّة: ص27.

(3) ينظر: معاني القرآن2/34.

(4) إصلاح المنطق2/299، وينظر: تاج العروس: مادة: (عشر).

(5) ينظر: لسان العرب: مادة: (عشر).

تخفيفاً أوله وجعل ذلك أمارة لقوّة اتصال أحد الاسمين بصاحبه " ثمّ اعترض على قراءة ابن جَمَّاز عن أبي جعفر بتسكين العين في اثنا عشر؛ لأنه يؤدي لالتقاء ساكنين ليس أولهما حرف لين والثاني مدغمًا⁽¹⁾، وقد تقدّم توجيه جواز الجمع بين الساكنين على غير حدّه البصري⁽²⁾.

فالتسكين لتوالي الحركات وإفادة الامتزاج، وأجيب عن جواز تسكين فاء الاسم بجواز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء⁽³⁾.

ونصّ على تسكينها ابن مالك، واستدلّ بقراءة أبي جعفر فقال:

وبعضهم سَكَّنَ عَيْنَ (عشرة) من بعد فتح ومع اثنا قد ندر⁽⁴⁾

بين الضمّ والإسكان:

انفرد أبو جعفر بضمّ السين في: اليسر والعسر واليسرى والعسرى ويسراً وعسراً وعسرة، وقد جاءت في القرآن الكريم في سبعة عشر موضعاً، نحو قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:280]، وقوله: ﴿لِلْيَسْرِيِّ لِلْعُسْرِيِّ﴾ [الليل:7،10]، وقوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشّرح:5] وشبهه، والباقون بالإسكان⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

74. وَلَكِنْ وَبَعْدُ انْصَبَ أَلَا اشْدُدُّ لِتُكْمَلُوا

كَمْوَصٍ حَمِيٍّ وَالْعُسْرُ وَالْيُسْرُ أُتْقَلَا⁽⁶⁾

ونقل أنّ وجه الضمّ لغة الحجازيين وأنّ الفتح لغة تميم، قال الأخفش: "وزعم عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم: فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه نحو: اليسر واليسر والعسر والعسر، فمن حَقَّف طلب التخفيف لأنه استقل ضمّتين في كلمة

(1) المحتسب 2/332 و339.

(2) ينظر: ص

(3) ينظر: حاشية الصبان 4/96.

(4) شرح الكافية الشافية 2/1672-1673.

(5) ينظر: التحبير: ص302، والإيضاح: ص189.

(6) متن الدرّة: ص22.

واحدة"⁽¹⁾. وقيل: "الأصل الإسكان وأتبع أو الضمّ وأسكن، تخفيفاً كالرسل"⁽²⁾.

فأبو جعفر موافق لغة الحجازيين في الضمّ، ونافعٌ موافقٌ لغة غيرهم في الإسكان.

انفرد نافع بإسكان الذال في قوله: ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾ [المائدة:45]، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [التوبة:61]، وقوله: ﴿كَأَنَّ فِي أذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان:7]، وقوله: ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَعَيْةٌ﴾ [الحاقة:12]، والباقون بالضمّ⁽³⁾.

قال الشاطبي:

617. وَفِي كَلِمَاتِ السُّحْتِ عَمَّ نُهِيَ فَنِي

وَكَيْفَ أَتَى أُذُنٌ بِهِ نَافِعٌ تَالَا⁽⁴⁾

ذكر سيوييه في باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك أنه لغة لبني بكر بن وائل وأناسٌ كثير من بني تميم، وهم يخففون إذا تابعت الضمّتان⁽⁵⁾.

ونسب الدكتور عبد الوهاب حمودة التسكين في نحو رسل إلى الحجاز والتحريك إلى تميم، خلافاً لما تقدّم، وتابعه الدكتور شوقي ضيف في نسبه المعكوسة، ويرى الدكتور أحمد الجندي أنهما قد خالفا الصواب، ثم رأى أن الإسكان هو الأصل⁽⁶⁾، خلافاً لقول سيوييه.

فمن قرأ بالضمّ فهو على أصل الكلمة ومن أسكن فلتخفيف استئصال ضمّتين⁽⁷⁾، قال أبو منصور الأزهري: "هما لغتان وأفصحهما التثقيل"⁽⁸⁾، وكلّ فصيح متلقى من أفصح من نطق بالضاد.

فنافع خرج عن بيئته الحجازية التي تثقل فأسكن، وليس ذا بغريبٍ فهو يخالف الشائع

(1) حجة القراءات: ص101.

(2) شرح الطيبة/2:166.

(3) ينظر: التيسير: ص238، والتحبير: ص347.

(4) متن الشاطبية: ص49.

(5) ينظر: الكتاب4/113-114.

(6) ينظر: القراءات واللهجات: ص37، وتاريخ الأدب العربي1/126، واللهجات العربية في التراث2/251.

(7) حجة القراءات: ص227.

(8) معاني القراءات1/331.

في بيئته لأنه يتبع الرواية لا البيئة.

انفرد ورشٌ بضمّ الراء في قوله: ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ [التوبة:99]، والباقون بإسكانها⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

732. وَحَقُّ بَضَمِّ السَّوِّ مَعَ ثَانٍ فَتَحِهَا

وَتَحْرِيكُ وَرْشٍ قُرْبَةً ضَمُّهُ جَلًا⁽²⁾

قال أبو منصور: " ومن قرأ قربة فهو على بناء فُعلة وجمعها قُرْبَات وقُرْبَات، ومن قرأ قربة مثقلة فهو على الجمعة والجمعة والتخفيف أجود الوجهين"⁽³⁾، وذكر المهدي أنّهما لغتان والضمّ هو الأصل والإسكان للتخفيف⁽⁴⁾.

بين الفتح والضمّ والإسكان:

انفرد أبو جعفر بضمّ النون والصاد في قوله: ﴿وَأَذْكُرُ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَلَيْسَ لِي مَسْنِيَّ الشَّيْطَانِ يُنْصَبُ وَعَذَابٌ﴾ [ص:41]، ويعقوب بفتحهما، والباقون بضمّ النون وإسكان الصاد⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

196. لِيَدَّبَّرُوا خَاطِبٌ وَفَا خَفَّ نُصَبِ صَا

دَهْ اضْمُمُ أَلَا وَافْتَحَهُ وَالنُّونَ حَمَلًا⁽⁶⁾

ذكر الفراء وتبعه النحاس أن قراءة أبي جعفر كقراءة يعقوب بفتح النون والصاد⁽⁷⁾، وهذا خلاف المرويّ الثابت كما تقدم.

وهما "لغتان، وكلاهما في التفسير واحد.. وذكروا أنه المرض وما أصابه من العناء فيه

(1) التيسير: ص969، والتحبير: ص392.

(2) متن الشاطبية: ص58.

(3) معاني القراءات 1/462.

(4) ينظر: شرح الهداية 2/332.

(5) التحبير: ص531.

(6) متن الدرّة: ص35.

(7) ينظر: معاني القرآن 2/405، ومعاني القرآن الكريم 6/119.

والتَّصَبُّبُ والتَّصَبُّبُ بمنزلة الحزن والحزن، والعُدْمُ والعَدَمُ.. إذا خُفِّفَ ضَمُّ أوله ولم يُثَقَّلْ لأَنَّهُم جعلوهما على سَمْتَيْنِ: إذا فتحوا أوله ثقلوا وإذا ضموا أوله خفَّفوا"⁽¹⁾.

ونقل النحاس عن أبي عبيدة أنه قال: "التَّصَبُّبُ الشَّرُّ والتَّصَبُّبُ الإِعياء"⁽²⁾.

وقيل: في قراءة الضمِّ نُصَبُّ هو تثقيل نُصَبُّ⁽³⁾، ووصفه السمين بالبعد؛ لأنَّهُم يُخَفِّفُونَ يُخَفِّفُونَ فُعْلٌ لا يُثَقِّلُونَ فُعْلٌ، وقيل: نُصَبُّ هو جمع نَصَبٍ بفتحين نحو وَثْنٌ وَثْنٌ، وأَسَدٌ وَأُسْدٌ⁽⁴⁾.

حركة ياء الإضافة:

وهي في اصطلاح القراء "الياء الزائدة الدالة على المتكلم فخرج بقولنا الزائدة الياء الأصلية كالياء في يهدي وأوتي، وخرج بقولنا الدالة على المتكلم الياء في جمع المذكر السالم نحو: حاضري المسجد، والياء في نحو: فكلي واشربي، لدلالاتها على المؤنثة المخاطبة لا المتكلم وتتصل ياء الإضافة بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل نحو: نفسي وذكري، ومع الفعل منصوبة المحل نحو: فطري وليحزني، ومع الحرف مجرورة المحل ومنصوبته نحو: لي وإني"⁽⁵⁾، فهي عند القراء تتصل بالاسم والفعل والحرف وفيه تجوز فقد جاءت منصوبة المحل، لكنهم غلبوا المضاف إليها لأنها الأكثر، وهي عند النحاة حقيقة في المتصلة باسم فقط⁽⁶⁾.

واحتُلف في أصلها بين الحركة والسكون، فقد نقل المنتوري عن الأذفوي "أن الفتح والإسكان لغتان وأن الفتح هو الأصل"⁽⁷⁾، وعلل المهدي ذلك بأنها "اسم على حرف واحد فحركت لتقوى الحركة واختير لها الفتح لأنه أخف الحركات ولأن الياء إذا انضمت أو انكسرت أعلوها بالحذف والقلب. والإسكان في ياء الإضافة إنما هو تخفيف"⁽⁸⁾، ولشبهها

(1) معاني القرآن 2/405-406.

(2) مجاز القرآن 2/184، وينظر: معاني القرآن الكريم 6/119.

(3) الكشاف 5/272.

(4) ينظر: الدر المصون 9/381.

(5) النجوم الطالع: ص 137.

(6) ينظر: كنز المعاني: ص 149، شرح الطيبة 2/81، والإتحاف 1/333.

(7) شرح الدرر للمنتوري 1/731.

(8) شرح الهداية 1/158.

بالهاء والكاف فكما تحركتا تحركت الياء، وكما فتحت الكاف فتحت الياء⁽¹⁾، وقيل: الإسكان أصلٌ أول والفتح أصل ثانٍ⁽²⁾، وقيل: الإسكان الأصل لأن أكثر المتفق عليه في هذه الياء ساكن⁽³⁾.

وأياً كان الأصل فكلاهما قد صحّ لغةً، وقد جمعهما امرؤ القيس في قوله:

ففاضت دموع العين مئّي صباباً على التّحر حتى بلّ دمعِي محمِل

فأسكن مئّي وفتح دمعِي⁽⁴⁾.

وذكر أبو زُرعة أنّ "في ياء الإضافة أربع لغات: فتح الياء على أصل الكلمة وإسكانها تخفيفاً وإثبات الهاء بعد الياء والحذف تقلو: هذا غلامِي قد جاء، وغلامي، وغلامِيّة، وغلام⁽⁵⁾".

وتقع هذه الياء في القرآن في ستّة مواضع: "أن تلاقِي همزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة أو تلاقِي ألف اللام أو ألف الوصل أو سائر حروف المعجم"⁽⁶⁾.

وقد ذكر الداني ياء الإضافة في باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإسكان لياء الإضافة مجملاً ثم ذكر ما جاء في كل سورة من سور القرآن مفروشاً ياءً ياءً، وتبعه الشاطبيّ، وكذا ابن الجزريّ في تحبيره، ولم يذكرها في دُرّته إلا جملة لقلّتها⁽⁷⁾.

والياء المجمع على إسكانها عند العشرة هي الأكثر ولذا نصّ العلماء على الأقل من المختلف فيه⁽⁸⁾.

(1) ينظر: الحجة 1/414، فتح الوصيد 2/546.

(2) ينظر: الإنحاف 1/333.

(3) ينظر: شرح الطيبة 2/81.

(4) البيت من الطويل في ديوانه: ص 9، وينظر: شرح الدرر للمنتوري 1/731.

(5) حجة القراءات: ص 94.

(6) الإقناع 1/536-537.

(7) ينظر: التيسير: ص 185 وما بعدها، وكنز المعاني: ص 142-143، ومثن الشاطبية: ص 32-34.

(8) ينظر: شرح الطيبة 2/81.

وفيما يلي عرضٌ لانفرادات المدينين في ياء الإضافة وقد جاءت في قسمين:

(1) بين الفتح والسكون:

انفرد المديان بفتح ياء الإضافة في سور القرآن في قوله: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِيَدِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران:36]، وقوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران:52، الصف:14]، وقوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة:29، القصص:29]، وقوله: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة:115]، وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ﴾ [الأنعام:14] ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [الأنعام:162]، وقوله: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾ [الأعراف:156]، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ [هود:54]، وقوله: ﴿أَنِّي أَوْفِي الْكَيْلِ﴾ [يوسف:59]، وقوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو﴾ [يوسف:108]، قوله: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [الحجر:71]، وقوله: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف:69]، والقصص:27، والصفات:102]، وقوله: ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ [الشعراء:52]، وقوله: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِنِّي أَلْقِي﴾ [النمل:29]، وقوله: ﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل:40]، وقوله: ﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ [ص:78]⁽¹⁾.

انفرد ورشٌ وأبو جعفر بفتحها في قوله: ﴿وَبَيْنَ إِحْوَتِي إِنْ رَّبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾ [يوسف:100]⁽²⁾.

انفرد ورشٌ بفتحها في قوله: ﴿وَلِيُؤْمِنُوا بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:186]، وقوله: ﴿وَإِنْ لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاَعْتَرِلُونِ﴾ [الدخان:21]⁽³⁾.

انفرد المديان بإسكانها بخلاف عن ورش في قوله: ﴿وَمُحْيَاي﴾ [الأنعام:162]⁽⁴⁾.

والملاحظ أن انفرداتهما جاءت بالفتح سوى إسكانها الموضوع الأخير بخلاف عن ورش، ونُقل عن ورش إسكان الياء في قوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَاي﴾ [البقرة:38]⁽⁵⁾، وهو

(1) ينظر: التحبير: ص333 و581 و532 و500 و368 و537 و383 و410 و418 و429 و451 و500 و530 و490 و496 و533.

(2) ينظر: التحبير: ص418.

(3) ينظر: التحبير: ص317 و553.

(4) ينظر: التيسير: ص252، والتهديب: 28-29، والتحبير: 368.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع 84/1، وحجة القراءات: ص95.

خلاف المنصوص عليه في التيسير والشاطبية⁽¹⁾.

ووجه الفتح بأنه هو الأصل ولخفته، ووجه الإسكان بأنه طلب للخفة والحركة يخلفها المدّ حال الإسكان فلا إخلال، وخرّج فتح الياء عند الهمزة خاصة ومنهم المدنيان لأجل الشدة والبعد في الهمزة وكذلك فعلوا مع الساكن لئلا تسقط في نحو: ﴿نَعْمَتِي﴾ [البقرة:40]، وشبهه، وأما من فتحها في موضع وأسكنها في آخر فإنه متّبع للأثر جامع بين اللغتين الفصيحتين⁽²⁾.

وقد جاء في الرسالة العدوية أن الفتح ظاهرة حجازية والإسكان تميمي أسدي هذلي، وكلاهما بيّن قراءة، فالفتح في قراءات المدنيّين وأبي عمرو الذي وصف قراءته بالحجازية التميمية، وقد دّل الباحث على أن مشايخ أبي عمرو منهما، والإسكان بيّن عند قراء الكوفة⁽³⁾، وقد يفهم من ذلك أن لهذه البيئة تأثيراً على قراءته، ليس ذا بمتّبع قراءة، فابن كثير من أكثر المحققين للهمز وهو في بيئة الحجاز المسهّلة للهمز، وعاصم الكوفيّ خالف بيئته في الإمالة والإدغام.

(1) ينظر: التيسير 219 و252-253، وإبراز المعاني: ص 300 وما بعدها.

(2) ينظر: الفتح 547/2-548، وشرح الهداية 159/1.

(3) ينظر: الرسالة العدوية في الباءات الإضافية: إبراهيم العدوي، تحقيق: د. أحمد الجنابي، مجلة المورد، العدد 4، المجلد 17، سنة 1988، ص 169-170.

2) بين إثباتها مفتوحة مشددة وحذفا:

انفرد نافعٌ بفتح ياء الإضافة وإدغامها في ما قبلها والباقون بإسكانها فتقلب ألفاً في اللفظ⁽¹⁾، فقراءة نافع بالإضافة فتقلب الألف في على ياء وتدغم فيها، والباقون بدون إضافة لياء المتكلم⁽²⁾، ولذا فالأدق قولنا: حذفها لا إسكانها.

قال الشاطبي:

693. عَلِيٌّ عَلَى خَصُّوا وَفِي سَاحِرٍ بِحَا

وَيُونُسَ سَحَّارَ شَفَا وَتَسْلَسَلَا⁽³⁾

والكثير الشائع لغة وقراءة في ياء الإضافة إن أدغم فيها ما قبلها الفتح⁽⁴⁾، وجاء كسرهما كسرهما لغة وقراءة⁽⁵⁾.

خرّج الفراء قراءة على دون إضافة بأن العرب تجعل الباء في موضع على، وهذه قراءة عبد الله⁽⁶⁾، وتعاقبهما جائز وليس بمقيس عند الأخفش، فقد جاز في قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف:86]، ولم يجز في قولك ذهبت على زيد وأنت تريد بزید، وجاز هنا لأن القراءة جاءت به⁽⁷⁾.

ووجه أبو عليّ قراءة نافع على أنّ حقّ يتعدّى بعلى ومثله: ﴿فَحَقَّقَ عَلَيْنَا قَوْلَ رَبِّنَا﴾ [الصفات:31]، أو أنّ حقيق ضُمن معنى واجب المتعدي بعلى⁽⁸⁾.

(1) ينظر: التيسير: ص 257، والتحبير: ص 375.

(2) ينظر: الكشف 1/469-470.

(3) متن الشاطبية: ص 55.

(4) ينظر: النجوم الطوالع: ص 134.

(5) ينظر: البحر 5/409.

(6) ينظر: معاني القرآن 1/386.

(7) ينظر: معاني الأخفش 1/344، والحجة 4/57.

(8) ينظر: الحجة 56-57، والكشف 1/470.

وزاد الرمحشريّ تضمينه معنى حريص كما ضُمّن هيجني معنى ذكّرني في قوله:

إذا تغىّ الحمام الورق هيجني ولو تسلّيت عنها أمّ عمار⁽¹⁾

فمن قرأ بالتشديد أعرب " (أن لا أقول) في موضع رفع بالابتداء، وما قبله خبره، ومن قرأ بالتخفيف كان (أن) في موضع جر ب(على) بمعنى الباء وتقديره: حقيق بأن لا أقول⁽²⁾، وقيل: (أن لا أقول) فاعلٌ بحقيق وهو أعرب الوجوه لوضوحه لفظاً ومعنى كما قال السمين، وعلى هذين الوجهين تتعلق (عليّ) بحقيق⁽³⁾.

الياءات الزوائد بين إثباتها مفتوحة وحذفها:

سمّيت زائدة لزيادتها في القراءة على الكتابة في الرسم العثمانيّ في قراءة من أثبتها، وليست بزائدة عند من حذفها قراءة⁽⁴⁾، وهي تفترق عن ياء الإضافة في:

- أنها تكون في الأسماء وفي الأفعال ولا تكون في الحروف.
- أنها محذوفة من المصاحف بخلاف ياءات الإضافة.
- أنّ الخلاف في مجملها دائر بين الحذف والإثبات، وياء الإضافة خلافها بين الفتح والإسكان.
- أنها قد تكون لاماً للكلمة، وياء الإضافة لا تكون إلا زائدة عنها.

وقد ذكرها الداني في أصول القراءة في الياءات المحذوفات التي تسمى زوائد، ثمّ ذكرها مفصّلة في كل سورة، وتبعه الشاطبيّ فأفرد لها باباً في منظومته في الأصول، ولم يذكرها في الفرش لقلّتها، وابن الجزريّ تابع الداني في تحبيره، وتابع الشاطبيّ في درته⁽⁵⁾.

وقد ذكر الداني قوله: ﴿فَمَا آتَيْنِ ٱللَّهَ﴾ [النمل:36]، مع ياءات الإضافة، وذكرها أيضاً في الياءات الزوائد المختلف فيها وذكرها في سورة النمل من الياءات المحذوفات في

(1) البيت للنايعة في ديوانه: ص203، وهو من شواهد الكتاب1/186، والكشاف2/484، وفي الديوان بلفظ: ذكّرني وعليه فلا شاهد فيه.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن1/369، وينظر: الكشاف2/483-484.

(3) ينظر: الدر المصون5/404.

(4) ينظر: سراج القارئ ص162.

(5) ينظر: التيسير 195، وسراج القارئ: 162.

السورة⁽¹⁾، وذكر ابن القاصح أن الداني عدّها مع ياءات الإضافة⁽²⁾، وذكرها في الإضافة لتعلّقها بما من جهة فتحها⁽³⁾، وفي الزوائد ذكرت لكونها محذوفة رسماً⁽⁴⁾، فحصل لها موافقة البابين.

يقول سيبويه: "وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه ألا يُحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي... وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائزٌ عربيٌّ كثيرٌ" ثم ذكر أنّ "تركها في الوقف أقيس وأكثر.."⁽⁵⁾، والمدنيان يُثبتان "الياءات في الوصل دون الوقف مراعاةً للأصل والرسم"⁽⁶⁾.

انفرد أبو جعفر في الياءات الزوائد فأثبتهما في الحالين مفتوحة وصلماً ساكنة وقفاً، وافقه في الوقف يعقوب على أصله فقرأهما ساكنتين وقفاً، في قوله: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصِيَّتْ أَمْرِي﴾ [طه:93]، وقوله: ﴿إِنْ يُرَدِّنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ﴾ [يس:23]، والباقون بحذفها فيهما⁽⁷⁾.

قال ابن الجزري:

59. دَعَانِي وَخَافُونِي وَقَدْ زَادَ فَاتِحًا

يُرَدِّنُ بِحَالَيْهِ وَتَتَّبِعُنَّ أَلَا⁽⁸⁾

وحجة من أثبت الياء في شيء من ذلك وحذفها في الوصل، أنه اتبع الأصل في الوصل، والمصحف في الوقف⁽⁹⁾، فحجّتهم "مراعاة الرسم والوقف باب تغيير وحذف"⁽¹⁰⁾،

(1) ينظر: التيسير ص 190 و196 و351.

(2) ينظر: سراج القارئ ص 163.

(3) ينظر: إبراز المعاني ص 310.

(4) ينظر: شرح الطيبة 2/82.

(5) الكتاب 184-185، وينظر: شرح الهداية 1/192.

(6) الإتحاف 1/346.

(7) ينظر: الإيضاح: 171، والتحبير: ص 464 و526.

(8) متن الدرّة: ص 20.

(9) ينظر: حجة القراءات: ص 127.

(10) فتح الوصيد 2/591.

ولا خلاف للمصحف في ذلك ونظيره الصّلات التي تثبت في الوصل وتحذف وفقاً⁽¹⁾.
 وحجة من أثبتها في الحاليين أنه الأصل، ولم يخالف خطّ المصحف، فحروف المدّ واللين
 تُحذف في الخطّ كثيراً وتثبت في اللفظ⁽²⁾، وهي من المخالفة اليسيرة المقبولة عند الأئمة⁽³⁾.
 وحجة من حذفها في الحاليين وقد اكتفي بالكسرة عن الياء وصلاً، وأجري الوقف مجرى
 الوصل⁽⁴⁾.

وقد نقل السخاوي وتابعه النووي أن "إثباتها لغة أهل الحجاز كما نقل ذلك ابن قتيبة
 عن بعض العرب، وأن حذفها لغة هذيل، يقول أبو عمرو بن العلاء: هذيل لغتها ترك الياء
 في الوصل، وقال الكسائي: العرب تقول: الول والوالي، والقاض والقاضي والرام والرامي"⁽⁵⁾.
 وأبو جعفر هنا وافق لغة الحجازيين في إثباته، وقبل ذلك اتبع أئمتته ومشيخته.

بين حذف الألف وإثباتها:

القدامي من النحويين يُسمّون الفتحة الألف القصيرة، فهي أبعاض حروف المدّ⁽⁶⁾،
 والمحدثون يُسمّون الألف الحركة الطويلة⁽⁷⁾، وتلحق بهذا المبحث من حيث كونها بين فتحة
 قصيرة وفتحة طويلة.

انفرد أبو جعفر بحذف الألف في قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَلْكَهُونَ﴾
 [يس:55]، وقوله: ﴿وَنَعَمَةٌ كَانُوا فِيهَا فَلَكَهَيْنَ﴾ [الدخان:27]، وقوله: ﴿فَلَكَهَيْنَ بِمَا
 ءَاتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور:18]، وقوله: ﴿أَنقَلَبُوا فَلَكَهَيْنَ﴾ [المطففين:31]، وقرأ الباقر
 بالألف⁽⁸⁾.

(1) ينظر: الكشف/1/333.

(2) ينظر: فتح الوصيد/2/590.

(3) ينظر: شرح الدرر للمنتوري/1/759.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع/2/51.

(5) فتح الوصيد/2/591-592، وينظر: شرح الطيبة/2/110.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب/1/17-18.

(7) ينظر: د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة/1/156 وما بعدها.

(8) ينظر: التحبير: ص524 و553 و565 و608.

قال ابن الجزري:

199. وَشَدَّدَ فَشَاً وَأَقْصُرَ أَبَا فَاكِهَيْنَ فَا

كَيْهُوَ ضُمَّمٌ بَا جُحْبَالاً **حَالاً** اللَّامُ نَقْلًا⁽¹⁾

قال الفراء في سورة الدخان: "فاكهون بالألف وتقرأ فكهون وهي بمنزلة حذرون وحاذرون.."، وقال في الطور: "معجبين بما آتاهم ربهم"، وقال في التطفييف: "فاكهين معجبين وقد قرئ فكهين وكلُّ صواب مثل طمع وطامع"⁽²⁾، ونُقل عن الفراء قوله في كتاب كتاب المصادر: "الفاكه من التفكّه والفاكه الأشر"⁽³⁾، ونقل ابن خالويه وأبو زُرعة عنه أيضاً أيضاً قوله: "هما لغتان"⁽⁴⁾.

قال المهدي: "فكه يفكه إذا ضحك وطابت نفسه، ومن قرأ فاكهين فمعناه ذوو فاكهة"⁽⁵⁾، ووجه ابن خالويه قراءة الجمهور فقال: "فاكهون أي قد كثر ذلك عندهم وأنشد: وأنشد:

أَغْرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ ————— ك لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ⁽⁶⁾

أي: كثير اللبن وكثير التمر"⁽⁷⁾، وقيل: "الفاكه والفاكه بمعنى المتلذذ المتنعّم؛ لأنّ كلاً من الفاكهة والفاكهة مما يُتَلذَّذُ ويُتَنَعَّمُ به"⁽⁸⁾.

فعلى قراءة أبي جعفر هي صفة مشبهة بمعنى فرح أو عجب أو تلذذ أو تفكّه، وعلى

(1) متن الدرّة: ص 35.

(2) معاني القرآن 2/380 و 3/91 و 249.

(3) معاني القراءات 3/132، وفتح الوصيد 4/1314.

(4) إعراب القراءات السبع 2/452، وحجة القراءات: ص 755.

(5) شرح الهداية 1/550.

(6) البيت للحطّية في ديوانه: ص 76، وهو من شواهد الكتاب 2/90.

(7) إعراب القراءات السبع 2/234-235.

(8) الدر المصون 10/227.

قراءة الباقيين هي اسم فاعل بمعنى أصحاب فاكهة كلابن وتامر⁽¹⁾.

بين حذف الياء وإثباتها:

وتلحق بهذا المبحث من حيث كونها بين حركة قصيرة وهي الكسرة، وحركة طويلة وهي الياء.

انفرد أبو جعفر بحذف الياء في قوله: ﴿إِذْ لَفِيهِمْ رِحْلَةَ الِشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش:2]، والباقيون بإثباتها⁽²⁾.

قال ابن الجزري:

234. أَلَا يَعْغُلُ لِإِيْلَافٍ أَتْلُ مَعَهُ لِإِيْفِهِمْ

وَكُفُّوْا سُوْكَوْنَ الْفَاءِ حِصْنٌ تَكْمَلًا⁽³⁾

قال أبو عبيدة: "العرب تقول: آلفْتُ وألِفْتُ.. لغتان"⁽⁴⁾، وقال أبو علي: "والإلف والإلاف مصدر أَلَفَ، والإيلاف مصدر آلف"⁽⁵⁾.

ووجه الداني حذف الياء فيها بأن يكون مصدراً لآلف، وحذفت الياء التي هي فاء الفعل اختصاراً لدلالة الكسرة عليها، أو أن يكون مصدراً لألف على وزن فعِل ومصدره على إلاف أو إلف، فالهمزة هي فاء الفعل ولا ياء فيه⁽⁶⁾.

ويسأل محقق فتح الوصيد لم لم تحذف من بعض المصاحف المطبوعة اليوم، وذكر منها المصحف المطبوع في ليبيا، وقد نصّ الداني على الحذف في المقنع وتابعه السخاوي في الوسيلة⁽⁷⁾، والجواب أنها ليست ثابتة في هذا المصحف ككتابات الياء في بقية الأحرف، وإنما

(1) الإتحاف/2/402، وينظر: شرح الطيبة/2/254.

(2) ينظر: التحبير: ص618.

(3) متن الدرّة: ص40.

(4) مجاز القرآن/2/312، وينظر: فتح الوصيد/4/1330.

(5) الحجّة/6/446.

(6) ينظر: المحكم: ص187، والوسيلة في شرح العقيلة: ص242-243، وفتح الوصيد/4/1330.

(7) ينظر: المقنع: ص96، والوسيلة في شرح العقيلة: ص276 و342-343.

أُحِقَّتْ يَاءٌ صَغِيرَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا فِي النُّطْقِ.



ثانياً- الإفراد والجمع:

• الإفراد:

انفرد أبو جعفر بآلف وهمزة على التوحيد في قوله: ﴿أَتَىٰ أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران:49]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ [المائدة:110]، وشاركه نافع في الثانية منهما في الآيتين فقرأه بآلفٍ وهمزة على التوحيد، وقرأ الباقون في الأربعة بغير ألفٍ وهمزة على الجمع⁽¹⁾.

قال في الدرّة:

87. يُبَشِّرُ كُأَلًا فِدُ قُلِ الطَّائِرِ اتْلُ طَا

ئِرًّا حَزُّ نُؤْيِي الْيَا طَوَى افْتَحْ لِمَا فُلا⁽²⁾

وقال في الشاطبية:

558. وَفِي طَائِرًا طَيْرًا بِهَا وَعُقُودَهَا

خُصُوصًا وَيَاءً فِي نُؤْفِيهِمْ عَلا⁽³⁾

ونقل أبو منصور الأزهري أن "الناس كلهم يقولون للواحد طائر، وأبو عبيدة معهم، ثم انفرد فأجاز أن يقال: (طير) للواحد وجمعه على طيور"⁽⁴⁾، ونقل أبو زرعة عن الكسائي قوله: "الطائر واحد على كل حال، والطير يكون جمعاً وواحدًا"، واحتج أبو زرعة للإفراد بأنه

(1) التيسير: ص222، والتحبير: ص323.

(2) متن الدرّة: ص23.

(3) متن الشاطبية: ص45.

(4) معاني القراءات/1/257.

كان يخلق واحداً ثم واحداً⁽¹⁾، وقيل: "لأنه لم يخلق إلا الخفاش"⁽²⁾.

وقد حُذفت الألف رسماً كما نقل قالون عن نافع في موضعي آل عمران والمائدة لتحتمل وجه قراءته⁽³⁾، فتكون موافقة الرسم، والجمع لإرادة الجنس، والتخصيص للجمع بين اللغتين⁽⁴⁾ والتقدير عند النحاس في قراءة نافع: "فأنفخ في الواحد منها أو منه؛ لأن الطير يُذكر ويؤنث فيكون الواحد طائراً، وطائر وطير مثل تاجرٍ وبتجر"⁽⁵⁾.

• الجمع:

انفرد المدنيان بالجمع في قوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 81]، وقرأ الباقون على التوحيد.

قال الشاطبي:

463. خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ

وَلَا تَعْبُدُونَ الْعَيْبَ شَائِعَ دُخْلًا⁽⁶⁾

نقل الداني بسنده إلى نافع أنها غير مكتوبة بالألف في المصحف⁽⁷⁾، لتحتمل قراءة الجمع والإفراد.

وخرّج أبو عليّ قراءة الأفراد بأنها "إما أن يكون المعنى وأحاطت بحسنه خطيئته أي: أحيطتها من حيث كان المحيط أكبر من المحيط به فيكون بمنزلة قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: 54]، وقوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: 29]، أو يكون المعنى في أحاطت به خطيئته أي: أهلكته من قوله: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: 66]، ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: 22]...، وخرّج قراءة الجمع بأنه

(1) حجة القراءات: ص 164.

(2) الإتحاف 1/479.

(3) ينظر: الوسيلة: ص 120.

(4) شرح الطيبة 2/240.

(5) إعراب القرآن 1/379.

(6) متن الشاطبية: ص 37.

(7) ينظر: المقنع: ص 11، والوسيلة: ص 106.

على المعنى والمعنى الجمع والكثرة، فكما جمع ما كان مضافاً إلى جمع كذلك جمع ما كان مضافاً إلى مفرد يراد به الجمع من حيث اجتماعهما في أنهما كثرة... وما يدل على أن (من) في قوله: "من كسب سيئة" يراد به الكثرة فيجوز لذلك أن يُجمع خطيئة لأنها مضافة إلى جمع في المعنى. قوله بعد هذه: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:82]، ألا ترى أن الذين جمع وهو معادلٌ به من. فكذلك المعادل به يكون جمعاً مثل ما عُودِلَ به⁽¹⁾.

قال أبو منصور: "والخطيئة تنوب عن الخطيئات، وقد تجمع الخطيئة خطايا وخطيئات"⁽²⁾، واحتج لقراءة الأفراد بأنها فُسرَت بالشرك الذي هو سبب الخطيئة، وللجمع بأنها الكبائر⁽³⁾، وقيل: السيئة والخطيئة هي الكفر، فمعنى الجمع أن الكافر يقترب الخطيئة ويستمر عليها فتحيطه الخطايا⁽⁴⁾، وكأنه قد احتواه الكفر كما احتوى الحائط ما يحوزه⁽⁵⁾.

انفرد المدنيان بالجمع في قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم:18]، وقوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى:33]، وانفرد أبو جعفر بالجمع في قوله: ﴿فَيُرْسِلْ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء:69]، وقوله: ﴿وَلَسْلَيْمَنَ الرِّيحِ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [الأنبياء:81]، وقوله: ﴿وَلَسْلَيْمَنَ الرِّيحِ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ:12]، ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص:36]، والباقون بالتوحيد.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتوحيد في قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة:164]، و﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الكهف:45]، و﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية:5]، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتوحيد في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف:57]،

(1) الحجة 120/2.

(2) معاني القراءات 159/1.

(3) ينظر: شرح الهداية 172/1، وحجة القراءات: ص 102.

(4) ينظر: الحجة 120/2.

(5) ينظر: فتح الوصيد 642/3.

﴿وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [النمل:63]، و﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [الروم:48]، و﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [فاطر:9]، والباقون بالجمع، وقرأ حمزة وخلف بالتوحيد في قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُوَ بِخَلْزَيْنٍ﴾ [الحجر:22]، وقرأ ابن كثير بالتوحيد في ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الفرقان:48]، والباقون بالجمع⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

490. وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ وَالرِّيحُ وَخَدَا

وَفِي الكَهْفِ مَعْهَا وَالشَّرِيعَةَ وَصَّالًا

491. وَفِي التَّمْلِ وَالْأَعْرَافِ وَالرُّومِ ثَانِيًا

وَفَاطِرِ دُمِّ شُكْرًا وَفِي الْحِجْرِ فُصَّالًا

492. وَفِي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ

خُصُوصٌ وَفِي الْفُرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَّا⁽²⁾

وقال ابن الجزري:

146. وَتُعْرِقُ **يَمَّ** أَنْثِ ائْتَلُ **طَمَى** وَشَدُّ

دِدِ الْخُلْفِ **بِن** وَالرِّيحِ بِالْجَمْعِ **أَصَّالًا**

147. كَصَادَ سَبًّا وَالْأَنْبِيَا نَاءً **أَدَّ** مَعَا

خِلَافَكَ مَعَ تَفْجُرُ لَنَا الْخِيفُ **حَمَّالًا**⁽³⁾

وباء الريح مبدلة من واو لأنها من راح يروح وجمعها أرواح، وأما الرياح فهو جمع أوله مكسور بعد حرف العلة فيه ألف زائدة لواحد عينه ساكنة فأبدلت الياء من واو، نحو: سوطٍ

(1) ينظر: التيسير: ص 207-208، والتحبير: ص 297-298.

(2) متن الشاطبية: ص 39-40.

(3) متن الدرّة: ص 30.

وسياط، فقلبت واو الريح ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها⁽¹⁾.

ونقل أبو زُرعة عن الكسائي قوله: "والعرب تقول: جاءت الريح من كل مكان، فلو كانت ريحاً واحدة جاءت من مكان واحد، فقولهم: من كل مكان وقد وحدوها تدلّ على أن بالتوحيد معنى الجمع"⁽²⁾، وقال الفراء: "وربما ذهب العرب بالواحد إلى الجمع وبالجمع إلى الواحد... ترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنه لكثير الدرهم"⁽³⁾.

فمن قرأ بالتوحيد فمراده الجنس ويرجع معناه إلى الجمع، وهو أخفّ في الاستعمال، ومن قرأ بالجمع فقد جمع الريح لاختلاف مجاريها فهي تُصَرَّف جنوباً وشمالاً وقبولاً ودبوراً⁽⁴⁾، فجمعن لاختلاف معانيهن⁽⁵⁾، "وكل ذلك جائز"⁽⁶⁾.

والحجة لقراءة التوحيد تقوى في الأعراف والفرقان والنمل والروم وفاطر؛ لأن ريح الجنوب هي التي تتقدّم المطر، ومن جمعهنّ فلتكرار مجيئها⁽⁷⁾، واختار مكّي الجمع؛ لأنّ أكثر أكثر القراء عليه وهو الأبين في المعنى عنده، ولموافقتة الحديث⁽⁸⁾.

ولا اختيار بين القراءتين ولا تعارض بينهما في المعنى، وأما الحديث: "اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً، اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً"⁽⁹⁾، فمع ضعف إسناده، قد خولف هنا بقراءة المدتيين في قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: 18]، وبقراءة أبي جعفر في قوله: ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغَرِّقُكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء: 69].

انفرد ابن وردان عن أبي جعفر في أحد وجهيه بضمّ السين من غير ياء، وفتح العين من غير ألف في قوله: ﴿أَجْعَلْنٰمْ سِقَايَةَ الْحَآجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ

(1) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن/1/72.

(2) حجة القراءات: ص118.

(3) معاني القرآن/1/426-427.

(4) ينظر: فتح الوصيد/3/680-681، والكشف/1/271.

(5) ينظر: حجة القراءات: ص119.

(6) معاني القراءات/1/186.

(7) ينظر: فتح الوصيد/3/383.

(8) ينظر: الكشف/1/271.

(9) مجمع الزوائد/10/135، وفيه الرواية عن ابن عباس، وينظر: حجة القراءات: ص119.

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿التوبة:19﴾، والباقون ومعهم ابن وردان في وجهه الآخر بكسر السين والعين وياء بعد الألف وألف بعد الميم⁽¹⁾.

ولم يذكرها ابن الجزري في الطيبة؛ لأنها انفرادة للشطوي عن ابن هارون عن الفضل بن شاذان عنه عن ابن وردان، فهي من زيادات الدرّة على الطيبة⁽²⁾.

قال في الدرّة:

122. وَقُلْ عَمْرٌ مَعَهَا سُقَاةَ الْخِلَافِ بِنِ

عُزَيْرٌ فَنَوْنٌ حُزٌّ وَعَيْنٌ عَشْرٌ أَلَا⁽³⁾

ونصّ ابن الجزريّ في نشره أنهما محذوفتا الألف في المصاحف القديمة؛ وقد رأهما في مصحف المدينة الشريفة كذلك، وعلّله لتحتمل القراءة⁽⁴⁾، ويذكر د. أحمد شرشال أنهما رُسمتا رُسمتا بالألف في المصاحف بعدهما إلى اليوم، بسبب سكوت أبي عمرو وأبي داود عن ذكرهما، والشّراح من بعدهما، واستدلّ لهما بحذف الإشارة الذي يكون في الكلمة المشتملة على قراءات لتحتملها، ويقول ابن الجزريّ السابق، وبأن لهما نظائر في الحذف⁽⁵⁾.

قال النحاس: "والأصل فيه سُقَيّة على فُعلة كذا الجمع المعتلّ من هذا نحو قاضٍ وقُضاة وناسٍ ونُساءٍ فإن لم يكون معتلاً جُمع على فُعلة نحو ناسٍ ونُساءٍ للذين كانوا ينسَوون الشهور"⁽⁶⁾، فعلى قراءة أبي جعفر "قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها"⁽⁷⁾.

وخرّجها أبو الفتح بأن "سُقَاة جمع ساقٍ كقاضي وقضاةٍ وغزاة، وعمرة جمع عامرٍ ككافرٍ وكفرةٍ وبارٌّ وبررة"، وقد هرب من قرأ ذلك "من أن يقابل الحدث بالجواهر وذلك أن السقاية والعمارة مصدران ومن آمن بالله جواهر فلا بدّ إذاً من حذف المضاف، أي: أجمعتم هذين

(1) ينظر: التحبير: ص389، والإيضاح: ص253.

(2) ينظر: الإيضاح: ص253-254.

(3) متن الدرّة: ص27.

(4) ينظر: النشر2/278.

(5) ينظر: مخالفات النسخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام: ص87 وما بعدها.

(6) إعراب القرآن2/207.

(7) الدر المصون6/31-32.

الفعلين كفعل من آمن بالله، فلما رأى أنه لا بدّ من حذف المضاف قرأ سقاة وعمرة." (1).

وعلى قراءة الجمهور هما "مصدران على فعالة كالصيانة والوقاية والتجارة، ولم تقلب الياء همزة لتحصّنها بتاء التأنيث بخلاف رداء وعباءة لطّوء تاء التأنيث فيها، وحينئذٍ فلا بدّ من حذف مضافٍ إما من الأول وإما من الثاني ليتصادق المفعولان، والتقدير: أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كم آمن أو أجعلتم سقاية الحاج والعمران كإيمان من آمن أو كعمل من آمن" (2).

وقد "جعل الاسم موضع المصدر إذ عُلم معناه مثل: إنما السخاء حاتم وإنما الشعر زهير" (3).

ويذكر ابن جيّ جواز كون سقاية جمع ساق وعمارة جمع عامر نحو قائم وقيام، وصاحب وصحاب، لكنه أنّث فعلاً فصار كحجارة وعبارة، ثمّ رجّح كونهما مصدرين سقيت وعمرت فهو الأقيس والأفشى في اللغة (4).

انفراد المديان بالجمع في قوله: ﴿غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [يوسف:10،15]، والباقون على التوحيد (5).

قال الشاطبي:

773. غَيَابَاتٍ فِي الْحَرْفَيْنِ بِالْجَمْعِ نَافِعٌ

وَتَأْمَنُنَا لِلْكَلِّ يُخْفِي مُفَصَّلاً (6)

(1) المحتسب 286/1، وينظر: البحر المحيط 22/5.

(2) الدر المصون 31/6.

(3) إعراب القرآن 207/2.

(4) ينظر: المحتسب 286/1.

(5) التيسير: ص 283، والتحبير: 412.

(6) متن الشاطبية: ص 61.

قال أبو عبيدة: كل شيء غُيِّب عنك فهو غيابة، ومنه قوله:

إذا يوماً غَيَّبْتَنِي غِيَابَتِي فسيروا بسيري في العشيرة والأهل⁽¹⁾

1.

فكل ما غاب أو غُيِّب عنك فهو غيابة⁽²⁾.

ووجه الجمع أن يُجمع كل موضع يغيب فيه، أو أنهم ألقوه في بعض غيابات الجبّ، كقولهم: ألقى زيد في هذه الحفرة أي: في بعضها⁽³⁾، وعند ابن خالويه: "أراد ظلّم البئر ونواحيها"⁽⁴⁾.

ووجه الإفراد بأنهم ألقوه في مكان لا في أمكنة والجبّ غيابة، والإنسان يحويه مكان واحد لا أمكنة⁽⁵⁾، وغيابة المفرد يجوز أن يُعنى بها الجمع، لو كان له غيابات لا غيابة⁽⁶⁾.
غيابة⁽⁶⁾.

انفراد أبو جعفر بالجمع على صيغة (فُعَالِي) في قوله: ﴿مَا كَانَ لِئَنِّي أَنْ يَكُونَ لَهُ وَ
أَسْرَى حَتَّى يُثَخِّنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: 67]، والباقون بالجمع على صيغة (فُعَلِي)⁽⁷⁾.

قال ابن الجزري:

(1) قاله أبو مُنَحَّل العنبري، وهو في مجاز القرآن 302/1، وينظر: الحجة 399/4، وشرح الهداية 357/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه 93/3-94.

(3) ينظر: الكشف 5/2، وحجة القراءات: ص 355.

(4) إعراب القراءات السبع 300/1.

(5) ينظر: شرح الهداية 357/1، والكشف 5/2.

(6) ينظر: الحجة 400/4.

(7) ينظر: التحبير: ص 387.

120. وَفِي تُرْهَبُوا اشْدُّ طَبٌ وَضَعْفًا فَحَرِّكَ اَمْ

سُدِّ اِهْمَزُ بِلاَ نُونٍ اُسَارَى مَعًا اَلَا⁽¹⁾

أشار الفراء لهذه القراءة وصوّبها⁽²⁾، ونقل الشوكاني عن أبي حاتم أنه لم يُجزها، وتعجّب من إنكاره لها⁽³⁾، ولعله أراد (أسارى) بالفتح، وقد أجازها مفتوحة الزجاج لكنه ذكر عدم ثبوتها قراءة⁽⁴⁾، وقد نسب المفتوحة خطأً محقق معاني القراءات ظناً منه أن الزجاج قد قصد (أسارى) وقد وجدته فصل ذلك في سورة البقرة⁽⁵⁾.

وروي عن أبي عمرو والأحفش أنه يقال: لهم أسارى إذا شدّوا بقيد، والأسرى إذا لم يُشدّوا⁽⁶⁾، ونقل عن أبي عمرو كذلك قوله: إذا أسروا في القتال فهم أسرى وإذا أسروا بعد زحمة القتال فهم أسارى⁽⁷⁾.

وأسرى جمعها أسارى وأسارى، يقول سيبويه: "وقال الخليل: إنما قالوا مَرَضَى وهلكى وموتى وجرى وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمرٌ يُبتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به..". قال: "وقالوا: أسارى شبّهوه بقولهم: كُسالى وكسالى وقالوا: كُشلى فشبّهوه بأسرى"⁽⁸⁾.

فأسارى ككُسالى لأن كلاهما حُبس عن التصرف فحُملا في الجمع على بناء واحد⁽⁹⁾، واحد⁽⁹⁾، ووُجهت قراءة أسرى بأنها جمع أسير كحريح وجرحى ووُجهت أسارى بأنها جمع الجمع⁽¹⁰⁾.

(1) متن الدرّة: ص 27.

(2) ينظر: معاني القرآن 418/1.

(3) ينظر: فتح القدير: ص 73.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 424/2-425.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 166/1، ومعاني القراءات 445/1.

(6) ينظر: معاني القراءات 445/1، والكشف 496/1.

(7) ينظر: حجة القراءات: ص 314، وإعراب القراءات السبع 234/1.

(8) الكتاب 3/648 و650، وينظر: إعراب القرآن 244/1.

(9) ينظر: شرح الهداية 174/1.

(10) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 424/2-425، ومعاني القراءات 445/1.

* * *

ثالثاً- التشديد والتخفيف:

• التشديد:

انفرد أبو جعفر بتشديد لفظ الميئة في قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ﴾ [البقرة:173، والمائدة:3، والنحل:115]، والباقون بالتخفيف⁽¹⁾. وانفرد المدنيان بتشديدها في قوله: ﴿وَعَايَةُ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْتَهَا﴾ [يس:33]⁽²⁾، وانفرد أبو جعفر بتشديد لفظ ميئة في قوله: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام:139]، وقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا...﴾ [الأنعام:145]⁽³⁾، وانفرد كذلك بتشديد لفظ ميئاً في قوله: ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتَةٌ﴾ [الفرقان:49، الزُحُف:11، ق:11] والباقون بالتخفيف⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري:

71. وَأَوَّلُ يَطْوُوعٍ حَلَا الْمَيْتَةَ اشْدُدْنَ

وَمَيْتَهُ وَمَيْتًا أُذُ وَالْأَنْعَامُ حُلًّا⁽⁵⁾

وقال الشاطبي:

550. وَفِي بَلَدٍ مَيْتٍ مَعَ الْمَيْتِ حَقُّوْا

صَفَا نَفَرًا وَالْمَيْتَةُ الْحِفُّ حَوْلًا

551. وَمَيْتًا لَدَى الْأَنْعَامِ وَالْحَجَرَاتِ حُذُ

وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكَلِّ جَاءَ مُثَقَّلًا⁽⁶⁾

(1) ينظر: الإيضاح: ص184، والتعبير: ص299.

(2) ينظر: الإيضاح: ص185، والتعبير: ص363.

(3) ينظر: التعبير: ص366.

(4) ينظر: التعبير: ص485.

(5) متن الدرّة: ص21.

(6) متن الشاطبية: ص44، بفتح الجيم، وبالضم في فتح الوصيد وسراج القارئ.

قال مكّي: "القراءتان لغتان فاشيتان والأصل التشديد والتخفيف فرع فيه لاستثقال التشديد للياء والكسر على الياء، والتثقيل هو الأصل. وأما من خفف بعضاً وشدّد بعضاً فإنه جمع بين اللغتين لاشتغالهما مع نقله ذلك عن أئمتته وعلى ذلك أجمعوا على التشديد فيما لم يمت للجمع بين اللغتين، والتخفيف فيما مات وما لم يمت جائز.."⁽¹⁾، فمن خفف خفف حذف العين فقال: سيّد، وميّت، وهين، وعليها تخرّج قراءة التخفيف، وعليها جاء قوله ﷺ: "المؤمنون هينون كينون"⁽²⁾.

وأصل ميّت عند البصريين ميّوت على فيّعل، واعترض الكوفيون عليهم بأنه لا أصل له في الصحيح فقالوا: أصله مويّت على فعيّل مثل طويل، قلبت الواو ياءً للإدغام في الياء، وردّ البصريون بأنهم قد قالوا: قاضٍ وقضاةٌ ولا نظير له في الصحيح، وبأنه يلزمهم مثل هذا في طويل وذلك لا يجوز، فعلى رأي البصريين لما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى منهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، ومثله: سيّد وهين، أصلهما سيّود وهينون⁽³⁾.

وعلى القراءتين جاء قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميتٍ إنّما الميّتُ ميّت الأحياء⁽⁴⁾

والتخفيف والتشديد "لغتان معروفتان في القراءة وفي كلام العرب، وفي أيّهما قرأ القارئ فإنه مصيب؛ لأنه لا اختلاف في معنييهما"⁽⁵⁾.

(1) الكشف 339/1-340.

(2) ينظر: فتح الوصيد 3/770، والحديث حسّنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة 2/609.

(3) ينظر: تفسير الطبري 3/55، والكشف 1/339، وإعراب القراءات السبع 1/168-169.

(4) البيت لعديّ بن الرعلاء الغساني، وهو من شواهد الأخصف في معانيه 1/166، ومن شواهد الطبري في تفسيره 3/54-55، ينظر: فتح الوصيد 3/771.

(5) تفسير الطبري 3/55.

انفرد أبو جعفر بالتشديد في قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل:62]⁽¹⁾، وقد تقدّم في مبحث الضبط الحركي للأسماء توجيه قراءات الفتح والكسر⁽²⁾.

قال ابن الجزري:

141. كَمَا الْقَدْرِ شِقِّ افْتَحَ تُشَاقُونَ نُونَهُ إِذْ

لِ يَدْعُونَ حَفْظُ مُفْرَطُونَ اشْدُدِ الْعِلْمَ⁽³⁾

يقول سيبويه: "تقول: كسرتها وقطعتها فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرتها وقطعتها"⁽⁴⁾، وخرّج الفراء قراءة التشديد على أنها مثل قوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرْتَنِي عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر:56]⁽⁵⁾، وتبعه الزجاج في ذلك⁽⁶⁾، والتشديد للمبالغة والتكثير⁽⁷⁾، وفرط بمعنى قصر وأفرط بمعنى جاوز الحد⁽⁸⁾.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التشديد يغلب على لهجات القبائل البدوية وهي سمة من سمات الحشونة في الكلام والتخفيف في المدن المتحضرة التي تميل إلى الرقة والليونة في الكلام⁽⁹⁾، وهذا ليس مقياساً لصحة القراءة ونسبتها بل المقياس هو ثبوت القراءة متصلة عن قارئها في البدو أو الحضرة.

(1) ينظر: التحبير: ص432.

(2) ينظر: ص .

(3) متن الدرّة: ص29.

(4) الكتاب4/64.

(5) ينظر: معاني القرآن2/108.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه3/208.

(7) ينظر: إعراب القرآن2/400.

(8) ينظر: إعراب القراءات السبع1/356.

(9) ينظر: في اللهجات العربية: ص115.

انفرد أبو جعفر بالتشديد في قوله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية:25]، والباقون بتخفيفها⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

231. وَيُسْمَعُ مَعَ مَا بَعْدُ كَالْكُوفِ يَا أَحْيَى

وإِيَابَهُمْ شَدَّدَ فَقَدَّرَ أَعْمَالاً⁽²⁾

لم يُجْزِ الفراء التشديد كقراءة أبي جعفر على جهة من الجهات⁽³⁾، ونقل أبو الفتح عن أبي حاتم أنه أنكرها، وحملها على قوله: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبأ:28]، قال أبو حاتم: وهذا لا يجوز؛ لأنه كان يجب إِيَابًا؛ لأنه فِعَالٌ، قال: ولو أراد ذلك لقال: إِيَوَابًا فقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها كديوان، وأصلها دِيَوَانٌ والدليل جمعها دواوين⁽⁴⁾، وقال النحاس: "قرأها أبو أبو جعفر بالتشديد وقيل هو لحن"⁽⁵⁾، ونقل كلام أبي حاتم السابق ولم ينسبه له، وفعل مثله مثله مكِّي وقال: "وفي هذه القراءة بُعْدٌ"⁽⁶⁾، ثم ذكر قول أبي حاتم ولم يُسنده وكأني به ناقلٌ لكلام النحاس.

ثم رد أبو الفتح على كلام أبي حاتم فقال: "وعلى أنه يجوز أن تكون فِعَالًا إِيَابًا إلا أنه قلب الواو ياءً وإن كانت متحصّنة بالإدغام استحساناً للاستخفاف لا وجوباً. ألا تراهم قالوا: ما أحيله من الحيلة؟ وهو من الواو لقولهم: يتحاولان. وقالوا في دَوِّمَتِ السَّمَاءِ دَيْمَتِ، قال:

هو الجواذُ ابن الجواد بن سَبَلٍ إن دَيِّمُوا جادوا وإن جادوا وبَل

(1) ينظر: التحبير: ص 611.

(2) متن الدرّة: ص 40.

(3) ينظر: معاني الفراء 3/259.

(4) المحتسب 2/357، وينظر: الكشاف 6/366.

(5) إعراب القرآن 5/215-216.

(6) مشكل إعراب القرآن 2/815-816، وينظر: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 32، السنة 2006م، موقف مكّي من القراءات المتواترة في كتابه مشكل إعراب القرآن: ص 20، للدكتور محمد هاشم درويش.

يريد: دَوَمُوا؛ لأنه من دام يدوم⁽¹⁾.

وخرَجَ على أنه من آب فَيَعَلت وأصله أَيْوَبْتُ فقلبت الواو ياءً لوقوع الياء ساكنة قبلها فصارت أَيْبْتُ، فكان مصدرها إِيَاباً، على فَيَعَال إِيواب فقلب وجوباً⁽²⁾، وقيل: "أَوْبْتُ فوعلت بمنزلة حوقلت وجاء المصدر على الفيعال كحيقال وأنشد الأصمعي:

يا قوم قد حوقلت أو دنوتُ وبعد حيقال الرجال الموتُ

فصارت إِيواباً كالحيقال ثم قلبت الواو للياء قبلها فصارت إِيَاباً⁽³⁾.

وخرَجَ التشديد كذلك على أنه من أَوْبْتُ فَعولتُ كَجَهْوَر، فتقول: إِيَاب كَجَهْوَر، فتقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم تدغم في عين فتحميتها إنما أدغمت في واو فَعولتُ الزائدة⁽⁴⁾.

وقد أغفل أبو حاتم -عفا الله عنه- هذه التوجيهات⁽⁵⁾، والمعول ثبوت قراءة أبي جعفر جعفر مسندةً فهي من تصحح اللغة أولاً ثم يكفي توجيه العلماء لها وتخريجهم إياها ثانياً. انفرد أبو جعفر بالتشديد في قوله: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبْدًا﴾ [البلد:6]، والباقون بالتخفيف⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

233. وَقُلْ لُبْدًا مَعَهُ الْبِرِّيَّةِ شَدَّدُ اذ

وَمَطَّلَعُ فَأكْسِرُ فُرْزُ وَجَمَعَ ثَقَّالًا⁽⁷⁾

قال الفراء: " اللبد الكثير، قال بعضهم: واحده لُبدة ولُبْد جماع، وجعله بعضهم على جهة قُثم وحُطم واحد، وهو في الوجهين جميعاً الكثير. وقرأ أبو جعفر المدني ﴿مَالًا لُبْدًا﴾

(1) المحتسب 2/358، والبيت من شواهد الخصائص 1/355، واللسان: (سبل).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/319، والمحتسب 2358، وإملاء ما من به الرحمن 2/286.

(3) المحتسب 2/358، وينظر: البحر المحیط 8/460، واللسان: (حقل)، ولم أجده منسوباً لأحد.

(4) المحتسب 2/359، وينظر: الدر المصون 10/773.

(5) ينظر: المحتسب 2/359.

(6) ينظر: التحبير: ص 613.

(7) متن الدرّة: ص 40.

مشددة مثل رَجَع فكأنه أراد: مال لا بد وما لان لا بدان. وأموا لُبْد. والأموا ل المال قد يكونان بمعنى واحد⁽¹⁾، وتبعه الزجاج وأضاف بأن فُعَل للكثرة فحُطِم كثير الحُطْم⁽²⁾، وتابعهما النحاس والزمخشري والسمين⁽³⁾، وعند ابن جني يكون لفظاً للواحد كزُمَل وجُبَاء، ويكون جمع لا بد كقائم وقوم وصائم وضوم⁽⁴⁾.

• التخفيف:

انفرد أبو جعفر بتخفيف الياء في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٌّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة:78]، وقوله: ﴿وَعَرَّتْكُمْ الْأَمَانِيَّ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [الحديد:14]، وكذلك في قوله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّكُمْ وَلَا أَمَانِيٌّ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [النساء:123]، وكذلك قوله: ﴿تِلْكَ أَمَانِيَّتُهُمْ﴾ [البقرة:111]، وكذلك قوله: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَعَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج:52]، وسكن أبو جعفر الياء المخفوضة والمرفوعة من ذلك، وكسر الهاء من أمانيتهم لأنها بعد ياء ساكنة، والباقون بالتشديد⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

66. وَعَدْنَا ائِلْ بَارِيٌّ بَابِ يَأْمُرُ أَمَّ حُم

أَسَارِي فِدَا حِفُّ الْأَمَانِيِّ مُسَجَلًا

67. أَلَا يَعْبُدُو خَاطِبَ فَنَشَا يَعْمَلُونَ قُل

حَوَى قَبْلَهُ أَصْلٌ وَبِالْعَيْبِ فُقَّ حَلَا⁽⁶⁾

قال الفراء: "فالأماني على وجهين في المعنى ووجهين في العربية، فأما في العربية فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: ﴿إِلَّا أَمَانِيٌّ وَإِنْ هُمْ﴾، ومنهم من يشدد وهو أجود الوجهين، وكذلك ما كان مثل أمنية ومثل أضحية وأغنية ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد، وإنما

(1) معاني القرآن 3/263.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/328.

(3) ينظر تباعاً: إعراب القرآن 5/229، والكشاف 6/377، والدر المصون 10/499.

(4) ينظر: المحتسب 2/361.

(5) ينظر: الإيضاح: ص 179، والتعبير: ص 290.

(6) متن الدر: ص 21.

تشدد لأنك تريد الأفاعيل فتكون مشددة لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية، وإن خففت حذف ياء الجمع فخففت الياء الأصلية وهو كما يقال: القراقرير والقراقر، فمن قال الأماي بالتخفيف، فهو الذي يقول القراقر، ومن شدد الأماي فهو الذي يقول القراقرير، والأمنيّة في المعنى التلاوة كقول الله عز وجل: أي في تلاوته، والأماي أيضاً أن يفتعل الرجل الأحاديث المفتعلة، قال بعض العرب لابن ذأب وهو يحدث الناس: أهذا شيء رويته أم شيء تمنّيته، يريد افتعلته، وكانت أحاديث يسمعونها من كبارهم ليست من كتاب الله، وهذا أبين الوجهين⁽¹⁾.

وزاد الزمخشريّ أنّها بمعنى "مئى إذا قدّر؛ لأن المتمني يقدرّ في نفسه ويحز ما تمنّاه"⁽²⁾.
والتشديد مثل أحذوثة وأحاديث وقرقورة وقراقرير، والتخفيف أكثر لثقل الياءين⁽³⁾،
واستشهد للحذف بقوله:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع⁽⁴⁾

ونصّ أبو الفتح على أن أصل هذا التثقيل، والتخفيف في هذا النحو كثير وفاشٍ، ونقل عن أبي الحسن أنه لم يُسمع التثقيل البتة في قولهم: أثافٍ، ونقل عن الكسائي أنه قد سمع التثقيل وأنشد:

أثافيّ سُعفاً في مُعرّس مرّجل⁽⁵⁾

وقد وجدتُ الأحفش نصّ في معانيه على تخفيفهم للأثافي، لاستعمالهم لها كثيراً في الشعر والكلام، ثم قال: "وتثقيلها في القياس جائز"⁽⁶⁾.

(1) معاني القرآن 49/1-50.

(2) الكشف 292/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 159/1.

(4) البيت لذي الرّمة، ديوانه: ص 1274/2، وينظر: إعراب القرآن 240/1، ونسبه السمين للنايعة 447/1.

(5) ينظر: المحتسب 64/1، والبيت من ديوان زهير، ديوانه: ص 103، وعجزه: ونؤياً كخدم الحوض لم يتلّم.

(6) معاني الأحفش 124/1-125.

المبحث الثالث التبادل بين الفعل والاسم

انفرد نافع بكسر الضاد ورفع الهاء من اسم الجلالة في قوله: ﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور:9]، وشاركه يعقوب في تخفيف النون، والباقون بتشديد النون وفتح الضاد وجرّ الهاء من لفظ الجلالة⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

913 صِحَابٌ وَعَيَّرُ الْخُفْصِ خَامِسَةُ الْأَخِي

رُ أَنْ غَضِبَ التَّخْفِيفُ وَالْكَسْرُ أُذْخَالًا⁽²⁾

القراءة هنا بين (فَعِل) و(فَعَل)⁽³⁾، فمن قرأ غَضِبَ بفتح الغين والضاد فهو مصدر، يجر الاسم بعده بالإضافة، ومن قرأ بكسر الضاد فهو فعل ماضٍ، يرتفع به الاسم بعده⁽⁴⁾. واختار مكِّي قراءة الجماعة⁽⁵⁾، ولا اختيار بين القراءتين فهما في المنزلة سواء.

وعلى قراءة نافع يرد سؤال وهو أنّ أن المخففة من الثقيلة لا يقع بعدها الفعل قبل دخول عوض من حذفها، نحو قوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:89]، وقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل:20]، وقد أجاب أبو عليّ بجواز ذلك وإن لم يدخل معه شيء من هذه الحروف "لأنه دعاء، وليس شيء من هذه الحروف يحتمل الدخول معه، ونظير هذا في أنه لما كان دعاءً لم يلزمه العوض قوله: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل:8]، فوليّ قوله (نودي) أن وإن لم يدخل معها عوض، كما لم يدخل في قراءة نافع⁽⁶⁾، "والدعاء قد استُجيز معه ما لم يُستجز مع غيره، ألا ترى أنهم قالوا: أما إن جزاك

(1) التيسير: ص336، والتحبير: ص479.

(2) متن الشاطبية: ص72.

(3) إملاء ما منّ به الرحمن/2:154.

(4) ينظر: شرح الهداية/1:440، والكشف/2:134، وحجة القراءات: ص496.

(5) ينظر: الكشف/2:134.

(6) الحجة/4:24.

الله خيراً، وحمله سيويه على إضمار القصة في إن المكسورة، ولم يُضمّر القصة مع المكسورة
إلا في هذا الموضع"⁽¹⁾.

(1) الكتاب 3/167-168، والحجة 4/25، وقد ضُبطت في الكتاب مفتوحة همزة أن.

الفصل الثالث

المراجعة الحكومية
في أنفراجات
المحيطين

مباحث

الفصل الثالث

- المبحث الأول: دراسة في الأسماء.
- المبحث الثاني: دراسة في الأفعال.
- المبحث الثالث: دراسة في الحروف.

المبحث الأول

دراسة في الأسماء

أولاً- المعرب من الأسماء:

المرفوعات:

أ) الإتياع:

انفرد أبو جعفر بضم تاء التأنيث في قوله: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة:34، الأعراف:11، الإسراء:61، الكهف:50، طه:116]، والباقون بكسرها⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

65. فَحَرِّكَ وَأَيْنَ اضْمُم مَلَائِكَةَ اسْجُدُوا

أَزَلَّ فَشَا لَا خَوْفَ بِالْفَتْحِ حَوْلًا⁽²⁾

وُصِفَتْ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ بِالضَعْفِ وَاللَّحْنِ، فَقَدْ قَالَ الرَّجَاجُ: "وَأَبُو جَعْفَرٍ مِنْ جَلَّةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الثَّبَتِ فِي الْقِرَاءَةِ إِلَّا أَنَّهُ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَرْفِ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ الْمُخْفُوضَ، وَلَكِنَّهُ شَبَّهَ تَاءَ التَّأْنِيثِ بِكَسْرِ أَلْفِ الْوَصْلِ لِأَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ قَلْتَ اسْجُدُوا وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ بِتَوْهَمٍ غَيْرِ الصَّوَابِ"⁽³⁾، وَتَبِعَهُ النَّحَّاسُ فَقَالَ: "وَهَذَا لَحْنٌ لَا يَجُوزُ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِمَا رُوي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَحْسَبُ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ كَانَ يَخْفِضُ ثُمَّ يُشَمُّ الضَّمَّةَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالضَّمِّ"⁽⁴⁾، وَنَقَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ تَخَطُّطَةَ الْفَارِسِيِّ لَهَا⁽⁵⁾، وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: هَذَا

(1) الإيضاح: ص 177، والتحبير: ص 285.

(2) متن الدرّة: ص 21.

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/111-112.

(4) إعراب القرآن 1/212.

(5) ينظر: المحرر الوجيز 1/124.

ضعيف عندنا جداً، وذلك أن الملائكة في موضع جر فالتاء مكسورة ثم خرّجها على لغة ضعيفة تستهلك حركة الإتياع لحركة الإعراب وعلى قراءة البادية الحمد لله بكسر الدال⁽¹⁾، وتبعه الزمخشري فضعّفها⁽²⁾، وضعّفها العكبري وخرّجها كالتحاس وأضاف: "قيل: إنه نوى الوقف على التاء الساكنة ثم حركها بالضمّ إتياعاً لضمّ الجيم وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ومثله ما حُكي عن امرأة رأت نساءً معهنّ رجل فقالت: أفى سوءةً أنْتنه، بفتح التاء وكأنّها نوت الوقف على التاء، ثم ألقت عليها حركة الهمزة فصارت مفتوحة"⁽³⁾، وخرّجها القرطبيّ على الإتياع كذلك⁽⁴⁾، وخرّجها أبو حيان فقال: "وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة وقد نُقل أنّها لغة أزد شنوءة فلا ينبغي أن يُخطأ القاري بها ولا يُغلط، والقارئ بما أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القراءة عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة"، ثم ذكر تعليلاً للقراءة قريباً من قول الزجاج، فقال بأنه "ضم التاء لشبهها بألف الوصل ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل والتاء في الملائكة تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل ألا تراهم قالوا الملائك وقيل: ضُمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها"⁽⁵⁾.

وسمّي الزجاج الإتياع المطابقة في إعراب القرآن المنسوب إليه، وخرّج القراءة بأنه ضم التاء تبعاً للجيم، وهذا يزيد في تشكيك نسبة الكتاب إليه فلو كان قوله كذلك لذكره في معانيه، ولم يصفها بالغلط فيه⁽⁶⁾.

وعند المحدثين الإتياع الحركي أو الانسجام بين الأصوات ضربٌ من ضروب التخفيف والاقتصاد العضليّ، والقبائل البدوية تميل له لسهولة النطق به، والحضرية بخلافها، وهذا يؤكد أن قراءة أبي جعفر أكثر انسجاماً صوتياً بالانتقال من الضم إلى

(1) ينظر: المختص 1/71.

(2) ينظر: الكشاف 1/302.

(3) إملاء ما منّ به الرحمن 1/30.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 1/433-434.

(5) البحر المحيط 1/302.

(6) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج 1/380.

الضم بدل الانتقال من الكسر إلى الضم وذلك سائغ على لغة العرب كما تقدم وقد عُرِي لأزد شنوءة⁽¹⁾.

ولا يصح تخطئة القراءة ونعتها بأنها توهم من القارئ؛ لأن القراءة صحّت مسندةً، والمعول على السند في القراءة، ثم يكفي أن تُحمل على لغة أزد شنوءة بعد ذلك.

ب) الرفع على الابتداء أو الإخبار:

انفرد أبو جعفر بالرفع في قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء:3]، والباقون بالنصب⁽²⁾.

قال ابن الجزري:

94. وَالْأَرْحَامِ فَاَنْصَبَ أُمَّ كُأَلَّا كَحَفْصِ نَفَقِ

فَوَاحِدَةً مَعَهُ قِيَامًا وَجُهِلًا

95. أَحَلَّ وَنَصَبَ اللَّهَ وَاللَّاتِ أَدَّ يَكُنْ

فَأَنْتَ وَأَشْتَمُ بَابِ أَصْدَقِ طِبِّ وَلَا⁽³⁾

وجَّهها الفراء بقوله: "فواحدة تنصب على: فإن خفتم ألا تعدلوا على الأربع في الحب والجماع فانكحوا واحدة أو ما ملكت أيماكم لا وقت عليكم فيه، ولو قال: فواحدة بالرفع كما قال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة:281]، كان صواباً على قولك: فواحدة مقنع، فواحدة رضاً"⁽⁴⁾، وتبعه النحاس⁽⁵⁾، ومكي⁽⁶⁾، والأنباري وأضاف أن تكون مرفوعة لأنها خير مبتدأ

(1) ينظر: في اللهجات العربية: ص115، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص152.

(2) التحبير: ص334.

(3) متن الدرّة: ص24.

(4) معاني القرآن/1/255.

(5) ينظر: إعراب القرآن/1/434.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن/1/228.

محذوف⁽¹⁾.

انفرد نافع بالرفع في قوله: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف:32]، والباقون بالنصب⁽²⁾.

قال الشاطبي:

684. وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ

لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي وَيُنْفَتِحُ شَمَلًا⁽³⁾

خرّجت الرفع على الإخبار والنصب على الحال من الضمير في مستقرة أو ثابتة الذي يتعلق بالذين آمنوا⁽⁴⁾، قال الزجاج: الرفع لأنه خبر بعد خبر كما تقول: زيدٌ عاقلٌ لبيبٌ، والمعنى: قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، ومن نصبها جعلها حالاً على أن العامل في قولك في الحياة الدنيا في تأويل الحال كأنك قلت: هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا خالصة لهم يوم القيامة⁽⁵⁾.

انفرد أبو جعفر بالرفع في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فُصِّلَتْ:10]، ويعقوب بالخفض، والباقون بالنصب⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

200. سَوَاءٌ أَتَى اخْفِضْ حُزُّ وَنُحْسَاتٍ كَسُرُّ حَا

وَنُحْشُرُ أَعْدَا الْيَا ائْتَلُ وَأَرْفَعُ مُجْهَلًا⁽⁷⁾

وجهت قراءة الرفع بأنها: خبر ابتداء مضمّر أي ذلك أو هي سواءٌ لا تزيد ولا

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 242/1.

(2) التيسير: ص 254، والتجبير: ص 371.

(3) متن الشاطبية: ص 54.

(4) ينظر: معاني القرآن 377/1، وإعراب القرآن 123/3، والحجة 15/4.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 333/2.

(6) التجبير: ص 542.

(7) متن الدرّة: ص 36.

تنقص⁽¹⁾، وقيل: مرفوعة على الابتداء وخبرها للسائلين، ولم يرَ السمين فيه مسوغاً للابتداء بالنكرة⁽²⁾.

ووجت قراءة الجرّ على أنه نعتٌ للأيام أو لأربعة⁽³⁾، واختار الزجاج كونها صفة لأيام والمعنى عنده في أربعة أيامٍ مستوياتٍ⁽⁴⁾.

ووجهت قراءة النصب على أنها منصوبةٌ على المصدر بفعلٍ مقدّرٍ أي استوت سواءً واستواءً⁽⁵⁾، أو هي حالٌ من (ها) في أقواتها⁽⁶⁾.

ت) بين كان التامة والناقصة:

انفرد المدنيان بالرفع في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا اللَّيْصُفُ﴾ [النساء:11]، والباقون بالنصب⁽⁷⁾.

قال الشاطبي:

588. وَقَصُرُ قِيَامًا عَمَّ يَصْلُونَ ضُمَّ كَمْ

صَفَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلًّا⁽⁸⁾

قال الزجاج: "يجوز الرفع والنصب عندي إلا أن النصب عندي أجود بكثير؛ لأن قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء:11] تبين المعنى فإن كان الأولاد نساءً وكذلك وأن كانت المولودة واحدة"⁽⁹⁾، وتبعه أبو عليّ فقال: "لأن التي

(1) ينظر: معاني القرآن 13/3، والبيان في غريب إعراب القرآن 337/2، وإملاء ما من به الرحمن 221/2.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن 186/2، والدر المصون 510/9.

(3) ينظر: تفسير الطبري 439/21، وإعراب القرآن 50/4، والبحر المحيط 465/7.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 381/4.

(5) ينظر: المصدر السابق، ومشكل إعراب القرآن 185/2.

(6) ينظر: معاني القرآن 13/3، وتفسير الطبري 439/21.

(7) التيسير: ص 230، والتنجير: ص 335.

(8) متن الشاطبية: ص 47.

(9) معاني القرآن وإعرابه 18/2.

قبلها لها خبر منصوب وذلك قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء:11]، وإن كانت واحدة، أي إن كانت المتروكة واحدة كما أن الضمير في الأول تقديره: وإن كنّ المتروكات أو الوارثات نساءً..⁽¹⁾.

وخرجهما مكّي بقوله: "من رفع جعل كان تامّة لا تحتاج إلى خبر بمعنى وقع وحدث فرفع واحدة بفعلها.. ومن نصب واحدة جعل كان هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر فجعل واحدة خبرها وأضمر في كان اسمها تقديره: وإن كانت المتروكة واحدة"⁽²⁾.

انفرد المدنيان بالرفع في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء:47]، وقوله: ﴿يَبُئِي إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان:16]، والباقون بالنصب⁽³⁾.
قال الشاطبي:

889. وَقَالَ بِهِ فِي النَّمْلِ وَالرُّومِ دَارِمٌ

وَمِثْقَالَ مَعَ لُقْمَانَ بِالرَّفْعِ أَكْمَلًا⁽⁴⁾

وجهت قراءة الرفع على أنها "اسم كان ولا خبر لها؛ لأنها بمعنى وقع"⁽⁵⁾، والمعنى والمعنى "وإن حصل للعبد زنة حبة من خردل، وهذه تسمى كان المكتفية"⁽⁶⁾.
وجهت قراءة النصب على إضمار اسمها⁽⁷⁾، وقدره مكّي "وإن كان الظلّامة

(1) الحجة 3/135.

(2) مشكل إعراب القرآن 1/229.

(3) التيسير: ص 326، والتحرير: ص 466.

(4) متن الشاطبية: ص 70.

(5) إعراب القرآن 3/72.

(6) معاني القراءات 2/167.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعراجه 3/394.

مثقال حبة"⁽¹⁾، والمعنى "وإن كان العمل والإيمان زنة حبة من خردل"⁽²⁾.

انفرد أبو جعفر برفع الاسمين في الموضعين في قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس:29]، والباقون بالنصب فيهما⁽³⁾.

قال ابن الجزري:

189. أَيْنُ فَافْتَحْنِ خَفَّفَ ذُكِرْتُمْ وَصَيِّحَةً

وَوَاحِدَةً كَانَتْ مَعًا فَارْفَعِ الْعُلَا⁽⁴⁾

قال الفراء: "نصبتها القراء إلا أبا جعفر فإنه رفعها على ألا يُضمَر في كانت اسماً. والنصب إذا أضمرت فيها... والرفع والنصب جائزان وقد قرأت القراء ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة:281] بالرفع والنصب وهذا من ذاك"⁽⁵⁾.

ونقل النحاس عن أبي حاتم قوله: "ينبغي ألا يجوز لأنه إنما يقال: ما جاءني إلا جاريتك ولا يقال: ما جاءني إلا جاريتك، لأن المعنى ما جاءني أحدٌ إلا جاريتك، أي فلو كان كما قرأ أبو جعفر لقال: إن كان إلا صيحةً واحدةً.."⁽⁶⁾، وخرجها الزجاج على "تقدير الفعل المحذوف قبل إلا مؤنثاً وليس مذكراً، ويقراً إلا صيحةً واحدةً وهي جيدة في العربية، فالمعنى ما وقعت عليهم عقوبةٌ إلا صيحةً واحدةً"⁽⁷⁾، ونقله عنه النحاس وذكر أن كان بمعنى وقع كثير في كلام العرب⁽⁸⁾.

وضَعَفَهَا ابن جني كذلك لتأنيث الفعل، وذكر أن المختار ما قام إلا هند، ثم خرجها فقال: "لما كان محصول الكلام قد كانت صيحةً واحدةً جيء بالتأنيث

(1) الكشف 111/2.

(2) معاني القراءات 167/2.

(3) التحبير: ص 523.

(4) متن الدرر: ص 35.

(5) معاني القرآن 375/2.

(6) إعراب القرآن 390/3.

(7) معاني القرآن وإعرابه 284/4.

(8) ينظر: إعراب القرآن 391/3.

إخلاداً إليه وحماً لظاهر اللفظ عليه، ومثله قراءة الحسن: "فأصبحوا لا تُرى إلا
مساكنهم" بالتاء في تُرى. وعليه قول ذي الرُّمة:

برى النَّحْزُ والأَجْرالُ ما في غروضها فما بقيت إلا الصدور الجراشع⁽¹⁾

وأقوى الإعرابين فما بقي إلا الصدور، لأن المراد ما بقي شيء منها إلا الصدور
على ما مضى⁽²⁾، وتبعه ابن يعيش فقال: "وقد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى فيقال:
ما قامت إلا هند، والقياس عنده التذكير"⁽³⁾.

وجوّز ابن مالك إثبات العلامة هنا مع كون الحذف أفضل منه، قال في ألفيته:

والحذف مع فصلٍ بإِلا فُضِّلا كما زكا إلا فتاهُ ابن العلاء

فالوجهان جائزان وإن كان أحدهما مفضولاً والآخر مفضلاً⁽⁴⁾.

(ث) عمل اسم الفاعل⁽⁵⁾:

انفرد أبو جعفر بالتنوين في قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّن يَّحْشَلِهَا﴾
[النازعات:45]، والباقون بغير تنوين⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

228. تَزَكَّى حَلًا اشْدُدْ نَاخِرَةَ طِبْ وَنُونُ مُدِّ

نَذِرٌ فُتِّلَتْ شَدَّدَ أَلَا سَعَّرَتْ طَلَا⁽⁷⁾

(1) ديوانه: ص2/1296، وفيه: (طوى) مكان (برى)، وينظر: المحتسب2/207.

(2) المحتسب2/207 و266.

(3) شرح المفصل2/86-87.

(4) ينظر: المقاصد الشافية2/574 وما بعدها.

(5) ينظر: شروط عمله في: حاشية الصبان2/443 وما بعدها، وشرح التسهيل3/72 وما بعدها.

(6) التحبير: ص604.

(7) متن الدرّة: ص39.

قال الفراء: التنوين والإضافة صواب، ولهما نظائر في القرآن⁽¹⁾، وقال الزجاج: "مفعلاً وفاعلاً إذا كان واحداً منهما ومما كان في معناهما لما يستقبل وللحال نَوْنَتْه لأنه يكون بدلاً من الفعل والفعل لا يكون إلا نكرة. وقد يجوز حذف التنوين على الاستخفاف والمعنى معنى ثبوته يعني ترك التنوين، فإذا كان لما مضى فهو غير منون ألبتة تقول: أنت منذرٌ زيداً، أي أنت أنذرت زيداً"، والمعنى على قراءة التنوين عنده "إنما أنت في حال إنذار من يخشاها وتنذر أيضاً فيما يستقبل من يخشاها"⁽²⁾، وتبعه أبو علي⁽³⁾، والزحشري⁽⁴⁾.

فقراءة التنوين على أصل اسم الفاعل و(من) مفعوله، وترك التنوين على الإضافة تخفيفاً و(من) في محل جر⁽⁵⁾، والقراءتان بمعنى واحدٍ وبلغتین معتدلتين وحذف التنوين للتنوين للاستخفاف من اسم الفاعل هنا لغة كثيرة⁽⁶⁾.

ج) النعت المرفوع:

انفرد نافع بضمّ الظاء في قوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: 12، 22]، والباقون بحفضها⁽⁷⁾.

قال الشاطبي:

1107. وَحَفُوظٌ اخْفِضْ رَفْعُهُ خُصَّ وَهُوَ فِي أَلِ

مَجِيدٍ شَفَا وَالْخِيفُ قَدَّرَ زُتَا⁽⁸⁾

(1) ينظر: معاني القرآن 234/3.

(2) معاني القرآن وإعرابه 282/5.

(3) ينظر: الحجة 289/6.

(4) ينظر: الكشاف 311/6.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع 437/2، وشرح الطيبة 611/2، والإنحاف 587/2.

(6) ينظر: الكشف 320/2.

(7) التيسير: ص 458، والتنجير: ص 609.

(8) متن الشاطبية: ص 89.

من خفضه فهو صفة للوح ومن رفعه جعله للقرآن، وقد ذكر الفراء قراءة أبي جعفر بالرفع⁽¹⁾، وهو مخالفٌ للثابت عن أبي جعفر من الطرق المعروفة التي تلقّتها الأمة بالقبول واطّرح ما خالفها.

قال النحاس: "بل هو قرآن مجيدٌ محفوظٌ أن يُعيّر أو يُنقص منه، قد حفظه الله جلّ وعزّ من هذه الأشياء، فقد صحّت القراءة أيضاً بالرفع ولهذا قال كثيرٌ من العلماء من زعم أن القرآن قد بقي منه شيءٌ فهو رادٌّ على الله كافرٌ بذلك، والنصّ الذي لا اختلاف فيه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9] فنظير هذا محفوظٌ بالرفع"⁽²⁾، واحتجّ أبو عليّ بهذه الآية كذلك لقراءة الرفع، واحتجّ للحجّر بأنه صفة للوح لأنهم يقولون: اللوح المحفوظ ونقل عن أبي الحسن أنّ هذا الذي يعرف⁽³⁾.

المنصوبات:

أ) النصب على المفعولية:

انفرد أبو جعفر بنصب لفظ الجلالة في قوله: ﴿فَالصَّلِيحَاتُ قَلْبَتَتْ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء:34]، والباقون بالرفع⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري:

95. أَحَلَّ وَنَصَبَ اللَّهُ وَاللَّاتِ أَدْ يَكُنُ

فَأَنْتَ وَأَنْتُمْ بَابِ أَصْدَقِ **طِبِّ** وَلَا⁽⁵⁾

وجه أبو الفتح قراءة النصب "على حذف المضاف، أي بما حفظ دين الله وشريعة الله وعهود الله ومثله: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد:7]، أي دين الله

(1) ينظر: معاني القرآن 254/3.

(2) إعراب القرآن 196/5.

(3) ينظر: الحجة 396/6.

(4) التحبير: ص 339.

(5) متن الدرّة: ص 24.

وعهود الله وأوليائه الله، وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعةً وأستغفر الله. وربما حذفت العرب المضاف بعد المضاف مكرراً أنساً بالحال ودلالة على موضوع الكلام كقوله عز وجل: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه:96]، أي: من أثر حافر فرس الرسول⁽¹⁾، وعلى تخريجه هذا تكون ما موصولة بمعنى الذي، وذكره من قبله الزجاج⁽²⁾، وتبعهما الزمخشري وابن عطية⁽³⁾.

وقيل: إن ما مصدرية والمعنى، بحفظهن الله في امتثال أمره وساغ عود الضمير مفرداً على جمع الإناث لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل ممن صلح، فعاد الضمير مفرداً بهذا الاعتبار وردّ الناسُ هذا الوجهَ بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه⁽⁴⁾، ولم يشتهه الفراء⁽⁵⁾، ووصفه الطبريُّ بالشذوذ⁽⁶⁾، وخطأه العكبري⁽⁷⁾، وقد قال أبو حيان: "وهذا كله توجيه شذوذ أدى إليه قول من قال: إن ما مصدرية ولا حاجة لهذا القول بل يُنزه عنه القرآن"⁽⁸⁾.

قال الطبري: "والصواب القراءة في ذلك ما جاءت به قراءة المسلمين من القراءة مجيئاً يقطع عذر من بلغه ويثبت عليه حججته دون ما انفرد به أبو جعفر فشذّ عنهم وذلك القراءة برفع اسم الله تبارك وتعالى: بما حفظ الله مع صحة ذلك في العربية وكلام العرب وقُبِحَ نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطق العرب وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف معها ما لم يكن للفعل صاحبٌ معروف"⁽⁹⁾.

(1) المحتسب 1/188.

(2) معاني القرآن وإعرابه 2/47.

(3) ينظر تباعاً: الكشف 2/70، والمحرر الوجيز 2/47.

(4) ينظر: الدر المصون 3/671.

(5) ينظر: معاني القرآن 1/265.

(6) ينظر: تفسير الطبري 6/695.

(7) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن 1/178.

(8) البحر 3/250.

(9) تفسير الطبري 6/694-695.

قراءة الجمهور بالرفع على إسناد الفعل لله عز وجل، وقراءة أبي جعفر على إعمال حفظ، وما موصولة وعائده فاعل حفظ أي بالبر الذي حفظ حق الله، وقيل: بما حفظ دين الله⁽¹⁾، ولا مجال لتصويب قراءة على أخرى ثابتة فكل صواب، وقد وجه ابن جني وغيره هذه القراءة.

انفرد المدنيان بنصب اللام في قوله: ﴿وَلْتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام:55]، والباقون برفعها⁽²⁾.

قال الشاطبي:

642. سَبِيلَ بَرَفِعَ خُذْ وَيَقْضِ بِضَمِّ سَا

كِن مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدَّ وَأَهْمَلًا⁽³⁾

والسبيل يذكر ويؤنث، والتأنيث أكثر، و"أبان الشيء نفسه وأبنته واستبان واستبنته والمعنى واحد"⁽⁴⁾.

وجه الرفع في السبيل لأن الفعل له، والنصب على أن الفعل للنبي ﷺ والمعنى: ولتستبين يا محمد سبيل المجرمين⁽⁵⁾.

ب) النصب على الظرفية:

انفرد نافع بنصب الميم في قوله: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:119]، والباقون برفعها⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح الطيبة 2/270، والإتحاف 1/510.

(2) ينظر: التيسير: ص 244، والتحبير: ص 356.

(3) متن الشاطبية: ص 51.

(4) الكتاب 4/83، وينظر: معاني القراءات 1/357، والحجة 3/314-315، وإعراب القرآن 2/70.

(5) ينظر: معاني القرآن 1/337، وحجة القراءات: ص 253، مشكل إعراب القرآن 1/292.

(6) التيسير: ص 241، والتحبير: ص 351.

قال الشاطبي:

631. وَيَوْمَ بَرَفَعِ خُذْ وَإِيَّيَّ ثَلَاثَهَا

وَلِي وَيَدِي أُمِّي مُضَافَاتُهَا الْعُلَا⁽¹⁾

وجهت قراءة النصب على أنه منصوب على الظرفية من الفعل قال، وتقديره: قال الله هذا القول في يوم، والمعنى أي قال الله هذا في يوم القيامة، أو أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره يقع أو يكون واقع، ويوم ظرف للخبر المحذوف والجملة في محل نصب بالقول⁽²⁾.

واعترض العكبري عليه بأنه بُني على الفتح وهو مضاف إلى معرب ولا يجيزه البصريون إلا إذا أضيف إلى مبني⁽³⁾.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في هذا، فذهب سيبويه ومن تبعه كالزجاج وابن جني إلى أن الظرف عند إضافته إلى معرب فهو معرب سواء أضيف إلى اسم أو فعل مضارع، وبينى عند إضافته إلى مبني⁽⁴⁾.

وذهب الفراء والكسائي إلى جواز بناء الظرف عند إضافته إلى غير الأسماء حتى لو كان ما أضيف إليه معرباً كالفعل المضارع⁽⁵⁾ واستدلوا بقول النابغة:

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ ألمها أصحُّ والشيبُ وازعُ⁽⁶⁾

(1) متن الشاطبية: ص 50.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/224، ومعاني القراءات 1/344، والحجة 3/283، والكشف 1/462. والكشف 1/462.

(3) ينظر: الإملاء 1/234.

(4) ينظر: الكتاب 2/330 و3/117، ومعاني القرآن وإعرابه 2/225، وسر صناعة الإعراب 2/506-الإعراب 2/506-507.

(5) ينظر: معاني القرآن 1/326، وإعراب القرآن 2/53-54، ومشكل إعراب القرآن 1/283، والبحر والبحر المحيط 4/67.

(6) ديوانه: ص 32، وهو من شواهد الكتاب 2/330، ولم ينسبه الفراء في معانيه 1/327.

وخرّجه البصريون بأنه جيد لإضافته لفعل ماضٍ قال ابن جني: "بُنيت من حيثُ كانت مضافةً إلى مبنيّ فاكتست من معناه في البناء"⁽¹⁾.

واستدلّ الكوفيون كذلك على بقراءة الرفع على صحة مذهبهم⁽²⁾، وما ذهب إليه الفراء والكسائي لحنّ عند المبرد⁽³⁾، وضعيف عند الأنباري⁽⁴⁾، ومخالف لقاعدة البصريين.

وقد ناصر ابنُ خالويه مذهب الكوفيين واحتجّ له⁽⁵⁾، وتبعه ابن مالك فقال:

وقبل فعلٍ معربٍ أو مبتدأ أعرب ومن بنى فلن يُفْتَدَا

أي: فلن يُغلط، فاختيار ابن مالك أن قراءة الرفع بالإعراب والفتح على البناء⁽⁶⁾.

وتخريج الكوفيون للرفع على أنه مبنيٌّ خبر لهذا وعلى قولهم تتحد قراءتا الرفع والنصب في المعنى⁽⁷⁾.

ولعلّ المصير إليه أفضل من تخطئة قراءة صحيحة لها وجهٌ في العربية سائغ؛ لأن القراءة حجةٌ لإثبات القاعدة وليست القاعدة حجةً لإثبات القراءة.

واختار أبو منصور الأزهريّ قراءة الرفع وهي الجيدة عنده⁽⁸⁾، ووصفها النحاس بالبيّنة⁽⁹⁾، واختار الطبريّ قراءة النصب وهي الأولى بالصواب عنده⁽¹⁰⁾، ولا تفضيل

(1) سر صناعة الإعراب 507/2.

(2) ينظر: الدر المصون 520/4.

(3) ينظر: إعراب القرآن 53/2.

(4) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن 311/1.

(5) يظر: إعراب القراءات السبع 151/1.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل 62 و60/2.

(7) ينظر: البحر المحيط 97/4، والدر المصون 520/4.

(8) ينظر: معاني القراءات 344/1.

(9) ينظر: إعراب القرآن 53/2.

(10) ينظر: تفسير الطبري 141/9.

لقراءة على أخرى، وكلُّ صوابٍ كما تقدم غير مرة.

المجرورات:

(أ) الجرّ بالتبعية:

انفرد أبو جعفر بخفض التاء في قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة:210]، والباقون بالرفع⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

77. بُيُوتِ اضْمُمْمَا وَارْفَعِ رَفَثٌ وَفُشُوقٌ مَعَ

جَدَالٍ وَخَفْضٍ فِي الْمَلَائِكَةِ انْقِلَابًا⁽²⁾

ذكر الفراء أن قراءة الرفع بردّها لله تبارك وتعالى أجود؛ لأنها في قراءة عبد الله "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام"⁽³⁾، وتبعه الأخفش بأن الرفع هو الوجه قال: "لأنه قد قال ذلك في غير مكان قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾ [الفجر:22]، وقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام:158]"⁽⁴⁾.

فقراءة الرفع بالعطف على لفظ الجلالة والمعنى: ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام، وقراءة الخفض على أنها عطفٌ على ظلل، والمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام أو ظلل من الملائكة⁽⁵⁾.

وقد يكون العطف على الغمام، قاله الزمخشري⁽⁶⁾، وتبعه القرطبي وقدره: مع الملائكة⁽⁷⁾، وقدره أبو حيان من الملائكة وتبعه السمين⁽¹⁾.

(1) التحبير: ص 303.

(2) متن الدرّة: ص 22.

(3) ينظر: معاني القرآن 1/124.

(4) معاني الأخفش 1/183.

(5) ينظر: تفسير الطبري 3/605، ومعاني القرآن وإعرابه 1/281، والبحر المحيط 2/203.

(6) ينظر: الكشاف 1/419.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 3/396.

انفرد أبو جعفر بجر الراء في قوله: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [القمر:3]، والباقون بالرفع⁽²⁾.

قال ابن الجزري:

212. كَتَا اللَّاتِ طُلُتْ تَمْرُونُهُ حُمٌّ وَمُسْتَقَرٌّ

رُ اخْفِضْ إِذَا سَتَعَلَّمُوا الْعَيْبُ فَصَّالًا⁽³⁾

وجه الجرّ على أنه صفة لأمرٍ، وتقدير الخبر: وكل أمرٍ مستقرٌّ لهم في القدر بالغوه⁽⁴⁾، وقدره أبو البقاء: معمولٌ لهم أو أتى⁽⁵⁾.

ووجه قراءة الرفع على أنه صفة (كل)، ويقدر خبره كما سبق⁽⁶⁾، وقيل: هو خبر كل أي منتهٍ إلى غاية⁽⁷⁾، والمعنى كما قال النحاس: "وكل أمرٍ مستقرٌّ قراره ومتناهٍ منتهاه"⁽⁸⁾.



(1) ينظر تباعاً: البحر المحيط 2/203، والدر المصون 2/364.

(2) التحبير: ص 569.

(3) متن الدرّة: ص 37.

(4) ينظر: الكشاف 5/654، وشرح الطيبة 2/572.

(5) إملاء ما منّ به الرحمن 2/249.

(6) ينظر: البحر المحيط 8/172.

(7) ينظر: المحرر الوجيز 5/212، والإتحاف 2/505.

(8) إعراب القرآن 4/286.

ثانياً: المبني من الأسماء

أ) المبني على الضمّ:

انفرد أبو جعفر بضمّ الباء في قوله: ﴿قَتَلَ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء:112]، والباقون بكسرها⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

164. وَبَا رَبِّ ضُمَّ اهْمِزْ مَعَا رَبَّاتٌ أَتَى

لِيَقْطَعَ لِيَقْضُوا أَسْكِنُوا السَّلَامَ يَا أَوْلَا⁽²⁾

ضعّف أبو الفتح قراءة الضمّ؛ لأنها نداء مفرد⁽³⁾، وتبعه النحاس فقال: "وهذا عند النحويين لحنٌ لا يجوز عندهم رجلاً أقبل حتى يقول يا رجلاً أو ما أشبهه"⁽⁴⁾.

وقد خرجت القراءة على "أحد اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم نحو (يا غلامي) تبنيه على الضمّ وتنوي الإضافة، وليس منادى مفرداً؛ لأنه ليس من نداء النكرة المقبل عليها"⁽⁵⁾.

ذكر أبو إسحاق الشاطبيّ في مقاصده وهو يشرح قول ابن مالك:

واجعل منادى صحّ إن يُضف ليا كعبدِ عبدي عبداً عبدياً

أن حذف الياء مع إزالة الكسرة والبناء على الضمّ لغة قوية، وقد حكاهما سيبويه عن بعض العرب، وهي قراءة أبي جعفر⁽⁶⁾.

(1) ينظر: التحبير: 467، والإيضاح: ص305.

(2) متن الدرّة: ص32.

(3) ينظر: المحتسب/2/69.

(4) إعراب القرآن/3/84.

(5) ينظر: البحر المحيط/6/319، والإتحاف/2/268.

(6) ينظر: الكتاب/2/209، والمقاصد الشافية/5/336-337.

وقال ابن مالك في الكافية الشافية:

والضمّ مع نيّة ياء النفس قد روك (ربُّ السجن) فاحفظ ما ورد

"وفيه الاكتفاء بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض
القراء: ربُّ السجن"، ولو استشهد بقراءة أبي جعفر المتواترة لأغنته كذلك مع جواز
الاستشهاد بالشاذ⁽¹⁾.

وقد استشهد د. يحيى المباركي على ضم الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء
كضمّ المفردات، بهذه القراءة ووصفها بالشذوذ وهي قراءة أبي جعفر الصحيحة
السند⁽²⁾.

ووجهت قراءة الباقيين بالكسر على أنها "في موضع نصب بالنداء"⁽³⁾ وقد بقيت
الكسرة "اجتزاءً بما عن ياء الإضافة"⁽⁴⁾.

(ب) المبني على الكسر:

انفرد أبو جعفر بكسر التاء في قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾
[المؤمنون:36]، والباقون بالفتح⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

166. وَيَدْعُونَ الْأُخْرَى فَتُحْ سِينَا حَمِي وَتُنْد

سِتْ افْتَحْ بِضَمِّ يَحْلُ هَيْهَاتَ أَذْ كِلَا⁽⁶⁾

(1) شرح الكافية الشافية 2/1323.

(2) ينظر: أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: ص 334-335.

(3) معاني القرآن 2/214، وإعراب القرآن 3/84.

(4) ينظر: الإتحاف 2/268، والدر المصون 8/218.

(5) التحبير: ص 475.

(6) متن الدرّة: ص 32.

ذكر الزجاج أن الفتح والكسر بغير تنوين كثيرتان في القراءة وقد ذكرهما القراء والنحويون⁽¹⁾، وخرجهما أبو الفتح فقال: "أما الفتح فعلى أنه واحد وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعل في الخبر واسمٌ بَعُدَ، كما أن شتان اسمٌ افترق، وأوتاه اسمٌ أتالم وأفَّ اسمٌ أتضجر. ومن كسر فهو جمع هيهات وأصلها هيهيات إلا أنه حذف الألف لأنها في آخر اسمٍ غير متمكن كما حُذفت ياء الذين في التثنية إذا قلت اللذان وألف إذا قلت ذان"⁽²⁾.

ويرى ابن يعيش أن من فتح فللخفة والإتباع لما قبلها، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، لخفة الألف بعدها كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك الزيدان ويحتمل أن يكون جمع هيهات المفتوحة الجمع المصحح والتاء فيه تاء جمع التأنيث فالكسرة فيها كالفتحة في الواحد⁽³⁾، وهو قول مكِّي بأن واحدها هيهة⁽⁴⁾.

وهيهات اسمٌ لفعلٍ ماضٍ وقدّر فاعله عند أبي الفتح بإخراجكم وإنشاءكم وبعثكم⁽⁵⁾، وعند ابن عطية بَعُدَ الوجود لما تواعدون⁽⁶⁾، وعند أبي البقاء هيهات التصديقُ أو الصحةُ أو الوقوعُ لما تواعدون⁽⁷⁾.

والفتح والكسر لغتان، فالفتح لغة الحجاز، والكسر لغة تميم وأسد⁽⁸⁾، فيكون أبو جعفر مخالفاً لغة الحجازيين في ذلك، موافقاً ما تلقاه مسنداً إلى رسول الله ﷺ.

(1) معاني القرآن وإعرابه 4/412.

(2) المحتسب 2/91.

(3) ينظر: شرح المفصل 4/65.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن 2/57.

(5) المحتسب 2/92.

(6) المحرر الوجيز 4/143.

(7) إملاء ما منَّ به الرحمن 2/149.

(8) ينظر: شرح المفصل 4/65، والبحر المحيط 6/374، وأثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: ص 336.

المبحث الثاني دراسة في الأفعال

الفعل المضارع المرفوع:

انفرد نافع برفع اللام في قوله: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 214]، والباقون بنصبها⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

506. وَفَتَّحَكَ سَيِّئَ السَّلْمِ أَصْلُ رِضَى دَنَا

وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُوْلًا⁽²⁾

ذكر سيبويه قراءة الرفع ونسبها لأهل الحجاز في باب ما يكون العمل فيه من اثنين، إذا جعلت ما قبل حتى سبباً لما بعدها⁽³⁾، وخرّجها الفراء بأن: "لها وجهان في العربية: نصب ورفع. فأما النصب فلأن الذي قبلها مما يتطاول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصِبَ بعده بحتى وهو في المعنى ماضٍ. فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماضٍ رُفِعَ الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً. فأما الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ فقولك: جعل فلانٌ يديم النظر حتى يعرفك، ألا ترى أن إدامة النظر تطول. فإذا طال ما قبل حتى ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاوله.."⁽⁴⁾.

وذكر الزجاج أن سيبويه والخليل وجميع أهل النحو الموثوق بهم ينصبونه على وجهين: "أحدهما: أن يكون الدخول غاية السير والسير والدخول قد نصبا جميعاً فالمعنى سرت إلى دخولها وقد مضى الدخول فعلى هذا نصبت الآية والمعنى: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول وكأنه حتى قول الرسول، ووجهها الآخر في النصب أعني سرت حتى أدخلها: أن يكون السير قد

(1) التيسير: ص 211، والتجوير: ص 304.

(2) متن الشاطبية: ص 41.

(3) ينظر: الكتاب 25/3-26.

(4) معاني القرآن 1/132-133.

وقع والدخول لم يقع، ويكون المعنى سرثٌ كي أدخلها وليس هذا وجهُ نصب الآية، ثم ذكر أوجه الرفع في الآية فقال: "أحدهما: هو وجه الرفع في الآية والمعنى سرثٌ حتى أدخلها وقد مضى السير والدخول كأنها بمنزلة قولك: سرثٌ فأدخلها. بمنزلة سرثٌ فدخلتها وصارت حتى ههنا مما لا يعمل في الفعل شيئاً لأنها تلي الجمل تقول: سرثٌ حتى أتي داخل... فعملها في الجمل في معناها لا في لفظها. والتأويل سرثٌ حتى دخولها وعلى هذا وجه الآية. ويجوز أن يكون السير قد مضى والدخول واقع الآن وقد انقطع السير تقول: سرثٌ حتى أدخلها الآن ما أُنعم. فهذه جملة باب حتى"⁽¹⁾.

فالمخالصة أن حجة من رفع أن يقول بمعنى قال، وحتى تعمل في المستقبل لا الماضي، وحجة الباقيين أنها حكاية حال بمعنى الانتظار فجعل حتى غاية بمعنى إلى أن فنصب بالإضمار⁽²⁾.

انفرد نافع برفع اللام وإسكان الياء في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: 51]، والباقون بنصبهما⁽³⁾.

قال الشاطبي:

1020. وَيُرْسِلَ فَارْفَعْ مَعَ فَيُوحِيَ مُسَكَّنًا

أَتَانَا وَأَنْ كُنْتُمْ بِكُسْرٍ شَدَا الْعُلَا⁽⁴⁾

الرفع على الاستئناف قول سيبويه والزجاج⁽⁵⁾ وتبعهم أبو علي فقال: "حجة من رفع وأسكن الياء أنه استأنفه وقطعه عما قبله أو رفعه على إضمار مبتدأ تقديره أو هو يرسل رسولاً"⁽⁶⁾، ويرى ابن خالويه أن الرفع "نسقٌ على (فيرسل) وذلك أن العرب إذا طال النسق

(1) معاني القرآن وإعرابه 286/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن 165/1، وحجة القراءات: ص 131-132.

(3) التيسير: ص 399، والتجبير: ص 546.

(4) متن الشاطبية: ص 82.

(5) ينظر: الكتاب 3/50-51، ومعاني القرآن وإعرابه 4/403.

(6) الحجة 6/133.

خرجوا من النصب إلى الرفع"⁽¹⁾.

والنصب لحملة على معنى المصدر؛ لأن قوله موحياً معناه إلا أن يوحى، فُعُطِفَ أو أن يرسل على أن يوحى فنصب، والتقدير: إلا ان يوحى أو يرسل رسولاً فيوحى⁽²⁾.

وسأل الخليل سيويه عن النصب هنا فأجاب: "يرسل محمول على أن سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: ﴿إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلا، فأجري على أن هذه."⁽³⁾؛ ويُصرف المعنى حينئذ إلى وما كان لبشر أن يرسل الله رسولاً، ولا ولا يجوز ذلك، وحملها على وحي والمعنى كما تقدّم وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يوحى أو أن يرسل⁽⁴⁾.

حذف نون الرفع أو الوقاية:

انفرد نافع بكسر النون مخففة في قوله: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: 54]، وابن كثير بكسرها مشددة، والباقون بفتحها مخففة⁽⁵⁾.

قال الشاطبي:

804. وَثُقِّلَ لِلْمَكِّيِّ نُونٌ تُبَشِّرُونَ

نَ وَأَكْسِرُهُ حِرْمِيًّا وَمَا حُدْفُ أَوْلًا⁽⁶⁾

وجهت قراءة نافع على أنه عدّى الفعل فصار (تبشرونني) ثم حذف إحدى النونين استخفافاً لأنهم استتقلوا التضعيف - كما يقول سيويه - لاجتماع مثلين، فاتصلت الياء بنون الرفع فانكسرت⁽⁷⁾، وقيل: حذف نون الرفع وبقيت نون الوقاية مكسورة، وحذف ياء

(1) إعراب القراءات السبع 2/289.

(2) ينظر: الكشف 2/254، والبيان في إعراب غريب القرآن 2/351.

(3) الكتاب 3/49.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 4/403، والحجة 6/133.

(5) التيسير: ص 297، والتحبير: ص 428.

(6) متن الشاطبية: ص 64.

(7) ينظر: الكتاب 3/520، ومعاني الألفاظ 1/254.

الإضافة لدلالة الكسرة عليها وحملًا لها على رؤوس الآي المحذوفة ياءها⁽¹⁾.

قال الفراء: "وقد كسر أهل المدينة يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها، وكأنهم شددوا النون فقالوا: فبم تبشرون قالوا: ثم خففوها والبقية على تثقيلها كقول عمرو بن معدي كرب:

رأته كالتَّغَامِ يَعْلُ مِسْكَاً يسوء الفاليات إذا فليني"⁽²⁾

والشاهد فيه حذف إحدى النونين في فليني⁽³⁾.

ووجهت مثله قراءة ابن كثير بالتشديد إلا أنه لم يُخفف وأبقى النونين وأدغمهما وكسر ليدل على ياء الإضافة⁽⁴⁾.

ووجهت قراءة الباقيين على أنه جائز في الكلام عدم ذكر المفعول⁽⁵⁾، فالنون علامة للرفع على أصل الفعل، وهي الأجود عند الزجاج⁽⁶⁾ والأزهري⁽⁷⁾.

والخلاف بين النحاة إذا اجتمعت نون الوقاية مع غيرها فيه مذهبان:

مذهب سيبويه أن المحذوف هي نون الإعراب لا الوقاية⁽⁸⁾، ومذهب الأخفش أن المحذوف هي نون الوقاية⁽⁹⁾.

وتبع ابن مالك سيبويه وذكر في شرح التسهيل أن مذهب الأخفش كسيبويه وهو عكس مذهب المتأخرين الذين يرون أن المحذوفة نون الوقاية، ووجهه في شرح التسهيل: "بأنهم حافظوا على بقائها مطلقاً لما كان للفعل بها صوتٌ ووقاية"⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 181/3، والحجة 45/5، والبيان في غريب إعراب القرآن 70/2.

(2) معاني القرآن 90/2، البيت في ديوانه: ص 180، وفيه: تراه بدل رأته، وهو من شواهد الكتاب 520/3.

(3) ينظر: الكتاب 520/3، وشرح المفصل 92/3، وارتشاف الضرب 472/1.

(4) ينظر: معاني الأخفش 70/2.

(5) ينظر: معاني القرآن 89/2.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 181/3.

(7) ينظر: معاني القراءات 70/2.

(8) ينظر: الكتاب 519/3.

(9) ينظر: معاني الأخفش 254-255/1.

(10) شرح التسهيل 52/1، وينظر: المقاصد الشافية 340/1.

والصواب أن مذهب الأخفش قد جاء في معانيه، قال: "فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزداد ليترك ما قبلها على حاله، وليست باسم، فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمّر"⁽¹⁾.

وتبعه أبو علي فقال: "وحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع ولم يحذف الأولى التي هي علامة رفع"⁽²⁾، وقال أبو منصور الأزهري: "ولا يجوز حذف الأولى لأنها علم للرفع"⁽³⁾. للرفع"⁽³⁾.

وقد نقل النحاس تلحين أبي عمرو بن العلاء لكسر النون بحذف علامة الإعراب، وخرّجها بحذف النون الزائدة وليس كما تأولها أبو عمرو⁽⁴⁾.

وقال ابن قتيبة: "ولو أريد بها الوجه الذي ذهب إليه لكانت فيم تبشرونني بنونين لأنها في موضع رفع"⁽⁵⁾.

وقال مكّي: "حذف هذه النون في العربية قبيحٌ مكروهٌ إنما يجوز في الشعر لضرورة الوزن والقرآن لا يُحمل على ذلك إذ لا ضرورة تلجئ إليه، وقد لحن بعض النحويين من قرأ به"⁽⁶⁾.

وردّ أبو حيان على المانعين فخطأً أبا عمرو ولم يرضَ قول مكّي فقال: "وقول مكّي ليس بالمرضيّ لأن التخفيف لغة غطفان"⁽⁷⁾، وقد عزاها من قبله أبو علي فقال: "وزعم بعض البصريين في حذف هذه النون أنها لغة لغطفان وحكى سيبويه هذه القراءة.. واستشهد بها في حذف النونات لكراهية التضعيف"⁽⁸⁾.

فلا يجوز تخطئة القراءة بع ثبوتها، ولأنها لغة لغطفان، وقد تقدّم توجيه غير واحدٍ من العلماء لها.

(1) معاني الأخفش 1/254-255.

(2) الحجة 5/45-46.

(3) معاني القراءات 2/378.

(4) ينظر: إعراب القرآن 2/383.

(5) تأويل مشكل القرآن: ص 63.

(6) الكشف 1/437، وينظر: مشكل إعراب القرآن 1/447.

(7) البحر 4/174.

(8) الحجة 3/335.

انفرد نافع بكسر النون في قوله: ﴿وَيَقُولُ أَيِّنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَلِّقُونَ فِيهِمْ﴾
[النحل: 27]، والباقون بفتحها⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

809. وَمِنْ قَبْلِ فِيهِمْ يَكْسِرُ النُّونَ نَافِعٌ

مَعَا يَتَوَفَّاهُمْ لِحِمَزَةٍ وَصَّالًا⁽²⁾

وجهت قراءة نافع على أنه أراد تشاقوني أي تعادوني كما تقدم في تبشروني، فحذف إحدى النونين استثقلاً للجمع بينهما، وحذف الياء اجتزاءً بالكسرة، والنون مع الياء المحذوفة في قراءة نافع في موضع نصب، وقراءة الباقيين النون علامة رفع والفعل ليس مضافاً إلى النفس⁽³⁾.

وقد ذكر ابن مالك أن اجتماع النون مع نون الوقاية على ثلاثة أوجه: الفك والإدغام والحذف ومثّل للأخير بقراءة نافع⁽⁴⁾.

والمعنى واحد في القراءتين والقول فيها كالقول في الانفراد السابق⁽⁵⁾.

(1) التيسير: ص 297، والتجوير: ص 431.

(2) متن الشاطبية: ص 64.

(3) ينظر: معاني القراءات 77/2، وحجة القراءات: ص 388.

(4) ينظر: شرح التسهيل 51/1-52.

(5) ينظر: معاني القراءات 78/2، والحجة 90/5.

انفرد المديان بنون واحدة مكسورة مخففة في قوله: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر:64]، والباقون بنون واحدة مكسورة مشددة، وابن عامر بنونين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

1008. وَرِدَّ تَأْمُرُونِي التُّونَ كَهَمًّا وَ عَمَّ حِفْ

لُهُ فَتَحَّتْ حَفَّ وَ فِي التَّبِ الْعُلَا⁽²⁾

حجة من أظهر النونين أنه الأصل، وحجة من شدد أنه أدغم المثلين، وحجة من قرأ بنون واحدة أنه حذف إحدى النونين لاجتماع المثلين⁽³⁾، والحذف عند مكّي "ضعيف إنما أتى ذلك في الشعر؛ لأنه إن حذف النون الأولى حذفت علامة الرفع بغير جازم ولا ناصب وذلك لحن، وإن حذف النون الثانية حذف الفاصلة بين الفعل والياء فانكسرت النون التي هي علم الرفع، وذلك لا يحسن. والاختيار التشديد للنون لأن الأكثر عليه ولأنه أخف من الإظهار ولأنه وجه الإعراب"⁽⁴⁾.

وقد اعترض على هذه القراءة كسابققتها فقد قال النحاس: "وأما تأمروني بنون واحدة مخففة فإنما يجيء مثله شاذاً في الشعر، وأبو عمرو بن العلاء -رحمه الله- يقول: لحن"⁽⁵⁾، وقال المهدي: "ولا يجوز أن تحذف الأولى لأنها لحن"⁽⁶⁾، وقال أبو علي: "ولأن حذف الأولى لحن لأنها دالة على الرفع"⁽⁷⁾.

وقال ابن هشام: "ونحو تأمروني يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بفتح في السبع وعلى الأخيرة فقليل النون الباقية نون الرفع وقيل: نون الوقاية وهو

(1) التيسير: 390، والتحبير: ص 536.

(2) متن الشاطبية: ص 81.

(3) ينظر: شرح الهداية 2/298-299.

(4) الكشف 2/240-241.

(5) إعراب القرآن 4/20-21.

(6) شرح الهداية 2/499.

(7) الحجة 6/100.

الصحيح" (1).

وقد تقدّم ذكر الخلاف في المحذوفة، وتوجيه ذلك واختيار قبول القراءة التي جاءت على لغة غطفان وخرجت على وجه مقبول في العربية.

انفرد المدنيان بضم الدال وتخفيف النون في قوله: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف:76]، وأبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وتخفيف النون، والباقون بضم الدال وتشديد النون (2).

قال الشاطبي:

846. وَوَمَدَّ وَخَفَّفَ يَاءَ زَاكِيَّةَ سَمَا

وَوُنُونَ لَدُنِّي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى

847. وَسَكَّنَ وَأَشْمَمَ ضَمَّةَ الدَّالِ صَادِقًا

تَخَذَتْ فَخَفَّفَ وَأَكْسَرَ الحَاءَ دُمَّ حَالًا (3)

لذن بمعنى عند، قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:1]، يقال: لُدُّ ولَدُنُّ ولَدْنٌ ولَدَى إلا أنها لا تتمكن تمكّن عند، وكسر النون ليس علامة للجر لأنها لا تُعرب (4).

وجه الزجاج قراءة التشديد والتخفيف بحذف إحدى النونين كراهية اجتماعهما فقال: "ويقرأ من لَدُنِّي بتخفيف النون لأن أصل لَدُنْ الإسكان فإذا أضيفت إلى نفسك زدت نوناً ليعلم سكون النون الأولى كما تقول من لَدُنْ زيدٍ، فتُسكن النون ثم تُضيف إلى نفسك فتقول: من لَدُنِّي كما تقول عن زيدٍ وعَيِّي ومن قرأ من لَدُنِّي لم يُجز أن يقول عني ومني بحذف النون.

والدليل على أن الأسماء يجوز فيها حذف النون قولهم: قدني في معي حسبي ويقولون قد زيدٍ فيدخلون النون لما ذكرنا إذا أضيفت، ويجوز قدي بحذف النون لأن قد اسمٌ غير

(1) مغني اللبيب 4/287-288.

(2) التيسير: ص311، والتحبير: ص447.

(3) متن الشاطبية: ص67.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/53، وإعراب القراءات السبع 1/386-387.

متمكّن⁽¹⁾. وقد جمع الشاعر بين اللغتين بقوله:

قُدني من نصر الحُبَيْبَيْنِ قَدِي ليس الإمام بالشحيح الملحد⁽²⁾

وذكر الطبري مثل هذا التوجيه بالحذف لكراهية الاجتماع⁽³⁾، وتبعه النحاس⁽⁴⁾ وأبو علي⁽⁵⁾ والمهدوي⁽⁶⁾.

وقال مكّي: "لم يأت بنون مع الياء لأنه ضمير مخفوض كغلامي وداري فاتصلت الياء بنون لدن فكسرتها"⁽⁷⁾، وتابعه ابن عطية⁽⁸⁾، وقال أبو حيان: "وهو القياس لأن أصل الأسماء الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية"⁽⁹⁾.

وقيل: هو على لغة من قال في لُدني لُد فتكون النون نون وقاية ولا نون في أصل الكلمة⁽¹⁰⁾، وقد منع سيبويه أن تأتي لدن مع ياء المتكلم دون وقاية، وتعقبه السمين بأن هذه القراءة حجة عليه، وذكر عدم جواز أن تكون على لغة لُد؛ لأن نون الوقاية إنما جيء بها لتقي الكسر محافظة على سكونها ودون النون لا يسكنون؛ لأن الدال مضمومة فلا حاجة إلى النون⁽¹¹⁾.

وذكر السمين جواز "أن تكون النون فيها أصلية أو أنها دخلت على لُد الساكنة الدال، فالتقى ساكنان فكسرت نون الوقاية على أصلها، وإذا قلت بأن النون أصلية

(1) معاني القرآن وإعرابه 303/3-304،

(2) الرجز لحميد بن مالك الأرقط وقيل: لأبي نُخَيْلة أو أبي مجدلة، وهو من شواهد الكتاب 371/2، والنوادر في اللغة: ص 527، والمختسب 223/2.

(3) ينظر: تفسير الطبري 343/15.

(4) ينظر: إعراب القرآن 467/3.

(5) ينظر: الحجة 160/5-161.

(6) ينظر: شرح الهداية 399/2.

(7) الكشف 69/2.

(8) ينظر: المحرر الوجيز 533/3.

(9) البحر المحيط 142/6.

(10) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 114/2، وإملاء ما منّ به الرحمن 107/2.

(11) ينظر: الكتاب 371/2 وما بعدها، والدر المصون 531/7.

فالسكون تخفيف كتسكين ضاد عضد وبابه⁽¹⁾.

قال ابن مالك:

وفي لَدِيّ لَدِيّ قَلّ وفي قَدِيّ وقَطِنِي الحَذْفُ أيضاً قد يفِي

ويقول أبو إسحاق الشاطبي في شرحه للألفية: "قلّ دليل على أن هذا جائز عنده في الكلام لا مختص بالشعر... وهو ثابت بقراءة نافع وأبي بكر وتبّه بذلك على مخالفة ظاهر كلام سيبويه، وقد صرح بذلك ابن مالك في شرحه للتسهيل فقال: "وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح ثم حكى القراءة ووجه لحاق النون في لَدِيّ أنها عوملت معاملة من وعن لأنها شبيهة بهما ووضعاً على ذلك فاعتزموا على إبقاء تسكين الآخر..."⁽²⁾.

ووجهت قراءة أبي بكر بالإسكان على التخفيف كما يقال: في عضد عضد، فيحذفون الضمة⁽³⁾، وهي لغة للعرب يقولون: لَدْنِ غدوة⁽⁴⁾، والإشمام ليُعلم أن حركة الدال كانت ضمة⁽⁵⁾.

وقد رجح أبو عليّ قراءة التشديد وذكر أنها هي القياس والذي عليه الاستعمال⁽⁶⁾، ومثله فعل مكّي فما عليه الجماعة أحبّ إليه⁽⁷⁾، ومن قبلهما ذكر الطبري أنها قراءة النبي ﷺ وهي أشهر اللغتين⁽⁸⁾، وذكر النحاس أنها أولى في العربية وأقيس⁽⁹⁾، وهي الأجود عند أبي أبي منصور الأزهري⁽¹⁰⁾.

(1) الدر المصون 531/7-532.

(2) ينظر: الكتاب 2/371-372، وشرح التسهيل 1/52-53، والمقاصد الشافية 1/336-337.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 3/304، وسر صناعة الإعراب: ص 545-546.

(4) ينظر: الكشف 2/69.

(5) ينظر: شرح الهداية 2/399، وحجة القراءات: ص 425.

(6) ينظر: الحجة 5/160.

(7) ينظر: الكشف 2/70.

(8) ينظر: تفسير الطبري 15/344.

(9) ينظر: إعراب القرآن 3/487.

(10) ينظر: معاني القراءات 2/116.

وقد قال الطبري قبل اختياره: إن "الصواب من القول أنهما لغتان فصيحتان وقد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراءة للقرآن فبأيتهما قرأ القارئ فمُصِيبٌ"⁽¹⁾، وهذا الذي ذكره هو الأحقّ بالاتباع وقد خرّجها غير واحدٍ من العلماء وهي لغات معروفة كما قالوا فلا يجوز اختيار قراءة على أخرى ثبتت لرسول الله ﷺ مسندة، ثم قد يُفهم من نسبة المثقلة للنبي ﷺ عدم نسبة المخففة إليه، وهي قراءة نافع وأبي بكر.

قال د. يحيى المباركي: "وكل ما قيل في تخطئة القراءة أو محاولة تخريجها لتكون موافقةً للقاعدة النحوية أمرٌ مرفوضٌ، فالقراءة إنما اكتسبت ذلك الاسم بعد ثبوت تلقيها عن رسول الله ﷺ وموافقته لرسم المصحف أو للعربية بوجهه ولتوافر هذه الشروط الثلاثة فيها يجب أن تدحض علة النحويين إذ هي من صريح كلام العرب الذي يجب أن تخضع له القاعدة كما أن التخفيف ثبت أنه لغة لغطفان. وإذا عُلم ذلك فلا وجه لمن قال بالمنع"⁽²⁾.

الفعل المضارع المجزوم:

انفرد أبو جعفر بإسكان الراء مخففة في قوله: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 233]، ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 281]، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالضم، والباقون بفتحها⁽³⁾.

وقد ذُكر شاهد ذلك في مبحث المدّ والقصر ومدّ أبو جعفر لأجل الساكن المخفف والباقون للساكن المثقل⁽⁴⁾.

قال الفراء: "لا تضارُّ والدةٌ يريد لا تضارر وهو في موضع جزم والكسر فيه جائز لا تضارُّ والدةٌ ولا يجوز رفع الراء على نية الجزم ولكن ترفعه على نية الخبر... ولم يجز لا تضارُّ بالرفع لأن الراء إن كانت تفاعل فهي مفتوحة وإن كانت تفاعل فهي مكسورة فليس يأتيها الرفع إلا أن تكون في معنى رفع. وقد قرأ عمر بن الخطاب لا يُضارُّ كاتب ولا شهيد."⁽⁵⁾

(1) تفسير الطبري 344/15.

(2) أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: ص 190.

(3) التحبير: ص 305 و 314.

(4) ينظر: ص

(5) معاني القرآن 1/149-150.

ونقل أبو زُرعة أنها قراءة ابن مسعود وابن عباس، وهي حجة من قرأ بالفتح⁽¹⁾.

وتبع الطبريُّ الفراء في توجيهه وذكر "أنه حُرِّك إذ تُرك التضعيف بأخفِّ الحركات وهو الفتح وذكر أنه لو حُرِّك إلى الكسر كان جائزاً إتباعاً لحركة لام الفعل حركة عينه أو لأن الجوم إذا حُرِّك حُرِّك إلى الكسر"، ثمَّ وجه قراءة الرفع على أنها "لا تحتل النهي ولكنها تكون الخبر عطفاً بقوله: لا تضارَّ على قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:233]"⁽²⁾.

ومثله نقل الزجاج وقال "إن الاختيار في التضعيف إذا كان قبله فتح أو ألف الاختيار عضَّ يا رجل وضارَّ زیداً يا رجل"⁽³⁾، وتبعه أبو منصور الأزهري⁽⁴⁾، ومكي القيسي⁽⁵⁾.

فالرفع لأنه مضارعٌ لم يُسبق بناصب ولا جازم، فالنفي بلا معناه النهي للمشكلة من حيث اللفظ لعطفه جملة خبرية على مثلها⁽⁶⁾.

ووجه أبو الفتح قراءة الجزم فقال: "إذا صحَّ سكون الراء في تضارُّ فينبغي أن يكون أراد: لا تضارِّزْ كقراءة أبي عمرو إلا أنه حذف إحدى الراءين تخفيفاً وينبغي أن تكون المحذوفة الثانية لأنها أضعف وتكريرها وقع الاستثقال... فإن قيل: فكان يجب على هذا لا تضارِّ لأن الأولى مكسورة في الأصل فيجب أن تقرَّ على كسرها قيل: لا؛ بل لما حذف الثانية وقد كانت الأولى ساكنة لأنها كانت مدغمة في الثانية أُقرت على سكونها ليكون ذلك دليلاً على أنها قد كانت مدغمة قبل الحذف ولذلك نظائر منها قوله: وكحلَّ العينين بالعواور. صحَّ الواو الثانية وإن كانت تلي الطرف وقبل الألف التي قبلها واو لأنه جعل الصحة في الواو دليلاً على أنه أراد العواوير ولو لم يرد لذلك لوجب أن يهمز فيقول: العوائر كما همزوا أوائل وأصلها أوائل..."، ثم ذكر أن القراءة "ضعفت وإن كان فيها من الاعتذار والاعتلال ما قدمناه"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: حجة القراءات: ص136.

(2) تفسير الطبري 213/4.

(3) معاني القرآن وإعراجه 313/1.

(4) ينظر: معاني القراءات 205/1.

(5) ينظر: الكشف 296/1.

(6) ينظر: الإتخاف 440/1.

(7) المحتسب 123/1-124.

وقد نسب أبو الفتح لأبي عمرو قراءة تضارٍ وهي خلاف ما تقدم في قراءته بالإدغام والرفع، ونسب قراءة التشديد لأبي جعفر، على نيّة الوقف عليها، ونسب السكون للأعرج⁽¹⁾، وفعل مثله في الكشف، وقال: "إنه نوى الوقف أو اختلس الضمة فظنه الراوي سكوناً"⁽²⁾، وتعقبه أبو حيان بأنه لا تجوز تخطئته للقارئ أو وصفه بالوهم في القراءة⁽³⁾، ثم نقل توجيه العكبري لها بقوله: "وقرئ شاذاً بسكون الراء والوجه فيه أن يكون حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر وهو الراء"، وهو كقول ابن جني السابق، ثم ذكر جواز الجمع بين الساكنين "إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف أو لأن مدة الألف تجري مجرى الحركة"⁽⁴⁾، وهي قراءة أبي جعفر الصحيحة السند.

وتبعهم الدميّطيّ فقال: "إنها من ضار يضير ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف"⁽⁵⁾، وعليه تخرّج القراءة ولا يجوز تخطئتها.

وأولى القراءتين بالصواب عند الطبريّ قراءة النصب⁽⁶⁾، وكلاهما صواب وأولى، وقد ذكر ذكر النحاس أن الإظهار للمثلين في نحو هذا لغة أهل الحجاز⁽⁷⁾، فيكون أبو جعفر قد فكّ على لغة بيئته ثمّ خفف فحذف، ويكون ورش وأبو جعفر قد خالفا لغة الحجازيين ووافقا الأثر المتبع.

(1) ينظر: المحتسب 1/123 و125.

(2) الكشف 1/456.

(3) ينظر: البحر المحيط 2/225.

(4) إملاء ما منّ به الرحمن 1/98، وينظر: البحر المحيط 2/225.

(5) الإتحاف 1/440.

(6) ينظر: تفسير الطبري 4/215.

(7) ينظر: إعراب القرآن 1/317.

انفرد أبو جعفر بإسكان اللام والحزم في قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه:39]،
والباقون بكسر اللام والنصب⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

157. أَنَا اخْتَرْتُ فِدَا سَكَّنْ لِتُصْنَعَ وَاجْزِمَنَّ

كُنْخَلْفُهُ أَسْنَىٰ اضْمُمُ سَوَىٰ حُمَّ وَطُولًا⁽²⁾

وجهت قراءته على أن اللام للأمر والفعل مجزوم بها فيجب إدغام العين في العين
عندئذٍ، ووجهت قراءة الباقيين على أنها لام كي والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها⁽³⁾،
والمعنى في الأولى: "وليصنعك غيرك بأمرى"، وفي الثانية "أي: لتفعل ما أمرت برأي مني"⁽⁴⁾.

وأما اللام فيجوز على قراءة الجمهور أن تكون: معطوفة على مقدرة قبلها، والتقدير:
ليتلطف بك ولتصنع، والعلة المقدرة متعلقة بألقيت عليك، أو تكون متعلقة بفعل متأخر
تقديره: ولتصنع على عيني فعلت ذلك⁽⁵⁾.

انفرد أبو جعفر بالحزم في قوله: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا
أَنْتَ مَكَانًا سَوَىٰ﴾ [طه:58]، والباقيون بالرفع⁽⁶⁾.

وشاهده نفس الشاهد السابق.

وجهت قراءة أبي جعفر على أنه جزمه لوقوعه بعد لا الناهية وهو جواب للأمر ويلزم
منه منع الصلة له، ووجهت قراءة الباقيين بالرفع لوقوعه بعد لا النافية والجملة صفة لموعده⁽⁷⁾.

(1) التعبير: ص958.

(2) متن الدرّة: 31.

(3) ينظر: شرح الطيبة/2/448، والإتحاف/2/246.

(4) إملاء ما منّ به الرحمن/2/121.

(5) ينظر: الكشف/4/82، والبحر المحيط/6/227.

(6) التعبير: ص459.

(7) ينظر: الكشف/4/90، الإتحاف/2/247-248.

بناؤه للمفعول:

انفرد المدنيان بالياء مضمومة وفتح الفاء في قوله: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾ [البقرة: 58]، وابن عامر بالتاء مضمومة وفتح الفاء، والباقون بالنون مضمومة وكسر الفاء⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

456. وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفِرُ بِنُونِهِ

وَلَا ضَمَّ وَأَكْسَرَ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا

457. وَذَكَرَ هُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَنْثُوا

وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا⁽²⁾

قراءة المدنيين على ما لم يُسمِّ فاعله، وحثَّها أن الفعل متقدِّم وقد حيل بين المؤنث وفعله، فصار الحائل كالعوض من التأنيث⁽³⁾، وقيل: "حملة على المعنى لأن معنى الخطايا والخطأ سواء فكأنه قال: يُغفر لكم خطؤكم"⁽⁴⁾، وقيل: "الخطايا جمع وجمع ما لا يعقل يُشبهه يُشبهه بجمع ما يعقل من النساء."⁽⁵⁾، وقد رُذِّ الفعل إلى الخطايا وإن كان قبله إخبار عن الله؛ الله؛ لأنه قد علِّم أن الذنوب لا يغفرها سوى الله⁽⁶⁾.

وحجة قراءة ابن عامر تأنيث الخطايا، ولأنَّ الفعل متقدِّم⁽⁷⁾، "والخطايا في قراءة من قرأ قرأ بالياء والتاء في موضع رفع لأنه لم يُسمِّ فاعلها والإعراب لا يتميز فيها لأنها مقصورة"⁽⁸⁾. مقصورة"⁽⁸⁾.

(1) التيسير: ص 201، والتحبير: ص 287.

(2) متن الشاطبية: ص 37.

(3) ينظر: الكشف 1/243، وحجة القراءات: ص 97.

(4) شرح الهداية 2/169.

(5) حجة القراءات: ص 97-98.

(6) ينظر: الكشف 1/243.

(7) ينظر: حجة القراءات: ص 98، وشرح الهداية 2/169.

(8) معاني القراءات 1/152.

وحجة من قرأ بالنون أنها بين (وإذ قلنا، وسنزيد) وهما خبران من أخبار الله عن نفسه قد أخرجها بالنون⁽¹⁾، والتقدير: "وقلنا ادخلوا الباب سجداً نغفر لكم"⁽²⁾، "والخطايا على هذه القراءة في موضع النصب لوقوع الفعل عليها"⁽³⁾.

انفرد أبو جعفر بضم الياء وفتح الكاف في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة:213]، وقوله: ﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:23]، وقوله: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [النور:48]، وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور:51]، والباقون بفتح الياء وضم الكاف⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري:

78. لِيَحْكُمَ جَهْلٌ حَيْثُ جَاءَ وَيَقُولُ فَأَنْزَلَ

صَبِ اعْلَمَ كَثِيرُ الْبَاءِ فِدَاً وَأَنْصَبُوا حُلَى⁽⁵⁾

ووصف النحاس البناء للمجهول بالشذوذ ونسبها للجحدري، وهي قراءة أبي جعفر وهي صحيحة ثابتة⁽⁶⁾.

فعلى قراءة الجمهور الفعل مبني للمعلوم مسند للكتاب الذي هو بمعنى الكتب، والمعنى أي: "ليحكم الكتاب بين الناس ولأن الكتاب هو أصل الحكم فأسند إليه رداً للأصل، وهو هنا مجازٌ مثل قوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجماثية:29]"⁽⁷⁾، وقيل: "المعنى

(1) ينظر: حجة القراءات: ص98، وشرح الهداية2/169.

(2) الكشف1/243.

(3) معاني القراءات1/152.

(4) التعبير: ص303-304.

(5) متن الدرّة: ص22.

(6) إعراب القرآن1/303.

(7) تفسير الطبري3/627.

مسندٌ لله، أي: ليحكم الله⁽¹⁾، وأجاز الزمخشري أن يكون "ليحكم الله أو الكتاب أو النبيّ المنزّل عليه"⁽²⁾، وتبعه الدميّاطيّ فاختار إسناده للنبيّ ﷺ⁽³⁾.

وعلى قراءة أبي جعفر الفعل مسندٌ لما لم يُسمّ فاعله الذي حُذف للعلم به وفي هذه الحالة عند أبي حيان "الأولى أن يكون الله تعالى ويحتمل أن يكون الكتاب أو النبيون"⁽⁴⁾، أو "الإرادة عموم الحكم من كل حاكم"⁽⁵⁾.

انفرد أبو جعفر بآياء مضمومة وفتح الراء في قوله: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء:13]، وقرأ يعقوب بالياء مفتوحة، والباقون بالنون مضمومة وكسر الراء، وكلهم اتفقوا على نصب كتاباً⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

143. وَيُنزِلُ عَنْهُ أَشَدُّ لِيَجْزِيَ نُونٌ اذْ

وَيَتَّخِذُوا خَاطِبٌ حَلًا تُخْرِجُ الْجَلَى

144. حَوَى الْيَا وَضُمَّ افْتَحَ أَلَا افْتَحَ وَضُمَّ حُطُّ

وَحُزُّ مَدَّ آمَرَ نَا يُلْقَاهُ أُوصِلًا⁽⁷⁾

ذكر الفراء قراءة أبي جعفر المدني ومعناه عنده "ويخرج له عمله كتاباً"⁽⁸⁾، وقد ضبطها المحقق مكسورة الراء، والمحفوظ عنه قراءتها مفتوحة الراء كما تقدم.

وتبعه الطبري فنسب لبعض أهل المدينة قراءة ما لم يسمّ فاعله، والمعنى: "ويُخْرِجُ له الطائر يوم القيامة كتاباً يريد: ويخرج الله له ذلك الطائر قد صبره كتاباً"⁽⁹⁾، وتبعهما الزجاج

(1) الجامع لأحكام القرآن 407/3.

(2) الكشف 421/1.

(3) ينظر: الإتحاف 436/1.

(4) البحر المحيط 145/2.

(5) الإتحاف 436/1.

(6) التحيير: ص 435.

(7) متن الدرّة: ص 29-30، وفي الإيضاح (شرح الزبيدي): ص 280 الكلمة الأخيرة (أصلًا).

(8) معاني القرآن 118/2.

(9) تفسير الطبري 522/14.

والمعنى عنده كما عند الفراء" (1).

قال ابن يعيش: "وليس قراءته على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على أنه مفعول به، وإنما الذي أُقيم مقام الفاعل مفعول به مضمَر في الفعل يعود على الطائر في قوله: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء:13]، وكتاب منصوب على الحال والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره أي: عمله كتاباً وهو محذوف في قراءة الجماعة ونخرج له يوم القيامة كتاباً أي: ونخرج له طائره أي: عمله كتاباً، ويؤيد ذلك قراءة يعقوب ويخرج أي: يخرج عمله كتاباً" (2).

وخرجت قراءة يعقوب على خروج الطائر الذي ألزم عنق الإنسان فيصير كتاباً يقرؤه منشوراً، وقراءة الجمهور بالرد على قوله: ﴿أَلْزَمْنَاهُ﴾، وهي الأولى بالصواب عند الطبري لذلك (3).

ومعناهما متقارب، وفلا يصح وصف إحداهما بالصواب، فكلُّ صواب متلقًى ممن لا ينطق في نقله القرآن سوى الصواب.

انفرد أبو جعفر بضمّ التاء وفتح الواو ورفع السماء في قوله: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ﴾ [الأنبياء:104]، والباقون بالنون مفتوحة وكسر الواو ونصب السماء (4).

قال ابن الجزري:

163. مَعَ الْيَاءِ نَقْدِرُ حُزْ حَرَامٌ فَشَا وَأَنَّ

شَيْئًا جَهًّا نَطْوِي السَّمَاءَ اِرْزَعِ الْعُلَا (5)

وجهت قراءة أبي جعفر بضمّ التاء "على التأنيث وفتح الواو مبنياً للمفعول، والسماءُ

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/231.

(2) شرح المفصل 7/74-75.

(3) ينظر: تفسير الطبري 14/521-522.

(4) التحبير: ص 467.

(5) متن الدرّة: ص 32.

بالرفع نائب للفاعل، وقراءة الباقي بنون العظمة ونصب السماء على أنها مفعول به⁽¹⁾.

قال الطبري: "واختلف القراءة في ذلك فقراءته عامة قراءة الأمصار سوى أبي جعفر القاري: (يوم نطوي السماء) بالنون. وقرأ ذلك أبو جعفر (يوم تُطوى السماء) بالتاء وضمها على وجه ما لم يُسم فاعله" ثم قال: "والصواب من القراءة في ذلك ما عليه قراءة الأمصار بالنون لإجماع الحجة من القراءة عليه وشدوذ ما خالفه"⁽²⁾، وكلا القراءتين صوابٌ ولا يجوز وصفُ إحداهما بالشدوذ، والباحث يرى وجوب إحسان الظنّ بالطبري العالم الجليل الحاذق، فيكون الشدوذ عنده اصطلاحياً لمخالفة الجماعة، وليس لتضعيف القراءة وعدم جواز القراءة بها، أو أنّ قراءة أبي جعفر لم تصله مستفيضةً وإلا ما وسعه إلا قبولها.

انفراد أبو جعفر بضمّ النون وفتح الخاء في قوله: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان:18]، والباقون بفتح النون وكسر الخاء⁽³⁾.

قال ابن الجزري:

172. وَخُشِّرُ يَا خُرْ إِذْ وَجْهٌ لَنْتَخِذُ

أَلَا أَشَدُّ تَشَقُّقٍ جَمْعُ دُرِّيَّةٍ حَالاً⁽⁴⁾

قال الفراء: "والقراء مجتمعة على نصب النون إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ (أن تُتخذ) بضمّ النون (من دونك) فلو لم تكن في الأولياء من كان وجهاً جيداً، وهو على شدوذه وقلة من قرأ به قد يجوز على أن تجعل الاسم في (من أولياء) وإن كانت قد وقعت في موضع الفعل، وإنما آثرت قول الجماعة لأن العرب إنما تدخل من في الأسماء لا في الأخبار، ألا ترى أنهم يقولون: ما أخذت من شيء وما عندي من شيء، ولا يقولون: ما رأيت عبد الله من رجل، ولو أرادوا ما رأيت من رجل عبد الله فجعلوا عبد الله هو الفعل جاز ذلك. وهو

(1) الإتحاف/2/268.

(2) تفسير الطبري/16/426.

(3) التحبير: ص484.

(4) متن الدرّة: ص33.

مذهب أبي جعفر المدني⁽¹⁾.

وأنهم النحاسُ الفراءَ بأنه ناقض كلامه وأبطل ما رواه عن العرب وأجاز غيره من قبيل نفسه، ثم نقل أن الكسائيّ أجاز ذلك مع قبحه، ونقل النحاس كلام النحويين فيها: "فقال أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر لا يجوز تُتخذ، وقال أبو عمر: لو كانت تُتخذ لُحذفت من الثانية فقلت: أن تُتخذ من دونك أولياء" ثم قال النحاس: "ومثلُ أبي عمرو يُستحسن منه هذا القول لأنه جاء عليه بعلّة بيّنة"⁽²⁾، ونقل القرطبيّ قول أبي عمرو منسوباً لأبي عبيدة⁽³⁾.

وعند الزجاج "هذه القراءة عند أكثر النحويين خطأً وإنما كانت خطأً لأن من إنما تدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولاً ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحدٍ وليّاً ولا يجوز ما اتخذت أحداً من وليّ؛ لأن من إنما دخلت لأنها تنفي واحداً في معنى جميع، تقول: ما من أحدٍ قائماً، وما من رجلٍ محبباً لما يضرّه، ولا يجوز: ما من محببٍ ما يضرّه"، ثم قال: "ولا وجه لهذه القراءة إلا أن الفراء أجازها على ضعفٍ وزعم أنه يجعل من أولياء هو الاسم ويجعل الخبر ما في تتخذ كأنه يُجعل على القلب، ولا وجه له عندنا البتة"⁽⁴⁾.

وقد وجهها أبو الفتح فقال: "من أولياء في موضع الحال أي: ما كان ينبغي لنا أن تُتخذ من دونك أولياء ودخلت من زائدة لمكان النفي كقولك: اتخذت زيداً وكيلاً، فإذا نفيت قلت: ما اتخذت زيداً من وكيلٍ، وكذلك أعطيتّه درهماً، وما أعطيتّه من درهم وهذا في المفعول"⁽⁵⁾.

وخرّجها الزمخشريّ على أن اتخذ متعدّ إلى مفعولين الأول ما بُني له الفعل والثاني من أولياء، ومن للتبعيض، أي: لا تتخذ بعض أولياء⁽⁶⁾، ودخولها على المفعول الثاني زائدة يُضعف القراءة⁽⁷⁾، ولا يُجيزه أكثر النحويين، وإنما يجوز دخولها على المفعول الأول بشرطه⁽⁸⁾،

(1) معاني القرآن 2/264.

(2) إعراب القرآن 3/154.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 15/378-379.

(4) معاني القرآن وإعرابه 4/60-61.

(5) المحتسب 2/120.

(6) ينظر: الكشف 4/339.

(7) ينظر: المحرر الوجيز 4/204.

بشرطه⁽¹⁾، والمعنى على هذه القراءة: "أن المعبودين في الدنيا إنما يبرؤوا إلى الله أن يكون كان لهم أن يُعبدوا من دون الله جل ثناؤه"⁽²⁾.

ووجه أبو الفتح قراءة الجماعة بأن "من أولياء في موضع المفعول به، أي: أولياء فهو كقولك: ضربت رجلاً فإن نفيت قلت: ما ضربت من رجل"⁽³⁾، وحسنت زيادة من هنا لانسحاب النفي على نتخذ لأنه معمول لينبغي، وحينها ينتفي متعلقه وهو اتخاذ الأولياء⁽⁴⁾، الأولياء⁽⁴⁾، والمعنى على هذه القراءة: "أن الملائكة وعيسى ومن عبد من دون الله من المؤمنين المؤمنين هم الذين تبرؤوا أن يكون كان لهم ولي غير الله تعالى ذكره"⁽⁵⁾.

وعلى ما ذهب إليه الفراء والكسائي وابن جني ونقله من بعدهم من العلماء تحمل قراءة أبي جعفر بعد ثبوتها ولا يجوز إنكارها.

انفرد أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي فتنقلب الياء بعدها ألفاً في قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجن: 14]، وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون، والباقون بفتح الياء وكسر الزاي⁽⁶⁾.

قال ابن الجزري:

206. لِنَجْزِي بِيَا جَهْلٍ أَلَا كُلُّ ثَانِيَا

بِنَصْبِ حَوَى وَالسَّاعَةَ الرَّفْعُ فَصَلَا⁽⁷⁾

قال الفراء: "وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي (ليُجزى قوماً) وهو في الظاهر لحنٌ فإن كان أضمر في يُجزى فعلاً يقع به الرفع كما نقول: أعطيت ثوباً ليُجزى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط 6/448.

(2) تفسير الطبري 17/418.

(3) المحتسب 2/120.

(4) ينظر: الإتحاف 2/307.

(5) تفسير الطبري 17/417.

(6) التحبير: ص 554.

(7) متن الدرّة: ص 36.

(8) معاني القرآن 3/46.

ومثله من بنى الفعل للمجهول في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُبَيِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:88]، حيث قدر الفراء المصدر فنوى به الرفع ونصب المؤمنين، والتقدير: ونجى النجاء المؤمنين⁽¹⁾.

وفي هذه القراءة حجة للأخفش والكوفيين حيث يجوزون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وهو ضعيفٌ عند البصريين، وقراءة الباقيين بالبناء للفاعل والخبر من الله عن نفسه⁽²⁾.

وتبع الطبري الفراء فقال: "وهو على مذهب كلام العرب لحنٌ إلا أن يكون أراد ليُجزى الجزاء قوماً بإضمار الجزاء وجعله مرفوعاً ليُجزى فيكون وجهاً من القراءة وإن كان بعيداً"، ثم قال بأنها غير جائزة لمعنيين: "أحدهما: أنها خلافٌ لما عليه الحجة من القراءة وغير جائزة عندي خلافٌ ما جاءت به مستفيضاً فيهم. والثاني: بُعدها من الصّحة في العربية إلا على استكراه الكلام على غير المعروف من وجهه"⁽³⁾.

ونقل النحاس عن أبي عبيد "اختيار قراءة الياء لأن قبلها ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾، ليعود الضمير على اسم الله جل وعزّ" ثم قال النحاس: "وهذا لا يوجب اختياراً فكلام الله جلّ وعزّ يخبر به عن نفسه، ثم نقل كذلك عن أبي إسحاق أن هذه القراءة "لحنٌ عند الخليل وسيبويه وجميع البصريين، وقال الفراء هو لحنٌ ظاهر وهو عند البصريين لحنٌ في الظاهر والباطن، وإنما أجازة الكسائي على شذوذ بمعنى: ليُجزى الجزاء قوماً فأضمر الجزاء ولو أظهره ما جاز فكيف وقد أضمره"، ثم يقول النحاس: "وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز ضرب الضرب زيدا حتى أنه قال بعضهم: لا يجوز ضرب زيد سوطاً لأن سوطاً مصدر وإنما يقام المصدر مقام الفاعل مع حروف الخفض إذا نعت فإذا لم

(1) ينظر: معاني القرآن 2/210.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 2/365، والدر المصون 9/64.

(3) تفسير الطبري 21/82-83.

يكن منعوتاً لم يجوز. وهذا أعجب أن يقام المصدر مقام الفاعل غير منعوت مع اسم غير مصدر وفيه أيضاً علة أخرى أنه أضمر الجزاء ولم يتقدم له ذكر على أن (يجزي) يدلّ عليه، وهذا وإن كان يجوز فإنه مجاز، فأما إنشادهم:

ولو ولدت قفيرةً جرّو كلبٍ لسبّ بذلك الجرّو الكلاباً⁽¹⁾

فلا حجة فيه، ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره: ولدت قفيرةً الكلاب، وجرّو كلبٍ منصوب على النداء⁽²⁾.

وقد نقل ابن مالك عن ابن خروف أن هذا التخريج مفسدٌ للفظ والمعنى⁽³⁾، وقال أبو أبو علي: وهذا يجوز في الشعر ضرورة البيت لا يشهد لهذه القراءة⁽⁴⁾.

قال أبو إسحاق الشاطبي في مقاصده: "وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده قياساً، وأجاز ذلك الأخفش من البصريين حكاه عنه ابن جني وغيره"⁽⁵⁾.

قال أبو الفتح: "وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيداً ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه المسائل" ثم قال: "هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال"، ولا يُفهم من نقل ابن جني لقول الأخفش موافقته لمذهبه، بل إنه قال بعد هذا البيت: "فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح قيل: هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يُعتدُّ به أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً"⁽⁶⁾.

واحتجّ ابن مالك لمذهب الأخفش والكوفيين وقال بقولهم الوارد عن العرب ولا مانع

(1) نُسب الشاهد لجرير في الخزانة 337/1-338، لكنه غير موجود في ديوانه، وهو من شواهد أبي علي في الحجة 260/5، وابن جني في الخصائص 397/1، وابن يعيش في شرح المفصل 57/7، وينظر: المقاصد الشافية 43/3.

(2) إعراب القرآن 4/143-144.

(3) ينظر: شرح التسهيل 2/128.

(4) ينظر: الحجة 260/5.

(5) المقاصد الشافية 2/43، وينظر: الخصائص 397/1.

(6) الخصائص 397/1.

منه، وعليه قراءة أبي جعفر الذي أسند ليجزى إلى الجار والمجرور ونصب قوماً وهو المفعول به⁽¹⁾.

ونظم مذهبهم ومذهب غيرهم فقال:

ولا ينوب بعض هذي إن وُجد	في اللفظ مفعولٌ به وقد يرد
كقول بعض الفصحاء منشداً	لم يُعن بالعلياء إلا سيّداً
ومثل ذا أيضاً ليجزى قوماً	فاصدع بحقّ وتوقّ اللّوما
وعلماء الكوفة مع أبي الحسن	في الحكم في اطراد هذا حيث عن ⁽²⁾

وما دام ذلك كذلك فيجب قبول القراءة الصحيح إسناده والاستئناس من بعد ذلك بمحيثها على ألسنة العرب خلافاً للبصريين، وتُحمل على تخريج العلماء لها كما تقدم.

انفرد المدنيان بقراءة (أشهدوا) من قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الرُحُوف: 19]، بهمزتين، الثانية مضمومة مسهلة بين الهمزة والواو، وقالون: من رواية أبي نسيط بخلاف عنه، دخل بعد الاستفهام ألفاً، والباقون: (أشهدوا)، بهمزة مفتوحة وفتح الشين⁽³⁾.

وقراءة المدنيّين بهمزة توبيخ على (أشهدوا)، مفعولون من أشهد يشهد، تعدّى بعد النقل لمفعول، والباقون بالبناء للمعلوم، وقد تقدّم ذكر شاهده وتوجيهه في مبحث الهمز⁽⁴⁾.

انفرد أبو جعفر بضم الياء في قوله: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: 10]، والباقون بفتحها⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

220. وَحُطُّ يُؤْمِنُو يَدَكَّرُو يَسْأَلُ اضْمُمًا

(1) ينظر: شرح التسهيل 124/2، وحاشية الصبان 97/2.

(2) شرح الكافية الشافية 607/1.

(3) ينظر: التيسير: ص 401، والتهذيب: ص 35-36، والتحبير: ص 548.

(4) ينظر: ص

(5) التحبير: ص 591.

أَلَا وَشَهَادَاتِ خَطِيَّاتِ حُمَلَا⁽¹⁾

ذكر الفراء قراءة الجمهور أي: "لا يُسأل ذو قرابة عن قرابته"، وذكر قراءة البناء للمفعول فقال: "لا يُقال: لحميمٍ أين حميمك؟ ولست أشتهي ذلك لأنه مخالفٌ للتفسير ولأن القراء مجتمعون علي يسأل"⁽²⁾، وتبعه الطبري في ذلك⁽³⁾.

وقال الزجاج: إن المعنى على قراءة المعلوم "أنهم يعرف بعضهم بعضاً ويدل عليه قوله: ﴿يُبَصِّرُونَهُمْ﴾ [المعارج:11]"، وعلى قراءة المجهول يكون المعنى "لا يسأل قريبٌ عن قرابته ويكون يبصرونهم-والله أعلم- للملائكة."⁽⁴⁾.

خُرِجَتْ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّقْدِيرِ: وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ عَنْ حَمِيمِهِ، فَحَمِيمٌ نَائِبٌ لِلْفَاعِلِ وَحَمِيمًا نُصِبَ بِنَزْعِ الْخَافِضِ عَنْ.

وقراءة الباقيين بني الفعل للفاعل، وحميمٌ فاعل وحميمًا مفعول به⁽⁵⁾، والمفعول الثاني محذوف والتقدير: ولا يسأله نصره ولا شفاعته، وقيل: لا يسأله شيئاً من حمل أوزاره⁽⁶⁾.



(1) متن الدرّة: ص38.

(2) معاني القرآن3/184.

(3) ينظر: تفسير الطبري23/257 و259.

(4) معاني القرآن وإعرابه5/220.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن2/460، والإتحاف2/561.

(6) ينظر: الدر المصون10/453.

المبحث الثالث دراسة في الحروف

همزة إن:

(أ) كسرهما:

انفرد المدنيان بكسر همزة إني أخلق في قوله: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ
جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ
طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 49]، والباقون بفتحها⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

557. نُعَلِّمُهُ بِالْيَاءِ نَصُّ أَيْمَّةٍ

وَبِالْكَسْرِ أَنِّي أَخْلُقُ اعْتَادَ أَفْصَلًا⁽²⁾

من فتح جعلها في موضع البدل من آية، والمعنى جئكم بأني أخلق لكم⁽³⁾، وذكر
السمين أنه بدل كل من كل إن أريد بالآية شيء خاصّ وبدل بعض من كل إن أريد بالآية
الجنس⁽⁴⁾، وقيل: هي بدل من أن قبلها فتكون في موضع نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف⁽⁵⁾.
ولها ثلاثة أوجه عند الفتح⁽⁶⁾: الجر بدلاً من آية أو بعد إسقاط الخافض، وهذا مذهب
الشيخين الخليل والكسائي، والرفع أي: هي أني، والنصب على إسقاط الخافض وهذا
مذهب التلميذين سيوييه والفراء⁽⁷⁾.

(1) التيسير: ص 222، والتحبير: ص 323.

(2) متن الشاطبية: ص 45.

(3) ينظر: الحجة 43/3، وشرح الهداية 220/2، وحجة القراءات: ص 164.

(4) الدر المصون 192/3.

(5) ينظر: معاني القراءات 256/1، ومشكل إعراب القرآن 198/1، والبحر المحيط 487/2.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 413/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 204/1.

(7) الكتاب 38/1، ومعاني القرآن 184/1 و238/2، وينظر: الدر المصون 190/3.

ومن قرأ بكسر الهمزة فعلى الاستثناف وقطع الكلام عما قبله، أو على تفسير الآية بقوله: إني أخلق لكم كما فسّر الوعد في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: 9]، بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾، وكما فسّر المثل في قوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ [آل عمران: 59]، بقوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾، قال أبو علي: "وهذا الوجه أحسن ليكون في المعنى كم فتح وأبدل من آية"⁽¹⁾، وزيد وجهٌ ثالثٌ للكسر وهو أن يكون على إضمار القول⁽²⁾.

وخالف أبو منصور الأزهرى فقال: "ومن قرأ إني أخلق بالكسر فهو على البدل من قوله: آية المعنى جئتكم بآية إني أخلق لكم"⁽³⁾.

واختار مكى الفتح لإجماع القراء عليه ولصحّة معناه⁽⁴⁾، ولا اختيار بين القراءتين فقصد صحّت القراءتان كلتاهما، وخرجتا على وجه في العربية مقبول.

انفرد أبو جعفر بكسر همزة إنما في قوله: ﴿إِن يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [ص: 70]، والباقون بفتحها⁽⁵⁾.

قال ابن الجزري:

197. وَحُزُّ يُوعَدُو خَاطِبٌ وَأُدْ كَسْرٌ أَمَّا

أَمَّنْ شَدَّدِ اعْلَمَ فِدْ عِبَادَهُ أَوْصَالَ⁽⁶⁾

خرّج القراء قراءة أبي جعفر فقال: "ويكون في هذا الموضع ما يُوحى إليّ إلا أنك نذيرٌ مبينٌ؛ لأن معنى الحكاية، كما تقول في الكلام أخبروني أي مسيء وأخبروني أنك مسيء، وهو كقوله:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا أَنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرْبَانَا⁽⁷⁾

(1) الحجة 3/43-44، وينظر: الكشف 1/344-345، وشرح الهداية 2/220.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع 1/113، وإملاء ما منّ به الرحمن 1/135.

(3) معاني القراءات 1/256.

(4) ينظر: الكشف 1/345.

(5) التحبير: ص 533.

(6) متن الدرّة: ص 36.

(7) البيت من شواهد القراء في معانيه 3/240، والمحتسب 1/109 و250، وينظر: خزانة الأدب 9/183.

والمعنى أخبرانا أنهما رأيا، فجاز ذلك لأن أصله الحكاية⁽¹⁾، وعلّل الطبري عدم قوله إلا أنما أنك أي: يا محمد، بأن "الوحي قول فصار في معنى الحكاية"⁽²⁾.

وتبعهما أبو الفتح بأن "هذا على الحكاية حتى كأنه قال: أن يوحى أي: إن يُقال لي: إلا أنت نذيرٌ مبينٌ، فإن قيل: فإذا كان حكاية فقد كان يجب أن يردّ اللفظ عينه وهو لم يقله له أنا نذيرٌ مبينٌ، قيل: هذا أراد إلا أنه إذا قال: إلا أنما أنا نذير مبين فكأنه قد قال: أنت نذيرٌ مبينٌ، ألا تراك تقول لصاحبك: أنت قلت إنك شجاع فزدت الحرف وهو لم يقل إنك شجاع وإنما قال أنا شجاع، فلما أردت قوله حاكياً له أوقعت موقع أنا إنك"⁽³⁾.

وخرّجت قراءة الباقيين على أن أنما مفعول ما لم يُسمّ فاعله، والمعنى ما يوحى إليّ إلا إنذاركم⁽⁴⁾، ويحتمل أن يكون في موضع نصبٍ أو جرٍّ بعد إسقاط اللام، ويكون الجارّ والمجرور نائب فاعل، والمعنى عند الفراء: "ما يوحى إليّ إلا لأني نذيرٌ ونبيٌّ، فإذا ألقيت اللام كان موضع (أنما) نصباً"⁽⁵⁾، فمن قدر له خافضاً لينصب جعل أنما في موضع خفض، ومن رأى أنه ينصب عند سقوط الخافض نصبه⁽⁶⁾، و(إي) عندها تقوم مقام الفاعل، والرفع على ما لم يُسمّ فاعله هو الأجود عند مكّي⁽⁷⁾ وتبعه الأنباري⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن 412/2.

(2) تفسير الطبري 143/20.

(3) المحتسب 235/2.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن 174/2، والبيان في إعراب غريب القرآن 319/2.

(5) معاني القرآن 412/2.

(6) ينظر: تفسير الطبري 169/1 و143/20.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن 174/2-175.

(8) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن 319/2.

ب) فتحها:

انفرد المدنيان بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:54]، وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بفتح الهمزتين، والباقون بكسرهما⁽¹⁾.

قال الشاطبي:

641. وَأَنَّ يَفْتَحَ عَمَّ نَصْرًا وَبَعْدَكُمْ

نَمَّا يَسْتَبِينَ صُحْبَةً ذَكَّرُوا وَلَا⁽²⁾

والفتح للهمزة الأولى عمّ نصره لأنه بدلٌ من الرحمة والتقدير: كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل، فتكون في موضع نصب⁽³⁾ وهو اختيار الفراء⁽⁴⁾.

ولو فتحت الهمزة الثانية عند سيويه فهي بدلٌ من الأولى واستشهد بقوله:

وَأَيُّ إِذَا مَلَّتْ رَكَابِي مُنَاخَهَا فإني على حظي من الأمر جامعٌ

والشاهد فيه: كسر همزة إنَّ على الاستئناف، ولو فُتحت حملاً على أن الأولى تأكيداً وتكراراً لجاز⁽⁵⁾، واعترض عليه بأنَّ (من) إن كانت موصولة بقيت بلا خبر، وإن كانت شرطاً شرطاً بيت بغير جواب، وبأنَّ الفاء تمنع من البدل لأنها حالت بينه وبين المبدل منه⁽⁶⁾.

قال الفراء: "ولك الفتح في أن لأنك تقول: إنما يحتاج الكتاب إلى أن مرة واحدة ولكن الخبر هو موضعها فلما دخلت في ابتداء الكلام أُعيدت إلى موضعها كما قال: ﴿أَيُّعِدْكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:35]، فلما كان موقع أن يُعيدكم أنكم مخرجون إذا تم دخلت في أول الكلام وآخره، ومثله: ﴿كَتَبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ

(1) التيسير: ص243، والتحبير: ص355.

(2) متن الشاطبية: ص51.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه2/253، والكشف1/433، وفتح الوصيد3/881.

(4) ينظر: معاني القرآن1/336.

(5) ديوان تميم بن أبي بن مقبل: ص51، وهو من شواهد الكتاب3/134، وفي الديوان: البيت بكسر همزة إنَّ الأولى لا بفتحها، وعجزه: ركبت ولم تعجر عليّ المنادح، وقد ذكرت إني الثانية في صدر البيت بعده.

(6) ينظر: فتح الوصيد3/881.

تَوَلَّاهُ فَأَتَتْهُ يُضِلُّهُ ﴿[الحج:4]، بالفتح، ومثله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنِ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ [التوبة:63]"⁽¹⁾.

وعند الأخفش وأبي حاتم هي مرتفعة بالابتداء فالمغفرة له، وذكر النحاس أن سيويه لا يُجيز الابتداء بأن، وحكى وجهاً آخر وهو تقدير مبتدأ محذوف خبره وأنه غفور رحيم، أي: فأمره أنه غفور رحيم⁽²⁾، وقيل: الثاني توكيداً للأول أعيد لطول الكلام، واعتراض عليه بالاعتراض على قول سيويه⁽³⁾.

فمن فتح الأولى فعلى أنها بدلٌ من الرحمة، أو على الابتداء والخبر تقديره: عليه أنه، أو على تقدير حرف الجر اللام، ومن فتح الثانية فعلى أن محلها رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: فغفرانه ورحمته حاصلان⁽⁴⁾.

وخرجت قراءة نافع بأن الفاء جواب الشرط وما بعد الفاء في الجزاء يكون مستأنفاً⁽⁵⁾، مستأنفاً⁽⁵⁾، قال الفراء: "فإذا حُسن دخول هو حُسن الكسر"⁽⁶⁾، وهو قول سيويه قبله واستشهد بالقراءة لكنه نسبها للأعرج، ومن قبلها ذكر البيت السابق، وقال النحاس: "هذه القراءة بيّنة في العربية"⁽⁷⁾، ونسب للأعرج القراءة بكسر الأولى وفتح الثانية خلافاً لسيويه.

والمعنى عند الزجاج: "راجع إلى المصدر وكأنك لم تذكر إنّ الثانية، والمعنى كتب ركب على نفسه أنه غفور رحيم"⁽⁸⁾.

وخرجت قراءة الباقيين بأن تُحمل على الاستئناف، ويتم الكلام على الرحمة⁽⁹⁾، قال النحاس: "ومن كسرهما جعل الأولى مبتدأة وجعل كتب بمعنى قال: وكسر الثانية لأنها بعد

(1) معاني القرآن 337/1 و418/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن 69/2، وينظر: حاشية الصبان 433/1.

(3) ينظر: فتح الوصيد 882/3، والكشف 433/1.

(4) الإتحاف 13/2.

(5) ينظر: فتح الوصيد 882/3، والكشف 433/1.

(6) معاني القرآن 337/1.

(7) إعراب القرآن 69/2-70.

(8) معاني القرآن وإعرابه 254/2.

(9) معاني القرآن 336/1، وينظر: فتح الوصيد 882/3، والكشف 433/1.

الفاء في جواب الشرط" (1)، أو بالكسر على الحكاية، كأنّ الرحمة استُفهم عنها فقيل: إنه من عمل (2)، وكسر الثانية على ما سبق ذكره في قراءة نافع.

انفرد أبو جعفر بفتح همزة إنه في قوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ وَيَبْدُوُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس:4]، والباقون بكسرها (3).

قال ابن الجزري:

127. يَرْوُونَ خِطَابًا حُزُّ وَيَالِغَيْبٍ فِدُ يَزِيْبِ

عُ أَنْتَ فَشَأْفَتْحِ إِنَّهُ يَبْدُوُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ (4)

خُرِجَتْ قراءة أبي جعفر على أنها فاعل لما نصب حقاً أي: حقّ حقاً بدء الخلق ثم إعادته، وهو مذهب الفراء، ونقله عنه النحاس (5)، ولم ير الطبري غيره (6)، وقيل: على أنها منصوبة بالفعل الذي نصب وعد الله أي: وعد الله، وهو قول ابن جني (7)، وقدره النحاس "وعدكم أنه يبدؤ الخلق" (8)، وقيل: على حذف لام الجرّ أي: لأنه، وهو اختيار الزجاج (9)، الزجاج (9)، وقدره النحاس: "كما يقال: لبيك أنّ الحمد والنعمة لك" (10)، ذكر هذه الأوجه الأوجه الثلاثة الزمخشري، وخرّج قراءة الباقيين على الاستئناف (11).

(1) إعراب القرآن 70/2.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 253/2-254.

(3) التعبير: ص 28.

(4) متن الدرّة: ص 28.

(5) معاني القرآن 457/1، وينظر: إعراب القرآن 245/1.

(6) ينظر: تفسير الطبري 116/12.

(7) ينظر: المحتسب 307/1.

(8) إعراب القرآن 245/2.

(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 7/3.

(10) إعراب القرآن 245/2.

(11) ينظر: الكشف 115/3.

تشديد لكن:

انفرد أبو جعفر بتشديد النون في قوله: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [آل عمران: 198]، وقوله: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرفٌ مَّبِينَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الزُّمَر: 20]، والباقون بتخفيفها⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

93. يَعْزُّنَكَ يَخْطِمُ نَذَهَبَ أَوْ تُرِينَكَ يَسُدُّ

سَخِرْنَ وَشَدَّدَ لَكِنِ اللَّذَّ مَعًا⁽²⁾

لكنَّ حرف استدراك ذكره سيبويه مع الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده فتنصب الاسم وترفع الخبر⁽³⁾، "وهي تُخَفِّفُ فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه وغلل بمباينة لفظها للفظ الفعل وبزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش حينئذٍ إعمالها قياساً على إن وأن وكان"⁽⁴⁾.

فعلى قراءة أبي جعفر الموصول (الذين) محلُّه النصب لأنه اسم لكنَّ، وعلى قراءة الباقيين محلُّه الرفع بالابتداء⁽⁵⁾.

(1) التعبير: ص 332.

(2) متن الدرّة: ص 24.

(3) ينظر: الكتاب 2/131.

(4) همع الهوامع 1/457، وينظر: حاشية الصبان 1/459.

(5) ينظر: المحرر الوجيز 1/558، والدر المصون 3/245.

لا التي لنفس الجنس:

انفرد أبو جعفر برفع ولا جدال في قوله: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:197]، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بالرفع والتنوين في (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ)، والباقون بالنصب من غير تنوين، ولا خلاف في (ولا جدال) لغير أبي جعفر⁽¹⁾.

قال ابن الجزري:

77. يُبُوتُ اضْمُمًا وَارْفَعُ رَفَثٌ وَفُسُوقٌ مَعَ

جِدَالَ وَخَفُضٌ فِي الْمَلَأَيْكَةِ انْقِطَاعًا⁽²⁾

وجه الرفع على أن لا بمعنى ليس رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج، والخبر محذوف والتقدير: كائناً في الحج، وهو خبر ومعناه النهي أي: لا يكن رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج، وقيل: الرفع على الابتداء والخبر مقدر وتقديره: لا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج، والفرق بينهما أن ذاك خبر ليس وهذا خبر لمبتدأ⁽³⁾، "وفي الحج خبر عن الثلاثة الأسماء؛ لأن كل واحد منها مع لا في موضع رفع بالابتداء والعطف، ومنعه الأخفش؛ لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد لا الثانية"⁽⁴⁾ بلا النافية دون خبر الابتداء، وجوزه سيبويه والخليل كما ذكر الزجاج⁽⁵⁾، قال سيبويه: "والرفع عربي"⁽⁶⁾ واستشهد بقول:

والله لولا أن تَحَشَّ الطُّبْحُ بي الجحيمَ حين لا مُستصرحٌ⁽⁷⁾

وقوله:

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحٌ⁽⁸⁾

(1) التيسير: ص210، والتحبير: ص303.

(2) متن الدرّة: ص22.

(3) ينظر: الحجة2/289، ومشكل إعراب القرآن1/162، وفتح الوصيد3/700-701.

(4) الكشف1/286.

(5) معاني القرآن وإعرابه1/270، وينظر: حاشية الصبان2/13 وما بعدها.

(6) الكتاب2/303، على تشبيهه لا بليس أو على إهمالها وعدم الاعتداد بها.

(7) البيت للعجاج في ديوانه2/173، وينظر: الكتاب2/303.

(8) البيت لسعد بن مالك القيسي، وينظر: الكتاب2/304، والمقتضب4/360، والخزانة1/467.

والشاهد فيهما رفع مستصرحٌ وبراخٌ على تشبيهه لا بليس فيهما.

وقد ذكر سيويوه أنّها: "تعمل فيما بعدها فتنصب بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب
إنّ لما بعدها"⁽¹⁾، وقال الفراء: "من نصب فعلى التبرئة مثل قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾
[البقرة:2]"⁽²⁾، ووجهت قراءة النصب على "أنه بناه مع لا لأنها تدخل على النكرة العامة
فتبني معها فتصيران بمنزلة خمسة عشر، ولا مع ما بعدها في موضع رفع بالابتداء وفي الحج
خبرٌ عن جميعها في مذهب سيويوه ومن تبعه، وعلى مذهب الأخفش يكون في موضع خبر
لا"⁽³⁾.

واختار سيويوه النصب فقال: "والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت لا غلامٌ
فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس، قال الشاعر وهو العجاج:

حَنَنْتَ قَلْوَصِي حَـيْنَ لَا حَـيْنَ مَحْـنٌ"⁽⁴⁾

والشاهد فيه نصب حين الثانية بلا التبرئة مع إضافة حين الأولى إلى الجملة، وخبر لا
مخدوف تقديره لها، ولو جرّ حين على إلغاء لا لجاز⁽⁵⁾.

وقد اختلف في عملها في الخبر، فقيل: إذا لم يركب الاسم معها فالخبر مرفوع بها عند
الجميع، وإن رُكب معها الاسم فمذهب الأخفش والمازني والمبرد والسيراي أنّ الخبر مرفوع بها
أيضاً، ودليله أن ما استحققت به العمل باقي التركيب لا يبطله، ومذهب سيويوه أنه مرفوع
على خبر الابتداء فهي مع اسمها في موضع مبتدأ والخبر مرفوع به لا بها، ومقتضاه أنه مرفوع
بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ⁽⁶⁾.

(1) الكتاب 2/274.

(2) معاني القرآن 1/120.

(3) الدر المصون 2/325.

(4) لم يرد في ديوانه ولا ملحقاته، ونصّ البغدادي في الخزانة 4/45-47 على أنه من الخمسين، ينظر:

الكتاب 2/304.

(5) ينظر: الكتاب 2/304.

(6) الكتاب 2/275-276، وينظر: المقاصد الشافية 2/412-413، وحاشية الصبان 2/8، وجمع

الهوامع 1/467.

التأنيذ

الخاتمة

حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسوله ومصطفاه وصحبه وآله ومن والاه، وبعد؛ فقد تبين للباحث بعد هذه الدراسة لانفرادات المدنيّين ما يلي:

- كل ما انفرد به المدنيان أو أحدهما له وجهٌ سائغٌ في العربية يُخرَج عليه، وهذا يُثبت صحة القراءتين لغة بعد ثبوتهما سنداً وقراءة، فلا يُلتفت لمن خطأهما أو رماهما بلحن.
- يقرأ المدنيان الكلمة في موضعٍ ثم يخالفان ذلك في موضعٍ آخر؛ لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وقد خالف الشيخ التلميذ في مواضع اختلاف تنوع لا تضاداً، واشتهر التلميذ قدرراً رغم تتلمذ الشيخ على صحابةٍ كرام.
- خفف ورشٌ وأبو جعفر الهمز كثيراً، وحقق قالون كثيراً مما خففاه، واتفق القدامى والمحدثون على تخفيف الهمزة لثقلها.
- ليس لبيئة القارئ تأثيرٌ على قراءته، فقالون يحقق الهمز ولغة بيئته الحجازية التخفيف، وورشٌ صاحب إمالةٍ وبيئته أصحاب فتحٍ واشتهر عنهم.
- لانفرادات المدنيّين أثرٌ في تأييد بعض المسائل الخلافية أو التي منعها البصريون، كضمّ الاسم اكتفاءً من الإضافة بنيتها، وكحذف نون الوقاية، وكجواز التقاء الساكنين على غير حدّه البصريّ.
- أكثر أبو جعفر من البناء للمفعول وعليه جاء جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل قياساً.
- بلغت الدراسة الصوتية الجزء الأكبر في الدارسة لتشير إلى الخصائص اللهجية للقبائل العربية، وكان لعلماء التجويد والقراءات أثرٌ كبيرٌ في مناقشتها.
- قراءة أبي جعفر صحيحة السند جمعها ابن الجزري في التحبير ثمّ نظمها في درّته، وقد زادت كلماتٍ تلقّنتها الأمة بالقبول على منظومة طيبة النشر في القراءات العشر.
- القراءات تُثبت حجّية اللغة لا العكس، والمصير عند الاختلاف إليهم؛ لأن حجّتهم متصلة بأفصح من نطق بالضاد، وليست متصلة ببيت مجهول القائل يورث التضادّ.
- ما جاء من مسائل في هذه الدراسة قد أشار العلماء لها من قبل، وقد أكّدت الرسالة ذلك.
- الاعتذار لعلماء القراءات والتفسير واللغة وإحسان الظن بهم، فلعل القراءة لم تصلهم مسندة فقاموا بتضعيفها أو صحّحت فاختاروا المفاضلة بينهما، وأرجو أن ينالهم أجر المجتهد المخطئ.

ويقترح الباحث على دراسي القراءات القرآنية بُغية نيل شرف وبركة المدروس ما يلي:

- 1) دراسة بقية انفرادات العشرة وتوجيهها وقد يكون ذلك من خلال مفردات القراء السبعة للداني أو من خلال منظومتي الحرز والدرة مثلاً.
- 2) دراسة ترجيح القراءات والمفاضلة بينها في كل سور القرآن عند أحد علماء القراء المشهورين كالمهدويّ وأبي عليّ.

وبذا يصل الباحث إلى ختام رحلته مع القرآن وقراءاته وانفرادات قارئ مدينة رسول الله ﷺ
سائلاً المولى التوفيق، متمثلاً قول الشاطبي رحمه الله:

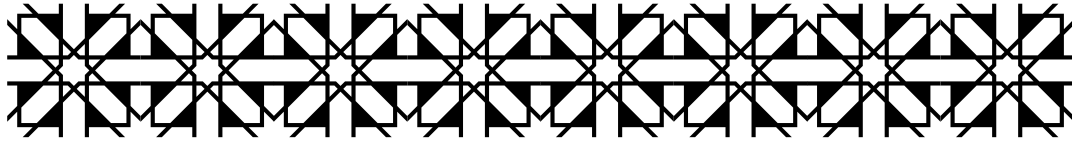
وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ إِصَابَةً	وَالْأُخْرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْباً فَأَمْحَلاً
وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ	مِنَ الْحَلِيمِ وَلْيُضْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولاً
وَقُلْ صَادِقاً لَوْلَا الْوَيْئَامُ وَرُوحُهُ	لَطَاحَ الْأَنْثَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَالَا
وَعِشْ سَالماً صَدْرًا وَعَنْ غَيْبَةٍ فَعِجْ	تُحْضِرْ حِطَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُعَسَّلاً ⁽¹⁾

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

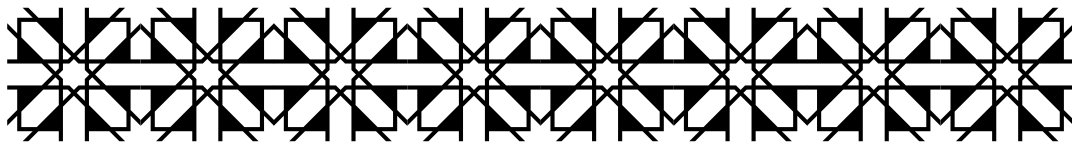
(1) متن الشاطبية: ص 7.

ألف حارس

العامة



- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأشعار.
- تراجم الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
الفاتحة		
6	﴿الصِّرَاطِ﴾	117
7	﴿صِرَاطِ﴾	117
7	﴿عَلَيْهِمْ﴾	147
7	﴿الضَّالِّينَ﴾	30
البقرة		
2	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	300
2	﴿فِيهِ هُدًى﴾	148
3	﴿يُؤْمِنُونَ﴾	60
3	﴿الصَّلَاةِ﴾	123
6	﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	27
7	﴿أَبْصَرِهِمْ﴾	136
14	﴿مُسْتَهْرَءُونَ﴾	69
15	﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	176
16	﴿بِالْهُدَى﴾	138
19	﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾	119
19	﴿بِالْكَافِرِينَ﴾	137
20	﴿أَظْلَمَ﴾	123
20	﴿شَيْءٍ﴾	102
22	﴿الْأَرْضِ﴾	88
22	﴿بِنَاءٍ مَاءٍ﴾	102

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
27	﴿أَنْ يُوصَلَ﴾	125
31	﴿ءَادَمَ﴾	98
31	﴿أَنْبِئُونِي﴾	69
31	﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	49، 43
33	﴿أَنْبِئُهُمْ﴾	62، 61
34	﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	248
38	﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾	219
40	﴿إِسْرَائِيلَ﴾	117، 99، 77
40	﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾	220
44	﴿الْكِتَابِ أَفَلَا﴾	87
48	﴿شَيْئًا﴾	102
53	﴿مُوسَى الْكِتَابِ﴾	140
57	﴿ظَلَمُونَا • يَظْلِمُونَ﴾	123
58	﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ...﴾	281
61	﴿مِصْرًا﴾	117
62	﴿وَالصَّالِحِينَ﴾	71
71	﴿قَالُوا أَلَنْ جِئْتِ بِالْحَقِّ﴾	89
78	﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ...﴾	241
81	﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ...﴾	228، 145
82	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	229، 228
87	﴿نَهْوَى﴾	140
91	﴿أَنْبِيَاءَ﴾	84
94	﴿الْآخِرَةَ﴾	117
98	﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ...﴾	80

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
111	﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾	241
124	﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾	117
125	﴿ مُصَلَّى ﴾	123
125	﴿ ظَهْرًا ﴾	117
133	﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾	51
136	﴿ النَّبِيِّنَ ﴾	84
142	﴿ عَلَيْهَا ﴾	147
142	﴿ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾	51
150	﴿ لَيْلًا ﴾	67
164	﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾	229
173	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾	236
173	﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	169
185	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾	158 ، 131
185	﴿ الْقُرْآنُ ﴾	100
185	﴿ الْبَيْسَرِ • الْعُسْرِ ﴾	119
186	﴿ وَلِيُؤْمِنُوا بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾	219
190	﴿ يَقْتُلُونَكُمْ ﴾	101
195	﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	178
197	﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾	299
197	﴿ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾	148
200	﴿ ذِكْرًا ﴾	121
210	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ... ﴾	262

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
213	﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ...﴾	282
214	﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا...﴾	267
233	﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾	278
233	﴿لَا تُضَارَّ وِلْدَةٌ بِوَلِيدِهَا﴾	277 ، 112
235	﴿مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾	51
246	﴿لِنَبِيِّ﴾	84
246	﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾	167
255	﴿كُرْسِيِّ﴾	119
255	﴿وَلَا يَشُودُهُ﴾	66
258	﴿قَالَ أَنَا أَحْيَى وَأَمِيتٌ﴾	107
259	﴿حِمَارِكَ﴾	136
260	﴿جُزْءًا﴾	86
264	﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾	68
271	﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾	158
280	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	214 ، 206
281	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾	254
281	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾	277 ، 112
282	﴿أَوْ تَمِينَ﴾	100
282	﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾	152
286	﴿إِصْرًا﴾	120 ، 117

آل عمران

2-1	﴿لَمْ يَلَمْ اللَّهُ﴾	87
3	﴿التَّوْرَةَ﴾	139

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
13	﴿فَتَتَيْنِ • فِعَّةٌ﴾	68
13	﴿يُؤَيِّدُ﴾	65، 66
13	﴿الْأَبْصَرِ﴾	136
15	﴿أَوْتَيْتُكُمْ﴾	27
23	﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾	282
33	﴿عِمْرَانَ﴾	117
36	﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِيَدِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	219
49	﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ...﴾	292
49	﴿كَهَيْعَةَ الطَّيْرِ﴾	84، 102، 227
49	﴿طَيْرًا﴾	117، 227
52	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	219
58	﴿وَالذِّكْرِ﴾	117
59	﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾	293
66 - 199	﴿هَاتِنُمْ﴾	78
68	﴿التِّي﴾	84
75	﴿يُؤَدِّهَ﴾	65
79	﴿وَالثُّبُوءَ﴾	84
81	﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ...﴾	199
91	﴿مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾	94
125	﴿يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾	176
144	﴿أَفَايُن مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْفَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾	35
145	﴿مُؤَجَّلًا﴾	65
146	﴿وَكَايُن﴾	77
176	﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾	173

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
193	﴿الْأَبْرَارِ﴾	136
198	﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ...﴾	298
النساء		
3	﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	250
11	﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾	252
11	﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾	252
31	﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ...﴾	208
34	﴿فَالصَّلَاحُ قَبِيحٌ قَبِيحٌ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ...﴾	257
35	﴿حَبِيرًا﴾	117
36	﴿وَالْجَارِ﴾	136
38	﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾	68
58	﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾	158
72	﴿لَيَبْطِئَنَّ﴾	68
94	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ...﴾	202
95	﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾	118
109	﴿هَذَا نَسَمٌ﴾	78
123	﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾	241
135	﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾	126
135	﴿الْهُوَى﴾	138
154	﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾	185 ، 158
165	﴿لَيْلًا﴾	67

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
المائدة		
236	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ...﴾	3
126	﴿وَالْمُنْحَنِقَةَ﴾	3
293	﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾	9
119	﴿وَلَا نَذِيرٍ﴾	19
137	﴿جَبَّارِينَ﴾	22
219	﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾	29
138	﴿يُوَيْلِيَّ﴾	31
103	﴿سَوْءَةً﴾	31
92	﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾	32
215	﴿وَالأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾	45
119	﴿شِرْعَةً﴾	48
70 ، 69	﴿وَالصَّابِغُونَ﴾	69
227 ، 84	﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾	110
219	﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾	115
259	﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾	119
الأنعام		
68	﴿أَسْتَهْزِئُ﴾	10
219	﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ﴾	14
27	﴿أَيِّنَّكُمْ﴾	19
74 ، 72	﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾	40
72	﴿أَرَأَيْتُمْ﴾	46
295	﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ...﴾	54

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
55	﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾	259
61	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾	43
76	﴿رَبًّا كَوْكَبًا﴾	142
77	﴿رَبًّا﴾	142
78	﴿فَلَمَّا رَزَا الشَّمْسُ بَارِغَةً...﴾	192
92	﴿الْقُرَى﴾	139
100	﴿وَحَرَّفُوا لَهُرَ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	186
128	﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	43
139	﴿وَإِنْ يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾	236
145	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً...﴾	236
158	﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾	262
162	﴿وَحَيَايَ﴾	219 و 110
162	﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾	219
163	﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾	107

الأعراف

11	﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	248
18	﴿مَذَّةً وَمَا﴾	100
20	﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾	104
26	﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾	104
32	﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	251
44	﴿مُؤَذِّنًا﴾	65
57	﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا...﴾	229
58	﴿وَالَّذِي حَبِطَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾	202 ، 175

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
86	﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾	221
94	﴿مِن نَّبِيٍّ إِلَّا﴾	88
100	﴿أَنْ لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾	51
111	﴿أَرْجَاهُ وَأَخَاهُ﴾	149، 147
141	﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾	187
143	﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	107
156	﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾	219
165	﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ...﴾	63
188	﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	107
193	﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾	184
195	﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطْشُونَ بِهَا﴾	170
202	﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوْنَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾	175
204	﴿قُرَيْشٍ﴾	68

الأنفال

11	﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ الْتُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾	181
11	﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾	182
17	﴿رَمَى﴾	140
43	﴿أَرْلِكُهُمْ﴾	139
47	﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾	68
65	﴿مِائَتَيْنِ • مِائَةَ﴾	68
66	﴿الْكَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾	89
67	﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّىٰ يُشْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾	234

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
التوبة		
101	﴿يُرْضَوْنَكُمْ﴾	8
38	﴿أَيِّمَةً﴾	12
231	﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّاجِ...﴾	19
213 ، 114	﴿أَتْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	36
83 ، 65	﴿النَّسِيءِ﴾	37
69	﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾	37
117	﴿غَيْرِكُمْ﴾	39
65	﴿وَالْمَوْلَفَةِ﴾	60
215	﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	61
296	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾	63
69	﴿قُلْ اسْتَهْزِئُوا﴾	64
119	﴿تُرَدُّونَ﴾	94
103	﴿السَّوْءِ﴾	98
216	﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾	99
120	﴿ضِرَارًا﴾	107
119	﴿وَارِصَادًا﴾	107
136	﴿هَارٍ﴾	109
71	﴿وَلَا يَطَّوْنِ﴾	120
68	﴿مَوْطِنًا﴾	120
119	﴿فِرْقَةٍ﴾	122
يونس		
	﴿الرِّ﴾	1
297	﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ وَبَدَّؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾	4

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
15	﴿لِقَاءَنَا آتَتْ﴾	60
15	﴿آتَتْ بِقُرْآنٍ﴾	100
22	﴿وَوَظَّنُوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾	228
35	﴿أَمَّن لَّا يَهْدِي إِلَّا أَن يُهْدَى﴾	186 ، 158
91 و 51	﴿ءَالَيْنَ﴾	101 ، 89

هود

1	﴿الرَّ﴾	143
1	﴿مِن لَّدُن حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	274
54	﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾	219
72	﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾	29
91	﴿نَفَقَهُ﴾	147
114	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي اللَّتَّهَارِ وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾	209
116	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ ...﴾	203

يوسف

1	﴿الرَّ﴾	143
4	﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ ...﴾	213
5	﴿رُؤْيَاكَ﴾	62
10 و 15	﴿غَيَّبَتِ الْجُبِّ﴾	233
11	﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾	128
13	﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ﴾	173
29 و 97	﴿الْحَاطِئِينَ﴾	71
31	﴿مُتَّكِنًا﴾	74
31	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	42
37	﴿تُرْزَقَانِهِ إِلَّا﴾	152 ، 147

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
41	﴿فِيضَلُّ﴾	123
43	﴿وَرِعَيْبِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾	62
45	﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾	107
53	﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾	46
59	﴿أَتَى أَوْفَى الْكَيْلِ﴾	219
66	﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾	228
69	﴿قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾	107
84	﴿يَتَأَسَفَى﴾	138
100	﴿وَيَبِينُ إِخْوَتِي إِنْ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾	219
108	﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا﴾	219
108	﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾	108

الرعد

1	﴿الرَّع﴾	143
5	﴿وَإِنْ تَعَجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ...﴾	33
10	﴿اسْتَهْزِئْ﴾	68
22	﴿سِرًّا﴾	121
28	﴿تَطْمِئِنُّ﴾	76
29	﴿مَقَابِ﴾	66

إبراهيم

1	﴿الرَّ﴾	143
18	﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ...﴾	229
28	﴿دَارَ الْبُورِ﴾	136
50	﴿وَتَعَشَىٰ وَجُوهُهُمُ النَّارُ﴾	182

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
الحجر		
143	﴿الر﴾	1
194 ، 193	﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾	5
148	﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾	6
257 ، 152	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	9
230 ، 229	﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ...﴾	22
86	﴿جُزْءٌ﴾	44
62	﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾	51
269	﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ...﴾	54
219	﴿قَالَ هَلْؤَلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾	71
71	﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾	95

النحل		
204	﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ..﴾	7
118	﴿يُسِرُّونَ﴾	23
272	﴿وَيَقُولُ آيِنَ شُرَكَائِي...﴾	27
68	﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾	41
101، 65	﴿يُؤَاخِذُ﴾	61
238 ، 205	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾	62
191	﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾	66
236	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ...﴾	115

الإسراء		
176	﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾	6
184	﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبِيرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾	13

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
13	﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾	283
36	﴿وَالْفُؤَادَ﴾	65
36	﴿مَسْئُولًا﴾	100
49 و 98	﴿وَقَالُوا آءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَفَتًا...﴾	33
51	﴿فَسَيُغْضُونَ﴾	126
61	﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾	248
69	﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ...﴾	231، 229
80	﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ...﴾	209
83	﴿وَنَقَا﴾	142
69	﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى...﴾	194

الكهف

1	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ...﴾	199
29	﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾	228
34	﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾	107
39	﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	107
45	﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾	229
48	﴿مَوْعِدًا﴾	104
50	﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾	248، 200
51	﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾	200، 42
51	﴿كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾	200، 196
58	﴿مَوْبِلًا﴾	104، 103
63	﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾	149
69	﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾	219
71	﴿إِمْرًا﴾	121

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
76	﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾	274
88	﴿مَنْ ءَامَنَ﴾	88
90	﴿سِتْرًا﴾	121

مریم

1	﴿كَهَيْعَص﴾	144
7	﴿يُزَكِّرِيَا إِنَّا﴾	44
74	﴿وَرِعِيَا﴾	62، 61
77	﴿أَفْرَعِيَّت﴾	72
83	﴿تَوَزُّهُم﴾	66

طه

1	﴿طه﴾	144
6	﴿الْتَرَى﴾	139
10	﴿لِأَهْلِهِ أَمْكُنُوا﴾	149
39	﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾	280
58	﴿فَأَجْعَل بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ...﴾	280
89	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	244
93	﴿أَلَّا تَتَّبِعِنَ أَفْعَصِيَّتْ أَمْرِي﴾	223
96	﴿فَقَبِضَتْ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾	258
97	﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا...﴾	180
100	﴿وَزُرًّا﴾	121
116	﴿لِلْمَلَأِكَةِ اسْجُدُوا﴾	248

الأنبياء

34	﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخَلِيلُونَ﴾	36، 35
41	﴿أَسْتَهْزِئُ﴾	68

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
44	﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلَاءِ﴾	201، 200
47	﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾	253
81	﴿وَلَسَلِيمَنْ الرِّيحِ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾	229
88	﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾	288
99	﴿هَؤُلَاءِ ءَالِهَةٌ﴾	98
103	﴿لَا يَخْزُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ﴾	173
104	﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ﴾	284
112	﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾	264

الحج

4	﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾	296، 295
5	﴿وَرَبَّتْ﴾	75
25	﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ﴾	177
31	﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ...﴾	182
44	﴿طَالَ﴾	125
45	﴿مُعْظَلَةٌ﴾	123
52	﴿إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾	241
55	﴿مِرْيَةٍ﴾	119
59	﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾	208
69	﴿وَالصَّاعِينَ﴾	71
77	﴿الْحَيْرِ﴾	117

المؤمنون

19	﴿فَوَاكِهُ﴾	147
21	﴿تُسْفِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾	191
35	﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا...﴾	295
36	﴿هِيَاهُتْ هِيَاهُتْ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	265

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
44	﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾	51
67	﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَلِيمًا تَهْجُرُونَ﴾	178
82	﴿قَالُوا أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا ...﴾	33

النور

9	﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ...﴾	244
22	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ...﴾	171
33	﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾	49
43	﴿يُؤْلَفُ﴾	65
43	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	177
48	﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ..﴾	282
50	﴿أَمْ أَرْتَابُوا﴾	119
51	﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	282

الفرقان

18	﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ مَا كَانَ يُثْبِتِي لَنَا ...﴾	285
22	﴿حِجْرًا﴾	121
48	﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا ...﴾	230
49	﴿بَلَدَةَ مَيْمَنًا﴾	236
54	﴿وَصَهْرًا﴾	121
69	﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾	149

الشعراء

4	﴿نَشَأُ﴾	62 ، 61
36	﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾	149 ، 147
52	﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾	219

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
58	﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾	208، 209
61	﴿تَرَاءَا﴾	142
63	﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾	120
115	﴿إِنَّا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	107
130	﴿جَبَّارِينَ﴾	137
208	﴿مُنذِرُونَ﴾	118
224	﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾	184

النمل

8	﴿نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ﴾	244
10	﴿رَوَّاهَا تَهْتَتُنُّ﴾	142
25	﴿الَّذِينَ يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ...﴾	94
29	﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِنِّي أَتِيَةٌ﴾	219
36	﴿فَمَا آتَيْنِي اللَّهُ﴾	222
39 و 40	﴿أَنَا آتِيكِ بِهِ﴾	107
40	﴿مُسْتَقْرًا﴾	121
40	﴿لِيَبْلُوَنِي وَأَشْكُرَ أَمْ أَكْفُرُ﴾	219
63	﴿وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيحَ بِشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾	229
67	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَعَآبَآؤُنَا...﴾	33

القصص

19	﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا﴾	170
27	﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾	219
27	﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾	219
29	﴿لِأَهْلِهِ أَمْكُتُونَ﴾	149
34	﴿رِدْعًا﴾	93، 87، 66

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
61	﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾	152
العنكبوت		
28 و 29	﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ...﴾	33
49	﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ...﴾	11
54	﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾	228
58	﴿لَتُبَوَّئَتْهُمْ﴾	68
الروم		
10	﴿السُّوَّاءِ أَنْ﴾	43
39	﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رَّبِّا لَّيْرُبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ...﴾	198
48	﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا...﴾	229
لقمان		
7	﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾	215
16	﴿يَبْنِيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾	253
السجدة		
10	﴿وَقَالُوا أءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ...﴾	33
19	﴿الْمَأْوَى﴾	60
الأحزاب		
4	﴿التَّيِّ﴾	78
6	﴿التَّيِّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾	52
13	﴿فِرَارًا﴾	120 ، 118
16	﴿الْفِرَارُ﴾	120 ، 118

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
27	﴿تَطَّوُّهَا﴾	71
45	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا...﴾	52
50	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ...﴾	52
50	﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾	46
50	﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾	52
51	﴿وَتُحَوَّى﴾	60، 61، 62
53	﴿يُبَيِّنُ النَّبِيُّ الْآلَ﴾	46

سبأ

12	﴿وَلَسَلِمِينَ مِنَ الرِّيحِ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾	229
----	---	-----

فاطر

8	﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾	177
9	﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا...﴾	229

يس

19	﴿قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾	32، 188
23	﴿إِنْ يُرِدِ الرِّحْمَنُ بِضُرٍّ﴾	223
29	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبْحَةً وَاحِدَةً﴾	254
33	﴿وَعَايَةُ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾	236
46	﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾	193
49	﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾	158، 185
55	﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَاهُونَ﴾	224
69	﴿الشَّعْرَ﴾	117

الصفافات

10	﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾	183
----	---	-----

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
53 و 16	﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَعِنَّا...﴾	33
31	﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا﴾	221
102	﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾	219

ص

8	﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾	27
29	﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ...﴾	197
36	﴿فَسَحَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رِخَاءً...﴾	229
41	﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ...﴾	216
44	﴿صَابِرًا﴾	117
65	﴿الْقَهَّارُ﴾	136
70	﴿إِن يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	293
78	﴿لَعَنَتِي إِلَيَّ﴾	219

الزمر

20	﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرْفٌ...﴾	298
56	﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرْتَنِي عَلَىٰ مَا...﴾	238 ، 138 ، 113
64	﴿قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾	273

غافر

42	﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْعَقْبَرِ﴾	107
53	﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾	98

فصلت

10	﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ...﴾	251
39	﴿وَرَبَّتْ﴾	75

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
51	﴿وَنَعَا﴾	142
الشورى		
33	﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ...﴾	229
51	﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا...﴾	268
الزخرف		
11	﴿بَلَدَةٌ مَيِّتَةٌ﴾	236
15	﴿جُزْءًا﴾	86
19	﴿أَشْهَدُوا﴾	27، 42، 290
23	﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ...﴾	201
24	﴿قُلْ أُولُو جِحْتِكُمْ بِأَهْدَى...﴾	200
29	﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءِ وَعَآبَاءَهُمْ﴾	200
81	﴿فَأَنَا أَوْلُ الْعَبِيدِينَ﴾	107
الدخان		
16	﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾	170
21	﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزِلُونَ﴾	219
27	﴿وَنِعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَكَاهِينَ﴾	224
الجاثية		
5	﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	229
14	﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ...﴾	287
29	﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾	282

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
الأحقاف		
9	﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	107
32	﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءٌ ...﴾	43
محمد ﷺ		
7	﴿إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾	257
18	﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾	44
22	﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ...﴾	167
38	﴿هَآأَنُتُمْ﴾	78
الفتح		
2	﴿تَأَخَّرَ﴾	66
10	﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾	149
25	﴿تَطَّوَّهُمْ﴾	71
الحجرات		
4	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ...﴾	211
ق		
2	﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ ...﴾	37
3	﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾	37
11	﴿بَلَدَةً مَيْمَنًا﴾	236
الطور		
18	﴿فَلِكَيْهِنَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾	224

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
النجم		
50	﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ﴾	90، 101
القمر		
3	﴿وَكُلٌّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾	263
11	﴿مُنْهَمِرٍ﴾	119
25	﴿أَأَلْفَىٰ الذِّكْرَ عَلَيْهِ﴾	27
28	﴿وَنَبِيَّهُمْ﴾	62
الرحمن		
54	﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾	89
54	﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾	140
72	﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾	96
76	﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾	71
الواقعة		
47	﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَءِئْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾	33
72	﴿الْمُنْشِقُونَ﴾	69
الحديد		
14	﴿وَعَرَّتْكُمْ الْأُمَانِي حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾	241
16	﴿فَقَسَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾	23
29	﴿لِتَلَّا﴾	67

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
المجادلة		
2	﴿التى﴾	78
7	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾	193
9	﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْأَيْمِ﴾	132
10	﴿إِنَّمَا التَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ...﴾	173
المتحنة		
1	﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَحْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾	107
12	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّكَ﴾	52
الصف		
6	﴿رَسُولٍ﴾	118
14	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	219
المنافقون		
11	﴿يُؤَخَّرَ﴾	65
التغابن		
1	﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾	148
الطلاق		
1	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ...﴾	52
4	﴿التى﴾	78
التحريم		
3	﴿وَإِذْ أَسْرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾	52

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
6	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوْأَ أَنفُسِكُمْ﴾	87
الملك		
4	﴿خَاسِبًا﴾	68
16	﴿ءَأْمِنْتُمْ مِّن فِي السَّمَآءِ﴾	29
القلم		
32	﴿عَسَى رَبُّنَا﴾	168
51	﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ...﴾	179
الحاقة		
9	﴿بِالْحَاطِئَةِ﴾	68
12	﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَّعِيَةٌ﴾	215
19	﴿مَنْ أُوتِيَ﴾	98
المعارج		
1	﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾	30
10	﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾	290
11	﴿يُبْصِرُ وَهُمْ ءَعْمَى﴾	291
13	﴿تُغْوِيهِ﴾	62
نوح		
9	﴿إِسْرَارًا﴾	120
11	﴿مِدْرَارًا﴾	120
18	﴿إِخْرَاجًا﴾	120
23	﴿وَلَا تَذَرْنَنَ وُدًّا وَلَا سُوعًا وَلَا يُعْوثَ وَيُعْوَثَ وَنَسْرًا﴾	212

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
الجن		
8	﴿مُلِئَتْ﴾	68
المزمل		
6	﴿نَاشِئَةً﴾	68
20	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَى﴾	244
المدثر		
30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	213
52	﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ ...﴾	198
53	﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾	198
56	﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	198
القيامة		
7	﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾	168
-18-17	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۗ إِنَّ عَلَيْنَا	1
19	جَمْعَهُ وُوقِرَآنَهُ ۗ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۗ﴾	
28	﴿الْفِرَاقِ﴾	117
32	﴿صَلَّى﴾	124
الإنسان		
22	﴿وَسَقَلَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾	193
المرسلات		
11	﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْبِتَتْ﴾	189
27	﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءَ فُرَاتًا﴾	193

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
32	﴿يَشْرِرِ﴾	118، 119، 121
النبأ		
28	﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾	239
النازعات		
11-10	﴿يَقُولُونَ أَعْنَا لَمْرُدُونَ فِي الْحَافِرَةِ أَعْدَا كُنَّا عِظْمًا تَحْرَةً﴾	34
45	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾	255
عبس		
12-11	﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾	192
التكوير		
8	﴿الْمَوءُ وَدَّةٌ﴾	103 و 104
9	﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾	188
الانفطار		
9	﴿كَلَّا بَلْ تُكَدِّبُونَ بِاللِّدِينِ﴾	196
المطففين		
31	﴿أَنْقَلَبُوا فُكِهِينَ﴾	224
الانشقاق		
15	﴿إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾	148
21	﴿فُرِيءَ﴾	68

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
البروج		
22-21	﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾	256
الأعلى		
15	﴿فَصَلِّ﴾	124
الفجر		
7	﴿إِزْمَ﴾	117
22	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾	262
الغاشية		
25	﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾	239
البلد		
6	﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا﴾	240
20	﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾	61
الليل		
10 و 7	﴿لِّلَّيْسُرَى ۝ لِّلْعُسْرَى﴾	214
الشرح		
5	﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	214
العلق		
10	﴿صَلَّى﴾	124
16	﴿خَاطِئَةٍ﴾	68

رقم الآية	اسم السورة والآية	رقم الصفحة
القدر		
5	﴿مَطْلَعٌ﴾	123
العاديات		
3	﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾	117
6	﴿لِرَبِّهِ لَكُنُودٌ﴾	151
الهمزة		
8	﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾	61
قريش		
1	﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾	76
2	﴿إِإِلْفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾	226
الماعون		
1	﴿أَرْعَيْتَ﴾	74، 72، 66، 65
الكوثر		
2	﴿لِرَبِّكَ﴾	118
3	﴿شَانِئَكَ﴾	68

فهرس الأحادس النبوية والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
1	"إنّ لله أهلهن من الناس. قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: أهله القرآن هم أهل الله وخاصته"
82	"جبرائيل عن يمينه وميكائيل عن يساره"
159	"نعمًا بالمال الصالح للرجل الصالح"
202	"أنا فرطكم على الحوض"
227	"اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً، اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً"
233	"المؤمنون همّون لئنون"
31	"القراءة سنة"

فهرس الأشعار

237	إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ	ليس من مات فاستراح بميتٍ
288	لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكَلَابَا	ولو ولدتُ قفيرةً جرّو كلبٍ
30	ضَلَّتْ هَذَا بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ	سالت هذيلُ رسول الله فاحشةً
205	أَخِي نَصِيبٍ مِنْ شِقِّهَا وَدُؤُوبِ	وذي إبل يسعى وبحسبها له
240	وبعد حيقال الرجال الموتُ	يا قوم قد حوقلت أو دنوتُ
178	مَتَى لُحِجِ خُضِرٍ هُنَّ نَتِيجُ	شربن بماء البحر ثم ترقعتُ
178	شُرِبَ النَّزِيفُ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ	فلثمتُ فاهماً أخذاً بقرونها
192	دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَىٍّ وَمَنَاخِجِ	ألا إن جيرانى العشيّة رائحُ
295	فإني على حظّي من الأمرِ جامعُ	وأني إذا ملّت ركابي مُناخها
299	فأنا ابن قيسٍ لا براخِ	منفّرٍ عن نيرانها
299	بي الجحيمِ حين لا مُستصرخُ	والله لولا أن تحشّ الطُّبْحُ
44	تُرهب العين عليها والحسد	كل غراء إذا ما برزت
71	والناس لا يُهتدى من شرهم أبدا	إن السباع لترهدا في مرابضها
95	عجلان ذا زادٍ وغيرُ مُزوّد	أمن آل مية رائحٍ أو مُغتد
275	ليس الإمام بالشحيح الملحد	قدني من نصر الحُبَيْبِ قدي
37	وماذا يضرك لو تنتظر	تروح من الحيّ أم تبتر
225	ك لابنٍ في الصيف تامرُ	أغررتني وزعمت أنـ
222	ولو تسليّت عنها أمّ عمارِ	إذا تغتّى الحمام الورقُ هيّجني

- 242 وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاغ
- 255 برى التحز والأجرال ما في غروضها فما بقيت إلا الصدور الجراشع
- 260 على حين عاتبث المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع
- 210 طي الليالي زلفاً زلفاً سماوة الهلال حتى احقوقفا
- 154 قالت سلمي اشتر لنا سويقاً واشتر وعجل خادماً ليقاً
- 211 ولما رأونا بادياً زكباتنا على موطن لا نخلط الجد بالهزل
- 239 هو الجواد ابن الجواد بن سبل إن ديموا جادوا وإن جادوا وبل
- 37 كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالاً
- 29 أن رأت رجلاً أعشى أضرب به ريب المنون ودهر مفند خبل
- 82 ويوم بدر لقيناكم لنا مدد فيه مع النصر ميكال وجبريل
- 172 ألا زب خصم فيك ألوى رددته نصيح على تغذاله غير مؤتلي
- 191 سقى قومي بني مجد وأسقى نُميراً والقبائل من هلال
- 218 ففاضت دموع العين مّي صباة على النحر حتى بل دمعي محمل
- 234 إذا أنا يوماً غيبتي غيابتي فسيروا بسيري في العشيرة والأهل
- 242 أثافي سغفاً في معرس مزجل
- 36 أن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصباة من عينيك مسحوم
- 36 فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سلم
- 300 حنت قلوصي حين لا حين محن
- 75 إذا شرب المرضة قال أوكي على ما في سقائك قد زوينا

293	أَنَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا	رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَحْبَرَانَا
207	عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِيَيْنِ أَيُّ مَعُونِ	بُثَيْنَ الزُّمِيِّ (لَا) إِنَّ (لَا) إِنَّ لَزِمْتَهُ
270	يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَينِي	رَأْتَهُ كَالْتَّغَامِ يَعْجَلُ مِسْكَأً
205	عَقَّ وَقَدْ تَعْتَسَفُ الدَّأْوِيَةُ	وَالْحَيْلِ قَدْ تُجْحَشَمُ أَرْيَابُهَا الشَّـ

تراجيم الأعلام

- 1 ابن أبي إسحاق:
هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم، المقرئ النحوي اللغوي، أول من بّعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، قال يونس بن حبيب: "هو والنحو سواء"، توفي سنة 117هـ⁽¹⁾.
- 2 ابن آجرّوم:
هو أبو عبدالله الصنهاجي، محمد بن محمد بن داود بن آجرّوم، الأستاذ النحويّ المقرئ، له مقدمة مشهورة في النحو، وصفه شراحها بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، توفي سنة 237هـ⁽²⁾.
- 3 أبو إسحاق الشاطبي:
هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الشهير بالشاطبي، اللغوي والمحدث والفقيه والأصولي والمفسر، له تأليف حسان منها: الشرح الكبير على الخلاصة، والموافقات، توفي سنة 790هـ⁽³⁾.
- 4 أبيّ بن كعب:
هو أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، أبو المنذر، وأبو الطفيل، صحابيّ جليل، شهد بدرًا والمشاهد كلها، سيد القراء، قال عمر اليوم مات سيد المسلمين حين توفي سنة 22هـ⁽⁴⁾.
- 5 الأخطل:
هو غياب بن غوث بن الصلت، أبو مالك التغلبي الشاعر، ويكنى أبا مالك، وهو أشهر أهل عصره مع جرير والفرزدق، لقب بالأخطل لارتخاء أذنيه، أو لبذاءة أسلوبه، أكثر من مدح بني أمية، فاستحسنوا شعره، وله ديوان شعر مطبوع، توفي سنة 90هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إنباه الرواة 2/104.

(2) ينظر: بغية الوعاة 1/238.

(3) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ص 48، ومقدمة المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ص 1.

(4) ينظر: الإصابة 1/57.

(5) ينظر: الشعر والشعراء: ص 483، وخزانة الأدب 1/459، والأعلام 5/123.

(6) الأَخْفَش:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، مولا هم الأَخْفَش الأوسط، وهو أَحَدَق أصحاب سيبويه، وكان أَسَنّ منه، وصحب الخليل أولاً، وكان معلّماً لولد الكسائيّ، وله كتب كثيرة في العروض والنحو والقوافي منها: معاني القرآن، والأوسط في النحو، توفي سنة 215هـ، وقيل: غير ذلك⁽¹⁾.

(7) إِسْمَاعِيل بن خَلْف:

هو إِسْمَاعِيل بن خَلْف بن سعيد بن عمران، الشيخ الإمام، أبو طاهر النحوي المقرئ الأنصاري الأندلسي ثم المصري، صاحب العنوان والاكتفاء في القراءات، واختصر كتاب الحجة لأبي علي، توفي سنة 455هـ⁽²⁾.

(8) الأَعْرَج:

هو عبد الرحمن بن هرمز الأَعْرَج أبو داود المدني مولى محمد بن ربيعة، أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما، وأكثر من السنن عن أبي هريرة، قرأ عليه القرآن نافع بن أبي نُعَيْم وغيره، وقالوا: هو أول من وضع العربية بالمدينة، أخذ عن أبي الأسود، وله خبرة بأنساب قريش، توفي سنة 117هـ⁽³⁾.

(9) الأَعْشى:

هو ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير الوائلي، لُقِب بالأَعْشى الكبير، والأَعْشى الذي لا يبصر ليلاً وقد عمي في آخر عمره، وهو من فحول شعراء الجاهلية ومن أصحاب المعلقات، تُمَي صَنَاجِع العرب لتغنيه بشعره وجودته، وأدرك الإسلام ولم يسلم، توفي سنة 7هـ⁽⁴⁾.

(10) الأَعْمَش:

هو أبو محمد، سليمان بن مهران الأَعْمَش الأَسدي الكاهليّ مولا هم الكوفيّ، إمام جليل وضابط محقق، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي وزر بن حبيش، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيات وغيره، توفي سنة 148هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إنباه الرواة 36/2.

(2) ينظر: غاية النهاية 164/1.

(3) ينظر: معرفة القراء 43/1.

(4) ينظر: خزانة الأدب 175/1، والأعلام 341/7.

(5) ينظر: غاية النهاية 315/1.

11) الإمام القَرَّاب:

هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد السرخسيّ، أخو الحافظ إسحاق القَرَّاب، مقرئ وإمام في القراءات والفقهِ والأدب، ألف كتابًا في مناقب الشافعي، توفي سنة 414هـ⁽¹⁾.

12) امرؤ القيس:

هو عدي بن حُجر بن حارث الكندي، يماييّ الأصل، وامرؤ القيس لُقِّب لُقِّب به لجماله؛ لأنَّ الناس قيسوا إليه في زمانه فكان أفضلهم، ولد بنجد، ووصف ديار بني أسد في شعره، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، أشهر شعراء العرب والمعلقات، وأول من بكى واستوقف، له ديوان مطبوع، توفي سنة 80ق.هـ⁽²⁾.

13) الأنباري:

هو عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد، الإمام أبو البركات كَمال الدِّين الأَنْبَارِي النَّحْوِيّ الرَّاهِد الْوَرَع؛ قَرَأَ على أبي مَنْصُور الجواليقي، ولازم ابن الشجري، وله المؤلفات الْمَشهُورَة؛ مِنْهَا الْإِنْصَاف فِي مَسَائِلِ الْخِلافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، البيان في غريبِ إِعْرَابِ الْقُرْآن، توفي سنة 577هـ⁽³⁾.

14) ابن الباذش:

هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي، أستاذ كبير وإمام محقق محدث ثقة، من تصانيفه: الإقناع في السبع، توفي سنة 540هـ⁽⁴⁾.

15) ابن بري:

عبد الله بن بري بن عبد الجُبَّار، أَبُو مُحَمَّد الْمَقْدِسِي النَّحْوِيّ اللَّعْوِيّ، اشتهر وشاع ذكره، ولم يكن في مصر مثله، من تصانيفه: الرَّد على الحريري في درة الغواص، حواش على الصَّحاح، توفي سنة 825هـ⁽⁵⁾.

16) أبو بكر ابن مهران:

هو أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري، الأستاذ الضابط

(1) ينظر: المصدر السابق 160/1.

(2) ينظر: الشعر الشعراء 105/1، وخزانة الأدب 329/1، والأعلام 11/2.

(3) ينظر: المصدر السابق 86/2.

(4) ينظر: غاية النهاية 83/1.

(5) ينظر: بغية الوعاة 34/2.

المحقق، مؤلف كتاب الغاية في العشر، توفي سنة 381هـ⁽¹⁾.

17) أبو بكر الأذفوي:

هو محمد أبو بكر بن عليّ بن أحمد الأذفويّ المصريّ النحويّ المقرئ المفسر، أصله من أذفو بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة وفاء، مدينة من مدن صعيد مصر في آخره، صحب أبا جعفر النحاس المصريّ، وأخذ عنه وعن غيره القرآن والحديث والعربية، توفي سنة 388هـ⁽²⁾.

18) أبو بكر:

هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحنّاط الأسدي الكوفي، وقيل: اسمه كنيته، وقيل: غير ذلك، وهو راوي عاصم، من كبار أئمة القراءة والحديث، توفي سنة 193هـ⁽³⁾.

19) الباقولي :

هو علي بن الحسين الضرير النحويّ الأصبهانيّ، أبو الحسن الباقولي، المعروف بجامع العلوم أو الجامع، استدرك عليّ أبي عليّ الفارسيّ، وعليّ عبد القاهر الجرجانيّ، وله شرح للمع، وعلل القراءات، توفي سنة 543هـ⁽⁴⁾.

20) بدر الدين ابن جماعة:

مُحمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكِنَانِي الحُمَوِيّ البِيَانِي الشَّافِعِي، أبو عبد الله، بدر الدين القاضي، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، ولي الحكم والخطابة بالقدس، من مصنفاته: كشف المعاني في المتشابه من المثاني، وتوفي بمصر سنة 733هـ⁽⁵⁾.

21) البري:

هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المكّي، تُسبب لجدّه والبزّة لغة الشدة، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ورواي عبد الله بن كثير المكّي، توفي سنة 250هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: غاية النهاية/1/49.

(2) ينظر: غاية النهاية/2/198، وإنباه الرواة/3/186، وفيه تصحفت الأذفوي إلى الدال بدل الذال.

(3) ينظر: أحاسن الأخبار: ص447.

(4) ينظر: إنباه الرواة/2/247، وبغية الوعاة/2/160، والأعلام/4/279، ومقدمة كشف المشكلات: ص7.

(5) ينظر: الدرر الكامنة/5/4، والأعلام/5/297.

(6) ينظر: أحاسن الأخبار: ص210.

(22) البيهقي:

هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي ، ونسبته إلى بيهق وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور، الفقيه الشافعي الحافظ الكبير المشهور، من كبار أصحاب الحاكم، ومن مشهور مصنفاته: السنن ودلائل النبوة، وشعب الإيمان، توفي سنة 458هـ⁽¹⁾.

(23) ابن الجزري:

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، يُكنى: أبا الخير، شمس الدين الدمشقي، شيخ القراء في زمانه، من أشهر مصنفاته: نشر القراءات العشر ومختصره التقريب وتحرير التيسير في القراءات العشر، توفي سنة 833هـ⁽²⁾.

(24) ابن جنّي:

هو عثمان بن جنّي، أبو الفتح الموصليّ النحويّ اللغويّ، صحب أبا علي الفارسيّ في أسفاره ونهل من علمه، له تصانيف بديعة منها: كتاب سر صناعة الإعراب والمنصف والخصائص، توفي سنة 392هـ⁽³⁾.

(25) الجحدري:

هو عاصم بن أبي الصباح العجاج وقيل ميمون، أبو المجرّد الجحدري البصري، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتة عن ابن عباس وقرأ على نصر بن عاصم وروى حروفاً عن أبي بكر عن النبي ﷺ، توفي قبل 130هـ، وقيل 128هـ⁽⁴⁾.

(26) الجوهرى:

هو إسماعيل بن حمّاد الجوهرى، أبو نصر الجوهرى، من الفاراب إحدى بلاد الترك، وهو إمام في اللغة؛ ثم هو من فرسان الكلام، وله كتاب الصّحاح، توفي سنة 398هـ⁽⁵⁾.

(27) ابن الحاجب:

هو عثمان بن عمر، أبو عمرو بن الحاجب الكردي الأصل، الإمام العلامة الفقيه المالكي الأصولي النحوي المقرئ، من تصانيفه: مختصر الأصول والفقه ومقدمتي النحو

(1) ينظر: وفيات الأعيان 75/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 247/2.

(3) ينظر: إنباه الرواة 336/2.

(4) ينظر: غاية النهاية 349/1.

(5) ينظر: إنباه الرواة 229/1.

والتصريف، وله الأمالي التي تظهر عظيم ذهنه وبديع تصوره، توفي سنة 646هـ⁽¹⁾.

28) أبو حاتم السجستاني:

هو سهل بن محمد السجستاني، عالم ثقة، متفنن في اللغة والشعر والقراءات، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد وغيره، وصنف في اللغة والنحو والقراءة، توفي سنة 255هـ⁽²⁾.

29) أبو حيان:

هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَلِيّ بن يُوسُف بن حَيَّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه، من تصانيفه: البَحْر المُحِيط فِي التَّفْسِير، النَّهْر مُخْتَصِرُه، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل، توفي سنة 745هـ⁽³⁾.

30) حسان بن ثابت:

أبو الوليد بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي ثم النجاري، صحابي جليل، روى عن النبي ﷺ، وكان شاعره، مخضرم جاهلي إسلامي، هجا المشركين والرسول ﷺ يقول له: "اهجهم وروح القدس معك"، له ديوان شعر مطبوع، توفي سنة 54هـ⁽⁴⁾.

31) الحسن البصري:

هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، إمام زمانه علما وعملا، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، وعلى أبي العالية عن أبي يزيد وعمر، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري وغيرهم، توفي سنة 110هـ⁽⁵⁾.

32) الحصري:

علي بن عبد الغني أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري، أستاذ ماهر أديب حاذق، صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع، وناظم السؤال الدالي ملغزا، توفي سنة 468هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق 508/1.

(2) ينظر: نزهة الألباء: ص 145.

(3) ينظر: بغية الوعاة 280/1.

(4) ينظر: الإصابة 2/525، وخزانة الأدب 1/227.

(5) ينظر: غاية النهاية 1/235.

(6) ينظر: المصدر السابق 1/555.

(33) حفص:

هو حفص بن أبي داود سليمان بن المغيرة البزاز الأسدي الكوفي الغاضري، مولاهم، ويكنى: أبا عمر، ويعرف بحفص، أخذ القراءة عرضاً وتلقياً عن عاصم وكان ربيبه، تصدّر للإقراء بالكوفة ثم انتقل إلى مكة وأقرأ بها إلى أن توفي سنة 180هـ⁽¹⁾.

(34) حمزة:

هو حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل الزيات، أبو عُمارة الكوفي التيمي مولاهم، أحد القراء السبعة، وكان إماماً حجة ثقة ثبتاً، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، ووصفه العمش بأنه أعلم منه بالقرآن، وبأنه حبر القرآن، توفي سنة 156هـ⁽²⁾.

(35) ابن خاقان:

هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الإمام، أبو مزاحم الخاقاني، المقرئ المحدث، من جلة العلماء، نال السبق بنظم القصيدة المشهورة في التجويد، توفي سنة 253هـ⁽³⁾.

(36) ابن خالويه:

الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدون، أبو عبد الله النحوي اللغوي الحلبي، الإمام المشهور، أخذ القراءات عرضاً عن أبي بكر بن مجاهد وابن الأنباري والنحو واللغة عن ابن دريد ونفطويه، من تصانيفه: البديع في القرآن الكريم وحواشي البديع في القراءات، توفي سنة 370هـ⁽⁴⁾.

(37) خلف:

هو خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد الأسدي، الإمام العلم البغدادي، أصله من فم الصلح بكسر الصاد، من قرى واسط، أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، وقد روى قراءات السبعة كلهم، توفي سنة 229هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أحاسن الأخبار: ص457، وصحح ابن الجزري سنة وفاته في التحرير: ص110، ونقله محقق التيسير

خطاً عن ابن حجر: ص90.

(2) ينظر: أحاسن الأخبار: ص303.

(3) ينظر: معرفة القراء الكبار 1/155.

(4) ينظر: غاية النهاية 1/237 و240.

(5) ينظر: غاية النهاية 1/273، وأحاسن الأخبار: ص363.

(38) الخليل:

هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الفراهيديّ الأزديّ البصري، نحويّ لغويّ، استنبط العروض ولم يسبق إليه، من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه؛ وعمامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل؛ ذكّيّ زاهد من أهل الديانة والخلق، توفي سنة 175هـ وقيل: سنة 170هـ⁽¹⁾.

(39) أبو داود:

هو سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم، مولى المؤيد بالله بن المستنصر الأندلسي، شيخ القراءة وإمام الإقراء، وهو من أجلّ أصحاب أبي عمرو الداني، من تصانيفه: التبيين لهاء التنزيل، توفي سنة 496هـ⁽²⁾.

(40) الدميّاطي:

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنيّ الدميّاطي، شهاب الدين، الشهير بالبناء: من علماء القراءات، ولد ونشأ بدمياط، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، من مصنفاته: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، توفي سنة 1117هـ⁽³⁾.

(41) ابن ذكوان:

هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشيّ الفهري، يُكنى بأبي عمرو، مقرئ دمشق وإمام الجامع، روى القراءة عن ابن عامر، لم يكن عند أبي زرعة الدمشقي من هو أقرأ منه في زمانه، توفي سنة 242هـ⁽⁴⁾.

(42) ذو الرّومة:

هو غيلان بن عقبة بن بُهَيْش بن مسعود العدوي، أبو الحارث المضري، والرّومة الحبل البالي، نسب إليها لشعر قاله، وهو عاشق ميّة الشاعر الفحل، قال أبو عمرو بن العلاء: حُتم الشعر بذي الرّومة، له ديوان شعر مطبوع، وفي سنة 117هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إنباه الرواة 376/1، وبغية الوعاة 557/1.

(2) ينظر: غاية النهاية 316/1.

(3) ينظر: الأعلام 240/1.

(4) ينظر: معرفة القراء الكبار 117/1، والأعلام 65/4.

(5) ينظر: الشعر والشعراء 524/1، ووفيات الأعيان 11/4.

43) الرضي:

هو محمد بن الحسن رضي الدين الأسترابادي نسبة إلى أستراباد من أعمال طبرستان شمال فارس، ولُقِّبَ بنجم الأئمة، واحد من أفذاذ المحققين في علم العربيّة، الرضي الإمام المشهور، صاحب الشرحين المشهورين للشافعية والكافية، وقد أكبّ الناس عليهما، توفي سنة 686هـ⁽¹⁾.

44) الرُعيني:

هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرُعيني، أبو عبد الله الإشبيلي، أستاذ مقرئ من جلة قراء الأندلس، أجاز له مكّي بن أبي طالب، من تصانيفه: كتابي الكافي والتذكير، توفي سنة 476هـ⁽²⁾.

45) رُوح:

هو روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلي مولا هم البصري النحوي، مقرئ جليل ثقة ضابط مشهور، عرض على يعقوب الحضرمي وهو من جلة أصحابه، توفي سنة 234هـ، وقيل: سنة 235هـ⁽³⁾.

46) رُويس:

هو محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري المقرئ، قرأ على يعقوب الحضرمي، وتصدر للإقراء، وقرأ عليه محمد بن هارون التمار، والفقيه الشافعي أبو عبد الله الزبيري، وتوفي بالبصرة سنة 238هـ⁽⁴⁾.

47) أبو زُرعة:

هو عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المقرئ، أخذ على أبي الحسين، أحمد بن فارس، عالم بالقراءات والتفسير والحديث واللغة، من أشهر تصانيفه: حجة القراءات، وتنزيل القرآن وعدد آياته، عاش في النصف الثاني من القرن الرابع⁽⁵⁾.

(1) ينظر: بغية الوعاة 567/1، وخزانة الأدب 28/1.

(2) ينظر: معرفة القراء 243/1.

(3) ينظر: غاية النهاية 285/1.

(4) ينظر: معرفة القراء 126/1.

(5) ينظر: مقدمة حجة القراءات: ص 25، ومقدمة تنزيل القرآن وعدد آياته: ص 5.

48) أبو زيد الأنصاري:

هو سعيد بن أوس الأنصاري، من أئمة النحو واللغة، ثقة من أهل البصرة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وكان سيويوه يقصده بقوله: سمعت الثقة، توفي سنة 215هـ⁽¹⁾.

49) الزبيدي:

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، العفيف الناصري المقرئ الشافعي، أخذ القراءات عن ابن الجزري تلا عليه ختمة للعشر، درس بمدارس زيد فقيهاً عالماً محققاً لعلوم جملة منها الفقه والقراءات والفرائض وغيرها مع مشاركة في الأدب والشعر، توفي سنة 848هـ⁽²⁾.

50) الزجاج:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج؛ من أكابر أهل العربية، أخذ عن المبرد وثعلب، وأخذ عنه أبو علي الفارسي، من تصانيفه: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، توفي سنة 311هـ⁽³⁾.

51) الزجاجي:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً؛ أخذ النحو عن أبي بكر ابن دريد وأبي بكر ابن الأنباري، لزم الزجاج أبا إسحاق، وقرأ عليه النحو، فُنسب إليه فقيلاً: الزجاجي، وهو صاحب الجمل، توفي سنة 337هـ⁽⁴⁾.

52) الزمخشري:

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري، العلامة النحوي، اللغوي، المتكلم، المعتزلي، المفسر، لقب جار الله، لأنه جاور بمكة زماناً، قال ابن خلكان: كان إمام عصره، من تصانيفه: الكشف والمفصل، توفي سنة 538هـ⁽⁵⁾.

53) زيد بن أسلم:

هو أبو أسامة المدني، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، روي عنه القرآن، وممن أخذ عنه القراءة شيبه بن نصاح، توفي سنة 136هـ⁽¹⁾.

(1) ينظر: نزهة الألباء: ص101، وغاية النهاية 17/2.

(2) ينظر: الضوء اللامع 134/4، والأعلام 211/4.

(3) ينظر: نزهة الألباء: ص183، ووفيات الأعيان 49/1.

(4) ينظر: إنباه الرواة 160/2، ووفيات الأعيان 136/3.

(5) ينظر: طبقات المفسرين: ص120.

(54) زيد بن ثابت:

هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي، صحابيٌ جليل من كتاب الوحي، وجامع القرآن في مصحف أبي بكر، ثم لعثمان، من علماء الصحابة رضي الله عنهم استُصغر يوم بدر، وقدمه النبي صلى الله عليه وسلم في الخندق وأعطاه الراية لأنه من أهل القرآن، توفي على قول الأكثر سنة 45هـ⁽²⁾.

(55) ابن السكيت:

هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، من أكابر أهل اللغة، كان مؤدب ولد جعفر المتوكل على الله، والسكيت لقب أبيه إسحاق، قال المبرد: ما رأيت للبلغاديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكيت في المنطق، توفي سنة 243هـ⁽³⁾.

(56) السخاوي:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين الهمداني السخاوي، المقرئ المفسر النحوي، شيخ القراء بدمشق في زمانه، أخذ القراءات عن أبي القاسم الشاطبي وغيره، وأخذ عنه خلق كثير منهم: شهاب الدين أبو شامة، من تصانيفه: شرح الشاطبية، وشرح الرائية، توفي سنة 643هـ⁽⁴⁾.

(57) السمين:

هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي، شهاب الدين المقرئ النحوي، أخذ عن أبي حيان وغيره ففاق أقرانه، من تصانيفه: الدر المصون، وشرح الشاطبية، توفي سنة 756هـ⁽⁵⁾.

(58) السوسي:

هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم، السوسي نسبة إلى مكان بالأهواز، مقرئ ضابط محرر ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن اليزيدي وهو من أجل أصحابه، توفي سنة 261هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: غاية النهاية/1/296.

(2) ينظر: الإصابة/4/73.

(3) ينظر: نزهة الألباء: ص138.

(4) ينظر: معرفة القراء/1/340.

(5) ينظر: الدرر الكامنة/1/402.

(6) ينظر: أحاسن الأخبار: ص405.

(59) سيويه:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ وسيويه لقب له، ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وغيره، بَرَّ أقرانه فصار إمام مذهب النحويين في البصرة، وصنف الكتاب الذي لم يُصنّف مثله في بابيه، توفي سنة 180هـ⁽¹⁾.

(60) السيرافي:

هو الحسن بن عبد الله بن المرزباني السيرافي النحوي، لا نظير له في علم العربية، وقرأ على ابن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن السراج، من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، ولم يشرح كتاب سيويه أحد أحسن منه، توفي سنة 368هـ⁽²⁾.

(61) أبو شامة:

هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، المشهور بأبي شامة، الشيخ الإمام العلامة ذو الفنون، قرأ القراءات على السخاوي، من تصانيفه: شرح الشاطبية مطولا ولم يكمله ثم اختصره وهو الشرح المشهور، توفي سنة 665هـ⁽³⁾.

(62) الشاطبي:

هو القاسم بن فيرث بن خلف بن أحمد، أبو محمد الرُّعيني الشاطبي المقرئ الضرير، أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار، صاحب القصيدة اللامية عمدة القراء في زمانه ومن بعده، أخذ القراءات والحديث عن أبي الحسن بن هذيل وغيره، وأخذ عنه السخاوي وغيره، توفي سنة 590هـ⁽⁴⁾.

(63) الشَّطوي:

هو أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي البغدادي المقرئ، تلميذ بن شنبوذ قرأ عليه وعلى ابن مجاهد، عالم بالتفسير وعلل القراءات، قال عنه أبو عمرو الداني: مشهور نبيل، حافظ ماهر حاذق، توفي سنة 388هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إنباه الرواه 346/2، ونزهة الألباء: ص 54.

(2) ينظر: نزهة الألباء: ص 227.

(3) ينظر: غاية النهاية 365/1.

(4) ينظر: غاية النهاية 20/2، ووفيات الأعيان 71/4.

(5) ينظر: معرفة القراء 186/1.

(64) الشوكاني:

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، نشأ بصنعاء فقرأ على والده القرآن وحفظ جملة من المتون في سائر الفنون، من تصانيفه: نيل الأوطار، وفتح القدير، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، توفي سنة 1255هـ⁽¹⁾.

(65) الصفاقسي:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي المقرئ المالكي، طلب العلم في تونس ثم رحل إلى المشرق، من تصانيفه: غيث النفع في القراءات السبع وتنبه الغافلين وإرشاد الجاهلين، توفي سنة 1118هـ⁽²⁾.

(66) ابن الطحان:

هو عبد العزيز بن علي بن محمد، السُّمائيّ الإشبيليّ المقرئ، يكنى بأبي حميد وأبي الأصْبَغ، وهو أستاذ كبير وإمام محقق بارع مجود، لو تواليف حسان، قال ابن الجزري عن كتابه مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، لا يعرف قدره إلا من وقف عليه، توفي بعد سنة 560هـ⁽³⁾.

(67) الطبري:

محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام أبو جعفر، رأس المفسرين، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، له تفسيره جامع البيان المنسوب إليه فيقال: تفسير الطبري وتفسير ابن جرير، ومصنفات في التاريخ والقراءات وغيرها، توفي سنة 310هـ⁽⁴⁾.

(68) ابن عادل:

هو أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقيّ، سراج الدين، صاحب التفسير الكبير للباب في علوم الكتاب، توفي بعد سنة 880هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: البدر الطالع 2/214، والأعلام 6/298.

(2) ينظر: الأعلام 5/14.

(3) ينظر: غاية النهاية 1/395، ومقدمة مرشد القارئ: ص 7.

(4) ينظر: طبقات المفسرين: ص 95.

(5) ينظر: الأعلام 5/58.

(69) ابن عامر:

هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي نسبة إلى يحصب بن دهمان، حي من اليمن، وقد اختلف في كنيته كثيراً والأشهر أنه أبو عمران، هو من التابعين إمام أهل الشام في القراءة و انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، وقد ثبت سماعه من جماعة من الصحابة منهم معاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير ووائلته بن الأسقع وفضالة بن عبيد، توفي سنة 118هـ⁽¹⁾.

(70) ابن عباس:

هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي أبو العباس ابن عم رسول الله ﷺ أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، ترجمان القرآن وحرر الأمة، توفي سنة 68هـ⁽²⁾.

(71) ابن عُصفور:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عُصفور النَّحْوِيُّ الحَضْرَمِيُّ الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، صاحب الممتع في التصريف، توفي سنة 663هـ⁽³⁾.

(72) ابن عطية:

هو الإمام الكبير، العلامة، قدوة المفسرين، أبو محمد عبد الحق ابن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي، العرناطي، إمام في الفقه، وفي التفسير، وفي العربية، قوي المشاركة، من أوعية العلم، كان واسع المعرفة، متفناً في العلوم، توفي سنة 541هـ⁽⁴⁾.

(73) أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الخراساني الأنصاري، مولاهم البغدادي، الإمام الكبير الحافظ العلامة، أخذ عن أبي زيد الأنصاري وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى وعن الكسائي، له مصنفات في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر، قال الدايني: إمام أهل دهره في جميع العلوم، توفي سنة 224هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أحاسن الأخبار: ص248، وغاية النهاية 423/1.

(2) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة 141/4.

(3) ينظر: بغية الوعاة 210/2.

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء 587/19، وطبقات المفسرين: ص60.

(5) ينظر: زهة الألباء: ص109.

74 أبو عبيدة:

هو معمر بن المثنى التيمي البصري، من أعلم الناس باللغة والشعر وأخبار العرب وأنسابها، روى عنه أبو عبيدة القاسم بن سلام، وأبو عثمان المازني، له مصنفات كثيرة منها: مجاز القرآن، توفي نحو سنة 209هـ⁽¹⁾.

75 أبو عثمان المازني:

هو بكر بن محمد بن بقية وقيل: بن عدي بن حبيب المازني البصري النحوي، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد، إمام في النحو واللغة والعروض، وله تصانيف كثيرة؛ منها: كتاب التصريف، وما تلحن فيه العامة، توفي سنة: 248هـ، وقيل غير ذلك⁽²⁾.

76 أبو علي:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي المشهور، وأحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه جماعة منهم ابن جني، من تصانيفه: الحجة، تعليقة على كتاب سيبويه، توفي سنة 377هـ⁽³⁾.

77 أبو عمر الجرمي:

هو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي؛ أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، ولقى يونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة، لقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو، توفي سنة 225هـ⁽⁴⁾.

78 أبو عمرو البصري:

هو زبّان بن العلاء بن عمار المازني البصري، اختلف في اسمه على عشرين قولاً وقيل اسمه كنيته، أحد القراء السبعة، وكان أعلم الناس بالقراءة ووجوهها والعربية، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة 254هـ⁽⁵⁾.

79 أبو عمرو الداني:

عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي، مولاهم القرطبي، الإمام العلم، المعروف

(1) ينظر: نزهة الألباء: ص84، وإنباه الرواة/3/285.

(2) ينظر: نزهة الألباء: ص145، وإنباه الرواة/1/281.

(3) ينظر: بغية الوعاة/1/496.

(4) ينظر: بغية الوعاة/1/114.

(5) ينظر: أحاسن الأخبار: ص367.

في زمانه بأبي الصيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني، أحد الأئمة في علم القرآن رواياته وتفسيره، وله معرفة بالحديث ورجاله، له تأليف حسان كثيرة منها: جامع البيان في القراءات السبع، و التيسير، توفي بدانية سنة 444هـ⁽¹⁾.

(80) عاصم:

هو عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الخياط، شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضاً عن زر بن حبيش وأبي عبد الرحمن السلمي، وروى القراءة عنه أبو عمرو بن العلاء والخليل وحمزة الزيات، توفي على الصحيح سنة 127هـ⁽²⁾.

(81) عبد الله بن عيَّاش:

هو أبو الحارث، عبد الله بن عيَّاش بن ربيعة المخزومي المكي ثم المدني المقرئ، قرأ القرآن على أبي بن كعب وسمع من عمر وابن عباس وأبيه عيَّاش وغيرهم، كان أقرأ أهل المدينة في زمانه، قرأ عليه مولاة أبو جعفر القارئ وغيره، توفي بعد سنة 70هـ⁽³⁾.

(82) العبدى: هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقِيَّة، أبو طالب العبدى، أحد أئمة النَّحَاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني، والفارسي، من تصانيفه: شرح الإيضاح توفي سنة 406هـ⁽⁴⁾.

(83) العجاج:

هو أبو الجحَّاف رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، هو وأبوه شاعران ولهما ديوانا رجز، أقام بالبصرة كثيراً، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، قيل ليونس بن حبيب: من أشعر الناس؟ قال: العجاج ورؤبة، توفي سنة 145هـ⁽⁵⁾.

(84) عدنان:

هو أحد من تقف عندهم أنساب العرب، وعدنان من ولد إسماعيل بلا شك إلا أن تسمية الآباء بينه وبين إسماعيل قد جهلت جملة، والمؤرخون متفقون على أنه من أبناء

(1) ينظر: معرفة القراء الكبار 1/226.

(2) ينظر: أحاسن الأخبار: ص430، وغاية النهاية 1/347.

(3) ينظر: معرفة القراء 1/30.

(4) ينظر: بغية الوعاة 1/298.

(5) ينظر: الشعر والشعراء 1/594، وخرانة الأدب 1/89، ووفيات الأعيان 2/303.

إسماعيل بن إبراهيم، وإلى عدنان ينتسب معظم أهل الحجاز⁽¹⁾.

85) العُكْبَرِيُّ:

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء النحويّ الضريّر، العكبريّ الأصل، البغدادي المولد والنشأة، أخذ النحو عن بن الخشّاب وغيره، من مصنفاته: كتاب إعراب القرآن والقراءات وشرح الإيضاح وشرح اللّمع، توفي سنة 616هـ⁽²⁾.

86) علي بن أبي طالب:

هو أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، الثُرَشِيّ الهاشمي، الصحابي الجليل أول الناس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم، ورابع الخلفاء الراشدين، قال الإمام أحمد: مناقبه لم تنقل عن صحابي غيره، توفي سنة 40هـ⁽³⁾.

87) عيسى بن عمر:

هو عيسى بن عمر البصري الثقفى المقرئ النحوي، يكنى: أبا سليمان وقيل: أبا عمر، صنف كتابي الجامع والإكمال، كلاهما في النحو، وأخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي، توفي سنة 149هـ⁽⁴⁾.

88) ابن غلبون :

هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي نزيل مصر، أستاذ ضابط محرر، شيخ الداني، ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، توفي سنة 399هـ⁽⁵⁾.

89) ابن الفحام:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الفحام الصقلي المقرئ العلامة الأستاذ، صاحب كتاب التجريد، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالإسكندرية، توفي سنة 516هـ⁽⁶⁾.

90) أبو الفتح:

هو أبو الفتح، فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي، نزيل مصر، المقرئ

(1) ينظر: جمهرة أنساب العرب: ص7، والأعلام4/218.

(2) ينظر: إنباه الرواة2/116.

(3) ينظر: الإصابة7/275.

(4) ينظر: إنباه الرواة2/374، ونزهة الألباء: ص28.

(5) ينظر: غاية النهاية1/339.

(6) ينظر: معرفة القراء1/263.

الضريير، والأستاذ الكبير، أحد الخذاق بالقراءات، قرأ عليه جماعة منهم أبو عمرو الداني، وقال: لم ألق مثله في حفظه وضبطه، توفي سنة 401هـ⁽¹⁾.

91) الفاسي:

هو أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي المغربي، الإمام المقرئ العلامة، جمال الدين، نزيل حلب، واسع العلم كثير المحفوظ، بصير بالقراءات وعللها، شيخ الإقراء بحلب في زمانه، توفي سنة 656هـ⁽²⁾.

92) الفخر الرازي:

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، الإمام فخر الدين الرازي القرشي البكري، الشافعي المفسر المتكلم، من تلاميذه محيي السنة البغوي، ومن تصانيفه: التفسير الكبير والمحصل في أصول الفقه، توفي سنة 606هـ⁽³⁾.

93) الفراء:

هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكرياء الفراء مولى بني أسد، شيخ النحاة وأبرع الكوفيين وأعلمهم، من تصانيفه: معاني القرآن، توفي سنة 207هـ⁽⁴⁾.

94) الفضل:

هو الفضل بن شاذان بن عيسى أبو العباس الرازي الإمام المقرئ الكبير، ثقة عالم، لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه، توفي في حدود 290هـ⁽⁵⁾.

95) ابن القاصح:

هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح العذري الشافعي البغدادي، نزيل مصر، قرأ العشر وغيرها وألف وجمع، من تصانيفه: سراج القارئ المبتدي وتذكرة المقرئ المنتهي، وتلخيص الفوائد، مصطلح الإشارات في القراءات، توفي سنة 801هـ⁽⁶⁾.

96) ابن قتيبة:

هو أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي مولداً، الدينوري قاضياً، أخذ عن

(1) ينظر: معرفة القراء 1/212، وغاية النهاية 5/2.

(2) ينظر: معرفة القراء 1/359.

(3) ينظر: وفيات الأعيان 4/284.

(4) ينظر: إنباه الرواة 4/7.

(5) ينظر: غاية النهاية 2/10.

(6) ينظر: الأعلام 4/312، غاية النهاية 1/555.

أبي حاتم السجستاني وغيره، كان فاضلاً في اللغة والنحو والشعر، من مصنفاته: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، توفي سنة 270هـ⁽¹⁾.

97) القرطبي:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من كبار المفسرين، صالح متعبد، من تصانيفه: تفسير القرطبي، توفي سنة 671هـ⁽²⁾.

98) قطرب:

هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب؛ لقبه به سيويه، عالم باللغة والنحو؛ أخذ النحو عن سيويه وعن جماعة من علماء البصرة؛ وهو أول من وضع المثلث في اللغة، ومن تصانيفه: معاني القرآن، والنوادر، والقوافي، توفي سنة 206هـ⁽³⁾.

99) قبيل:

هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد، أبو عمر المخزومي مولاهم، المكي المقرئ الملقب بقبيل؛ قيل: لأنه من قبيلة القنابلة، أخذ عنه ابن مجاهد وابن شَبَّوْذ وغيرهم، وانتهت إليه مشيخة القراء بالحجاز، توفي سنة 291هـ⁽⁴⁾.

100) القيجاطي:

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الكناني القيجاطي الأندلسي، عالم بالعربية والقراءات، الإمام الأستاذ المحقق، أخذ عنه المنتوري، وقال: شيخنا إمام القراء ومعلم الأداء، وله مؤلفات في القراءات وغيرها، توفي بغرناطة سنة 811هـ⁽⁵⁾.

101) ابن كثير:

هو عبد الله بن كثير المكي الداري، والداري: العطار، فنسب إليه، مولى عمرو بن علقمة الكناني، ويكنى أبا معبد، وهو من التابعين، توفي سنة 120هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: نزهة الألباء: ص159.

(2) ينظر: الأعلام5/322.

(3) ينظر: وفيات الأعيان4/312، ونزهة الألباء: ص76.

(4) ينظر: أحاسن الأخبار: ص212، وغاية النهاية2/165.

(5) ينظر: نيل الابتهاج: ص478، ودرة الحجال2/284، وشرح الدرر للمنتوري2/1.

(6) ينظر: أحاسن الأخبار185.

102) الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولاهم وهو من أولاد الفرس، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد شيخه حمزة الزيات، كان إمام زمانه في القراءة والعربية، وسمي بالكسائي؛ لأنه أحرَم في كساء، توفي سنة 189هـ⁽¹⁾.

103) ابن مالك:

هو مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، وكان إماماً في القراءات وعللها، من تصانيفه: الخلاصة والكافية والتسهيل، توفي سنة 672هـ⁽²⁾.

104) ابن مجاهد:

هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، أبو بكر الحافظ الأستاذ، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولا يُعلم من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، توفي سنة 324هـ⁽³⁾.

105) ابن مسعود:

عبد الله بن مسعود بن الحارث أبو عبد الرحمن الهذلي المكي أحد السابقين والبدرين والعلماء الكبار من الصحابة، توفي سنة 32هـ⁽⁴⁾.

106) ابن منظور:

هو مُحَمَّد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، كان غارفاً بالنحو واللغة والتاريخ، من تصانيفه: لسان العرب توفي سنة 711هـ⁽⁵⁾.

107) أبو منصور الأزهري:

هو أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام أبو العباس المهدي نسبة إلى المهديّة بالمغرب، وهو أستاذ مشهور، له تصانيف منها: التفسير المشهور والهداية في القراءات

(1) ينظر: أحاسن الأخبار: ص410، وغاية النهاية 535/1.

(2) ينظر: بغية الوعاة 130/1.

(3) ينظر: غاية النهاية 139/1.

(4) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة 236/4.

(5) ينظر: بغية الوعاة 248/1.

السبع، توفي بعد سنة 430هـ⁽¹⁾.

108) المارغني:

هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي ينسب إلى قبيلة بلييا، درس على جماعة كبيرة من علماء الزيتونة في شتى الفنون، من أبرز تلاميذه الإمام محمد الطاهر بن عاشور، ومن مؤلفاته: شرح النجوم الطوالع، ودليل الحيران، توفي رحمه الله سنة 1349هـ⁽²⁾.

109) المازني:

أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية بن عدي بن حبيب المازني العدوي؛ أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه أبو العباس المبرد وغيره، وله تصانيف كثيرة؛ منها: كتاب التصريف، وكتاب ما تلحن فيه العامة، توفي سنة 247هـ⁽³⁾.

110) المالقّي:

هو أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد الباهلي الأموي المالقّي، كانَ أستاذاً حافلاً، متفنناً مضطلعاً إماماً في القراءات وعلوم القرآن، شرح كتاب التيسير شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد، توفي سنة 705هـ⁽⁴⁾.

111) المبرد:

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري، المعروف بالمبرد، شيخ زمانه في اللغة والنحو، أخذ عن الجرمي والمازني والسجستاني وغيرهم، من تصانيفه: الكامل والمقتضب، توفي سنة 285هـ⁽⁵⁾.

112) مكّي:

هو مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي المغربي، القيرواني الأصل، الأندلسي القرطبي مقاما، العلامة اللغوي المقرئ، قرأ القراءات على أبي

(1) ينظر: غاية النهاية 92/1.

(2) ينظر: معجم المؤلفين 54/1، وإيضاح المكنون 246/2، وموقع منارة الزيتونة.

(3) ينظر: نزهة الألباء: ص 140.

(4) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة 424/3، وبغية الوعاة 121/2.

(5) ينظر: إنباه الرواة 241/3.

الطيب بن غلبون، وابنه طاهر، له تصانيف كثيرة مشهورة منها: التذكرة والتبصرة والإبانة في القراءات، توفي سنة 437هـ⁽¹⁾.

113) المِنتُوري:

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي القيسيّ الغرناطي، المعروف بالمِنتُوري، الأستاذ الإمام العلامة الفقيه المقرئ، راوية المغرب ومسنده، يروي عامة عن الأستاذ الإمام أبي عبد الله القَيْحَاطي وابن عرفة وغيرهم، صاحب الفهرسة الكبرى عظيمة الشأن، وشرح ابن بري في قراءة نافع، توفي سنة 834هـ⁽²⁾.

114) المهدوي:

هو أحمد بن عمار، أبو العباس المَهْدَوِيّ المُقْرِيّ النَّحْوِيّ المُفَسِّر، أصله من المهديّة، ودخل الأندلس، إمام في القراءات والعربية، من تصانيفه كتاب التَّفْسِير، توفي سنة 440هـ⁽³⁾.

115) النابغة:

هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانيّ الغطفانيّ المضريّ، أبو أمانة الشاعر الجاهليّ الحجازي، كانت يحكم بين الشعراء، وله ديوان شعر مطبوع، توفي سنة 18ق.هـ⁽⁴⁾.

116) أبو نشيط:

هو محمد بن هارون الربعيّ المروزيّ ثم البغدادي، قرأ على قالون، وكان من أجلّ أصحابه، وعلى روايته اعتمد الداني في التيسير، كان من حفاظ الحديث، توفي سنة 582هـ⁽⁵⁾.

117) النحاس:

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المعروف بالنحاس، أبو جعفر النحويّ المصري، أخذ عن المبرد والزجاج، من تصانيفه: إعراب القرآن، توفي سنة 338هـ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معرفة القراء 220/1، ووفيات الأعيان 274/5.

(2) ينظر: درة المجال 287/2، ونيل الابتهاج: ص 495، وفهرس الفهارس 564/2، والأعلام 250/6، وشرح الدرر للمنتوري: ص 35.

(3) ينظر: بغية الوعاة 351/1.

(4) ينظر: الشعر والشعراء 157/1، وخزانة الأدب 135/2، والأعلام 54/3.

(5) ينظر: معرفة القراء الكبار 129/1.

(6) ينظر: وفيات الأعيان 99/1، ونزهة الألباء: ص 217.

118) النشار:

هو عمر بن قاسم بن محمد الأنصاريّ المصريّ الشافعيّ، أبو حفص المقرئ والنشار جرّفة له، أخذ عنه الشهاب القسطلانيّ، من تصانيفه: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، توفي سنة 938هـ⁽¹⁾.

119) التويري:

هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ التويريّ القاهريّ المالكيّ، أبو القاسم الشّمس المقرئ اللغوي، أخذ عن ابن الجزري وأجازته، له توالييف حسان في القراءات والنحو منها: منظومة في القراءات الثلاث، وشرح الشاطبية وطيبة النشر، توفي سنة 857هـ⁽²⁾.

120) هارون بن موسى الأعور:

هو هارون بن موسى البصريّ الأزديّ مولاهم، أبو عبد الله الأعور، العلامة المقرئ النحوي، روى القراءة عن عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود، وهو أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتبع الشاذ منها، روى له البخاري ومسلم، توفي في حدود سنة 170هـ⁽³⁾.

121) ابن هارون:

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازيّ البغداديّ، مقرئ حاذق وثقة ضابط، قرأ على الفضل بن شاذان بن عيسى، وقرأ عليه أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي، توفي بعد سنة 330هـ⁽⁴⁾.

122) ابن هرمة القرشي:

إبراهيم بن علي بن سلمة، أبو إسحاق الفهريّ المدنيّ المعروف بابن هرمة القرشيّ، شاعر مشهور عاش في الدولتين الأموية والعباسية، اتفق ابن الأعرابي والأصمعي على أن الشعر ختم به وبخمسة من معاصريه، فهو آخر الشعراء المحتج بشعرهم، له ديوان شعر مطبوع، وتوفي سنة 176هـ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الضوء اللامع 113/6، والأعلام 59/5.

(2) ينظر: الضوء اللامع 246/9، والأعلام 47/7.

(3) ينظر: غاية النهاية 348/2، وغاية الوعاة 312/2.

(4) ينظر: غاية النهاية 90/2.

(5) ينظر: خزانة الأدب 424/1، وتاريخ بغداد 46/7، ومقدمة ديوانه.

(123) هشام:

هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، أبو الوليد القاضي الدمشقي، مقرئ دمشق ومحدثها ومفتيها، قرأ عليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن يزيد الحلواني، حدّث عنه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، توفي سنة 245هـ⁽¹⁾.

(124) ابن هشام:

هو أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي العلامة المشهور، له مصنفات كثيرة منها: مُغني اللبيب عن كتب الأعراب، و شرح شذور الذهب، توفي سنة 761هـ⁽²⁾.

(125) ابن يعيش:

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، موفق الدين من كبار أئمة العربية، له تصانيف كثيرة منها: شرح التصريف، و شرح كتاب المفصل، توفي سنة 643هـ⁽³⁾.

(126) أبو يعقوب الأزرق:

هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، توفي في حدود 240هـ⁽⁴⁾.

(127) اليزيدي:

هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المقرئ اللغوي، صاحب أبي عمرو بن العلاء البصري، وروى عن حمزة القراءة وعن غيره اللغة، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، ألف النوادر في اللغة، توفي سنة 202هـ⁽⁵⁾.

(128) يعقوب الحضرمي:

هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، أبو محمد المقرئ الحضرمي

(1) ينظر: أحاسن الأخبار: ص 297، معرفة القراء 1/115.

(2) ينظر: المصدر السابق 2/69.

(3) ينظر: إنباه الرواة 4/45، وبغية الوعاة 2/351.

(4) ينظر: غاية النهاية 2/402.

(5) ينظر: أحاسن الأخبار: ص 399، ونزهة الألباء: ص 69.

مولاهم البصري، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها الأول في زمانه، توفي سنة 205هـ⁽¹⁾.

(129) **يونس بن حبيب:**

هو يونس بن حبيب الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن النحوي المقرئ، أخذ عن أبي عمرو وحماد بن سلمة، وروى عنه سيبويه كثيراً وسمع منه الكسائي والفراء، من تصانيفه: معاني القرآن الكريم والنوادر، وتوفي سنة 182هـ⁽²⁾.

(1) ينظر: غاية النهاية 2/386.

(2) ينظر: وفيات الأعيان 7/244، وإنباه الرواة 4/76.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

المصحف المضبوط على روايتي قالون وورش، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

المصحف المضبوط على رواية حفص وبالمهامش قراءة أبي جعفر من طريق الدرّة، إشراف: توفيق إبراهيم ضمرة، وإجازة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالأردن.

الكتب المطبوعة:

- 1) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: أبو شامة المقدسي ت 665هـ، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- 2) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للشيخ أحمد بن محمد البناء ت 1117هـ، حققه وقدم له: د. شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1، 1407هـ-1987م.
- 3) أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو: د. يحيى علي المباركي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1، 2007م.
- 4) أثر القراءات في الأصول والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء): د. عبد الصبور شاهين، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1408هـ-1987م.
- 5) أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار لابن عبد الوهاب المزني المتوفى سنة 768هـ تح د. أحمد بن فارس السلوم، بيروت 1425هـ-2004م
- 6) الإحاطة في أخبار غرناطة: ابن الخطيب، ت 776هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1424هـ.
- 7) إدغام القراء: أبو سعيد السيرافي ت 368هـ، دراسة وتحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرؤيني، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ط 2، 1985م.

- (8) الإدغام الكبير: أبو عمرو الداني ت 444هـ، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن حسن العارف، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، عالم الكتب، القاهرة، 1424هـ - 2003م.
- (9) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي ت 745هـ، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
- (10) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات: أبو عمرو الداني ت 444هـ، حققه وعلق عليه: محمد بن مجقان الجزائري، الناشر: دار المغنى، ط1، 1420هـ-1999م.
- (11) الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، 852هـ، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر، بدون تاريخ.
- (12) إصلاح المنطق: ابن السكيت ت 244هـ، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- (13) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، 1981م.
- (14) إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه ت 370هـ، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1313هـ - 1992م.
- (15) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ت 311هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون تاريخ.
- (16) إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس ت 338هـ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ-1985م.
- (17) الأعلام: خير الدين الزركلي ت 1396هـ، الناشر: دار العلم للملايين، ط15، أيار-مايو 2002م.
- (18) الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش ت 540هـ، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1403هـ.
- (19) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، 1429هـ-2008م.

- (20) إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء العكبري ت 616هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1389هـ-1970م.
- (21) الإنباء في تجويد القرآن: أبو الأصبع السُّمّاتي المعروف بابن الطحان ت 561هـ، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ومكتبة التابعين، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م.
- (22) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي ت 646هـ، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.
- (23) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي ت 1339هـ، طبع بإستامبول سنة 1945م.
- (24) الإيضاح شرح الإمام الزبيدي عثمان بن عمر الناشري ت 848هـ على متن الدرّة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة لابن الجزري: حققه وعلق عليه ووجه قراءاته عبدالرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، الناشر: دار الضياء، ط3، 1423هـ-2003م.
- (25) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب ت 646هـ، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف، العراق، 1402هـ-1982م.
- (26) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي ت 745هـ، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشاركهما آخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
- (27) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرّة: فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي ت 1403هـ، وبهامشه نفائس البيان، راجعه وأعدّ شواهد وأدلته: الشيخ صبري رجب كرّيم، ط2، دار السلام، مصر، 1430هـ-2009م.
- (28) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: أبو حفص النشار ت 938هـ، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وشارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، عالم الكتب، بيوت، ط1، 1421هـ-2000م.
- (29) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، ت 911هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العنصرية، لبنان- صيدا، بدون تاريخ.

- 30) البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري ت 577هـ، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1970م.
- 31) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي ت 1205هـ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، طبعة الكويت، 1385هـ - 1422هـ، 1965-2001م.
- 32) تاريخ الأدب العربي: د. شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط 24، 2003م.
- 33) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي ت 463هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1422هـ - 2002م.
- 34) التبصرة في القراءات السبع: مكّي القيس ت 437هـ، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط 2، 1402هـ - 1982م.
- 35) تخبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري ت 833هـ، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، ط 1، دار الفرقان، عمان، 1421هـ / 2000م.
- 36) التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو الداني ت 444هـ، دراسة وتحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط 1، 1421هـ - 2000م.
- 37) تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: العلامة الشيخ السّملا تيا الكرامي الشنقيطي، الناشر: محمد محمود ولد محمد الأمين، الإمارات، مكتبة التوبة، الرياض، ط 1، 1422هـ - 2001م.
- 38) التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون ت 399هـ، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط 1، جدة، 1412هـ - 1991م.
- 39) تسهيل علم القراءات: تصنيف الأستاذ المقرئ أيمن بقلّة، قدم له فضيلة الشيخ: محمد فهد خاروف، ط 1، 1430هـ - 2009م.
- 40) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: أبو عمرو الداني ت 444هـ، دراسة وتحقيق: محمد السحابي، مطبعة وراقة الفضيلة، المغرب، بدون تاريخ.
- 41) التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي ت 377هـ، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، ط 1، 1412-1417هـ، 1992-1996م.

- 42) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي ت 606 هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، بدون تاريخ. قواعد نقد القراءات
- 43) التكملة: أبو علي الفارسي ت 377 هـ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419 هـ-1999 م.
- 44) تلحين النحويين للقراء: أ.د. ياسين جاسم المحميد، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1426 هـ.
- 45) التمهيد في علم التجويد: ابن الجزري ت 833 هـ، تحقيق: غانم قدوري الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421 هـ-2001 م.
- 46) التهذيب لما تفرّد به كل واحد من القراء السبعة: أبو عمرو الداني ت 444 هـ، تحقيق: أ.د. حاتم الضامن، ط1، دار نينوى، سورية، 2005 م.
- 47) التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني ت 444 هـ، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1432 هـ-2011 م.
- 48) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: أبو عمرو الداني ت 444 هـ، تحقيق: الحافظ المقرئ محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1426 هـ-2005 م.
- 49) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: البخاري ت 256 هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ.
- 50) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله القرطبي ت 671 هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه آخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427 هـ-2006 م.
- 51) جمهرة أنساب العرب: ابن حزم ت 456 هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983/1403.
- 52) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي ت 749 هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
- 53) جهد المقل: المرعشي الملقب بساجقلي زاده ت 1150 هـ، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط2، 1429 هـ-2008 م.

- 54) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني: الصبان ت 1206هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون تاريخ.
- 55) حجة القراءات: ابن زنجلة أبو زُرعة ت 403 هـ، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، ط 5، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 5، 1418 هـ-1997 م.
- 56) الحجة للقراء السبعة أئمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي ت 377 هـ، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، وراجعه آخران، الناشر: دار المأمون للتراث، ط 1، 1404 هـ-1419 هـ، 1984-1999 م.
- 57) خزانة الأدب للبغدادى ت 1093 هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- 58) الخصائص: ابن جني ت 392 هـ، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، بدون تاريخ.
- 59) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي ت 756 هـ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ.
- 60) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د. غانم قدوري الحمد، ط 3، دار عمار، الأردن، 1430 هـ-2009 م.
- 61) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980 م.
- 62) دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 م.
- 63) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: د. محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.
- 64) درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد القاضي ت 1025 هـ، تحقيق: د. محمد الأحمدى، الناشر، المكتبة العتيقة تونس، ودار التراث مصر، ط 1، القاهرة 1391 هـ-1971 م.

- (65) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني ت 852هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ-1972م.
- (66) ديوان إبراهيم ابن هرمة القرشي ت 176هـ، تحقيق: محمد نقّاع وحسين عطوان، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، 1969م.
- (67) ديوان الأخطل ت 92هـ، شرحه وصنّف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ-1994م.
- (68) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ت: 7هـ، شرح وتعليق: د.محمد حسين، الناشر: دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.
- (69) ديوان الحطيئة ت 60هـ، اعتنى به وشرحه: حمدي طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ-2005م.
- (70) ديوان العجاج ت 145هـ، تحقيق: د.عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، بدون تاريخ.
- (71) ديوان النابغة الذبياني ت 18ق.هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، بدون تاريخ.
- (72) ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمد أبو الوفا، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر: الدار القومية، القاهرة، 1385هـ-1965م.
- (73) ديوان امرئ القيس ت 80ق.هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
- (74) ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: د.عزة حسن، الناشر: دار الشروق العربي، ط1، 1416هـ-1995م.
- (75) ديوان جرير بن عطية الخنفي ت 110هـ، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ-1986م.
- (76) ديوان جميل بثينة ت 82هـ، الناشر: دار بيروت، 1402هـ-1982م.
- (77) ديوان حسان بن ثابت ت 54هـ، تحقيق: د.سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، 1983م.

- 78) ديوان ذي الرُّمّة غيلان بن عقبة ت 117هـ، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان، ط1، 1402هـ-1982م.
- 79) ديوان زهير بن أبي سلمى ت 13ق.هـ، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- 80) ديوان عمر بن أبي ربيعة ت 93هـ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1416هـ-1996م.
- 81) ديوان عمرو بن معدى كرب الزُّبيدي توفي نحو 21 هـ، تحقيق: مطاع الطرابيشي، الناشر: محمد اللغة العربية بدمشق، ط2، 1405هـ-1985م.
- 82) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ت 41هـ، اعتنى به: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة، ط1، 1425هـ-2004م.
- 83) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: مكي القيسي ت 437هـ، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط3، 1417هـ-1996م.
- 84) الروضة في القراءات الإحدى عشرة: أبو علي الحسن المالكي ت 438هـ، دراسة وتحقيق: د. مصطفى عدنان محمد سلمان، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ودار العلوم والحكم، سوريا، ط1، 1424هـ-2004م.
- 85) السبعة في القراءات: ابن مجاهد ت 324هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر 1982م.
- 86) سر صناعة الإعراب: ابن جني ت 392هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.
- 87) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ابن القاصح ت 801هـ، ضبطه وصحّحه محمد عبد القادر شاهين، منشورات: دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1425هـ-2004م.
- 88) سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ-1991م.

- 89) السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي ت 458هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ - 2003م.
- 90) سبويه والقراءات: د.أحمد مكي الأنصاري، ط1، دار المعارف، مصر، 1972م.
- 91) سير أعلام النبلاء: الذهبي ت 748هـ، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م.
- 92) شرح ابن عقيل ت 769هـ على ألفية ابن مالك: ومعه كتاب محنة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- 93) شرح التسهيل: ابن مالك ت 672هـ، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، دار هجر، بدون تاريخ.
- 94) شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: أبو عبد الله المنتوري ت 834هـ، تقديم وتحقيق: الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، ط1، 1421هـ-2001م.
- 95) شرح الكافية الشافية: جمال الدين بن مالك ت 672هـ، حققه وقدم له: د.عبد المنعم أحمد هريري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.
- 96) شرح المفصل: ابن يعيش ت 643هـ، إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ.
- 97) شرح الهداية: أبو العباس المهدي ت 440هـ، تحقيق ودراسة: د.حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، 1415هـ.
- 98) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الأستربادي، ت 686هـ، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ-1982م.
- 99) شرح شعلة على الشاطبية المسمى كنز المعاني شرح حرز الأماني: أبو عبد الله الموصلي المعروف بشعلة ت 656هـ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
- 100) شرح كتاب التيسير للداني المسمى (الدر الثير والعذب النмир): عبد الواحد المالقي ت 705هـ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض،

- وشارك في تحقيقه: د.أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.
- (101) شعب الإيمان: أبو بكر البيهقي ت 458هـ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، وأشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، والناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423هـ - 2003م.
- (102) الشعر والشعراء لابن قتيبة ت276هـ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر، دار المعارف، القاهرة، مصر بدون تاريخ.
- (103) الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة: عثمان بن عمر الناشري ت 848هـ، دراسة وتحقيق: إياد سالم صالح السامرائي ويعقوب أحمد محمد السامري، نشر في مجلة معهد الإمام الشاطبي العدد الرابع من صفحة 320-396، ذو الحجة 1428هـ.
- (104) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): الجوهري ت 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- (105) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: أبو الخير محمد السخاوي، ت 902هـ، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.
- (106) طبقات القراء السبعة لعبد الوهاب ابن السلار ت 782هـ، تحقيق: أحمد محمد عزوز، بيروت 1423هـ-2003م.
- (107) طبقات المفسرين العشرين: السيوطي ت 911هـ، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1396م.
- (108) ظواهر لغوية في القراءات القرآنية: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 1427هـ-2006م.
- (109) العقد النضيد في شرح القصيد: السمين الحلبي ت 756هـ، دراسة وتحقيق: د.أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، ط1، 1422هـ-2001م.
- (110) علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): د.محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962م.
- (111) علم اللغة العام (الأصوات): د.كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط5، 1979م.

- 112) غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري ت 833هـ، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.
- 113) غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام ت 224هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ-2003م.
- 114) غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن الصفاقسي ت 1118هـ، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 115) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الشوكاني ت 1250هـ، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط4، 1428هـ-2007م.
- 116) فتح الوصيد في شرح القصيد: أبو الحسن السخاوي ت 643هـ، تحقيق ودراسة: د.مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، ط1، 1423هـ-2002م.
- 117) الفتح والإمالة: أبو عمرو الداني ت 444هـ، تحقيق وتخرىج وتعليق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، بدون الطبعة والتاريخ.
- 118) فعلت وأفعلت: الزجاج ت 311هـ، حققه وقدم له وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، ود.صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، 1415هـ - 1995م.
- 119) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات: عبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م.
- 120) في اللهجات العربية: د.إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- 121) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1427هـ-2007م.
- 122) القراءات واللهجات: عبد الوهاب حمودة، دار المعارف بمصر، ط1، بدون تاريخ.
- 123) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مُقَرَّر الإمام نافع: أبو الحسن التازري ت 731هـ، شرح الإمام محمد الشريشي ت 718هـ، تحقيق: التلميذي محمد محمود، ط1، 1413هـ-1993م، دار الفنون، جدة.

- 124) قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر: الأستاذين قاسم أحمد الدجوي ومحمد الصادق قمحاوي، طبعة معاهد القراءات بالأزهر الشريف، بدون تاريخ.
- 125) القواعد المقررة والفوائد المحررة للقراء السبعة المسمى اختصارا (متن البقرية) في القراءات السبع: البقري ت1111هـ، دراسة وتحقيق: د.محمد إبراهيم فاضل المشهداني، الناشر: مكتبة الرشد، ط1، 1426هـ-2005م.
- 126) قواعد نقد القراءات القرآنية: د.عبد الباقي عبد الرحمن سراقه سيسي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1430هـ-2009م.
- 127) الكافي في القراءات السبع: ابن شريح الرعيني ت476هـ، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- 128) الكتاب: سيبويه ت180هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ -1988م.
- 129) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري ت538هـ، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشاركهما أ.د. فتحي عبد الرحمن حجازي، الناشر: مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ-1998م.
- 130) كشف المشكلات وإيضاح العضلات: جامع العلوم أبو الحسن الباقولي ت543هـ، حققه وعلق عليه وصنع فهرسه: د.محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1415هـ-1994م.
- 131) كشف المعاني في المتشابه من المثاني: بدر الدين بن جماعة ت733هـ، تحقيق: د.عبد الجواد خلف، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1410هـ -1990م.
- 132) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكّي القيسي ت437هـ، تحقيق: د.محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ-1974م.
- 133) اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص ابن عادل الحنبلي ت880هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

- 134) لسان العرب: ابن منظور ت 711هـ، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب
ومحمد الصادق العبيدي، طباعة دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي،
بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ-1999م.
- 135) لغة قريش - مختار الغوث، دار المعراج، الرياض، ط1، 1418هـ-1997م.
- 136) اللهجات العربية في التراث: د.أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا،
تونس، 1983م.
- 137) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د.عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، 1996م.
- 138) ما ذكره الكوفيون من الإدغام: أبو سعيد السيرافي ت 368هـ، حققه وقدم له وعلق
عليه: د.صبيح التميمي، الناشر: دار البيان العربي، جدة، ط1، 1405هـ-1985م.
- 139) مباحث في علم القراءات: د.عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني، الناشر: دار
كنوز إشبيلية، ط1، 1432هـ-2011م.
- 140) المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر ابن مهران ت 381هـ، تحقيق: سبيع حمزة
حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.
- 141) متن الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر: ابن الجزري ت 833هـ، تحقيق:
محمد تميم الزعبي، ط2، مكتبة دار الهدى المدينة المنورة 1414هـ-1993م.
- 142) متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع: الشاطبي ت
590هـ، ضبطه وصححه وراجعته: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية،
ط5، 1431هـ-2010م.
- 143) مجاز القرآن: أبو عبيدة ت 210هـ، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة
الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- 144) مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي ت 340هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون،
ط2، الناشر: وزارة الإعلام في الكويت، 1984م.
- 145) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن الهيثمي ت 807هـ، تحقيق: محمد عبد القادر
عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- 146) المُحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني،

- تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبد الفتاح إسماعيل شلي، أعده للطبعة الثانية وقدم لها: محمد بشير الإدلي، بدون تاريخ، وبدون د.عبد الحلیم النجار.
- (147) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية ت 546هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ-2001م.
- (148) المحكم في نقط المصاحف: أبو عمرو الداني ت444هـ، تحقيق: د.عزة حسن، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، إعادة ط2، 1418هـ-1997م.
- (149) مخالفات النسخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام: د.أحمد شرشال، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، ط1، 1423هـ-2002م.
- (150) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: ابن الطحان السمائي ت 561هـ، تحقيق: أ.د.حاتم الضامن، الناشر: مكتبة الصحابة، الشارقة، ومكتبة التابعين، القاهرة، ط1، 2007م.
- (151) المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي ت911هـ، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البحايي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.
- (152) مسند الإمام أحمد بن حنبل ت 241هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م.
- (153) مشكل إعراب القرآن: مكّي القيسي ت 437هـ، تحقيق: أ.د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 1424هـ-2003م.
- (154) معاني القراءات: أبو منصور الأزهري ت 370هـ، حققه وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ / 1999م.
- (155) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج ت311هـ، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلي، ط1، عالم الكتب، 1408هـ - 1988م.
- (156) معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأحفش ت215هـ، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.
- (157) معاني القرآن: الفراء ت 207هـ، عالم الكتب، ط3، 1403هـ-1983م.

- 158) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبع مطبعة الترقى بدمشق سوريا 1960م.
- 159) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي ت 748هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1997م.
- 160) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري ت 761هـ، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بدون تاريخ.
- 161) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي ت 790هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط1، 1427هـ - 2007م.
- 162) المقتضب: المبرد ت 285هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
- 163) المُقَرَّب: ابن عصفور الأشبيلي ت 669هـ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ - 1972م.
- 164) المقنع في رسم مصاحف الأمصار: أبو عمرو الداني ت 444هـ، طبع بعناية أوتوبرتزل ضمن النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية بإستانبول، 1932م.
- 165) مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط2، 1974م.
- 166) منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحمصية: ابن عضيمة الإشبيلي ت 543هـ، دراسة وتحقيق: الأستاذ توفيق العبقري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1، 1429هـ - 2008م.
- 167) المُنصف (شريح تصريف المازني): ابن جني ت 392هـ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، ود. عبد الله أمين، ط1، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1379هـ - 1960م.
- 168) المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م.
- 169) منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءته وماخذ بعض المحدثين عليه: د. سليمان يوسف خاطر، الناشر: مكتبة الرشد، ط1، 1429هـ - 2008م.

- (170) الموضح في التجويد: عبد الوهاب بن محمد القرطبي ت461هـ، تقديم وتحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمَّان، ط1، 1421هـ-2000م.
- (171) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ابن أبي مريم الشيرازي ت565هـ، تحقيق: د.عمر حمدان الكبيسي، ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط1، 1414هـ-1993م.
- (172) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: الشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، 1415هـ-1995م.
- (173) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: كمال الدين الأنباري ت577هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1405 هـ - 1985 م.
- (174) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ت833هـ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
- (175) النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري ت215هـ، تحقيق ودراسة: د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.
- (176) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي ت1036هـ، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1989م.
- (177) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية: السيوطي ت911هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.
- (178) الوسيلة إلى كشف العقيلة: أبو الحسن السخاوي ت643هـ، تحقيق وتقديم: د.مولاي محمد الإدريسي الطاهري، الناشر: مكتبة ابن رشد، ط2، 1424هـ-2003م.
- (179) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان ت681هـ، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

الرسائل العلمية:

- 1) التوجيه اللغوي لقراءة أبي جعفر المدني (المستوى الصرّيّ والنحويّ أُمُودجاً): زينب بوقار، (رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة لجامعة منتوري سنة 2010م).
- 2) اختلاف الرواة عن نافع (دراسة لغوية): إياد سالم صالح السامرائي، (رسالة ماجستير تقدم بها الطالب لجامعة تكريت، قسم اللغة العربية، 1423هـ-2003م).
- 3) طبيعة الاختلاف بين القراء العشرة وبيان ما انفرد بقراءته كل منهم من خلال إعراب القرآن وتفسيره: كوليبالي سيكو، (رسالة ماجستير تقدم بها الطالب من جمهورية ساحل العاج، لكلية الدعوة الإسلامية، 1423هـ).
- 4) فرائد المعاني في شرح حرز المعاني ووجه التهاني: أبو عبد الله الصنهاجي المشهور بابن آجُرُوم ت 723هـ، تحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي (رسالة دكتوراه تقدم بها الطالب لجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1418هـ).
- 5) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: أبو عبد الله الفاسي ت 656هـ، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد المجيد نمناكاني، (رسالة ماجستير تقدم بها الطالب لجامعة أم القرى قسم الكتاب والسنة، 1420هـ).

الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية:

- 1) الرسالة العدوية في الياءات الإضافية: إبراهيم بن إسماعيل العدوي ت بعد 1088هـ، تحقيق: د. أحمد نصيف الجنابي، مجلة المورد، العدد 4، المجلد 17، سنة 1988م.
- 2) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، د. يحيى علي يحيى مباركي، مجلة جامعة أم القرى، السنة التاسعة، العدد الثاني عشر، 1416هـ.
- 3) ملامح من قراءات النحاة الأوائل: محمود حسني، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني، 1410هـ-1990م.
- 4) ياء الإضافة في القرآن الكريم عند القراء العشرة، د. محمد عبد القادر خلف، مجلة الجامعة العراقية، المجلد الثاني، العدد الرابع والعشرون، 2010م.

فهرس الموضوعات

1المقدمة
10التمهيد
11المدنيان، ترجمتهما وسند قراءتهما
11ترجمة نافع
15ترجمة قالون
16ترجمة ورش
17ترجمة أبي جعفر
19ترجمة ابن وردان
19ترجمة ابن جهاز
20سند قراءة المديين
23الفصل الأول: الدراسة الصوتية في انفرادات المديين
23المبحث الأول: الهمز في انفرادات المديين
23الهمز في اللغة الاصطلاح
24مخرج الهمز وصفته
27القسم الأول: الهمزتان من كلمة
28الانفرادات في الهمزتين المفتوحتين من كلمة
33الانفرادات في الهمزة المفتوحة التي تليها همزة مكسورة
42الانفرادات في الهمزة المفتوحة التي تليها همزة مضمومة
43القسم الثاني: الهمزتان من كلمتين
43المتفتقتان في الحركة
51المختلفتان في الحركة
59القسم الثالث: الهمز المفرد
87حذف الهمزة ونقل حركتها
96المبحث الثاني: المد والقصر
96تعريفه لغة واصطلاحاً

98	انفراد ورش بإشباع وتوسط وقصر الهمزة إذا وليها حرف مدّ.....
102	انفراد ورش وصلاً بإشباع وتوسط حرفي اللين قبل الهمزة في كلمة واحدة...
107	انفراد المدينيّين بمدّ الألف من الضمير (أنا) وصلاً.....
110	انفرد المدينيان بالإسكان والمد في بضع كلمات
115	المبحث الثالث: التفخيم والترقيق
115	تعريفهما لغة واصطلاحاً.....
117	انفراد ورش بترقيق الرءاءات
123	انفراد ورش بتغليظ اللامات.....
126	المبحث الرابع: الإخفاء والإدغام
126	انفراد أبي جعفر بإخفاء النون الساكنة عند الغين والخاء.....
128	انفراد أبي جعفر بالإدغام الكامل في كلمة تأمننا.....
129	أصل تأمننا وكيفية إشمائها ورومها
133	المبحث الخامس: الفتح والإمالة
133	تعريفهما لغة واصطلاحاً.....
135	انفرادات ورش موزعة على أسباب الإمالة
136	السبب الأول: إمالة الألف لأجل الكسرة.....
138	السبب الثاني: إمالة الألف المنقلبة عن ياء
140	السبب الثالث: إمالة الألف المشبهة بالمنقلبة عن ياء
142	السبب الرابع: الإمالة لأجل الإمالة
143	السبب الخامس: الإمالة للترقية بين الاسم والحرف
147	المبحث السادس: قضايا صوتية
147	هاء الضمير بين الإشباع والاختلاس.....
152	هاء الضمير بين التحريك والإسكان.....
155	السكت وتعريفه لغة واصطلاحاً.....
156	توجيه سكت أبي جعفر على الحروف المقطعة.....
157	التقاء الساكنين على غير حده.....
165	الفصل الثاني: الدراسة الصرفية في انفرادات المدينيّين.....

167	المبحث الأول: دراسة في بنية الفعل
167	الضبط الحركي للأفعال
171	التبادل بين صيغ الأفعال
191	إلحاق علامة التأنيث بالفعل
195	إسناد الفعل إلى الضمائر
202	المبحث الثاني: دراسة في بينة الاسم
202	الضبط الحركي للأسماء
217	ياء الإضافة بين الحركة والسكون
221	ياء الإضافة بين الحذف والإثبات
222	الياءات الزوائد بين إثباتها متحركة وحذفها
224	بين حذف الألف (الحركة الطويلة) وإثباتها
226	بين حذف الياء (الحركة الطويلة) وإثباتها
227	الإفراد والجمع
236	التشديد والتخفيف
244	المبحث الثالث: التبادل بين الفعل والاسم
246	الفصل الثالث: الدراسة النحوية في انفرادات المدتيين
248	المبحث الأول: دراسة في الأسماء
248	المعرب من الأسماء
248	المرفوعات
248	الإتياع
250	الرفع على الابتداء أو الإخبار
252	بين كان التامة والناقصة
255	عمل اسم الفاعل
257	النعته المرفوع
257	المنصوبات
257	النصب على المفعولية
259	النصب على الظرفية
262	المجرورات

262	الجر بالتبعية.....
264	المبني من الأسماء.....
264	المبني على الضم.....
265	المبني على الكسر.....
267	المبحث الثاني: دراسة في الأفعال.....
267	الفعل المضارع المرفوع.....
269	حذف نون الرفع أو الوقاية.....
277	الفعل المضارع المجزوم.....
281	بناؤه للمفعول.....
292	المبحث الثالث: دراسة في الحروف.....
292	كسر همزة إنّ.....
295	فتح همزة إنّ.....
298	تشديد لكن.....
299	لا التي لنفي الجنس.....
301	الخاتمة.....
303	الفهارس العامة.....
304	فهرس الآيات القرآنية.....
334	فهرس الأحاديث النبوية والآثار.....
335	فهرس الأشعار.....
338	تراجم الأعلام.....
363	فهرس المصادر والمراجع.....
380	فهرس الموضوعات.....